

السراتية والتحول السياسي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث (*)

د. ايليا حريق

استاذ العلوم السياسية في جامعة انديانا - الولايات المتحدة .

مقدمة

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا

قد يكون من الضروري أن نعلق بايجاز في مدخل هذا البحث على تعبير السراتية الذي يبدو وكأننا انتشلناه من قعر التراث اللغوي . وأن حصل ذلك فليسبب هو أننا لا نزال نفتقر الى تعبير مناسب لكلمة Elite الذي يكثر استعمالها في علم السياسة . وقد اجتهد الكتاب فوضعوا تعبيراً لها هو « النخبة » ، وهذه ترجمة حرفية للمصطلح الاجنبي واقترح البعض الاخر كلمة « صفوة » . وحتى الآن لم تحظ هذه التعابير بالرضى التام بين الكتاب والمثقفين . فتعبير النخبة في العربية يحمل معاني الامتياز والتفضيل والحُسن، وبالتالي يعترض الكثيرون على ان هذه الصفات هي فضائل قد لا تنطبق على القيادات السياسية في الوطن العربي . اما تعبير « الصفوة » فلم يلق رواجاً إذ أن المعنى يشط عن المقصود .

إن كلمة « سراة » فصيحة من جهة ومهملة من جهة اخرى ، فلم يستخرجها احدٌ حتى الآن في العلوم الاجتماعية والسياسية رغم انها تفي بالغرض . فمعناها في المعجم « اعل الشيء » . « تقول سعدت حتى استويت على سراة الجبل » . وأيضاً من معانيها : اول الشيء، وسراة القوم سادتهم ورؤساؤهم. لذلك نجد في الكلمة اختياراً مناسباً لتعبير Elite . ومن حسنات التعبير هذا سهولة الاستعمال والاشتقاق والبعد عن معاني التفضيل والتبخيس .

هذا فيما يتعلق بتعبير السراتية ، أما صلب الموضوع فهو التحول السياسي في المجتمع العربي الحديث ، اي ابتداءً من ظهور الدولة المعاصرة في اوائل القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا . ولسنا هنا في معرض سرد تاريخي او اثبات سجل زمني ، بل في ابراز الظواهر الرئيسية

(*) محاضرة أقيمت في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، شباط /

فبراير ١٩٨٣ .

المتعلقة بالتحول السياسي وما ترك منها اثراً فعالاً في حياة المواطنين .

أما من حيث الرقعة الجغرافية ، فإن التعميمات التي سوف نسوقها هنا قلّ ما تنطبق على مجتمعات شبه الجزيرة العربية ، حيث أن تاريخها الاجتماعي والسياسي يشذ الى درجة ما عن الانماط التي تعرفنا عليها في سائر انحاء الوطن العربي . كما واننا لا ندعي ان التعميمات التي سوف نطلقها تسري بالتوازي في جميع الحالات ولكن ان نحن اخذنا حصيلا التجارب العربية الحديثة نجد ان التفسير المقدم هنا يشمل فحواها .

أولاً : الاطار النظري

أود أن ادخل الموضوع من نافذة مدركات (Concepts) ثلاث وبضعة ملاحظات نظرية . والمدركات هذه هي **أولاً** ، السلطة؛ **ثانياً** الحرية المدنية ؛ **وثالثاً** الحرية الاجتماعية . وبالسلطة هنا اعني القوة العليا التي تقتضي الطاعة من المواطنين . والمقصود بالايجاز هذا ان نتجنب متاهات المقارنة والتمييز بين تعبير « سلطة » وتعبير « سلطة شرعية » . فنحن نتكلم هنا عن السراة وهم الافراد الذين في يدهم امر الحل والربط ويمكن تعيينهم بالذات دون أن ندخل في اشكالية شرعية الانظمة .

أما الحرية المدنية فهي ما يتمتع به المواطن من حقوق الممارسة السياسية والملكية والفكر والتعبير والاعتقاد والعمل والتجمع والتنقل في ظل القانون . وبذلك يكون القانون حكماً لا بينه وبين سائر المواطنين فحسب ، بل بينه وبين السلطة ايضاً .

أما الحرية الاجتماعية فهي قدرة الفرد على التمتع بكسب العيش المحترم والحصول على ضروريات الحياة الاساسية من غذاء وعناية صحية وتعليم ومسكن ومستوى حياة لائق . وهذا ما يعبر عنه احياناً بالعدالة الاجتماعية و احياناً اخرى بتعبير اقل دقة ، المساواة .

أما فيما يتعلق بالملاحظة النظرية فإننا ننبه إلى أن دراسات السراة في علم السياسة تركز غالباً على صفات القيادات الشخصية وخلفياتهم وتعتبرهم وكأنهم نسيج مستقل وحده ، وهناك نزعة قوية الى استقراء صفات المجتمع من صفات السراة . ونحن لا نشارك في مثل هذه الاتجاهات ، بل ننظر اليهم كجزء من المجتمع متفاعلين معه ومع بعضهم بعضاً ونركز على اهمية ارتباطاتهم وشبكات النفوذ التي يحيكونها . وبالتالي سوف نتعرض في هذا البحث لتنوع الوظائف الاجتماعية وظهور الطبقات الاجتماعية وروابطها مع السراة . ولا نحمل تعبير طبقات الكثير إلا ان نشير به الى حدوث التنوع الوظيفي والتقارب الاحصائي في مستويات الدخل وظهور اخلاقيات متشابهة ولا نفترض التماسك أو التنظيم أو الصراع الطبقي بأية صورة مسبقة .

ثانياً : النزعة المركزية وتكوّن الطبقات

من مظاهر التحول الرئيسية في المجتمع العربي الحديث النزعة نحو المركزية السياسية والادارية . وقد بدأت تلك النزعة في مصر ، على سبيل المثال ، مع ظهور السلالة العلوية في اوائل القرن التاسع عشر وهي شبيهة من هذا القبيل باتجاه السلطنة العثمانية نحو المركزية مع حركة الاصلاح وقبلها . والتحرك العثماني هذا كان مؤثراً في المجتمعات العربية إذ ان قسماً كبيراً منها

كان جزءاً من تلك المملكة ، وكان احد اسباب الاتجاه المركزي في القاهرة والاستانة السعي من اجل الوقوف في وجه التغلغل الأوربي ، بالاضافة الى ضرورة التجاوب مع تطورات اقتصادية واجتماعية كما سنبين لاحقاً . وقد اخذت المركزية هذه شكل انشاء جيش مركزي دائم وسلط اداري يتقاضى افراده رواتب من خزانة الدولة .

لقد رافق النزعة المركزية هذه ظواهر اقتصادية عززت من شأنها ، اهمها نمو التجارة الدولية في منطقتنا نمواً ملحوظاً ابتداءً من العقد الثاني للقرن الماضي . احدثت التجارة الدولية تطورات خطيرة في المجتمعات العربية نخص منها ما يعيننا في هذه الدراسة فقط . الأولى ظهور طبقة اجتماعية جديدة هي ملاك الأراضي الزراعية وتجار الداخل - الاعتقاد الشائع ان طبقة الملاك والتجار هي فئة قديمة اعتقاد لا يتفق مع الواقع . ان هذه الفئات قد ظهرت على اثر انتعاش التبادل السلعي بالنقد بعد ان انفتح سوق التجارة الخارجية واشتد الطلب على السلع الزراعية مما اضفى بدوره قيمة نقدية على الأرض الزراعية ، فاصبحت سلعة تشتري وتباع . والملاحظ أن قوانين ملكية الأراضي قد سُنت في القرن التاسع عشر وابتداءً من الثلاثينات ، ليس في البلدان العربية فحسب ، بل في معظم منطقة الشرق الأوسط ، استجابة لهذه التطورات . وحيث هناك تعامل بالنقد نجد أيضاً نزعة نحو تراكم رأس المال وظهور الرأسماليين . وبالفعل سعى الوجهاء وموظفو الحكومات وغيرهم من المقتردين على حيازة الأراضي الزراعية بدافع الكسب .

أما الأثر الثاني الذي يعيننا هنا من جراء انتعاش السوق الداخلية وارتباطها بالتجارة الخارجية هو ازدياد التعامل بالنقد وفتح شبهة الدولة عليه مما مكّنها من تعزيز نزعتها المركزية : وذلك بجعل الوظيفة العسكرية والادارية وظائف مستديمة يتقاضى شاغلها راتباً نقدياً . وبالطبع رافق ذلك توسع في بناء المنظمة العسكرية والادارة ، واصبحت الضرائب على الزراعة تجبى بالنقد لا بالمثل ، كما كان الأمر عليه إلى درجة كبرى في ما سبق .

ونتيجة هذه التطورات الجديدة تنوعت الفئات الوظيفية في المجتمع ، اي نشوء فئات او طبقات جديدة . وبالفعل ظهر الملاك وتجار الداخل في المدن الريفية الاقليمية والعسكريين والاداريين في المدينة العاصمة ، ولما كانت هذه الفئات الأربع ذات قدرات ومهارات اقتصادية وسياسية وادارية ميزتها عن غيرها واعطتها مستوى معيشة مرتفع واسلوب في السلوك الاجتماعي خاص بها فإننا ندرجها هنا مجملة كطبقة اجتماعية واحدة يمكن أن نطلق عليها تسمية : طبقة الذوات ، حسب ما هو معروف في الاستعمال . ويشكل هؤلاء الذوات الطبقة العليا في المجتمع العربي وتترابط علاقاتهم ومصالحهم الى درجة ملحوظة .

الملاحظة الثانية المتعلقة بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي هذا هي ظاهرة اقحام الدولة لنفسها في ادارة الاقتصاد المالي الجديد والتدخل في الحياة الاقتصادية سعياً وراء كسب المال والاسراف . ولم تكن الدولة بعد قد اكتسبت اجهزة مسؤولة مالياً أو سياسياً وكان ينقصها العلم والخبرة في الشؤون المالية فوقعت من جراء تصرفاتها المالية الرعناء فريسة في حضان الاستعمار منذ اواخر القرن التاسع عشر فشمّل ذلك الاستانة والقاهرة وعمان وتونس والجزائر ومراكش . وتوفر للاستعمار ان يدخل كشريك في السلطة في المجتمعات العربية هذه ، بالاضافة الى امارات الخليج لاسباب استراتيجية . وكان من اثر التدخل الاستعماري التماذي في النزعة المركزية للدولة وتضخم حجمها إلى درجة لا تتناسب مع نمو القوى الاقتصادية والاجتماعية فحصل خلل كبير في

القوى بين المجتمع والدولة ، فاصبحت الدولة صاحبة الهيمنة وتضائل نفوذ المجتمع وتأثيره عليها .

أما الفئات الأربع الجديدة من اداريين وعسكريين وملاك اراض وتجار فإن طبقتهم ظلت تنمو وتقوى إنما ببطء طوال القرن الماضي واولئل هذا القرن ، ما عدا فئة العسكر منها في السلطنة العثمانية فقد نمت وتطورت بسرعة حتى انها سيطرت على الدولة في مطلع هذا القرن . أما في البلدان العربية خارج السيطرة العثمانية فلم تتقدم فئة العسكر كثيراً على غيرها من الفئات سوى لفترة قصيرة في مصر ، ولم يتح لها الاستعمار فرصة البقاء . ولم تنم الفئات الاجتماعية الاخرى كالتجار وملاك الأراض بزخم متصاعد بسبب تقلب اوضاع السوق الدولية وعدم استقرار الدخل القومي . فظلت هذه الفئات محدودة الحجم والقوى واستمر جزء كبير من الأراض الزراعية خارج سيطرتها كملك اميري حتى هذا القرن . وظلت الملكيات الخاصة في الأراض الزراعية بطيئة النمو حتى اواسط القرن العشرين ، حين ظهرت النزعة الاصلاحية المعادية لها .

يمكن القول ان تاريخ المجتمع السياسي العربي في القرن الماضي هو بالفعل تاريخ هذه الفئات الأربع : الملاك الكبار ، التجار ، العسكريون والبيروقراطيون .

أما الفلاحون فقد كانوا يشكلون جزءاً من تاريخ التحول الاجتماعي والاقتصادي فقط ، إذ أنهم ظلوا خارج مواقع النفوذ السياسي . وهم الفئة الضعيفة التي جنت عليها التطورات الاقتصادية السوقية فحولتها إلى جماعة افرادها اشبه بالعمال الأجورين كشركاء ومستأجرين للأرض يحرمهم الملاك والتجار والدولة من كل ما زاد من الانتاج عن مستوى الكفاف .

ثالثاً : المظاهر السياسية والانمائية للتحول

مما لا شك فيه أن التحول السوقي كان عاملاً تحديتياً اجتماعياً قوياً ساعد على بروز فئات وطبقات جديدة في المجتمع وعلى نمو وظهور مدن اقليمية وسيطة بين الريف والعاصمة أو الريف والمرافئ البحرية وكان من شأن ذلك اشتداد الترابط بين اجزاء الوطن الدولة . إلا أن تحويل العاملين في الزراعة إلى فلاحين تابعين اجراء اعاق تطور المجتمع تطوراً سليماً .

إن ظاهرة السوق قد خلقت طبقة جديدة اعتمدت الملكية الكبيرة والتعامل النقدي ، وهذا هو المظهر التقليدي للرأسمالية . ولم تعتمد الطبقة الرأسمالية هذه ادارة العمل (المزرعة في هذه الحالة) ولا التكنولوجيا الزراعية ، وهذان هما المظهران التقدميان للرأسمالية . فكان المالك - في كثير من الحالات - غائباً ومن سكان المدن يستثمر بواسطة ايجار الأرض لعامل آخر هو الفلاح المسؤول عن العمل وادارته في آن واحد . يعني ذلك ان اسلوب الانتاج الزراعي بعد ظهور السوق الداخلية والملكيات الخاصة ظل على ما كان عليه في المرحلة السابقة للرأسمالية . وكان الفلاح يتبع الاساليب الانتاجية التقليدية المرتكزة على عمل يده هو وعائلته بعيداً عن المبادرة من أي نوع خوفاً من المغامرة . وهو معذور في ذلك لأنه يعمل على مستوى الكفاف وأي مخاطرة قد تؤدي برزقه ومصدر عيشه . لا يمكن إذا ان نعتبر التحول الزراعي عصرياً ، إذ أنه لم يخلق فئة مزارعين يديرون مزارعهم الخاصة بأساليب ادارية وفنية حديثة(*) .

(*) يستثنى من هذه المقولة حالات قليلة من التفاتيش في مصر والمزارع الاجنبية في مصر والمغرب العربي . =

وقد نتج من هذا الوضع اثرين خطيرين في تطور المجتمع العربي : الأول ، عدم زيادة الانتاج وتنويعه بصورة تتلاءم مع الاقتصاد الرأسمالي القائم على تبادل السلع مقابل النقد ، وفشل القطاع الزراعي في أن يؤثر بصورة فعالة على سائر القطاعات الاقتصادية . الثاني ، استمرار التأخر الاقتصادي والحضاري بسبب ارتباط المجتمع بقطاع زراعي تقليدي وعنصر فلاحى كبير العدد . لقد تكاثرت اعداد الفلاحين واستمر تكاثرهم إلى هذا القرن حتى بلغ في الخمسينات أكثر من ٨٠ بالمائة من السكان وقد بدأت النسبة تنخفض بعد ذلك التاريخ ولم ينخفض الحجم المطلق للريفيين . وقد نتجت هذه الزيادة في الاعداد بسبب فقدان الفرص خارج الريف ولأن أهل الكفاف درجوا على تقاسم مواردهم المحدودة ، وهي نزعة تحيلهم من حالة الكفاف إلى حالة الفقر . وهذا بالفعل ما حصل في الأرياف العربية ولم تستطع الدولة الحديثة وقف هذا الاتجاه حتى الآن . فإن ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة من السكان في المجتمعات العربية يعيشون دون مستوى الفقر (باستثناء - طبعاً - بلدان النفط الرئيسية) .

إن تكاثر سكان الريف يعني التأخر الاقتصادي والحضاري . فالفلاح كما عهدناه في المجتمع العربي الرأسمالي هو اداة من ادوات الانتاج البدائي يعيش حياة الكفاف فهو بالتالي فقير ومنعزل وضيق الأفق ومحدود المهارات . وعندما يكون معظم سكان المجتمع من الفلاحين أو الريفيين لا بد أن يتسم المجتمع بصفاتهم وان يشكلوا عبئاً ثقيلاً يشد الى الوراء بمحاولات الرفع لمستوى المجتمع اجمالاً . ويجب ان لا نفكر ان الفلاحة بحد ذاتها عامل من عوامل الخمول الذهني والتأخر الانتاجي ، بل ان نوع الفلاحة الذي عرفناه في مجتمعنا العربي التقليدي هو الذي يؤدي إلى مثل تلك النتائج .

بالاختصار ، نجد أن تطور المجتمع العربي في القرن الماضي اشتمل على ظهور فئات جديدة رأسمالية قادرة نظرياً على زيادة الانتاج فاخترت الطريق السهل والتجأت إلى تكديس رأس المال عن طريق زيادة حجم ملكياتها واستغلال الفلاح بدل استخدام الوسائل الادارية الحديثة للعمل واساليب التكنولوجيا الزراعية . فاستمر القطاع الزراعي متأخراً وتزايدت اعداد الريفيين واشتد الفقر ، فظل المجتمع العربي في مختلف المناطق متأخراً فنياً واقتصادياً . فالتطورات السوقية الحديثة ونمو الدولة المركزية احداثاً ظلماً جديداً واعباءً جديدة على العاملين في الأرض وهم الاكثرية الكبرى من السكان .

١ - العلاقة المتوترة بين السلطة وطبقة الذوات

لقد كان نمو الدولة اسرع من نمو العناصر الاجتماعية المنتجة فأحدث ذلك تفاوتاً بين قوى الدولة وقوى المجتمع ادى الى تكريس القوى الضاغطة ووسائل الضبط والقهر المتوفرة للسلطة . وقد اربك ذلك فئات الملاك وتجار الداخل ، فمن جهة كان هؤلاء حلفاء الدولة المركزية ومن جهة اخرى منافسوها . والحلف ناتج عن مصلحة مشتركة فالدولة المركزية هي الوحيدة القادرة على فرض الأمن والاستقرار وهيبة القانون وكل ذلك ضروري لحفظ الملكية الخاصة التي تتمتع بها طبقة الذوات . كذلك نجد أن الدولة كانت إلى حد ما امتداداً لطبقة الذوات من حيث أن هذه الأخيرة كانت تمدّها بأبنائها الذين كانوا يحتلون المناصب الادارية والامنية المهمة .

= وهذه المزارع كانت منعزلة عن سائر حياة الريف ومرتبطة مباشرة بالخارج

مع هذا نجد ان مصالح الفريقيين - السلطة المركزية وطبقة الذوات - لم تتفق كلياً فقد كان هناك بعض التوتر في علاقاتهما . إن مصالح الملاك والتجار واصحاب الحرف والمهن والاداريين المتوسطين والصغار جميعاً تقتضي ان يطبق القانون على الرعايا واصحاب السلطة معاً . ففي حين ان الأمن يحمي مصلحة الذوات من تعدي عامة الناس فإن سريان القانون ، على أهل السلطة انفسهم ، يدفع عنها شر اجراءات اعتباطية قد يقوم بها الحاكم أو مندوبيه ويستنزفون بواسطتها ثروة هذه الفئة . ومن هذا المنطلق ظهر تأييد فئة الملاك والتجار للحركات الدستورية منذ اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن في مصر وتونس و« المملكة » العثمانية .

أما الجانب الآخر من العلاقة المتوترة بين السلطة المركزية من جهة ، وطبقة الذوات من جهة اخرى ظهور الاتجاه القومي عند الذوات واتجاه « السلطان » نحو الاعتماد على حماية الاجنبي المستعمر ، وهذا مما دفع طبقة الذوات على الاصرار على الدستورية لا من اجل حد سيطرة « السلطان » فحسب ، بل من أجل حصر يد المستعمر من التمادي في الاعتداء على السيادة القومية . فكانت طبقة الذوات تدعو إلى حفظ الحقوق المدنية للمواطنين وتجعل من المواطنة اساس دعوتها السياسية . غير ان مفهومها للمواطنة بالفعل كان متحيزاً فيحصر بفريق « يستحقون » صفة من صفات طبقة الذوات ومن كانت قد بدأت تستقطبهم من فئات جديدة من جماعة المثقفين والحرفيين والمهنيين .

ومهما يكن من أمر فإن طبقة الذوات كانت النواة الاجتماعية الاساسية لاقامة حكم دستوري ولتعزيز الحرية المدنية . هي حرية الفرد في ماله وارائه وسلوكه السياسي ضمن القانون . إن تاريخ الحرية الفردية يدل بوضوح على انها امتياز ينتزعه عادة اصحاب القوة الاجتماعية وينتقل منهم الى فئات الشعب من العامة .

لم تستطع طبقة الذوات في البلدان العربية من تحقيق او استقرار نظام الحكم الدستوري لاسباب عديدة . أولاً ، لم يتوفر لها الوقت الكافي لكي تخرج بشيء سليم مستقر ؛ فقد كانت اصلاً ضعيفة ومنقسمة انهكها الصراع ضد القصر والمستعمر وما كان يلازمه من تحالفات اضطرارية مشبوهة . ثانياً : لم تبد طبقة الذوات اهتماماً يذكر بفكرة الحرية الاجتماعية أو بعبارة اخرى العدالة الاجتماعية . فلما كانت العدالة الاجتماعية التي تشمل حماية العاملين من ابناء الشعب ذوي الدخول المتدنية ، وتهيء أيضاً الحرية الاجتماعية لطبقة الذوات وذلك ليس في صالحهم . ولا شك أن مثل هذا التفكير كان ناتجاً عن قصر نظر واعتقاد بالخير المحدود اي الاعتقاد بأن من يكسب شيئاً يكون على حساب غيره . وهذا التفكير يتسم به الرأسماليون التقليديون امثال ملاك الأراضي والتجار .

لم تحصل طبقة الذوات في سعيها من اجل تعزيز الدستورية والحرية الفردية على تأييد القصر أو الفئات الاجتماعية الناشئة من ذوي الدخل المحدود والمتدني امثال الفلاحين والعمال والحرفيين والموظفين الصغار والخدم ، وقسم من هؤلاء حضري يسكن المدن كالذوات بدأوا بالظهور على مسرح الاحداث بعد الحرب العالمية الأولى ، وكانت هذه الفئات تشكل خطراً على مكانة الذوات السياسية لاختلاف مصالحها والتركيب الفكري لاتجاهاتها وعقائدها . وقد ظنت طبقة الذوات انه بقدرتها استقطاب هذه الفئات الشعبية بناءً على ما كانت ترى فيها من نزعة قومية واضحة . ويأتي بنا الحديث هنا إلى الظاهرة الأخرى لنشوء السوق الداخلية الا وهي القومية .

٢ - القومية

إن التجارة بجانبها الخارجي والداخلي ، والأخير مباشرة ، لعبت دوراً بالغ الأهمية في ظهور القومية في الوطن العربي . فإن انتعاش السوق الداخلية هو الذي خلق طبقة ، يدفعها موقعها إلى الدعوة ضد المستعمر المتدخل الذي حاول أن يقمّ اظافر طبقة الذوات الداعية الأولى إلى التحرر القومي . وللسوق أيضاً دور مهم في تنشيط مركزية الدولة ، والمركزية مظهر أساسي للقومية . كما ان السوق الداخلية خلقت ترابطاً اقتصادياً واجتماعياً بين اجزاء البلد الواحد المنعزلة اجزائه سابقاً . فهي التي سببت ظهور مدن اقليمية تربط الريف بالمدينة الكبرى وهي التي ربطت الاقتصاد الريفي بالاقتصاد القومي وجعلت الريفيين انفسهم يتأثرون جداً بالأحداث الحاصلة في المدينة .

لقد وقع « السلطان » إن في مراکش او تونس أو مصر أو عُمان في موقع التبعية للمستعمر فاصبح موقفه من التحرر القومي متذبذباً . وقفت طبقة الذوات بخلاف ذلك وناصبت الاستعمار العداء ولاسباب وجيهة ، منها أن الاستعمار حاربها في مصالحها الاقتصادية وحد من توسع اعمالها بموقفه كمنافس لها . كذلك وقف الاستعمار حائلاً دون توصلها إلى السلطة الا بصفة التبعية والخدمة له . بالاضافة الى ذلك كان لطبقة الذوات جذور حضارية في التراث القومي من جهة والثقافة العصرية من جهة اخرى ، مما اثر في اشتداد نزعتها القومية .

إن قيادة طبقة الذوات للحركة القومية اتاحت لها فرصة جديدة تربطها بالفئات الدنيا والناشئة في مجتمع متغير . والفئات الدنيا جماعات غير متجانسة واكثر الاحيان غير مترابطة ويعيّننها نوعية العمل الذي يقوم به الناس . واكبر هذه الجماعات من الفلاحين وهم متنوعو المستوى الاقتصادي انما في غالبيتهم من اهل الكفاف . ويصح هذا القول كذلك على العمال الصناعيين والحرفيين وصغار الموظفين .

٣ - الطبقات الدنيا

إن جميع من هم دون طبقة الذوات يُعتبرون بصورة عامة - تنقصها الدقة المرجوة مثل اي محاولة للتجريد والاختزال - طبقتان ، طبقة اهل الكفاف وطبقة اهل الكفاية . تشمل طبقة اهل الكفاف من يعتاشون من عمل ايديهم لسد رمقهم ، ونسبة كبرى منهم لا تجد ما يكفيها غذاءً او خدمات معيشية واجتماعية . وتشمل هذه الطبقة العمّال الزراعيين والفلاحين الصغار جداً والخدم والعاطلين أو شبه العاطلين عن العمل والمعاقين وتجدهم في المدن والقرى . وتشمل طبقة اهل الكفاية الفلاحين المكتفين رزقاً والعمّال الصناعيين والحرفيين وتجار التجزئة والموظفين المتوسطين والضباط الصغار في الرتبة والمهنيين كأساتذة المدارس والمحامين وغيرهم . ويختلف هؤلاء طبعاً فيما بينهم من حيث اماكن السكن والثقافة ، ويتراوح دخلهم بين الكفاية المحدودة واليسر المحدود . وتنقص هؤلاء العصبية الواحدة ، رغم أن لهم مشاعر متقاربة واخلاقيات متشابهة . وقد نمى عدد هؤلاء بعد الحرب العالمية الأولى ولا يزال في تزايد مستمر .

وقد مدّت طبقة الذوات جسوراً سياسية إلى طبقة اهل الكفاية واستقطبت عدداً كبيراً منهم في مطلع تاريخ الحركة القومية ، اما طبقة اهل الكفاف فقد ظلت خارج الحلبة السياسية ولو أنها كانت تُدفع أحياناً على ايدي اسيادها من طبقة الذوات إلى المظاهرات واعمال الشغب . ظلت الروابط

وثيقة بين طبقة الذوات واهل الكفاية رغم ظهور المنافسة بينهما حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية والى حين بلوغ الاستقلال ، ويختلف ذلك قليلاً بين بلد واخر .

٤ - حصيلة المرحلة الأولى

كانت حصيلة التحول الاقتصادي والاجتماعي منذ القرن الماضي وحتى الحرب العالمية الأولى على النحو التالي : (أ) ظهور السراة الجدد من طبقة الذوات واتجاههم القومي والسعي لتحقيق الحرية المدنية (ب) تعزز المركزية في الحكم ، (ج) اشتداد الآلة الضاغطة التي يمثلها « السلطان » (بما في ذلك شريكه المستعمر) ، (د) اتفاق المصالح بصورة اساسية بين « السلطان » والسراة من طبقة الذوات دون ان يلغي ذلك صراعاتهم ومنافستهم ، (هـ) وضوح التمييز عند الفاصل المصلي بين « السلطان » والذوات ويكمن ذلك في امكانية تعرض « السلطان » لحقوق الذوات من جهة وتخوفه من اتجاهها القومي من جهة اخرى ، (و) امتداد جسور سياسية من طبقة الذوات الى طبقة اهل الكفاية وذلك بعامل القيادة التي تمتعت بها طبقة الذوات حتى ذلك العهد . واخيراً لا آخر استفحال سيطرة الاستعمار الذي بلغ ذروة سطوته في مرحلة ما بين الحربين العالميتين امتداداً من مراكش الى بغداد .

هذا من الجانب السياسي ، اما اجتماعياً فإن اهم مظاهره هي : أولاً ، تنوع الوظائف الاجتماعية على اثر ازدهار التجارة الخارجية في السلع الزراعية والتداول المتكاثر بالنقد وانتعاش السوق الداخلية ، فظهرت الملكية الخاصة والطبقة الرأسمالية التقليدية من ملاك وتجار واداريين وعسكريين كبار . ثانياً ، تراجع أولي في الصناعات الحرفية المحلية وضعف المدينة الكبيرة وقتياً وظهرت المدينة الاقليمية ومدن المرفأ . ثالثاً ، تحول الأراضي الزراعية الى سلعة تباع وتشترى مما ادى الى قانون الملكية الخاصة وتراكم رأس المال الريفي وانتقاله الى المدن وظهرت هوة كبيرة بين فئة الملاك الكبار والفلاحين . رابعاً ، وخطر هذه المظاهر فشل الملكية الخاصة واسلوب تجميع الأراضي في ملكيات كبيرة بالانتقال بالزراعة من الاساليب التقليدية الى وسائل الرأسمالية الحديثة في الادارة والتكنولوجيا .

إن فشل « الثورة » الزراعية في الانتقال الى وسائل رأسمالية حديثة هي من اهم اسباب التخلف في المجتمع العربي الحديث . فقد استمرت الاساليب الزراعية السابقة للاقتصاد الرأسمالي بعد ظهور الملكية فلم يتغير نوع او كمية الانتاج بصورة ملحوظة وتزايد عدد الفلاحين وسكان الريف فائقوا كاهل المجتمع بثقلهم وتأخرهم وانتاجهم المحدود .

رابعاً : مرحلة التحول الثانية

لعل في التذكير فائدة ، إذ إن الاطار النظري المتبع في هذا البحث ينطلق من مدركات ثلاث هي السلطة السياسية ، الحرية المدنية والحرية الاجتماعية في معرض ظهور الطبقات والقيادات الجديدة .

ويمكن اعتبار فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء مرحلة التحول الثاني في الوطن العربي . ومن ابرز ما في هذه المرحلة اشتداد موجة الصراع مع الاستعمار في مصر وسوريا والعراق وتونس والمغرب . ورغم ان الاستعمار قد استطاع ان يستقطب افراداً من طبقة الذوات

للعمل معه او بواسطة القصر فان معظم قيادات الحركة الوطنية في ذلك العهد العاملة ضد الاستعمار كانت من طبقة الذوات . وقد وقف الاستعمار وقفة صارمة تجاه هذه الفئة الفاعلة اقتصادياً وسياسياً وحداً من توسعها ، وهذا بخلاف ما تدعيه نظرية التبعية المنتقلة اليها من امريكا اللاتينية . فمن الناحية الاقتصادية ، وقف المستعمر كحاجز بينها وبين الخروج إلى مجالات جديدة كالصناعة والمال والتجارة الدولية . وسياسياً ، وقف الاستعمار في جانب « السلطان » في معظم الاحيان وحال دون تحقيق اهداف الحركة الوطنية التي كان يتزعمها سراة من طبقة الذوات . فلقد كانت المنافسة بين الاستعمار والذوات شديدة وكان غرض السراة من الذوات واضحاً ومعلناً وهو الاحلال مكان المستعمر في المجالين ، الاقتصادي والسياسي .

إن حادثة ظهور طبقة الذوات ومحاربة الاستعمار لها اسباب حكمت على هذه الطبقة ان تظل ضعيفة البنية وقليلة النفوذ الفعلي حتى بعد مرحلة الاستقلال وتسلمها السلطة الرسمية . وهي وان كانت قد مدت جسوراً سياسية نحو فئات جديدة فاعلة من طبقة اهل الكفاية كالمثقفين والمهنيين والنقائبيين فانها ظلت تشكو من الضعف السياسي ، اولاً : لأنه كان ينقصها القدرة والرغبة في التنظيم ، اللهم إلا في مصر ، وثانياً : بسبب ظهور قيادات جديدة في صفوف اهل الكفاية ينافسونها على الزعامة . والواقع ان جزءاً من هذه المنافسة بدأ قبل الاستقلال ، فالجولم يكن خالياً للسراة الذوات في يوم من الأيام . وثالثاً : هو أن الانشقاق وفقدان التضامن الطبقي بين فئات الذوات ساعد على سقوطهم .

١ - طبقة اهل الكفاية

من أهم مظاهر التحول الاجتماعي في هذه المرحلة ازدياد اهمية طبقة اهل الكفاية . فإن طبقة اهل الكفاية كانت الفئة الرئيسية في المجتمع العربي المرشحة للتوسع عددياً وفي مجال النفوذ السياسي ، ذلك انها كانت تتغذى من العوامل التحديثية التي كانت تدفع جزءاً من طبقة اهل الكفاف إلى فوق ، اي الطبقة التي تليهم مباشرة . ومن تلك العوامل تعميم الثقافة ووسائل الاعلام والمواصلات والتوسع في الصناعة والخدمات . اما طبقة الذوات فلم تتسغ عددياً في هذه المرحلة لأن النمو الاقتصادي كان محدوداً فلم يحدث ثروات أو اثرياء جدد بسرعة أو بأعداد كبيرة . هذا في حين كان التصاعد الاجتماعي يؤثر فعلياً في اعداد كبيرة من اهل الكفاف والفئات الدنيا من طبقة اهل الكفاية . ولما كانت القاعدة التي يكتسب منها اهل الكفاية اعضاءً جدداً اوسع بكثير واكبر من أي فئة اخرى فبالطبع كان نموها ملحوظاً . واثراً في نمو اعداد اهل الكفاية تناقص ونسب الوفيات بين الاطفال والمسنين معا على اثر تحسن الخدمات الصحية المانعة للاوبئة . ويصح القول ذاته في هذا الخصوص بازدياد عدد اهل الكفاف بنسب كبيرة . وبالإضافة الى ذلك فان معدل الخصوبة بين معتدلي ومعتدي الدخل اشد بكثير عما هي عليه بين الاثرياء .

ومن العوامل السياسية التي ساعدت في ازدياد عدد ونفوذ طبقة اهل الكفاية امتداد وتوسع الجهاز الحكومي ، فالسلطة المركزية هي اكبر صاحب عمل توظيفي في مختلف البلدان العربية ، حتى قبل ظهور الاشتراكية في بعضها . وبالتالي كانت المدينة العاصمة مهيمنة (Primate city) ولا يقاربها في الحجم والاهمية اية مدينة اخرى . ان موظفي الحكومة ، مدنيين كانوا أو عسكريين ، من ابرز فئات طبقة الكفاية وقد تكاثرت اعدادهم مع تضخم حجم الدولة ، خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال . وحيث رواتب هذه الطبقة مستديمة ؛ خلق حولهم فئات اجتماعية اخرى تقدم لهم

الخدمات ممن اصبحوا بفضل ذلك من اهل الكفاية انفسهم . وبالطبع فقد ازداد ايضاً عدد العمّال الصناعيين العاملين في المصانع الكبرى وهم من اهل الكفاية في اسفل السلم ، بالاضافة الى العاملين في قطاع الخدمات . ولم تنحصر هذه الفئات كلياً في المدن الكبرى ، بل تأثرت بها المدن الاقليمية .

ومن خصائص طبقة اهل الكفاية حركيتها السياسية، كونها نقالة غير مستقرة متعرضة لتيارات فكرية مختلفة . وقد شجعها اصلاً زعماء الحركة القومية من الذوات ثم فتح لها جهدها السياسي حق الطلب والممارسة .

٢ - التحديث وتضارب نتائجه

نتوقف هنا لحظة عند موضوع العلاقات الاجتماعية التي برزت على اثر عملية التحديث (المركزية ، التنوع الوظيفي ، السوق ، التصنيع ، التعليم ، المواصلات ، الاعلام) ، فإنه لا بد من فهمها ان نحن اردنا ان نفقه نوع المجتمع السياسي الجديد . ان عملية التحديث المتسعة النطاق لم تقتصر على فرز فئات اجتماعية جديدة فحسب ، بل خلقت نزعات في السلوك والاتجاهات السياسية ايضاً . وهذه الاخلاقيات ، كما سوف نسميها هنا ، اهم مظهر من مظاهر التنوع الطبقي الذي ظهر في المجتمع العربي واكثر خطورة من التضامن الطبقي .

فمن جهة نلاحظ ان التحديث قد اوجد علاقات اجتماعية جديدة توصف بالعلاقات الثانوية ، ومن جهة اخرى قد احيى العصبية الاثنية القائمة على حضارة الجماعة التقليدية ، ولهذه طبعاً اتجاهات متضاربة . ولعله من المسلم به ان التحديث يأتي بعلاقات ثانوية اما اثارته لكوامن المشاعر التقليدية فهو امر نادر ان يكون ملحوظاً .

إن من الروابط التقليدية المتأصلة الانتماء الى جماعة لغة الأم الواحدة ، وإلى طائفة دينية واحدة ، أو إلى اثنية (عرقية) واحدة وإلى عشيرة او قرابة واحدة . فالتحديث يتيح لافراد الجماعة التقليدية الواحدة الاتصال بكثافة غير معهودة سابقاً كما وانه يعرضهم لمواجهة فئات من غير جماعتهم فيثير فيهم روح الفرقة والتميز عن الغير . وهنا تتقد روح الجماعة الخاصة عند الافراد فتشعر بذاتها وقد تؤدي إلى ظهور قومية محلية بينهم .

يعمل التحديث إذأ على تنوع الجماعات عامودياً (اثنياً ، طائفياً) وافقياً (جماعات مصلحة ، جماعات رأي ، طبقات) في آن واحد . بعبارة اخرى ، يخلق التحديث روابط اجتماعية متنافرة حيناً ومتلازمة احياناً اخرى . والتيقظ لهذا المبدأ المحيي للعلاقات المتضاربة بالغ الاهمية إذ اننا بواسطته نتنبه الى ان الحركية الاجتماعية المستحدثة عند الجماعات تتصف بضعف روابطها وضعف تماسكها . نجد مثلاً ان رواسب العلاقات التقليدية المتأصلة تضعف روابط الانسان المهني أو الحزبي تجاه نقابته او حزبه فيندفع في اتجاهات متضاربة . فالانتماء النقابي الحديث يدفعه في اتجاه والانتماء العشائري أو الطائفي يدفعه في اتجاه آخر . وكما هي معلومة مجاملة العمّال النقابيين في مجتمعاتنا العربية لعلاقات القرابة والنسب والاقليمية والطائفية .

إن التحديث يضعف من جهة اخرى الجماعة التقليدية ايضاً . فعلى الرغم من ان التحديث يحيي العلاقات التقليدية المتأصلة ، فإنه يعمل ايضاً على تفكك الجماعة التقليدية . ويحصل ذلك

مثلاً عندما يترك افراد العشيرة او القرية أو الجماعة الاثنية « موطن » الجماعة الاصلي ويلتحقون بمناطق اخرى سعياً وراء العمل المجدي ، فيتفرقون وتضعف روابطهم مع الزمن . ففي حين ان روح الجماعة تنقد تحت تأثير عوامل التحديث فان تماسكها ينحل بعض الشيء .

وهنا نخالف المنظرين الغربيين الذين كتبوا في الستينات واعتبروا ان المجتمع المتخلف في العالم الثالث يتحول بصورة مستقيمة من الحالة التقليدية الى حالة الانتقال ثم الى الحداثة . والذي نراه من تحليلنا السابق ان التحول الاجتماعي السياسي يتبع خطأ ديالكتيكياً ، اي انه يتصف بمواكبة العلاقات الاجتماعية الثانوية لعلاقات تقليدية متأصلة ومتعددة . والعلاقتان تتوافقان حيناً وتتعارضان احياناً ويحدث ذلك توتراً من شأنه أن يضعف العصبية الاجتماعية الواحدة ، حديثة كانت أو متأصلة .

إن العلاقات التقليدية المتأصلة تعتبر في المنظور الغربي للتحديث قوية في حالتها البدائية ثم تضعف على اثر تعرضها لقوى التحديث ونشوء العلاقات الثانوية ، ثم تختفي العلاقات التقليدية رويداً رويداً مقدمة مكانها للعلاقات الثانوية . وفي منظورنا للتحديث نعتبر ان العلاقات التقليدية المتأصلة أو بعضها تشتد قوة على اثر التحديث كما يظهر الى جانبها علاقات ثانوية قد تلازمها ملازمة متوترة . ولا تكون تلك العلاقات التقليدية رواسب تضحل مع الزمن ، كما يقول المنظرون الغربيون ، انما قد تستمر بشدة . فمثلاً ، لو اخذنا عاملاً كردياً في سوريا منتمياً الى نقابة عمالية ، نجد ان علاقة هذا العامل بنقابته علاقة حديثة ثانوية ، ولكننا نجد ان تعلقه بعرقته الكردية قوي ، يميزه عن سائر افراد النقابة . ومن المرجح ان هذا الشعور بالهوية الكردية قد اشدت على اثر انتقاله من الجزيرة الى دمشق أو حلب ، ذلك انه اثناء قيامه في اوساط جماعته المألوفة لم يكن يشعر بالفروقات الاجتماعية التي تظهر له الآن فقد كان عالمه كردياً بمجمله وبسيطاً أيضاً ، فلم تتعرض هويته لعناصر مناوئة حتى يتيقظ لمركزيتها او يشعر بما يهددها .

هذا يعني بالاختصار انه في مفهومنا نحن للتحديث تصبح العلاقات التقليدية المتأصلة اقوى بعد التحديث منها قبله . ولا يصح اعتبارها رواسب تزول مع الزمن ، لا بل بالعكس قد تشتد وتأخذ شكلاً ثابتاً بقدر ثبات العلاقات الجديدة الثانوية . وهنا يجدر بنا ان نشير الى امر مهم بهذا الخصوص ، هناك رابطتان تقليديتان متأصلتان ينطبق عليهما هذا الكلام بصورة خاصة وهما العرقية والطائفية المذهبية . فمثلاً في دراستي عن الموارنة في القرن التاسع عشر وفي دراسة د.فؤاد خوري عن الشيعة في ضواحي بيروت في القرن العشرين ، وجدنا ما هو متشابه تماماً : إن التحديث قد اثار وأحي الروح الاثنية (عند الموارنة) والطائفية عند الموارنة والشيعة معاً .

يبقى ان نلاحظ ان هناك بعض الروابط التقليدية المتأصلة ، بخلاف الاثنية والطائفية ، تضعف مع التحديث ومرور الزمن مثل القرابة اي النسب والاقليمية . وبالتالي تنطبق عليها نظرية التحول الانتقالي ، فالمهم التنبه الى ان حالات العلاقات التقليدية المتأصلة تختلف في تجاوبها لاستفزازات التحديث .

وخلاصة القول هو أن النظرية الديالكتيكية للتحول الاجتماعي تنبها الى التفتت والتعددية التي تنتج عن التحديث ، وان مثل هذه التعددية ليست بالضرورة عابرة وبالتالي علينا ان نتدبر امر التعامل معها بصورة لا تضر بالتكامل القومي . ثانياً ، تشير النظرية الى ان الفئات او الطبقات المستحدثة غير متلاحمة او متماسكة اجتماعياً أو سياسياً وتتصف بالحركية المائعة .

ثالثاً ، انه يظهر مع التنوع الاجتماعي إلى طبقات وفئات تقارب في الاخلاقيات والمصالح بين افراد الطبقة الواحدة تدفعها احياناً إلى التجاوب مع او ضد الاحداث بصورة متشابهة تلقائياً دون ان يكون لها تنظيم أو أن تكون متعاضدة بوعي مع بعضها بعضاً ، وبالتالي لا نلاحظ في المجتمعات العربية تعاضداً طبقياً ولا حرباً طبقية ، بل تضارب مصالح ومنافسة محصورة اجتماعياً وسياسياً .

إن التضارب في السلوك والاتجاهات بين ابناء الفئة الواحدة أو الطبقة الواحدة والحركية المائعة اظهرت للعاملين في السياسة ان العقائدية السياسية مسألة فوقية الى حد بعيد وضعيفة الى درجة لا تشجع على اعتمادها كقاعدة اساسية لبناء صرح انظمتهم . لذلك يتجه السراة السياسيون الى بناء جهاز شخصي ضمني أو باستقلال عن الجهاز الحزبي العقائدي يضمن لهم ولاء العاملين معهم فيفرغون بذلك الهيكل التنظيمي من فحواه السياسية ويجعلون منه نظاماً شكلياً يكاد يكون فاقد العصب والروح .

ومن هنا نجد أن السراة الجدد ليسوا بالدرجة الاولى ممثلين لاحزاب ومنظمات سياسية جلبتهم الى الحكم لأن وصولهم في غالب الاحيان كان يتم قفزاً من موقع حساس استراتيجي في التركيبة السياسية مثل الجيش والامن العام . وحتى في هذه المؤسسات فكثيراً ما نجد ان ما يجمع بين افراد الفريق المستولي على السلطة هي علاقات اولية تقليدية مثل النسب أو المذهب أو الاقليم الواحد أو العرقية أو الزمالة . وقد تكون جميع هذه مطلية بالسمة العقائدية في اطار هيكل منظم ، الغرض الاساسي منه اعطاء المواطن الحائر والمسلوب الارادة وسيلة ليقدم مؤازرته للنظام الحاكم . فسراة الانظمة المستحدثة ، او ما يسمى احياناً بالتقدمية، اقلية استراتيجية بمعنى انها فئة خاصة تحتل المواقع الامنية الحساسة والفاعلة في المجتمع وقد تكون اقلية مذهبية او اقليمية ولا يلزم ذلك بالضرورة . العنصران الرئيسيان في فكرة الاقلية الاستراتيجية هما روابط السراة الشخصية ، واحتلالهم المواقع الحساسة امنياً وسياسياً . وواضح في مثل هذا الوضع ان قاعدة النظام الشعبية المنظمة غالباً ما تكون ضيقة فيضطر السراة للاستعاضة عن الموافقة الشعبية والتأييد باستخدام العنف . ولما كانت الاقلية الاستراتيجية لا تلتزم باحكام دستورية ، فان سياستها ومواقفها قد تكون عرضية غير مقيدة وترجع الى اعتبارات سياسية سلطوية بالدرجة الاولى .

خامساً : السياق التاريخي لظهور السراة الجدد

من الواجب ان نعود إلى بحث السياق التاريخي لمسألة التحول الاجتماعي وربطها بالاطار النظري المعتمد هنا . وقد شهدت مرحلة ١٩٤٠ - ١٩٦٠ خروج المستعمر تقريباً كلياً من الوطن العربي ، الأمر الذي ترتب عليه تطورات سياسية مهمة منها اولاً ، سقوط عدد من الانظمة الملكية بواسطة الانقلابات العسكرية التي شملت بلداناً عربية غير ملكية ايضاً . ثانياً ، على اثر خروج المستعمر تسلم الحكم قيادات وطنية منبثقة من طبقة الذوات دون ان تكون مهياً لتسلمها تلك المهام الجسام ، فقد كانت هذه الطبقة قليلة العدد تفتقر الى التنظيم السياسي وروابط النفوذ في المجتمع ، كما وانها كانت تفتقر الى الوحدة والتماسك في صفوفها ومن احد اسباب ذلك تعدد فئاتها واختلاف مصالحهم في حالات كثيرة . ومن العوامل الاخرى التي جعلت حكم الذوات

ضعيفاً ندرة الخبرة والمراس أو التقليد العريق في شؤون الحكم .

لقد انكشف ضعف قيادات الذوات بسرعة وبسهولة وكانت قد برزت الخلافات والانشقاقات في صفوفهم . وعجزوا طبعاً عن ضبط امور الحكم وارساء الاستقرار السياسي . وقد فضح بعضها بصورة خاصة وفي اول عهدها عدم اهليتها لمواجهة التحدي الصهيوني وهو امتداد خطير للاستعمار الغربي .

١ - مصير الحرية المدنية

فشلت طبقة الذوات هذه امام التحديات المصيرية التي واجهتها ، ولم تستطع بالتالي ان تعزز وجهة نظرها السياسية ، اي ايديولوجيتها القائمة على مبدأ الحرية المدنية . هذا المبدأ يضمن الملكية الخاصة ويتيح لافراد طبقة الذوات خاصة احتلال المناصب السياسية القيادية . غير ان التحديات التي كانت قد بدأت تواجه السراة من الذوات على ايدي اهل الكفاية مباشرة بعد الحصول على الاستقلال دفعت بالسراة الذوات الى فرض الاستقرار السياسي بقرارات اعتباطية وتعسفية وزعزعت بذلك الاسس النظرية التي يرتكز عليها حكمها ، اي الحقوق المدنية للمواطنين والنظام الدستوري وحكم القانون . فلم تكسب بتلك الاجراءات الاستقرار السياسي المرجو تحقيقه ولا هي حافظت على امانتها العقائدية .

ومن قصر نظر السراة الذوات انهم لم يوسّعوا أفقهم السياسي فلم يُعطوا مسألة العدالة الاجتماعية الاهمية التي تستحقها في مجتمع متغير ديمغرافياً وسياسياً . ولا يُعتبر هذا التقصير اهمال فحسب ، بل هو نقص في الحكمة السياسية التي كانت تقتضي ان يكون السراة في مجتمع الفاقة قادرين على مخاطبة الجماهير باللغة التي تهم الجماهير بالدرجة الاولى ، الا وهي الامور الحياتية الملحة . وكان فشل السراة من الذوات عظيماً ، وبسقوطهم ضاعت الفرصة الرئيسية لتحقيق الحرية المدنية .

لم تجد القيادات الصاعدة من طبقة اهل الكفاية صعوبة كبرى في زعزعة النظام السياسي الذي يرأسه السراة الذوات . واستولت القيادات من طبقة اهل الكفاية على السلطة بواسطة جناحها العسكري ، وهو كالبيروقراطية امتداد لتوسع دور الدولة في المجتمع وتعاطم مركزيتها . وكما لاحظنا سابقاً جذب هذا التوسع ابناء اهل الكفاية الى مواقع حساسة في مراكز الدولة المدنية والعسكرية . وقد التف حول السراة الجدد من اهل الكفاية جحافل اهل الكفاف واكثرية هؤلاء من الريفيين والمهاجرين منهم إلى المدن ، وهم فئات تتصف إلى حد كبير بالتأخر المادي والمعنوي وبالزعة الى تبعية من يتراأس بالاضافة الى كونهم عنصر اضطراب وتقلب سياسياً .

لقد تشابهت ايديولوجية الاقلية الاستراتيجية في السراة الجدد مع ايديولوجية الطبقات الدنيا . أولاً ، من حيث المشاعر القومية المحافظة حضارياً والرعاوية سياسياً . ان مشاعر اهل الكفاية القومية اصفى من الصيغة القومية عند الذوات من حيث صدق انتماء اهل الكفاية الى الحضارة الالهية التي لم تتعرض كثيراً إلى حضارة الغرب . ومن جهة اخرى نجد ان التعاطف الحاصل بين ايديولوجية السراة الجدد والجماهير من اهل الكفاف واهل الكفاية هو نتيجة تقارب الموقع الطبقي بينهما . فالجماهير تجمعها مع السراة الجدد من اهل الكفاية تجارب العوز . فالجزء الاكبر من طبقة اهل الكفاية وجميع افراد طبقة اهل الكفاف هم من محدودي الدخل ، وفي الغالب

يعانون الفقر والعوز : مما يستدعي منهم نهجاً خاصاً في الرأي والسلوك السياسي ومن حيث متطلباتهم من المجتمع والدولة .

ليس من المغالات في شيء إن نحن وصفنا المجتمع العربي في مرحلة التحول هذه بأنه مجتمع تسوده حضارة الفاقة . فنسبة الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في معظم البلدان العربية غير النفطية ، بلغت في السبعينات بين الثلاثين والاربعين بالمائة ولا شك ان ذلك الوضع كان ينطبق على بعض بلدان النفط في الخمسينات .

وفي مجتمع الفاقة المعرض لعوامل التحديث تتوجه الجماهير إلى الدولة في كل ما تحتاج اليه وحاجاتها كثيرة . طبقة اهل الكفاية متأصلة في قاعدة اقتصادية ضعيفة وقرية العهد بالعوز وعدم الاستقرار ؛ ولما كانت تعيش في ذكرى الأيام الصعاب فأنها حريصة على الكسب السريع وتميل نحو موارد القانون وتعتمد الافكار المبسطة خاصة التي تدعو الى رعوية الدولة . وتُحدِث مثل تلك التوقعات ضغوطاً كبيرة على الدولة وتدمراً واحباطاً عند الجماهير . ومن حيث أن الطبقات الدنيا ينقصها الكثير من ضروريات المعيشة فانها تضع امورها المعيشية اولاً ولا تبالي بالحرية المدنية أو السياسية التي تبدو لها وكأنها ترف في غير مكانه . وبالتالي تتصف هذه الفئات بالتبعية لمن يحكم ومن يرفع حاجاتها الاساسية . ونجد انه لدى السراة الجدد حساً واضحاً بهذا الوضع عند عامة الناس وقد استجابوا له وعملوا على توفير العمل حتى في غياب فرص العمل ودعم المواد الاستهلاكية والغذائية خاصة ، وتوزيع الأراضي الزراعية لصالح الفلاحين الصغار وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بالجان . وقد اثار تأميمهم للشركات والمصالح الكبرى حماسة الجماهير الذين شعروا بأن الدولة تقف معهم ضد الكبار والاغنياء ، ان دعوة السراة الجدد الى الحرية الاجتماعية وادراجها في شعاراتهم لاقت تجاوباً شعبياً متوقعاً وادت الى تضيق الهوة التي تفصل نظرة الحكّام عن نظرة المحكومين .

يأخذ المظهر التوزيعي لايدولوجية الحرية الاجتماعية شكلاً تعارضياً مع الحرية المدنية وتناقضياً كذلك . وقد سطى السراة الجدد على الحرية المدنية بأسم اقامة وتعزيز الحرية الاجتماعية وبتأييد من المثقفين المجريدين من الملكية اصلاً والمعتمدين على المعاش . والمثقفون الحركيون على نوعين ، نوع متخذ فعلاً وايماناً بجدوى الاشتراكية على مختلف اتجاهاتها ؛ ومنهم من هو سائر في طريق مصلحته في مجارة السراة الجدد من الاقلية الاستراتيجية بغض النظر عما هي ميولهم واتجاهاتهم الخاصة . وقد برّر نقض المثقفين مجاراتهم للسراة الجدد ايدولوجياً فاضفوا على سلوكهم التآزري مع السلطة نظريات تتمتع بالاحترام والشرعية . والفريقان سيان في ذلك ، يمكن فهمهم على اساس مقولة توافق الفكر السياسي مع موقع المفكر المصلحي في المجتمع . الى ذلك ان النظريات الانمائية لما بدأ يعرف بالبلدان المتخلفة ، اشتراكية كانت أو غير اشتراكية ، دفعت فكرة دور الدولة في الانماء الى الصدارة فبررت الاجراءات التوزيعية ثم التحصيلية بمبدأ اقتصادي هو تراكم رأس المال العام من اجل الاستثمار بطريقة رشيدة .

قبل ان نسترسل في هذه المقولة ، يجب ان نلفت النظر الى ان ايدولوجية السراة الجدد ظلت امينة تجاه مصالح اهل الكفاية ، الطبقة التي منها انبثقت ، فحافظ السراة على الملكيات الصغيرة والمتوسطة في الأراضي الزراعية والعقارات والتجارة الداخلية والصناعة وبعض الخدمات

الثانوية ولم يؤمموها . ولكنهم لم ينجحوا بالدرجة ذاتها في خدمة مصالح اهل الكفاف ولو ان محاولاتهم جديرة بالاهتمام .

إن التحول السريع نحو الانظمة الشعبية المظاهر والتي لم يستغرق في بعض الحالات عقدين من الزمن بعد الاستقلال يدل بوضوح على ضعف طبقة الذوات وبحكم ذلك ضعف القاعدة الاجتماعية التي تركز عليها ايدولوجية الحرية المدنية . ان القوى الفاعلة التي برزت في الثلاثين سنة الاخيرة هي ضد اقامة نظام قائم على الحرية المدنية أو مراعاة مبادئها . فالفئات المؤهلة بحكم موقعها الاجتماعي أو رؤيتها الفكرية للعمل بمبادئ الحرية المدنية هي فئات الذوات المقدرين اقتصادياً واجتماعياً ، خاصة إذا ما كانوا يواجهون « سلطاناً » مستبداً . واهم مواقع الضعف في موقف هذه الفئات من الذوات انها تنظر الى الحرية المدنية ، كعقار يخصها ولا ينطبق بالضرورة على الطبقات الدنيا ولذلك لم تكن ممارساتها للحكم خالية من الشوائب في سجلها تجاه ممارسة الحرية ، ولو انها في ذلك تظل اقل انتهاكاً للحرية المدنية مما تبع . بالتالي لم تجد الحرية المدنية في الوطن العربي نصيراً صلباً لها ، فالذوات طبقة هشّة البنية ومحدودة الافق والمفكرون غالباً ما يكونون من اهل الكفاية التابعة التي تتحكم في تفكيرهم وسلوكهم حضارة الفاقة والرغبة في الكسب السريع .

والواقع أن المثقفين العرب قد عززوا بأفكارهم موقف السلطة خاصة في الدعوة لاقامة الحرية الاجتماعية دون اي اعتبار لمكانة الحرية المدنية . وعندما تُفصم العلاقة بين الحريتين تصبح الحرية الاجتماعية رعاية وسدّ كفاف ومنة من الحكم وتفقد روح المبدأ فيها .

٢ - حضارة مجتمع الفاقة

إذا جملنا ما قد بحثناه حتى الآن من الاتجاهات فاننا نلاحظ أولاً ، ان الاتجاه العام في السلطة قد استمر في الخط الذي بدأ في القرن الماضي ، اي المركزية في السلطة والادارة، وقد خطى هذا النهج في ثلاثين سنة أضعاف ما قطعت المركزية من خطوات خلال مئة سنة خلت . وقد تمتعت المركزية الحديثة بمظهرين متكاملين . أولاً ، تركيز السلطة عسكرياً وسياسياً وامنياً في شخص رئيس الدولة . وقد اقتضى هذا الامر الاعتماد الكلي على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة سياسياً وامنياً من اجل دعم وحماية السلطة مما ادى الى ازدياد اهمية العنف والقمع في الحفاظ على الاستقرار السياسي . ثانياً ، المظهر الآخر للمركزية الحديثة هو الدور المتضخم للجهاز المركزي الاداري في الاقتصاد القومي بعد ان انتزعت الدولة لنفسها الدور الرئيسي في تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية ، فاصبحت الدولة ربة العمل والهيئة الموظفة الرئيسية للقوى العاملة . وقد اكتسبت الدولة لنفسها عن طريق احتكار السلطة الاقتصادية قوة اضافية مكنتها من إحباط اي مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المحكم . والازار الايدولوجي الذي يأخذه مثل هذا النظام يتمتع بموقف اخلاقي قوي هو حماية الحرية الاجتماعية وتعزيزها .

نجد إذا ان التحول السياسي الرئيسي في المجتمع العربي الحديث يتميز بالتقاء النزعة المركزية المتعاظمة مع النزعة الرعائية اي التكفل بمعيشة الناس الاساسية . وقد جعل هذا التوافق من اجهزة الدولة قوة هائلة تملك القدرة على الضغط والضبط من جهة ، ومن جهة اخرى نجد ان هذه الاجهزة هشّة من حيث الاداء . ويكاد يخلو المجتمع العربي اليوم من اية فئة

اجتماعية مستقلة وقادرة ، فهو مجتمع الفاقة تعبر عنه حضارة الفاقة (ولا تزال بلدان الخليج الغنية في اول عهد الثروة ولا يمكن التكهن بعد بالحضارة التي سوف تظهر فيها) .

أما الخير فهو محدود في مجتمع الفاقة ، ومايكسبه فرد أو جماعة يكون الى درجة بالغة على حساب الاخرين . ومن مظاهر الخير المحدود ايضاً تعارض وتناقض مبدأ الحريات المدنية والحرية الاجتماعية . لذلك نجد ان اولى الخطوات لتحقيق شيء من العدالة الاجتماعية تكون توزيعية أي الأخذ من البعض وتوزيعه على الاخرين . وفي حين انه تم تحقيق الاجراءات التوزيعية بسهولة ، فإن تحقيق الخير العام للجميع بواسطة الاستثمار وزيادة الناتج القومي بصورة تتلاءم مع مصلحة عامة الناس ورغبتهم في تحقيق الكفاية لم تتوقف فيها الانظمة الجديدة الى الدرجة المرجوة ، بل حصل تراجع خاصة في الزراعة وتقاوس وعجز واضح في مختلف المجالات الانتاجية ومنها الصناعة .

إن استمرار التخلف والفاقة في ظل دولة السراة الجدد رغم السعي للتغلب عليها لا يعود إلى نقص في رأس المال المتوفر رغم اهميته ، فربُّ بلدان تقدمية توفر فيها رأس المال دون جدوى ، ولا ينحصر التقصير في انجازات السراة الجدد ، فقد لاحظنا سابقاً ان التخلف كان قائماً في القرن الماضي رغم قوى التغيير المتوفرة له . فالطبقات القادرة التي برزت في ذلك القرن قد فشلت لأنها لم تعتمد طريق الادارة الحديثة والتكنولوجيا المتوفرة رغم ظهور تراكم في رأس المال . كما وانها فشلت في ان تنتقل بفعالية الى مجالات اقتصادية جديدة وتوسعية . اما في مجتمع القرن العشرين فإن تراكم رأس المال قد تمَّ بواسطة السلطة المركزية وقد اعتمدت هذه مبدأ التكنولوجيا خلاف سلفها واسلوب الادارة الحديثة ، اما فشلها فيعود إلى اسباب تخالف تلك التي ادت الى فشل طبقة الذوات ومن ذلك فساد السياسة الاقتصادية بتدخلات سياسية وامنية شلَّت فاعلية الوحدات الانتاجية . كما وان الاتصال بين الوحدات الانتاجية والجهاز الحكومي السياسي اي الوزارات لم يكن قائماً وفقدت الوحدات الانتاجية استقلاليتها وامكانية اتباع الادارة السليمة والاعتبارات الاقتصادية المجزية .

إن معضلة الاشتراكية اقتصادياً في البلدان المتخلفة هي الافتقار الى جهاز اداري مؤهل ، فإن توفر الجهاز المذكور يظل يفتقر الى الاستقلالية في العمل والحصانة من استخدام السلطة له بطريقة اعتباطية وسياسية . ومن هنا نجد أن امكانية نجاح الاشتراكية في الدول المتقدمة والديمقراطية اعظم بكثير منها في البلدان النامية . ومن حيث الاخلاقيات ايضاً نجد ان الشعور بالولاء للمصلحة العامة والمسؤولية العامة ضعيف في مجتمع الفاقة ويشد فيه الفساد والاستئثار الشخصي والرغبة في السطو على املاك العموم .

ومن جهة أخرى لم يتردد السراة الجدد في قتل الطاقات الخيرة من اصحاب المهارات في الاعمال والادارة ، مثل رجال الاعمال الحرة على مختلف درجاتهم . وهؤلاء اصحاب مبادرة وعنصر ديناميكي بالغ الخطورة في دفع العملية الانمائية الى الامام ، ويفتقر العالم الثالث الى امثالهم افتقاراً كبيراً . فمن جهة كتلوا ايديهم عن العمل ، ومن جهة أخرى هاجرت العقول القادرة الى البلدان المتقدمة خوفاً من الجو المعادي لها .

وأخيراً ، من اسباب فشل دور السراة الجدد في الحقل الاقتصادي اضطرارهم سياسياً ان يحملوا خزينة الدولة عبء معيشة اهل المدن حيث يكثر عدد محدودي الدخل وتشتد الحرارة

السياسية . وقد حرم الانفاق الحكومي الضخم في مجالات الاجور والدعم وغيرها الاقتصاد القومي من رأس المال الضروري من اجل الاستثمار . فالفاقة دوامة ، الخروج منها صعب . بالاضافة الى ذلك كانت اخلاقيات السراة الجدد وبطانتهم تنقصها الامانة في حالات كثيرة مما أدى إلى هدر الموارد القومية وزعزعة الثقة العامة بالدولة وجدارتها في القيادة .

وهكذا استمر مجتمع الفاقة في ظل الانظمة العربية الحديثة وتعطلت مسيرة الاقتصاد القومي ، وظل المواطن العادي او المثقف عاجزاً عن التعبير عن رأيه أو المشاركة في النظام السياسي مشاركة حرة تؤثر على نتائج القرارات . اما في بلدان النفط الغنية فالأمر حالياً يشذ عن التطورات المذكورة هنا وان كان هناك بعض التلاقي .

الخلاصة

حصيلة القول ان الوعد الكبير الذي لُوحت به الدولة المركزية الحديثة قد اخفق ولم يستطع السراة الجدد ان يوفرها الحرية الاجتماعية التي بأسمها عملوا وتحصنوا ، ولعلّ جلّ ما حققوه هو تصويب الاهتمام رسمياً وقومياً إلى مشاكل الناس الفقراء ومحدودي الدخل والسعي لمعالجتها وتقديم المعونة الاساسية من اجل سدّ رمقهم واعطاء بعضهم الفرص لتسلك السلم الاجتماعي بواسطة التعليم والتوظيف المضمون . وربما تكون الفئة المستفيدة اكثر من غيرها هي اهل الكفاية ، خاصة الفئات الدنيا بينهم ممن استفادوا بالدعم والتوظيف . وقد ازداد عدد ابناء هذه الفئة ، ويمكن اعتبارها الآن مركز الثقل السياسي حتى ولو نظرياً وليس في الواقع .

لم يقتصر الأمر على استمرار الفاقة ، بل تمادت الدولة في نزع حقوق المواطن السياسية والمدنية . ولم يعد هناك من وسائل مشروعة وفعّالة لحماية اية مكاسب اجتماعية كانت او اقتصادية ؛ فإن الذي يعطي تلقائياً يمكنه ان يستعيد دون العودة الى احد . والحقوق غير المحصنة غير ثابتة .

إن العلة الرئيسية في التفكير الاشتراكي في البلدان العربية وسائر بلدان العالم الثالث او الدعوة إلى الملكية العامة حوّلت تلك الملكية إلى الدولة دون التأكيد على أن تكون الدولة مسيرة من قبل ممثلين للشعب منتخبين وخاضعين لمراقبتهم . الملكية العامة ليست عامة ما لم تكن تحت اشراف العامة . ولم يحصل ذلك لأن الذين يأتون الحكم هم اقلية استراتيجية تصعد بوسائلها الخاصة وليس للناس معرفة بما هي عليه وله بالفعل . وتنحصر وسائل النفوذ من إعلام وتنظيم وغيرها في يد السراة الجدد فليس هناك من وسائل يستخدمها الشعب للدفاع عن مصالحه . وحيث لا يكون للناس تأثير في الحياة السياسية ، تفرغ الملكية العامة من معناها واهميتها ولا تخدم بالضرورة مصالح الناس اما عن تقصير او انحراف .

وقد بدأت الآن الشكوك تتغلغل في اوساط الناس واخذت الفئات المعارضة في الظهور ، خاصة بين المثقفين ، حتى من كان منهم اصلاً من انصار السراة الجدد . وهذه ظاهرة جديدة بالمراقبة وان دلّت على شيء فعلي نضوج في اوساط طبقة اهل الكفاية واحباط امالها في الوعد الذي لم يحققه السراة الجدد وفي اساليبهم العنيفة . وفي هذه النزعة مؤشر إلى امكانية خرق صفوف السراة الجدد من الاقلية الاستراتيجية واحتلال اماكن فعّالة يمكن بواسطتها فرض المشاركة السياسية عليهم . غير أن المثقفين لا تزال تنقصهم الجرأة الكافية والتنظيم والتعاقد من اجل

إحداث تغيير ملحوظ ، كما وانه تنقصهم الجرأة الكافية والتنظيم والتعاقد من اجل إحداث تغيير ملحوظ ، كما وانه تنقصهم القاعدة الشعبية التي يمكن ان تتعاطف مع الاتجاه الجديد . ولعل ما يحصل الآن في مصر وتونس من التحرك الديمقراطي هو من ابرز التطورات الحديثة ، وسابق لأوانه التكهّن بنتائج الآن .

ومهما يكن من امر ، فلا يجب ان نتوقع الكثير في المدى القصير ، ولا يعود ذلك التشاؤم الى عدم التكافؤ في القوى بين الفريقين فسحب ، بل ايضاً لأن المفكرين لا يزالون منفصلين عن الفئات الاجتماعية التي تلتقي معهم فكرياً والقادرة على التعاون معهم في دعوتهم الجديدة من اجل الحريات المدنية . والطبقة المعنية هي طبقة الذوات أو ما تبقى منها بالاضافة الى المميزين بين اهل الكفاية كرجال الاعمال والصناعة والمال . فليس من المعقول ان تظل فئة المثقفين تناصب الجماعات المقتدرة العداء وتحرض الدولة عليهم وتدعو الى استمرار وتضخم الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية ثم تنتظر في الوقت ذاته ان يتيسر لها الفوز في محاولتها استرجاع الحريات المدنية .

ومن جهة اخرى ، ليس من المتوقع التقدم في هذا الاتجاه الجديد ما دامت الجماعات المقتدرة ضيقة الأفق فكرياً وسياسياً ومعلقة بافكار رجعية وتتصف بالكسل الفكري والاجتماعي . وعلى المثقفين تقع مسؤولية ايجاد مخرج لحل خلافاتهم العقائدية مع الفئات الاجتماعية المقتدرة وان يوقفوا بينها وبين مصالح العمال والفلاحين ثم حمل الفئات المقتدرة على الالتزام باحترام ودعم الحرية الاجتماعية على ان يلتزموا هم بالحرص والدفاع عن الحريات المدنية . ان مثل هذا التحالف الاستراتيجي بين المثقفين والجماعات المقتدرة ضروري من اجل بناء مجتمع عربي حر وتقدمي .

إنما الذي لا شك فيه الآن فهو ان الكثير من المفكرين العرب قد بدأوا يشعرون ان الانفصام التاريخي في مجتمعهم بين الحريات المدنية والحريات الاجتماعية قد كلفتهم ثمناً باهظاً وزاد مجتمعاتهم تأخراً وان الطريق الجديدة تقوم على مبدأ واضح هو : لا حرية مدنية دون حرية اجتماعية ولا حرية اجتماعية دون حرية مدنية □

الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي : مثال تونس

(دراسة لاتجاهات ومواقف الجامعيين
إزاء اهم المسائل القومية الكبرى) (*)

د . محمد بشوش

استاذ مساعد، باحث في مركز الدراسات والابحاث
الاقتصادية والاجتماعية - الجامعة التونسية.

أولاً: الاطار النظري والمنهجي

تحاول هذه الدراسة الميدانية الاجابة عن السؤال الجوهرى التالى : هل يمكن الحديث عن «وعي قومي» بالنسبة لأقطار عربية خضعت للاستعمار الغربى، وخاصة الاستعمار الفرنسى، كالأقطار المغربية الثلاثة، والتي عرفت طوال مرحلة التحرر وما بعد الاستقلال، اى اثناء بناء الدولة الوطنية، ضروباً من الطروحات الوطنية الاقليمية المناهضة للتوجهات القومية وحصاراً لها يقوى ويضعف بحسب البلدان والفترات التاريخية وكذلك بحسب مد او تراجع القوى القومية المحلية والاقليمية؟

خلافأ لما هو شائع، فإن الفرضية التي اعتمدها تعاكس تماماً ما يقال عن ضعف الاحساس القومي لدى المغاربة، بل ترى ان الوعي القومي بالمفهوم الواسع ما انفك يمثل احد العناصر الثابتة في مكونات الشخصية المغربية، وكذلك فإنهم لا يبخلون عن تعميق اهداف الامة العربية الاستراتيجية ومتابعتها بالتوضيح والنقد والتعديل.

وإذا كان الوعي القومي عبارة عن احساس قوي بالانتماء، وادراك جماعي للعناصر المشتركة بين مجموعة بشرية متجانسة ثقافياً وللتحديات التي تواجهها وتحول دون بناء هويتها وصوغ مشروعها السياسى والحضارى، فإننا نلمس معالم هذا المفهوم الاجرائى الواسع في مواقع واتجاهات المغاربة إزاء القضايا القومية الكبرى خصوصاً اذا كانوا من المثقفين والاكاديميين كما ستيينه هذه المحاولة.

فمن خلال بعض الدراسات المنشورة، واثناء المناقشات الاولية والمقابلات التي عقدناها داخل الاوساط الجامعية، حاولنا تفكيك هذا المفهوم الى وحدات تحليلية وبنود اجرائية في صيغة دليل مقابلة او استمارة مفتوحة. وكان المحور الاول هو الانتماء كمؤشر على ارتباط المثقف المغربى بالمجال

(*) ستنشر الدراسة بشكلها الموسع مع كامل جد اولها في كتاب سيصدر قريباً ضمن سلسلة كتب المستقبل العربى بعنوان «تطور الوعي القومي في المغرب العربى».

الجغرافي والحضاري الذي يستقي منه مراجعه ويحدد مواقفه، وكيفية تنزيله لذلك المجال داخل دوائر الانتماء المختلفة من وطنه الصغير الى وطنه الاكبر مروراً بالوطن الكبير المجاور؛ كما اضيف اليه بند آخر عن التطورات النمطية التي يحملها عن الاقطار والشعب العربي في المشرق لاستجلاء مدى تغلغل النظرة المتمركزة حول الذات لدى المثقفين المغاربة او بعبارة سعد الدين ابراهيم «المسافة النفسية الاجتماعية» الموجودة بين ابناء الامة العربية^(١). ثم ختم المحور بسؤال مباشر عن قضية الوحدة المغربية كفكرة رائجة منذ الاربعينات لرصد مدى تفاعل الرأي العام الجامعي مع هذا التوجه، والتعرف على المبررات المناصرة او المناهضة للمحاولات التوحيدية الاقليمية.

اما المحور الثاني المهم فهو: مدى معرفة الجامعيين المغاربة للتيارات والحركات والاحزاب **الوحدوية**، لكون المعرفة جزء رئيسي في صوغ المواقف وبلورة الوعي، اي باعطائه مضامين وتشكلات واضحة، خصوصاً اذا كانت الحركات والاحزاب الوحدوية التي ظهرت في المشرق العربي كحزب البعث العربي والحركة الناصرية والاحزاب الماركسية والتيارات الدينية للسياسية هي مدار التحليل، لانها كانت وما تزال قوى اجتماعية وانساقاً فكرية تتصارع وتحرك الواقع العربي دون ان تمسك احدها زمام المبادرة او تكون لها الكلمة النهائية في تقرير مصير الامة العربية ككل.

وقد خصصنا الحديث ثالثاً عن قضايا **الوحدة العربية** لتبين اختيارات الجامعيين لأهم الاشكال السياسية والانماط الاقتصادية والابعاد الاجتماعية التي يطرحونها كحل بديل، ويرغبون في تحقيقها على ارض الواقع في دولة الوحدة المنشودة في الآجال التي يتوقعونها، بعد ان تعرفوا على كبريات المشاكل والعراقيل الداخلية والخارجية التي تعوق الامة العربية عن التحرر والوحدة. كما اردنا ذلك بسؤال عن القوى والبنى السياسية والاجتماعية القادرة على تأصيل المشروع الوحدوي في الواقع العياني.

وكانت **القضية الفلسطينية** المحور الرابع لاستجلاء اهتمام الجامعيين بالصراع العربي - الاسرائيلي في بعده التاريخي والسياسي، وفي آفاق حله ضمن استراتيجيات قومية او فلسطينية يرتضيها الجامعيون انفسهم كمساهمة في إثراء حركة التحرير الوطني والقومي.

واخيراً مدى وعي الجامعي في المغرب بخطورة **القضية اللغوية** التي تعبر في نهاية التحليل عن مقوم اساسي في شخصية الامة. فالتعريب كمشروع ثقافي غير مكتمل، بل مؤجل دوماً وهو عنصر كاشف لارتباط او عدم ارتباط المثقف المغربي بشخصيته الثقافية ونضاله من اجل بناء الهوية الثقافية المتميزة وضرب الهيمنة والتبعية الثقافية للغرب.

وفي النهاية طرح سؤال مفتوح عن **مصير الوطن العربي** الى حدود عام ٢٠٠٠ لتبين قدرة الجامعيين على استشراف الآفاق انطلاقاً من فرضيات اسقاطية واعتماداً على سيناريوهات محتملة تستقي مصادرها من واقع القوى والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحالية، وفي آفاق تطورها، خدمة او تنازلاً عن المشروع الوحدوي والتنمية الحضارية الشاملة.

اما العينة فقد وقع الاختيار على الجامعة التونسية لتشابهه، إن لم نقل تجانس، بعض المكونات والعوامل الرئيسية التي تسم بميسمها مختلف الاقطار المغربية - كما سنرى - وخاصة من حيث

(١) سعد الدين ابراهيم، اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٤٥.

الازدواجية الثقافية والتوجه السياسي والحضاري ووجود التأثير الغربي في البنية الثقافية والاجتماعية.

ولما كانت العينة، التي تشمل بالاساس عناصر جامعية تنتمي لحقلي العلوم الانسانية والاجتماعية باعتبار ان هيئة التدريس العاملة في هذين الحقلين هي مبدئياً من حيث التكوين والاهتمام اقرب الى قضايا الامة العربية وخاصة المسألة القومية، صغيرة الحجم نظراً لضغوطات زمنية وبشرية^(٢)، فسوف نعتمد في تحليل النتائج - وتلافياً لهذا النقص - على بعض المقابلات المعمقة والتحليل الكيفي المنتظم مدعوماً عند الحاجة بالبيانات المرقمة. لكن الجمهور المستجوب يمتاز مع ذلك بتمثيل جميع الاصناف والقطاعات العلمية والحساسيات الفكرية والفئات العمرية على النحو التالي:

العدد	النسبة (%)	الصنف
١٠	٢٣	استاذ + استاذ محاضر
٢٠	٤٧	استاذ مساعد
١٣	٣٠	مساعد
٤٣	١٠٠	المجموع

اما تصنيف الجمهور المستجوب حسب القطاع، كمتغير دال في دراستنا، فإنه يتوزع على مجموعتين متقاربتين وقابلتين للتحليل والمقارنة الاحصائية كما يظهره الجدول التالي:

العدد	النسبة (%)	القطاع
٢١	٥١	العلوم الانسانية
٢٢	٤٩	العلوم الاجتماعية
٤٣	١٠٠	المجموع

بقي توزيع العينة حسب متغير السن الذي يلعب دوراً مهماً في ابراز التباين ازاء بعض محاور الدراسة، فإنه ينقسم كالتالي:

العدد	النسبة (%)	السن
١٩	٤٤	٤٠ سنة فما فوق
٢٤	٥٦	مادون ٤٠ سنة
٤٣	١٠٠	المجموع

وقد حاولنا تبويب الدراسة وفق المحاور المشار إليها آنفاً مع ابراز ما لمسناه من تطور داخلي لتطورات ومواقف الجامعيين ازاء المسائل القومية، حيث هناك شبه تسلسل منطقي وربما جدلي بين التمرکز حول الذات في البداية ثم بين الوعي للمسألة القومية وبين ادراك وتبني اشكال التوحيد

(٢) تبين لنا اثناء اجراء المقابلات التي استغرقت طوال صيف ١٩٨٢ الى منتصف خريف السنة نفسها، ان مبدأ العينة الممثلة لا يمكن احترامه لصعوبة احترام الخطة ولتخلي بعض المستجوبين عن المواعيد المحددة.

السياسي ومضامين الوحدة والاختيار بينها وبين المسائل التي تتحرك في المجال القومي كالقضية الفلسطينية والقضية اللغوية بالاساس.

ثانياً: تحليل النتائج

١ - التمركز حول الذات

ان التساؤل المطروح، كما يبرز من البيانات، هو العوامل المتسببة في استمرار الرؤية المركزية في اقطار المغرب العربي، هل مرجع هذه الظاهرة الترسبات التاريخية والقوالب المتحجرة الى حد التتميط التي اعقبت مرحلة التحرر وبناء الدولة العصرية بحيث اصبح من الصعب قراءة التاريخ (تاريخ الامة) قراءة تتجاوز دوائر الانتماء الاقليمية الضيقة على النحو الذي يظهر لنا من اجابة بعض المثقفين اي الاكاديميين في تونس وربما في غيرها من الاقطار المغربية؟

فمهما كانت الدرجة العلمية او الاختصاص او السن، نرى اكثر من نصف الجامعيين في تونس يصرّح بكونه تونسياً بالدرجة الاولى (٥٣ بالمائة) ثم يأتي الانتماء العربي بدرجة اقل لا تتجاوز الخمس الاقليل (٢٣ بالمائة)، بينما يصرح الخمس الباقي تقريباً بكونه مغربي الانتماء (١٩ بالمائة). فطغيان النظرة الاقليمية، ان صحت بسلامة طرح السؤال عنها، تدل على تغلغل الرؤية المتمركزة حول الذات خصوصاً مع التجزئة الاستعمارية الطويلة وظهور الدويلات التي اعقبت حركات التحرر الوطني وبروز الكيانات السلطوية الجديدة. ومما يلفت الانتباه، ان تجاوزنا المبررات التي تحاول ارجاع التميزت الى توارخ قديمة بحثاً عن الخصوصية وسعيلاً لاضفاء مشروعية تاريخية على التجزئة والانفصالات السياسية، هو هذا التبلور الجديد للانتماء الاقليمي وليد الدولة العصرية التي اصبحت لا تقل قيمة - كدائرة انتماء - عن الجنس والدين والتاريخ والثقافة.

ومن المعلوم ان النخبة السياسية، وبعض الشرائح من المثقفين الذين لهم نفس التكوين والتوجه الفكري، نشأت وترعرعت في ظل الفكر الغربي، لكنها عوض ان تتأثر بالحركات القومية الاوروبية بمفهومها الواسع، نراها في الوقت نفسه الذي تلتجىء فيه للثقافة العربية الاسلامية كسلاح لمقاومة الذوبان^(٣)، وهو اجماع ثقافي تتقاسمه مختلف التيارات الفكرية، لا تخفي تحفظاتها^(٤) واحياناً كثيرة عداها للتوجهات القومية التي تدعمت في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية وظهر لها اتباع وانصار في المغرب. واكثر من ذلك، فإنه مع السبعينات ظهرت حركة فكرية شجعتها الانظمة وانبرى لها صنف من المثقفين ينادون صراحة بالتونسنة والجزارة والمغربة بحكم مطالب آنية اقتصادية وتربوية ولكنها ثقافية بالاساس وايديولوجية بعد ذلك.

فليس من المستبعد في هذا المناخ العام الذي يحاول عزل هذه الاقطار عن محيطها القومي ان توجه كل المبررات المستمدة من التاريخ والمجتمع والثقافة في خدمة الانتماء الضيق وان يقع تشويه الانتماء الطبيعي لشعوب المغرب على النحو الذي يتجلى من النتائج الميدانية (انظر جدول رقم (١) و(٢)).

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر: مجلة الفكر (تونس)، العدد ٩ (١٩٥٦)، ص ٢ - ٢٢، وهذا العدد خاص في استفتاء حول الثقافة في تونس.

(٤) وهي ظاهرة عامة نلمسها في اهم اقطار المغرب ما عدا ليبيا. فعلال الفاسي مثلاً، رغم انه عاش طويلاً في مصر، يركز في كتاباته على اولوية الاهتمام بالقضية الوطنية اي تحرير المغرب بالاساس. انظر: علال الفاسي، النقد الذاتي (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٢).

جدول رقم (١)
دوائر الانتماء ومبرراتها حسب متغير القطاع
(نسب مئوية)

العلوم الاجتماعية				العلوم الانسانية				المتغير البدائل
مسلم	عربي	مغربي	تونسي	مسلم	عربي	مغربي	تونسي	
٥	١٨	١٨	٥٩	٤	٢٩	١٩	٤٨	١٠٠
صفر	١٨	٢٧	٢٤	صفر	١٨	١٣	٣٩	العامل الجغرافي
صفر	٢٧	٩	١٥	صفر	٢٧	٣٧	٢٢	العامل التاريخي
صفر	٩	١٩	٢٢	صفر	١٠	صفر	١٧	الفضاء المدني والسياسي
١٠٠	٣٦	٢٧	٢٤	٥٠	٤٥	٥٠	١٧	العامل الثقافي والحضاري
صفر	٩	٩	١٥	٥٠	صفر	صفر	صفر	الروابط والعلاقات الشخصية
صفر	صفر	٩	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	عامل آخر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

جدول رقم (٢)
دوائر الانتماء ومبرراتها حسب متغير السن
(نسب مئوية)

٤٠ - سنة				٤٠ + سنة				المتغير البدائل
مسلم	عربي	مغربي	تونسي	مسلم	عربي	مغربي	تونسي	
٤	٢٥	١٧	٥٤	٥	٢١	٢١	٥٣	١٠٠
صفر	١٣	٣٣	٢٨	صفر	٢٩	١١	٣١	العامل الجغرافي
صفر	٣١	٢٣	١٢	صفر	١٤	٢٣	٢١	العامل التاريخي
صفر	١٣	١١	٢٥	صفر	١٤	١١	١٤	الفضاء المدني والسياسي
٧٥	٣٨	٣٣	٢٢	١٠٠	٤٣	٤٤	٢١	العامل الثقافي والحضاري
صفر	٥	صفر	٩	صفر	صفر	١١	١٠	الروابط والعلاقات الشخصية
٢٥	صفر	صفر	٤	صفر	صفر	صفر	٣	عامل آخر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

بعد ذلك كله، تصبح المؤسسات التربوية والثقافية اشبه بوكالات لترويج هذا التصور لتتخذ البرامج ادوات لبلورة الاهداف القطرية الضيقة وفي احسن الاحوال الاهداف المغربية ولكن بشيء من «الواقعية»^(٥) والتحكم «المتبصر».

(٥) انظر: محمد بشوش ومحمد المنصف الحاجي، «دوائر الانتماء والانظمة الفكرية المبرمجة بالمدرسة التونسية»، المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، العددان ٧٠ و٧١ (١٩٨٢).

فمن المتوقع اذن ان تتجه الميول والاختيارات في الاساس نحو تفضيل الوحدة الاقليمية التدريجية كما بينه سعد الدين ابراهيم^(٦)، وان يقتنع الجامعيون في تونس وفي بقية الاقطار المغربية بضرورة وحدة هذا الاقليم كمرحلة ممكنة ومعقولة لبناء الوحدة العربية الشاملة.

لكن ما يثير الانتباه في المبررات المقدمة للدفاع عن هذا التوجه ليس العوامل الموضوعية فقط كالتجانس الداخلي الجغرافي والحضاري وحتى المصالح الاقتصادية، وانما، وبصفة مثيرة للتساؤل، هذا التمييز في العقلية والبنى الفكرية التي يراها المغاربة كصفات وسلوكيات متعارضة تماماً مع اهل المشرق العربي (انظر جدول رقم (٣))، اقرؤا للمشاركة بالحفاظ على الصفات والمميزات العربية وبالتحمس للعروبة، فإنهم، رغم ذلك، ما فتئوا يعتقدون في تميزهم الفكري. فأغلبية الجامعيين في تونس يحتفظون لأهل المغرب بالعقلانية في التفكير، والتعامل المنطقي مع الاحداث والظواهر، والواقعية في مباشرة الوقائع، بينما يخصون المشاركة بالخطابة والعاطفية والتجريد الفكري حيناً او البراغماتية احياناً اخرى، وذلك قمة ما اسميناه بالتمركز حول الذات الذي يستقطب محاسن العالم ويحتكرها لنفسه باستعلاء وخيلاء^(٧).

جدول رقم (٣)
خصائص ومميزات المغاربة والمشاركة

البدائل	المتغير	العلوم الانسانية	العلوم الاجتماعية
نعم		٧٦	٧٧
لا		٢٤	٢٣
المجموع		١٠٠ = ع	١٠٠ = ع
المغاربة	العقلانية	٢٢	٢٨
	الواقعية	١٩	١٠
	الازدواجية	١١	صفر
	الابتعاد عن العروبة والقومية	٤	٧
	تذبذب الهوية	صفر	٧
	التاثر بالغرب	٣٣	٤٥
	ميزة اخرى	١١	٣
المجموع		١٠٠	١٠٠
المشاركة	التجريد والبراغماتية	صفر	١٢
	الحفاظ على الخصائص العربية	٥٥	٤٤
	الخطابة والعاطفية	٣٠	٣٨
	ميزة اخرى	١٥	٦
المجموع		١٠٠	١٠٠

(٦) انظر: ابراهيم، اتجاهات الرأي العام نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٧) يمكن مناقشة هذا التصور في ضوء المؤثرات الخارجية وخاصة نوعية الاستعمار الذي عرفته الاقطار العربية، لكن لا نعتقد ان المكونات الرئيسية للعقلية العربية والبنى الفكرية التي تميز العرب عن غيرهم من الشعوب بلغت الى حد =

٢ - من التمرکز حول الذات الى الوعي بالمسألة القومية

ليس من شك ان القوالب والتصورات المنمطة الناتجة عن مسابقات ورواسب مختزنة تتهاوى شيئاً فشيئاً بالاحتكاك الموضوعي، بل تنزاح تدريجياً، وربما بصفة جذرية بمجرد المعرفة الدقيقة التي تتجاوز الذات الى الموضوع. فحينما تطرح القضايا الجوهرية التي تواجه الوطن العربي ككل تتزحزح القوالب الكاشفة عن الاخايد والتخوم المتحركة للوعي الجاد بالمشاكل الانية والمصير المنتظر.

أ - رموز الوعي: المركز والهوامش

لقد اعتبرنا على سبيل الافتراض ان التيارات والحركات والاحزاب ذات التوجه القومي - مشرقاً ومغرباً - ستحدد بصفة مباشرة او غير مباشرة كيفية مواجهة الجامعيين المغاربة للمسألة القومية. فمجمال الافكار والتوجهات القومية المطروحة على الساحة العربية منذ قرن ستحدد ان كثيراً او قليلاً كل موقف قومي مهما كانت مضامينه ومهما كانت درجة الاطلاع عليها. ولئن كان الالمام غير معمق وغير دقيق بالنمط الفكري القومي بحيث تطغى المعرفة المتوسطة والمحدودة على الجامعيين (٤٠ بالمائة و٤٠ بالمائة تبعاً)، فالتحليل يبرز نتيجة غير متوقعة وذات حدين: المعرفة المتعمقة بتلك التيارات هي اكثر انتشاراً لدى المشتغلين بالعلوم الانسانية (٢٤ بالمائة)، منها عند المختصين في الاجتماعيات (٨ بالمائة)، والمعرفة المتوسطة هي الطابع المميز لمن هم دون الاربعين (٤٦ بالمائة) في حين تمثل المعرفة المحدودة السمة الغالبة على من تجاوزوا الاربعين (٤٧ بالمائة). فمن المنتظر من الاجتماعيين ومن جيل الكبار سعة الاطلاع على تلك التيارات الوحدوية باعتبار ضرورة الاختصاص وعامل السن خصوصاً وانهم - نظرياً - قد عايشوا مرحلة المد القومي بعد الحرب العالمية الثانية؛ فهل كانت مرحلة التحرر الوطني ذات الافق والمضمون الاقليميين هي المحددة لمثل هذه النتيجة؟ ام ان التوجه الحضاري والتكوين الاساسي الغربي قد فعلاً فعلهما في ذلك الجيل.

على اية حال، فحينما طُلب من الجامعيين ذكر شخصيات فكرية وسياسية قادت الحركة القومية مشرقاً ومغرباً دون تفضيل او اصدار حكم تقويمي، كانت «ذاكرة» الاكاديميين ثرية وفي الوقت نفسه متمحورة حول بعض الرموز القومية الحديثة:

ان «الثالوث» جمال عبد الناصر - ميشيل عفلق - معمر القذافي احرز على اجماع او شبه اجماع في كونه «تشكيلية» متألفة في الافق القومي المعاصر وكان الفعل القومي يكاد يكون وقفاً على هؤلاء القادة الثلاثة:

جمال عبد الناصر	٣٨ مرة	٢٦ %
ميشيل عفلق	٢٥ مرة	١٧ %
معمر القذافي	١٦ مرة	١١ %

وهذا يدل على تشكل الصورة المنظمة عن رموز الوعي القومي تحت تأثير عامل الزمن. وانطلاقاً من تجارب حديثة وحية بحيث تحتل المركز، وتبقي الاطراف والهوامش للقادة الآخرين رغم اهميتهم

= الانتشار بين شعوب المغرب وشعوب المشرق، واقصى ما يمكن الاقرار به هو بعض الخصوصيات الراجعة بالاساس الى اختلاف المراجع الفكرية لدى المثقفين المغاربة والمشاركة.

التاريخية. اما بقية الكوادر الماركسية، فيما عدا جورج حبش (ذكر مرة واحدة)، فإنها بقيت غائبة عن الساحة وكأنها تعبر بذلك عن هامشيتها وعدم مشاركتها، كما سنرى في صياغة رؤى خصوصية قومية.

جدول رقم (٤)
قادة الفكر القومي

النسبة (%)	التواتر	القادة والزعماء
٢٦	٣٨ مرة	جمال عبد الناصر
١٧	٢٥	ميشيل عفلق
١١	١٦	معمر القذافي
٥	٧	ساطع الحصري
٤	٦	محمد عبده
٣,٤٢	٥	طه حسين
٣	٤	المهدي بن بركة
٣	٤	الحبيب بورقيبة
٢	٣	فرحات حشاد
٢	٣	احمد بن بللا
٢	٣	عبد الكريم الخطابي
٢	٣	علال الفاسي
٢	٣	عبد الله العروي
٢	٣	انور عبد الملك
١	٢	عبد الرحمن الكواكبي
١	٢	منيف الرزاز
١	٢	زكي الارسوزي
١	٢	عصمت سيف الدولة
١	٢	صلاح البيطار
١	٢	كمال جنبلاط
١	٢	جمال الدين الافغاني
١	٢	لطفي الخولي
٠,٦٨	١	شكري القوتلي
٠,٦٨	١	عزام باشا
٠,٦٨	١	مكرم عبيد
٠,٦٨	١	جورج حبش
٠,٦٨	١	ياسر عرفات
٠,٦٨	١	صالح بن يوسف
٠,٦٨	١	ابن باديس
١٠٠	١٤٦ مرة	المجموع

بقيت ملاحظة تخص آليات الذاكرة الجامعية نفسها التي تعمل بواسطة التداعي، حيث تتربط القيادات في شكل ازواج او ثلاثيات او رباعيات مع وجود قاسم مشترك اعظم، ان صح التعبير، هو جمال عبد الناصر:

٣٢ %	١١ مرة	جمال عبد الناصر - ميشيل عفلق
٢٤ %	٧ مرات	جمال عبد الناصر - معمر القذافي
		جمال عبد الناصر - ميشيل عفلق - معمر القذافي -
١٧ %	٥ مرات	ساطع الحصري
١٤ %	٤ مرات	جمال عبد الناصر - ميشيل عفلق - معمر القذافي

أليس في كل ذلك دليل على هيمنة بعض القادة على التصورات القومية باعتبارها شخصيات لها حضور وتأثير وربما كارزمية على الحركة القومية العربية؟ فشخصية عبد الناصر تمثل قطب الاهتمام ومركز التصور لدى الجامعيين^(٨)، لذلك تزيدنا هذه النتيجة يقيناً في اختيارنا للتجربة الناصرية كمؤشر على الوعي القومي.

ب - خلاف حول التجربة الناصرية

تظهر استجابة الجامعيين عن التجربة الناصرية ما يشبه التناظر بين التقييم الايجابي والتقدير السلبي مع غلبة طفيفة لمن اعتبرها تجربة فاشلة (٥١ بالمائة مقابل ٤٢ بالمائة) لكن التباين يبرز عند تحليل النتائج على ضوء متغير السن خاصة.

فما يعاب على التجربة الناصرية عند جيل الكهول خاصة: انعدام التقييم العلمي للواقع، وغياب مضمون اجتماعي واضح، واخيراً الاستبداد وضرب القوى التقدمية.

يعني ذلك كله انهم يسجلون فشل هذه التجربة في احسن اعتبار واستغلال التوازنات الداخلية والخارجية، وعدم تغييرها للهياكل الاقتصادية والبنى الاجتماعية، مع عدم التحالف الحقيقي مع القوى التقدمية الداخلية.

فالناصرية لم تفرز قوى اجتماعية جديدة متحالفة مع العمال والفلاحين اصحاب المصلحة في التغيير الاشتراكي، بل كانت، على حد تعبير سمير امين، انعكاساً للتحالف الجديد بين البرجوازية الصغيرة (البيروقراطية) داخل رأسمالية الدولة الوطنية وبين القوى الامبريالية^(٩). لذلك يؤكد الجامعيون الكهول على شرطين اساسيين لكل عملية تغييرية ذات افق مفتوح في الوطن العربي، وهما الاشتراكية والديمقراطية على النحو الذي سيتراءى لنا لاحقاً.

اما العناصر الشابة، فإنها بالرغم من اعترافها بجوانب القصور، لا تخفي تقديرها للانجازات المهمة التي شهدتها مصر داخلياً وخارجياً. فهي تعطي الاهمية في الوقت نفسه للصياغة الايديولوجية الواضحة (المفقودة نسبياً داخل الحركة الناصرية)، وكذلك للقرارات التي تمس البنى التحتية (الاصلاح الزراعي، التأميم، التصنيع، التعليم... الخ) باعتبارها عاملاً مهماً في التحولات الداخلية للمجتمع.

(٨) وعبد الناصر، رغم جميع التحفظات، يمثل لدى الرأي الجامعي رمز الالتزام بالوحدة والوعي القومي. يقول احد المستجوبين: «من الشخصيات التي منّ بها التاريخ ويمنّ بها على الامم في ظروفها العصبية... لأنه تحدى القهر الاجنبي والظرف الداخلي، واستطاع ان يبعث الحياة والحماس في نفوس كل الشباب منذ ١٩٥٢ لتحقيق ما يظنون انه رسالتهم اي «خلق امة...» (الاختصاص آداب عربية، اسلوبية، السن ٥٠ سنة، التكوين بفرنسا).

(٩) Samir Amin, *La nation arabe: nationalisme et luttes de classes* (Paris: Edition de Minuit, 1976), pp. 68-70.

ج - البعث او التناقض بين النظرية والتطبيق

ابرز ما يُوجه للبعث من انتقادات، عن معرفة دقيقة، التناقض بين الشعار والممارسة، بين النظرية والتطبيق (٣٠ بالمائة من المجموع)؛ فرغم التصور «السليم» كما يتراءى لكثير من الجامعيين في حل تناقضات ومشاكل الامة العربية^(١٠)، هناك ابتعاد - على ارض الواقع - بين طروحاته ومسالك الانجاز والتحقيق وحتى في اساليب الممارسة السياسية.

فمهما كانت الضوابط والمعايير التي يحتكم اليها الجامعيون في تونس تظهر التجربة لقسم مهم منهم، التفاوت بين الطموحات والمنجزات، ويعيب الكثير على البعثيين انعدام التضاميم الواضحة للمسائل الاقتصادية والاجتماعية المعروضة، وكذلك عدم اشراك او مشاركة الجماعات المحلية في اتخاذ القرارات المصيرية، وكذلك انعدام التعامل الديمقراطي مع مختلف القوى الاجتماعية الوطنية والقومية^(١١) (٢٢ بالمائة من المجموع).

إلا ان الملفت للنظر هو هذا التصور الثابت الذي يحمله الجامعيون عن حزب البعث العربي، فرغم وجود جناحين على الاقل داخل هذه التشكيلة السياسية القومية، وعلاوة عن محاولات النقد الداخلي التي تعترف بالاطء اعتماداً على مبدأ التجريب والتصحيح^(١٢)، هناك نظرة، تكاد تكون جاهزة وربما مشوهة، عن حزب البعث العربي الاشتراكي لدى النخب المثقفة المغربية. وزيادة على ذلك، فهو في نظرهم لم يتجاوز، في الممارسة للدعوة القومية، حدوده الطبقية والاقليمية والجهوية.

عند هذا الحد من التحليل يمكن التساؤل عن مدى تأثير الدولة او السلطة «الانقلابية» لدى البعثيين، في ارتكازهم على الجيش، في تحديد تصورات المغاربة عنهم؛ ثم هل كان الحد من الحريات إن لم نقل القمع، كوسيلة مفضلة في البقاء داخل السلطة، العامل المعزز لهذا الرفض شبه العام لدى المثقفين؟

فحركة الرفض او الموقف الرفض هو في نهاية التحليل تعبير عن مكانة المثقف المهتم عن حلبة الصراع السياسي، بل عن يأسه في قدرة الاحزاب البرجوازية الصغيرة التي تولت السلطة او كانت خارجها في حل المسألة القومية والاجتماعية داخل الاقطار العربية وفي مجمل الوطن العربي. فهل مرد ذلك العجز الى الطبيعة التلقائية والتردد النظري داخل تلك الاحزاب سواء اكانت ممثلة في البعث او في الناصرية او في غيرها؟

لكن السؤال يبقى قائماً: لماذا نجحت تلك القوى والاحزاب السياسية في الهيمنة و«قيادة» الجماهير وافتكاك السلطة، ولماذا لم تشارك القوى والتشكيلات السياسية «التقدمية» والاحزاب الماركسية العربية في الحركة القومية وفي تبؤ السلطة؟

هناك اجابات اولية نظرية بحاجة الى المتابعة: هل مرد ذلك قصور التشكيلات الماركسية العربية عن رؤية الواقع العربي وتلمس ابعاده بأدوات تحليلية خصوصية، وبالتالي عدم تجذرها وقيادتها

(١٠) شعاره «امة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، يناضل من اجل الوحدة والحرية والاشتراكية».

(١١) «هو (اي البعث) نظام مركزي فوقي لم يشارك الجماعات في مستوى الممارسة اليومية، انجازاته الاقتصادية والاجتماعية نسبية...» (استاذ مساعد، علوم اجتماع، ٤١ سنة).

(١٢) حزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الدعاية والنشر والاعلام، بعض المنطلقات النظرية (دمشق: المكتب،

للجماهير لفرض هيمنتها الايديولوجية كما نبّه الى ذلك سمير امين^(١٣). ام هل الدولة العصرية الوطنية القائمة على ايديولوجية التنمية وما فرضته من اولويات كالتحديث والجدوى كمبررات، تركت معها مسألة الديمقراطية وغيرها على الهامش لصالح تلك الشعارات او لشعارات اخرى كالوحدة، كما يذهب اليه عبد الباقي الهرماسي^(١٤)؟

لا يمكن حسم المسألة، وإنما هي قابلة للاجتهادات في غياب دراسات شاملة وموثقة تاريخياً واجتماعياً عن الحركات الاجتماعية والسياسية في الوطن العربي في ضوء موازين القوى الداخلية والخارجية وفي ضوء الشروط التاريخية المحيطة بها.

د - الاحزاب الماركسية العربية: المسألة القومية ليست لها الاولوية

ان الهامشية او الغياب الذي لاحظناه آنفاً في التصور القومي الجامعي لرموز الاحزاب الماركسية يستوجب مزيداً من التحليل، فهذا الموقع قدمت له تفسيرات من المفيد معرفة منطقتها. كان السؤال الملقى على الجامعيين: «مدى مساهمة الاحزاب والتيارات الماركسية العربية في بلورة الفكر الوجودي»، فكانت الاجوبة:

٪ ٦٧	مساهمة معدومة او ضعيفة
٪ ٢١	مساهمة متأخرة (نسبياً)
٪ ١٢	بدون اجابة
٪ ١٠٠	المجموع

الاسباب في نظرهم ايديولوجية بالدرجة الاولى اي «تناقض القومية مع الاممية» (٢٩ بالمائة من المجموع)، ثم هيكلية، «التمذهب والتذيل» (٢٢ بالمائة من المجموع)، وخاصة في ارتباطها بالستالينية والاحزاب الشيوعية الغربية، وفي الهامشية (٢٢ بالمائة من المجموع) او الانتهازية في تبني البعض للمسألة القومية (٨ بالمائة من المجموع)، واخيراً لعوامل خصوصية ناتجة بالاساس عن «عدم ايمان الشعوب العربية بالشيوعية» (١٨ بالمائة من المجموع) نتيجة حضور الاسلام.

لكن من الضروري التوقف عند معطى تاريخياً للتساؤل وتدقيق موقف الجامعيين، فالاحزاب الماركسية العربية لا تركّز في ادبياتها على تناقض اطروحاتها مع القومية بقدر ما تكشف عن اهتمامها بمسألة التحرر والاستقلال الوطني والديمقراطية، اما قضية الوحدة وحتى قضية الاشتراكية فلم تكن، الى نهاية الخمسينات، مدرجة بوضوح ضمن اولياتها^(١٥).

Amin, *La nation arabe: nationalisme et luttes de classes*, p. 70.

(١٣) انظر:

(١٤) عبد الباقي الهرماسي، «القومية والديمقراطية في الوطن العربي»، ورقة قدمت الى ندوة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي، ليماسول - قبرص، ٢٦ - ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، شارك فيها: سعد الدين ابراهيم،... (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

(١٥) هذه الملاحظة صحيحة بالنسبة للحزب الشيوعي السوري واللبناني وكذلك عند منظري الحزب الشيوعي العراقي، فالوحدة كمفهوم لم تكن لها مضمون يتجاوز التضامن والنضال ضد الامبريالية لدى هذه الاحزاب. انظر النصوص والمنتقيات الاساسية التي جمعها انور عبد الملك:

Anouar Abdelmalek, *La pensée politique arabe contemporaine* (Paris: Editions du Seuil, 1975), pp. 84-99 and 246-248.

فهل كان موقفها من المسألة القومية والاشتراكية في مرحلة المد القومي هو المحدد الرئيسي في توجيه الرأي العام الجامعي في تونس نحو تلك الاحزاب؟ ام ما راج عن تلك الاحزاب من تدهور وتذيل خاصة في الاوساط المثقفة هو مبعث التحفظات والانتقادات؟ ام ينبغي الالتفات الى الهامشية التي عانتها تلك الاحزاب نتيجة للحصار والتصفية خاصة، وربما ايضاً ما اتسمت به احياناً من مناورات ظرفية على حساب الرؤية الاستراتيجية^(١٦).

ومع ذلك، فإن جزءاً محدداً من الجامعيين (لا يتجاوز اثنين من عشرة) يعتبر ان الاحزاب الماركسية العربية كانت لها مساهمات وان جاءت متأخرة في اغناء الفكر القومي. هذه الاسهامات منهجية في تحليل الواقع، ومضمونية في توضيح الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للوحدة ثم استراتيجية في قدرتها على الربط بين الوحدة كتوجه افقي والصراع الطبيعي كتحرك عمودي في صلب المجتمع العربي.

على ان الرؤية الشمولية تشير الى ان الاحزاب الماركسية وغيرها من التشكيلات القومية ذات المحتوى اللابائكي لم تقوَ على حل المسألة الدينية وخاصة الاسلام، احد المكونات الثابتة للمجتمعات العربية، فالتجأ الخطاب السياسي العربي العصراني الى التركيز على التوحيد وبدرجة اقل على الحرية والديمقراطية والاشتراكية لتجاوز مشاكل الاضطهاد والاقليات والدين ومشاكل التجزئة والتخلف.

هـ - التيارات الدينية او عجز الاسلام المسيّس عن حل قضية الديمقراطية

تعتبر الحركات الدينية الاسلامية بحق ظاهرة اجتماعية وثقافية ذات ابعاد سياسية وحضارية متميزة عن الاتجاهات القومية والماركسية في صلب المجتمع العربي الحديث. فخطابها يؤكد على وجوب تجاوز النظرة الاقليمية الى دائرة انتماء اوسع هي «الامة الاسلامية»، كما يدعو الى اقامة مجتمع العدل والخير على اساس القيم الاسلامية الاصلية بدون تمييز بين الدين والدولة، وحروقيتها ونضالها الشامل وانتشارها اصبحت تمثل قوى اجتماعية يحسب لها حساب رغم كل تحفظ او تعاطف معها خاصة داخل الاوساط المثقفة. وهي متميزة عن التيارات الأنفة الذكر بالقطيعة التي تحدثها او تود احداثها، باسم الاخلاقية الاسلامية والانموذج المثالي للمجتمع الاسلامي الاول^(١٧)، مع الحركة العصرانية بجميع تلويناتها التي فشلت في التنمية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار، وخصوصاً مع تعاطف التبعية للخارج وبروز الفوارق الاجتماعية في الداخل.

من هنا، اي من وجهة فكرية وايدولوجية عامة، يمكن فهم وتحليل آراء ومواقف الجامعيين (المتعصنين) من هذه الحركة الاسلامية. فمع عدم تجانس اجوبتهم في قبول او رفض تصوراتها، فإن الطابع الغالب على مواقفهم هو عدم مساندة توجهاتها العامة، وانتقاد قصورها النظري، ورفض اساليبها النضالية على النحو التالي:

(١٦) التجربة الناصرية حجت عن الشيوعيين المصريين طبيعتها الحقيقية اي برجوازية الدولة التابعة كما يقول سمير امين بحيث اطلقوا على عناصر من الضباط الاحرار صفة القيادة الثورية عام ١٩٦٤.

(١٧) انظر اهم الآثار التي كتبها حسن البنا (١٩٠٦ - ١٩٤٦) وخاصة: مذكرات الدعوة والداعي، تقديم ابي الحسن علي الندوي، ط ٢ [د. م. د. ن.]. (١٩٦٦). انظر ايضاً العدد الممتاز الذي خصصته مجلة اطروحات (تونس)، العدد ٢ (١٩٨٢)، لقضية «الدين والدولة والمجتمع».

٪٣٤	حركة خطيرة على الديمقراطية
٪٢٩	حركة دينية توظف الدين لمصالحها
٪٢٤	حركة ايجابية (تجديد الفكر...)
٪١٠	بدون اجابة
٪١٠٠	المجموع

يتضح - وبصرف النظر عن متغيري الاختصاص والسن اللذين لا يؤثران - ان اقلية لا تتجاوز الا قليلاً اثنين من عشرة جامعيين (٢٢ بالمائة من المجموع) يحاولان فهم طبيعتها واصولها التاريخية والاجتماعية، بل يريان قدرتها مع التيارات الاخرى على تجديد الفكر العربي باعتبارها رد فعل ازاء العصرانية والتحديث الليبرالي، ورفضها للغزو الثقافي. بينما يرى فيها اكثر من الثلثين «عدم وضوح ايدولوجي» (١٩ بالمائة من المجموع) وحركة «خطيرة على الديمقراطية» (٢٠ بالمائة من المجموع) ورؤية مصلحة ضيقة توظف الدين لخدمة عناصر «رجعية» (٢٨ بالمائة من المجموع) (والكلمة استعملت صراحة) تعد امتداداً للاقطاع والفئات الطفيلية والرأسمال الخاص.

ولئن حاول الجامعيون التمييز بين التيار الاسلامي التقليدي والعناصر الجديدة فيه او ما يسمى باليسار الاسلامي المنفتح، رغم تمسكه بالمقاصد، على التجربة الانسانية وفكرة العدالة والتسامح، فهم يعتبرون ان هذا التطور البطيء غير كافٍ لإحداث التغييرات الاجتماعية المطلوبة، وهو مثير للحيرة والتساؤل عن مدى مصداقيته.

اما المسألة القومية فهي غير مطروحة اطلاقاً في مطالب الاسلام السياسي. يتضح من كل ما سبق مدى اهتمام الجامعيين بكل ما يعرض على الساحة العربية من فكر وكل ما يجد من حركات اجتماعية تناضل من اجل خدمة المسألة السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، وانتقاد وغربة جوانبها الايجابية والسلبية خدمة للتوجه الوجدوي والتنمية الشاملة. لكن ما هو مدى المام المثقف المغربي والعربي، باعتباره طليعة الامة وحسها النابض بالتطلعات، بمشاكل الوطن العربي وآفاق تجاوزها؟

٣ - قضايا الوطن العربي او حول تداخل العوامل الخارجية والداخلية في استمرار التبعية والتخلف والتجزئة

في رصد وتشخيص كبريات المشاكل التي تواجه الوطن العربي ينم موقف الجامعيين ليس فقط عن معرفة ووعي، بل وكذلك عن تصنيف وربما ترتيب تلقائي او مقصود لابرز المعضلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية ايضاً. والاجوبة تظهر لهم مدى ارتباط وتداخل العوامل الخارجية والداخلية في استمرار وضع التبعية والتخلف والتجزئة السياسية على النحو التالي:

٪٢٥	التخلف والتبعية
٪١٨	التجزئة والتنافس
٪١٧	غياب الديمقراطية
٪١٦	الاستلاب الحضاري
٪١٠	سوء التصرف في الموارد
٪٤	مشاكل قطاعية
٪١٠٠	المجموع

على ان التحليل الكيفي لاستجاباتهم يظهر ان التبعية والتخلف والتجزئة السياسية التي يعاني منها الوطن العربي لها عندهم اسباب سياسية (بالمعنى الشريف والواسع) واضحة وراجعة بالاساس الى غياب رؤية حضارية او نمط تنموي خصوصي والى قوى مقطوعة عن بيئتها. ولعل ذلك يرجع، حسب رأي البعض، الى عدم وضوح الرؤية والى الهيمنة الرأسمالية على الصعيد العالمي والى صعوبة التلاؤم مع الغرب في عصر الامبريالية.

ولا يغفل الجامعيون التشديد على العوامل الذاتية الداخلية. فبيئتُ الداء في نظرهم هو «تغييب المجتمع المدني» عن القرار السياسي وعن المشاركة في تحديد وانجاز الاختيارات لعوامل بنيوية متسلطة كسيف ديمقليس بحيث نمت الطبقة الحاكمة في ظل رأسمالية الدولة التابعة وبقيت مقطوعة عن الجماهير تستمد نفوذها من الاستحواذ على الحياة السياسية.

هنا تبرز نقطة جوهرية بحاجة الى التحليل النظري ألا وهي قضية السلطة او العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي.

فما هي طبيعة الدولة وما هي خصوصيات المجتمع العربي؟ كيف تستمد الدولة شرعيتها وما هي قاعدتها الاقتصادية؟ ما هي نوعية العلاقة بين الدولة والمجتمع؟ وما هي التوسطات والمؤسسات بينها وبين المجموعات البشرية؟ ما هي التحولات الكيفية المطلوبة وما هي هياكل السلطة السياسية والبنى الاجتماعية الملائمة لانجاز تلك التحولات؟

لئن بقيت الاجابة عن هذه التساؤلات رهينة البحث النظري والممارسة النضالية وبعيداً عن الشعارات وعن الخطاب السياسي المسطح، فإن المهم تطوير مجال التفكير والتحليل والعمل للتقدم بالمشروع الجماعي وتلمس سبل ومنافذ التطبيق.

أ - اولوية البعد السياسي في عملية التجاوز

الترابط كما رأينا قائم بين المسألة القومية والمسألة الاجتماعية. لكن استراتيجيات التغيير، تركزت في الاساس، على اعطاء الاولوية للمسألة السياسية. وذلك ان اربعة من اصل عشرة جامعيين يعتقدون في وجوب «تغيير النظم السياسية واقرار الديمقراطية والاشتراكية». اي، وبدون اعتبار للسن او للاختصاص، احداث ثورة سياسية ذات ابعاد اجتماعية واقتصادية واضحة لكسر طوق التبعية والتخلف والتجزئة.

ومع ذلك تبقى نقطة خلافية بحاجة الى النقاش والتوضيح: هل الخروج من التبعية والتخلف والتجزئة السياسية في الوطن العربي يستوجب - ضرورة - نظاماً اشتراكياً موحداً على شاكلة النظم الاشتراكية التاريخية المعاصرة (التجربة الروسية - الصينية... الخ)؟ أليس من طبيعة المرحلة، وفي غياب حركة اجتماعية ثورية تخترق كل الفئات والاقطار، والتفكير في استراتيجيات اكثر تلاؤماً ؟

إجرائياً ومواصلة للافكار المطروحة في ادبيات مدرسة التبعية او اقتصاديات التنمية كما بدأت تتبلور عند بعض الاقتصاديين العرب الجادين^(١٨)، الا يمكن تصور نظام عربي ليس بالضرورة

(١٨) انظر: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

استغلالياً تابعاً (رأسمالي) او قاضياً على الملكية الفردية (شيوعي) اذا كانت مراكز القرار والتخطيط والاستثمار جماعية وذات بعد اجتماعي منفتح على الداخل؟

سنرى فيما بعد المضمون الحقيقي للاشتراكية كما يحددها الجامعيون، اذ هي حسب اختياراتهم المفضلة اشتراكيات. لكن يلاحظ هنا ان اثنين من عشرة تقريباً يعتقدان في اهمية التعاون والتكامل الاقتصادي ضمن الحلول المثلى للتجاوز. ومع ذلك لا ينبغي ان يحجب عنا الهدف السياسي الوحدوي ولو كان صعب التحقيق مرحلياً.

ب - اهمية العامل الاقتصادي كمبرر للوحدة

الوحدة عند الجامعيين ليست هدفاً طوباوياً او يُطلب بدافع عرقي او بافتراض حالم، بل هناك عوامل موضوعية تدافع عنه ضمن مشروع بناء امة عربية ناهضة. وللعامل الاقتصادي مرتبة محورية ولكن بدون دعوة اقتصادية مفرطة. فعلى سبيل الشمول والتعميم هناك ثلاثة مبررات يقدمها الجامعيون تدعيماً للوحدة المنشودة:

٤٦ %	العامل الاقتصادي (ضمان القوة وبناء اقتصاد متحرر)
٢٩ %	العامل الثقافي (توفر عناصر متجانسة لغوياً وثقافياً وحتى جغرافياً مع المصالحة والهوية الثقافية)
٢٥ %	العامل الاستراتيجي (ملاءمة عصر التكتلات، مجابهة الامبريالية والصهيونية...)
١٠٠ %	المجموع

اذن، الى جانب العامل الثقافي الذي يمثل معطى لغوياً، هناك العامل الاقتصادي كعنصر موضوعي محدد للوحدة، إذ لا يمكن تصور امة ناهضة قوية مهما توفرت عناصر الثروة، اذا ما تواصلت حالة التجزئة والتشتت واهدار الطاقات البشرية والطبيعية. كما ان صحة هذا التوجه منشأ قديماً وحديثاً طبيعة العلاقات الدولية الجيو - سياسية، فليس عصر التكتلات هو الوحيد الذي يملي الوحدة، بل ايضاً مجابهة التحديات الامبريالية والصهيونية. والوطن العربي الذي خضع منذ عقود الى استراتيجية امبريالية كليانية لإضعافه وادراجه ضمن الاقتصاد العالمي لا يقدر له التجاوز بالتمادي في الاقليمية والوطنية الضيقة مهما توفرت الاسباب، والنمو الانفرادي التابع، بل عليه الرد بحجم التحدي المفروض اي باستراتيجية كليانية تكون الوحدة احدى مدعياتها الاولية.

٤ - ضرورة التمييز بين اشكال التوحيد السياسي ومضامين الوحدة في حل المسألة القومية

لئن تبين لنا ما يوليه الجامعيون المغاربة من اهمية للمسألة السياسية والاقتصادية في ربطهم بين الديمقراطية والاشتراكية لحل القضية الوحدوية، فالمهم في نظرهم بعد ذلك كله ضرورة التمييز، لا الفصل، بين الشكل السياسي لصيغ التوحيد والانماط الاقتصادية والاجتماعية الواجب استنباطها في المجتمع العربي على اختلاف اقطاره.

أ - اولوية الشكل الاتحادي

لما طلب من الجامعيين في تونس ضبط الانموذج السياسي المجسم للاتجاه الوحدوي المرغوب

فيه، كان اختيارهم منصباً على الشكل الاتحادي او الفدرالي مهما كان التكوين او الفئة العمرية. لكن هل يعني انهم من ارقى الفئات الاجتماعية في الوطن العربي التي تستجيب للميول الوحدوية كما قرره سعد الدين ابراهيم^(١٩)؟

في رأينا هذه النتيجة بحاجة الى توقف وتوضيح. لئن اتفقنا مع القول بأن الاكاديميين العرب اكثر معرفة بالواقع العربي، وبالتالي اكثر ادراكاً لصعوبات التوحيد، فهذا لا يؤدي بالضرورة الى اقرار نتيجة قد تنفي عنهم الميول الوحدوية، بل لعزوف الجامعيين وعدم ثقتهم في مركزة السلطة والقرارات التي لم يعقبها سوى التسلسل وضرب الحريات، ثم لايمانهم بمبدأ الوحدة في التنوع الذي قفز عليه الخطاب الوحدوي التقليدي متناسياً التمايز والاختلاف داخل التشكيلات الاجتماعية والبنى الاقتصادية في مختلف الاقطار العربية، فهو اذن موقف صحيح وقوي ولا ينبىء عن ضعف ميول وحدوية اللهم الا اذا كان مقياس الميول الوحدوية القوية هو الدعوة الى الوحدة «الاندماجية» وبدون تحفظ على غرار النمط «البروسي» او غيره من التجارب الاندماجية!

اضافة الى ذلك، فرغم تسليم اغلبية الجامعيين بصلاحيه الشكل الفدرالي لما يتوافر عليه من شروط النجاح وحظوظ التلاؤم مع الواقع المعقد، لا يتوقفون عن تدقيق مواقفهم ازاء الاختيارات المذهبية المحددة له، فالمشتغلون بالعلوم الانسانية يفضلون في اغلبهم الشكل الاتحادي على ان تتوفر فيه اختيارات مذهبية متنوعة وكأنهم يقرون بضرورة الاعتراف بالاختلاف داخل المؤسسات الوحدوية. اما المختصون في الاجتماعيات فهم يتوزعون بين مؤيد لنظام فدرالي ذي اختيار موحد (٢٧ بالمائة)، وبين محبذ هذا النمط على ان تكون له اختيارات مذهبية متنوعة (٢٢ بالمائة).

وهذا التباين يبرز في مستوى شريحة الاعمار. فالمتقدمون في السن تصرح اغليبتهم بتفضيل الشكل الاتحادي ذي الاختيارات المتنوعة (٥٨ بالمائة)، بينما تتوزع ميول العناصر الشابة على هذا النمط (٢٥ بالمائة)، وعلى النمط الاول ذي الاختيارات الموحدة (٢٩ بالمائة)، مما يدل على خطورة هذه المسألة المحورية في كل تصور قومي للاشكال والمؤسسات الوحدوية بعيداً عن النماذج المألوفة والاجوبة الجاهزة في الخطاب الوحدوي التقليدي.

ب - الاشتراكية اولاً

كنا قد لمسنا سابقاً احد الثوابت في اختيارات الجامعيين وهي تفضيلهم للاشترائية لكن اجوبتهم المتعمقة تبرز في حقيقة الامر تفرعات لهذا النظام الاقتصادي:

٪ ٤٠	اشترائية علمية (ومركزية)
٪ ٢٦	اشترائية «متنورة»
٪ ١٩	اشترائية مع تسيير ذاتي
٪ ١	راسمالية ليبرالية
٪ ٥	نمط آخر (اقتصاد اسلامي)
٪ ٩	بدون اجابة
٪ ١٠٠	المجموع

فالاغلبية (٨٥ بالمائة) تؤمن بأن الاشتراكية هي النظام الاقتصادي الامثل للتنمية رغم الانتكاسات والتجارب المرة في بعض الاقطار العربية وفي غيرها من البلدان. الا ان وراء هذا الاجماع اختلافات تفصيلية مهمة. فالاشتراكية العلمية التي تدعو الى القضاء على المجتمع الطبقي وتحريرو وسائل الانتاج وإزالة القطيعة بين الرأسمال والعمل وتبؤ الطبقة العاملة لتسيير الاقتصاد لا تجد انصاراً الا في حدود اربعة من عشرة من الجامعيين، في حين كانت الاشتراكية المتنورة على النمط السكندنافي التي يتعايش فيها القطاع العام والقطاع الخاص، مع تحكم الدولة في قسم مهم من وسائل الانتاج وقطاع الخدمات، وشمل الاختيار الثاني ربع المستجوبين.

بقي ما يقرب حوالى الخمس الذي رأى في الانموذج اليوغسلافي مع المرونة في التسيير الذاتي استجابة اكثر للخصوصيات العربية حيث يترك فيه المجال للمجموعات الاقليمية والمحلية امكانية التخطيط والمبادرة ويستجيب للحاجيات ولطبيعة الوسط للحد من المركزية المفرطة.

ومن خلال التدقيق يتبين ان الجامعيين الكبار يميلون للشكل الفدرالي ذي الاختيارات المتعددة مع تفضيل الاشتراكية المعتدلة، بينما ينصرف الشبان الى الشكل الاتحادي الوحيد الاختيار مع تمييز للاشتراكية العلمية. فهل نفهم من ذلك ان المثقفين الشبان اكثر راديكالية لحدة احساسهم بالفوارق الاجتماعية والوعي بضرورة الاسراع في التوزيع العادل للثروات وحظوظ العيش؟ أ لا يدل تمسك الجيل السابق بالاشتراكية المتنورة عن موقف اكثر «واقعية» وربما عن اقتناع نقدي يرفض الحلول الجذرية التي قد لا تستجيب للمرحلة الحالية؟

ج - العدالة الاجتماعية ايضاً

ان كل مشروع وحدوي لا تكتب له الشرعية التاريخية والمصادقية الا من خلال مطالب رئيسية وبرنامج اجتماعي يتوجب تحقيقه. ولعل قضية العدالة الاجتماعية والمساواة هي في رأي الجامعيين الركيزة لكل بناء وحدوي سليم.

فبالرغم من الانجازات القطرية المتفاوتة العمق، هناك ظواهر سلبية وتشوهات طبعت بنية المجتمع العربي الحديث بحيث لا يمكن اغفالها او عدم التفكير في حلول عاجلة لها.

ما يلاحظ على اقتراحات الجامعيين طبيعتها الشمولية التي تتجاوز المطالب الاقتصادية او السياسية البحتة. فإلى جانب اتفاقهم على مبدأ العدالة والمساواة يؤكدون على اهتمامات المواطن العربي العادي كتوفير ضروريات العيش والممارسة الجماعية للمسؤولية في مناخ ديمقراطي حقيقي حتى يشعر هذا المواطن بحد ادنى من الطمأنينة والالتزام الطوعي بالتوجهات الجماعية (انظر الجدول رقم (٥)).

والجامعيون في تونس يلتقون في تحليلاتهم واقتراحاتهم مع نتائج الدراسات العلمية التي توصل اليها البحاثة العرب في كشف اوضاع المجتمع العربي الحديث او في استراتيجيات التنمية والتكامل الاقتصادي المقترحة^(٢٠).

فالتنمية الحقيقية لا تتم في ظل الاوضاع القائمة وانما في وقف التشوهات المدمرة، وباختيار

(٢٠) انظر: دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، وعبد الحميد براهمي، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

جدول رقم (٥)
المضمون الاجتماعي للوحدة
(نسب مئوية)

١٨	توفير ضرورات العيش
٢٣	ضمان العدالة والمساواة
١٥	ممارسة المسؤولية
١٤	تحقيق خدمات اجتماعية عالية (صحة، نقل، تعليم)
١١	توفير الحريات العامة
١٣	الاستجابة للحاجات الثقافية
٢	جوانب أخرى (اتباع النظام الإسلامي)
٤	بدون اجابة
١٠٠	المجموع

صيغة من صيغ التوحيد السياسي والتكامل الاقتصادي على اساس تنمية علاقات انتاج مدعمة لقوى الانتاج الاقليمية وفي خط تنموي متحرر له خصوصياته النوعية في مستوى الانساق القيمية والابعاد الحضارية العامة المستمدة من الجوانب المتقدمة في الحضارة العربية الاسلامية.

د - آجال قيام الوحدة

اثر التدقيق في الاشكال السياسية والانماط الاقتصادية والابعاد الاجتماعية الواجب توفرها في كل عمل وحدوي تنموي، وقد كانت محل تمايز وتعميق، طرح على الجامعيين السؤال التقليدي عن التوقيت المتوقع او الذي يعتبرونه معقولاً لقيام مثل تلك الوحدة وبالشكال والمضامين التي حدودها. الاجوبة تظهر انه، رغم الوعي بخطورة المسألة القومية والمسألة الاجتماعية، هناك شبه رؤية «موضوعية» ترى قيام هذه الوحدة المنشودة في اجل بعيد لا يقل عن عقدين في احسن الاحوال (٥٨ بالمائة)، بينما لا يأمل في انجازها على المدى المتوسط او القريب الا اربعة من عشرة تقريباً (على التوالي ٢٣ بالمائة، و١٩ بالمائة)، وكثيراً ما تكشف اجابتهم عن شبه يأس او تورق قد يؤدي بالبعض منهم الى التفكير في الحلول التي تتناقض مع ما يؤمنون به من تحول ديمقراطي متين؛ ذلك ان هذا التوقيت البعيد هو حصيلة موقف واعٍ يفرق بين الامنية والممكن ويميز البون الشاسع بين الحلم والواقع والرغبة وامكانيات التحقق المادية والاجتماعية. وتبقى التحولات الطارئة مجالاً ضيقاً للانجاز لا يمكن الادلاء في شأنها بتوقعات مضبوطة مسبقاً.

هـ - القوى المرشحة لانجاز الوحدة

لا يكفي توضيح الاشكال والمضامين لانجاز الوحدة، بل هناك قضية القوى المنوط بعهدتها تبنيتها وفرضها وتجسيدها في الواقع الاجتماعي. والجامعيون لهم موقف مبدئي في هذا الصدد بحاجة الى التدقيق. انهم ينطلقون من مسلمة لعلها نتيجة خبرتهم التاريخية والاجتماعية الطويلة، ألا وهي: تنحية الطبقة الحاكمة والقوى المساندة لها عن هذه المهمة التاريخية، وهي مسألة رغم وجاهتها، بحاجة الى الدراسة الامبريقية. وبالمقابل يسندون الدور القيادي للقوى العاملة وطلبتها المثقفة (على التوالي ٣٢ بالمائة، و٤٠ بالمائة) (انظر الجدول رقم (٦)). إلا ان السؤال يصبح هنا كالتالي: لماذا عجزت هذه القوى الاجتماعية الى حد الآن في تجذير مشروع التوحيد السياسي؟ هل لتصور في

الصياغة الايديولوجية؟ ام في عدم التفافها لفرض هيمنتها الايديولوجية ام لعدم تبلور قاعدتها الاقتصادية والاجتماعية وتنامي وعيها بحيث تستنبط الصيغ الملائمة لتعبئة وتجنيد القوى الحليفة وعزل الانظمة والقوى المناهضة وحلفائها؟

جدول رقم (٦)

الفئات والشرائح الاجتماعية المرشحة لانجاز الوحدة (نسب مئوية)

١٦	كل الفئات والشرائح
٣٠	المتقنون
١٠	الطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة)
٣٢	العمال والفلاحون
٥	الطبقة الحاكمة
٤	شرائح اخرى
٣	انعدام اي شريحة قادرة على ذلك
١٠٠	المجموع

ويتضح ان غياب اي محاولة نظرية او تطبيقية لمعرفة بنية الفئات الاجتماعية والعلاقات الطبقة وعلى وجه الخصوص بين المثقفين والعمال والفلاحين والحرفيين، وربما يبقى مشروع الوحدة وما يستتبعه من مشاريع عربية اساسية مجرد حلم وطوباوية^(٢١).

واثر ذلك تتضح الافاق ويصبح التفكير في القنوات والمؤسسات الجماهيرية التي ستلعب دور الوسائط للمشاركة الديمقراطية الشعبية اكثر فعالية، ودفعاً للمشروع التوحيدي النهضوي حتى لا تبقى فكرة الوحدة - رغم رواجها - حكراً على الانظمة والافراد ومجالاً واسعاً للمناورة والتلاعب السياسي والدبلوماسي.

و - الهياكل والتنظيمات القادرة على انجاز الوحدة

ينطلق موقف الجامعيين من قناعة مفادها ان العمل الوحدوي واي عمل نضالي قوي يستجيب للمصالح والمصالح المشتركة لا يجد التعبير الا خارج الهياكل الرسمية. لكن هذه القنوات الموازية لن تكون لها فعالية ورواجاً الا بتوفر عامل اساسي هو درجة وعي مختلف الفئات والطبقات ثم قدرتها في ايجاد اشكال النضال المناسبة على اساس توفر حد ادنى من المناخ الديمقراطي والصراع والنقد الشريف.

على اية حال، فإن الجامعيين يعتبرون الاتحادات العلمية والمؤسسات الجامعية وما توفره من علاقات ومشاريع، الى جانب النقابات طبعاً، هي اقرب التنظيمات اليهم وانجعها لتعاطي مختلف الانشطة العلمية والمهنية التي تخدم الخط الوحدوي.

(٢١) فيما عدا تجربة اليمن الديمقراطية التي يبدو انه وقع فيها التحام حقيقي بين المثقف العضوي والعمال والفلاحين، لا نعرف على حد علمنا تجربة اخرى ناجحة. انظر: حمود العودي، المثقفون في البلاد النامية: بحث في الفئات والعلاقات الطبقة مع دراسة تطبيقية عن المجتمع اليمني (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨١).

اما التنظيمات الجماهيرية والاحزاب التقدمية - ان وجدت وان تبنت المشروع الوجدوي - فإنها تعد في نظر الاغلبية من الهياكل الاجتماعية والسياسية التي يهملها مباشرة النضال من اجل الهدف الوجدوي. لكن هل هناك احزاب تقدمية وحدوية على نطاق قومي؟ وما هي درجة نضجها واتساع قاعدتها الاجتماعية؟ والى اي حد لها حظوظ النجاح ازاء الهجمة الامبريالية والقمع السياسي وهي ما زالت جنينية تعاني التشردم والقهر؟

ان هذه التساؤلات هي دليل على مدى ما تحتاج اليه الامة العربية من قوى وتشكيلات اجتماعية وسياسية قادرة على الخروج بمشروع التوحيد السياسي وبناء الدولة القومية، اللذين لهما سند ثقافي وتاريخي ويُعد اجتماعي جماهيري، الى مجال التأسيس وخاصة في شكل بنى وقنوات فعلية.

جدول رقم (٧)

المؤسسات والتنظيمات القادرة على انجاز الوحدة (نسب مئوية)

٢٤	النقابات
٣٥	الجمعيات العلمية والمهنية
١٦	التنظيمات الجماهيرية
١٠	المؤسسات الجامعية
١٣	تجمعات اخرى (سياسية.. يسارية واسلامية)
٢	عدم جدوى التجمعات (القطاعية)
١٠٠	المجموع

٥ - القضية الفلسطينية كمؤشر على الوعي القومي

لقد اشير سابقاً الى قضايا عامة كانت محوراً اساسياً لبلورة الوعي القومي الموضوعي لدى الجامعيين في تونس، وبقيت المسألة الفلسطينية، رغم انها احتلت موقعاً محدوداً في اهتمامات الجامعيين بالمسائل القومية الجوهرية. لكن التركيز على مدى اهتمام الجامعيين بالصراع العربي - الاسرائيلي هو مؤشر على مدى وعيهم بأحد الاركان الاساسية ليس فقط في بناء الامة العربية، بل وكذلك في فرض مشروعها الحضاري. فالوعي السياسي يستوجب التعرف على جوانب قد تبدو للوهلة الاولى من المسلمات كما يفترض التساؤل بدون حرج او محاباة حول البعد التاريخي للقضية الفلسطينية وحول الموقف من بعض القادة الفلسطينيين وعن الاستراتيجية المناسبة لمكافحة الصهيونية، ثم للآفاق الممكنة لحل القضية باعتبارها جميعاً مؤشرات عن الوعي السياسي الجامعي الذي ما زال بحاجة الى الدراسة والمتابعة بعيداً عن التهيب والمسلمات.

أ - تاريخ الثورة الفلسطينية او المعرفة المنقوصة

لقد بين انيس صايغ قبلنا ان ابناء الامة العربية يجهلون كثيراً من الحقائق والاحداث التاريخية التي قد تقف على «طرفي نقبض»^(٢٢) مع وعيهم بضرورة حل القضية الفلسطينية لصالح الامة العربية.

(٢٢) انيس صايغ، الجهل بالقضية الفلسطينية: دراسة في معلومات الجامعيين العرب عن القضية الفلسطينية، ابحاث فلسطينية، ١٨ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الابحاث، ١٩٧٠).

فتاريخ الثورة الفلسطينية الكبرى، التي وقعت اثناء الانتداب البريطاني بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩، بزعامة المفتي العام الفلسطيني الحاج امين الحسيني^(٢٣) غير معروف في الاوساط الجامعية التونسية الا عند جزء لا يتجاوز الربع (٢٦ بالمائة)، اما الاغلبية فهي لا تعرف تاريخ حدوثها او زعمائها. وحتى الثورة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الحالية وعلى رأسها «فتح» فهي غير معروفة معرفة دقيقة خلافاً لما هو منتظر. فالنتائج الميدانية تبرز حقائق مثيرة للحيرة حقاً. فالذين يعرفون التاريخ الفعلي او التقريبي لا يتعدون (٦٥ بالمائة)، والذين يعرفون الزعماء التاريخيين «المكرسين» هم احسن حالاً (٨٢ بالمائة)، في حين ينتظر ان تكون هذه المعلومات الاولية من البديهيات التي تكون شبه قاسم مشترك في شواهد الجامعيين المرجعية. كما ان ابرز الفصائل الفلسطينية غير معروفة بصفة شاملة ودقيقة بحيث لا نجد فرقاً شاسعاً بين من يعرف (٦٠ بالمائة) ومن لا يعرف (٤٠ بالمائة) تلك الفصائل واهم زعمائها خصوصاً والسؤال محدد بذكر «٥ فصائل مع ذكر اسماء قادتها المقابلة لها». وعلى العموم كانت اهم المنظمات الموجودة في صلب منظمة التحرير والتي لها اجنحة عسكرية هي المعروفة اكثر من غيرها مع تناقص تنازلي واضح في درجة المعرفة^(٢٤). وبذلك يمكن القول ان المعرفة المنقوصة بتاريخ الثورة الفلسطينية هي من الثوابت التي كشفها انيس صايغ بالنسبة للمشرق العربي، وتؤكداه من جديد هذه الدراسة في المغرب. وهذا دليل آخر على مدى اهمية البحث في هذا الموضوع وعلى وجوب تدعيم الاعلام في تقاليدنا وفي مؤسساتنا حتى نتجاوز «الجهل» وما يتولد عنه من عدم اهتمام بالقضايا القومية او حتى بواقع مجتمعا.

ب - الموقف من القيادة الفلسطينية: التأكيد على الالتزام والاعتدال

ينتظر من سؤال وضع عن موقف الجامعيين من بعض القادة الفلسطينيين الحاليين لمعرفة ميولهم واتجاهاتهم الفكرية انطلاقاً من تحيزاتهم لهذه الشخصية او تلك وللصفات والسلوكيات التي تجسمها كعلامة على نوعية النضال الثوري والعمل السياسي المراد تركيزهما للتقدم بالقضية. الاجوبة كانت متمحورة حول ثلاثة زعماء او قادة اسندت لهم الصفات والخصائص المبينة في الجدول رقم (٨). الطريف في هذه النتائج المرقمة هو التقارب/ التنافر الذي نلاحظه على الصفات الايجابية المسندة ككل للقيادة الثلاثة. لكن التحليل الدقيق والمنفرد يبرز ان «الاعتدال» هو الميزة الرئيسية لياسر عرفات بما يعنيه عند الجامعيين من حسن التوفيق بين الاتجاهات المتضاربة في صلب المنظمة ومن قدرة على المناورة والتفاعل المتزن مع الاحداث مراعيّاً القوى العربية والامريكية، ولكنه يجتهد مع ذلك في استنباط الحل الموصلة لدفع القضية واللجوء عند الضرورة للعمل العسكري. ومع ذلك فهو في نظر البعض لا يمتلك وضوح الرؤية شأنه في ذلك شأن البرجوازي الصغير الذي يمثل الانموذج السائد في الوطن العربي.

(٢٣) انظر «مقدمة» نعيم وبشارة خضر للنصوص والمنشآت المختارة عن الثورة الفلسطينية في: *Textes de la révolution palestinienne, 1968-1974*, pres. et trad. Bichara Khoder et Naïm Khoder (Paris: Sindbad, 1975).

وعن البنية الاجتماعية للثورة الفلسطينية في الثلاثينات، انظر: علي محافظة، «الكوابح الاجتماعية للحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ - ١٩٣٦»، *المستقبل العربي*، السنة ٤، العدد ٣٤ (كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٠)، ص ٢١ - ٢٦.

(٢٤) فتح بزعامة عرفات احتلت المرتبة الاولى اي ٩٥ بالمائة من يعرف، مقابل ٥ بالمائة من لا يعرف، في حين ينقلب الموقع بالنسبة لخامس وآخر منظمة ذكرت وهي الجبهة الشعبية - القيادة العامة - حيث لا يتجاوز من يعرفها ويعرف قائدها (احمد جبريل) ١٤ بالمائة مقابل ٨٦ بالمائة ممن لا يعرفها بالمره.

جدول رقم (٨) الموقف من القادة الفلسطينيين

الصفات / الزعماء	ياسر عرفات	جورج حبش	نايف حواتمة
الاعتدال	٥٥	٢	٣
الالتزام	٢١	٤٣	١١
وضوح الايديولوجية	صفر	١٨	٢٠
العمل الثوري	٧	٦	٢٥
التطرف	صفر	٢٨	٣٣
الضبابية والهامشية	١٧	٣	٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

اما جورج حبش فهو يحظى باحترام الرأي العام الجامعي باعتباره رمز «الالتزام» الصارم بالقضية. لكن ما يعاب على الخط الماركسي هو كونه لا يمثل الحل عند بعض الجامعيين وان كان لا يقبل التنازلات الطرفية. ومع ذلك فإن شقاً من الجامعيين لا يرى فيه تطرفاً، بل يعتبره اقل تنازلاً. وهناك من اعتبره كبقية التيارات الماركسية، اصبح اكثر اعتدالاً نوعاً ما.

بقي نايف حواتمة كواحد من الذين يشيرون الاختلاف والتباين بين الجامعيين. فمع اعتراف قسم مهم من الجامعيين بكونه يمتلك الوضوح الايديولوجي والعمل الثوري، فإنه يتصف بشيء من الرومانسية باعتباره «رجل ايديولوجيا قبل ان يكون رجل تجربة يقيم وزناً لموازن القوى». على ان قسماً آخر محدود يصنفه ضمن الخط الصحيح في النضال: عمل ثوري اشتراكي بالاساس ومرتبط بالجماهير بعيد عن الزعامة، له وضوح ايديولوجي ويتبع استراتيجية مزدوجة «المصادمة مع العدو بالفدائيين وتوعية الجماهير بالطرق العلمية».

ومهما اختلفت التقويمات، فالمهم في نظر الجامعيين ان هذه ظاهرة سليمة وصحية على اساس انها لا تؤدي الى التشتت، بل الى العمل الموحد الذي يحسن ان يكون اكثر ارتباطاً بالظروف الداخلية واكثر احساساً بموازن القوى الخارجية.

ج - الاستراتيجية المناسبة لمكافحة الصهيونية

لما كان الجامعيون في تونس يعتبرون ان طبيعة القضية الفلسطينية لها منذ البداية خصوصية وشمولية في الآن نفسه، كان تحديدهم لها غير قاطع. فهم يرون انها بالدرجة الاولى قضية الامة العربية قاطبة (٤٤ بالمائة من الاجوبة) وان عدداً لا يستهان به يعتبرونها بالدرجة الاولى قضية الشعب الفلسطيني (٢٧ بالمائة). ولكن المهم هو التباين حسب متغير السن. فجيل الكبار يركز على طبيعتها القطرية التي تخص الشعب الفلسطيني (٥٨ بالمائة من الاجوبة)، بينما تعتبرها الاصناف الشابة قضية قومية شاملة (٦٣ بالمائة من الاجوبة). وهذا التأويل المتغاير هو دليل على خيبة الكبار في قدرة الانظمة العربية على خدمة القضية، كما يترجم عن اقتناع الشبان مرة اخرى بضرورة التحام كل الاقطار العربية لتوفير اسباب القوة وضمان العمق الاستراتيجي اللازم لتحرير الارض العربية.

على اية حال فإن كل استراتيجية نضالية لا تدخل في حسابها البعد القومي لتحرير فلسطين هي استراتيجية منقوصة وغير مجدية على نحو ما يكشف عنه اجماع الاكاديميين حول هذه النقطة.

- الاستراتيجية القومية (توفير اسباب القوة والمواجهة المباشرة...) ٧٢ بالمائة.
- الاستراتيجية الفلسطينية (الحرب الشعبية، التحالف مع القوى القومية والتقدمية العالمية...) ٢٨ بالمائة.

ولئن اتفق المدافعون عن الاستراتيجية القومية الشاملة على ضرورة ضبط اهداف واضحة، اي تحرير الارض وبناء الدولة العلمانية والديمقراطية، وعلى توفير اسباب وشروط النجاح بالعمل العسكري والسياسي والاعلامي، فإن جزءاً، وان كان غير كبير، ينادي بارساء الديمقراطية وايجاد جبهة قومية وطنية تقدمية تعمل على توعية الجماهير وتتجاوز الانظمة.

اما أصحاب التوجه الفلسطيني فهم يشددون على ضرورة بروز منظمة فلسطينية ثورية وجماهيرية واعية بكل الابعاد التي تغطيها الصهيونية عاملة على التثوير الاجتماعي والثقافي للجبهة الوطنية ومستعملة النضال العسكري الى اقصى الحدود.

وهذا التباين يعكس الانقسام ذاته داخل حركة التحرر العربي نفسه خصوصاً ازاء الاستراتيجية التحررية بما تفترضه من اقامة الدولة المستقلة والنضال والتثوير للبنى والتشكيلات الاجتماعية والثقافية وطنياً وقومياً، او في الحلول والتنازلات الظرفية.

د - آفاق الحل للقضية الفلسطينية

يصرح الجامعيون ان استراتيجية اقامة دولة ديمقراطية وعلمانية في فلسطين هي استراتيجية ممكنة. لكن ليس معنى هذا انهم متفقون على الحل او الحلول العلمية. فإذا كان الخيار المعروض يقتضي التمييز بين الحل السلمي والحل المرحلي والحل الثوري فإنهم يتوزعون الى ثلاث مجموعات متباينة نظراً للاختلافات الايديولوجية والنظرة التحليلية للموضوع:

٣٧٪	الحل المرحلي
٣٥٪	الحل الثوري
٢٨٪	الحل السلمي
١٠٠٪	المجموع

إلا ان الاختلاف الاساسي يتحدد بالنظر الى متغير السن وكذلك الاختصاص. فالانسانويون (٦٢ بالمائة من المجموع) ومن تجاوز الاربعين (٢٨ بالمائة من المجموع) يعتقدون بأن الحل الصحيح والاكيد هو - بخلاف ما سبق وما هو متوقع - الحل الثوري، بينما يرى الاجتماعيون (٥٩ بالمائة من المجموع) والشبان (٤١ بالمائة من المجموع) ان الحل المرحلي هو افضل الخيارات. فكان المتخصصين في الانسانيات وجيل الكبار فقدوا كل ثقة في امكانيات التعايش وأن لا خيار للشعب الفلسطيني والامة العربية الا العمل على اضمحلال احد الطرفين في نزاع الشرق الاوسط. وفي المقابل، ألا يدل موقف الشبان والمهتمين بالاجتماعيات عن رؤية سياسية، لم نعهدها فيهم سالفاً، اصبحت اكثر ارتباطاً بموازين القوى المحلية والعالمية خصوصاً في وضعية لم يتوفر فيها السند الثوري؟

وهذا التمايز نفسه، كان وما زال قائماً، داخل الفصائل الفلسطينية نفسها باعتبار ان كل شق يملك نصف الحل، ولا يكون الحسم النهائي الا بالصراع والنقد والنضال لتتواصل حركة التحرر

الوطني والقومي وليتبلور المشروع الحضاري للامة العربية ويرى الوجود والنور والاكتمال.

٦ - المسألة اللغوية وارتباطها بالوعي القومي

خلافاً لما يقال ان اللغة القومية ليست وسيلة اتصال فحسب، محلياً او عالمياً، بل هي مقوم ثابت لكيان الامة ومكون اساسي في تحديد هويتها الثقافية وترجمة واقعها وطموحاتها واثبات وجودها المجتمعي. وقد يكون الوعي بحقيقة الوضع اللغوي هو بداية التفكير في بناء الامة ثقافياً دون ان يكون هذا العامل وحده مسؤولاً على ارساء الشخصية المتميزة او احلال الامة منزلتها بين الامم. وفي هذا الاتجاه يمكن فهم تيار النهضة قبيل واثناء الاستعمار الغربي باعتبار ان حركة البعث وحياء التراث الثقافي القومي كانا متوازيين مع التأكيد على الترابط والتطابق بين اللغة القومية والثقافة الوطنية.

لكن «التعريب»، كمفهوم شامل يفترض بديهياً اعطاء اللغة العربية حقها ودورها في التعبير والتعامل داخل المجتمع، وفي استعمالها بصفة طبيعية ومطلقة للتعبير عن الانتاج الفكري والمادي، وفي تسيير مختلف المرافق والمؤسسات، واجه في مرحلة ما بعد الاستعمار عراقيل ومعوقات بنيوية ونفسية وتقنية من المفيد معرفة طبيعتها داخل الوطن العربي عامة وفي اقطار المغرب العربي خاصة.

فكيف نفسر عجز هذه الاقطار عن التعريب بمفهومه السابق رغم الوعي بحتميته وبفوائده؟ وما هي الحدود الموضوعية المتحكمة فيه؟

لنترك المجال أولاً للجامعيين باعتبارهم المعنيين الاولين في هذه الدراسة. ما هو موقفهم من قضية التعريب؟ هناك اتفاق مبدئي على «حتمية التعريب» لما له من دور في بناء الشخصية وفي حسم التناقض بين المدرسة والمحيط وضرب التبعية الثقافية خارجياً. لكن المناقشة المتعمقة مع الجامعيين اظهرت اتجاهين احدهما، وهو الغالب، يعتقد في التعريب المرحلي المخطط، وثانيهما لا يتجاوز الثلث ينادي بالتعريب الفوري باعتبار الدعوة للمرحلية والتخطيط المعتمدة على تعلات تقنية ادت الى التفريط في عملية التعريب.

فظاهرة التردد والتراجع والمد والجزر هي من الظواهر القارة (الدائمة) منذ عقدين في اقطار المغرب العربي فيما عدا تجربة الجزائر، بل ان الازدواجية اللغوية والثقافية في المدرسة وفي المحيط ما زالت قائمة وان اختلفت وتنوعت بحسب الفترات^(٢٥). فبالرغم من المحاولات والمنجزات الجزئية، والتي فرضت احياناً كثيرة فرضاً، لم تكن الحصيلة نهائية او قاضية على تلك الثنائية الدراسية. فهناك تعريب جزئي ومحدود في التعليم الثانوي والعالوي، لكن المواد العلمية وجزء مهم من الادارة والمؤسسات وقطاع الخدمات المالية وحتى الاجتماعية ما زال مفرنساً. وفي الابقاء على تلك الوضعية مضاعفات تمس تماسك المجتمع وتجانسه الثقافي وتوازنه النفسي، بل ان اللغة الفرنسية المسيطرة على العلم وعلى القطاعات الاقتصادية الحيوية والعصرية ستصبح عامل تمايز اجتماعي بما توفره لمن يتمكن منها من فرص العبور الى الطبقات المحظوظة. هنا تثار الابعاد الاجتماعية والسياسية للتعريب. ذلك ان

(٢٥) هناك دراسات متنوعة لتقويم تجربة التعريب بالمغرب العربي. انظر مثلاً: عبد العزيز عاشوري، «محاولة لتقويم تجربة التعريب في تونس»، «المستقبل العربي»، السنة ٥، العدد ٣٩ (ايار/ مايو ١٩٨٢)، ص ٧٩ - ٩٨، وفاطمة الجامعي الحبابي، «تقويم تجربة التعريب في المغرب»، «المستقبل العربي»، السنة ٥، العدد ٣٩ (ايار/ مايو ١٩٨٢)، ص ٩٩ - ١١٣. انظر ايضاً بالنسبة لاقطار المغرب العربي: احمد العزوزي، «الابعاد الاجتماعية والسياسية للتعريب في المغرب العربي»، شؤون عربية، العدد ٧ (ايلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص ١٣٠ - ١٤٤.

اسباب التردد في انجاز ذلك المشروع لها عوامل اجتماعية - اقتصادية ثقافية وسياسية على النحو الذي يتراءى للجامعيين انفسهم:

جدول رقم (٩)
اسباب العجز عن التعريب
(نسب مئوية)

٣٠	غياب ارادة سياسية
٢٨	تأثير الموروث الثقافي (اغتراب، عقد النخب..)
١٨	تبعية الانظمة العربية
١٧	عدم توفر شروط التعريب
٧	بدون اجابة
١٠٠	المجموع

فالجذور التاريخية والاجتماعية للقضية اللغوية، وما يثيره الاستمرار في استعمال لغة المستعمر السابقة من منافسة، لها عوامل طبقية وثقافية واضحة منذ ان تكونت طبقة برجوازية من اداريين وذوي المهن الحرة ووسطاء في ظل التفكك والتحولات الاجتماعية التي عرفها المجتمع العربي في ظل الاستعمار الغربي. وقد لعبت المدرسة العصرية على النمط الفرنسي في المغرب العربي او المزدوجة، كالصادقية في تونس، دوراً أساسياً في تكوين اجيال من «المدرسيين» يتحركون داخل مجتمعاتهم في اطار ضيق ويستقون مراجعهم الفكرية من فرنسا والحضارة الغربية بصفة عامة^(٢٦). فقد فرضت هذه النخب الازدواجية اللغوية غداة الاستقلال عندما تبوأَت السلطة بعد ان قادت حركة التحرير، كتعبير عن هيمنتها الفكرية والسياسية وعن تبعيتها للمتروبول.

تلك إذن الشروط الموضوعية التي يتحرك فيها مشروع التعريب. فغياب الارادة السياسية وتأثير الموروث الثقافي كما يشير اليه الجامعيون وعدم توفر شروط التعريب موجودة ولكنها تعبر عن عجز البرجوازيات التابعة والمرتبطة مصالحها بالنظام الرأسمالي عن انجاز اي مشروع مستقل كمشروع التعريب^(٢٧).

لكن ما هو المخرج؟ وإلا حكمنا على الامة العربية نهائياً بالعجز او بالتطور المحجوز وقبلنا «سياسة النعامة». تكمن الصعوبات في عدم توفر شروط التعريب، وفي عدم التحكم في اللغة وغياب تقاليد جدية في التعريب وعدم توفر نشرات مختصة حسب الرأي الجامعي. وهي معوقات ليست بالقوة نفسها كالعوامل البنوية، بل ينبغي ان تطرح قضية «الرسكلة» بوضوح خصوصاً بالنسبة للعناصر المتحمسة للتعريب. فإذا وقع تبني مشروع التعريب بإرادة ووعي وبتكوين تيار ومسار علمي واضح وبمبادرة جماعية، في غياب الارادة السياسية، كان من الممكن التقدم به بخطى ثابتة خصوصاً والاجيال الصاعدة مهياً فكرياً وعقائدياً للالتقاء مع الجامعيين على هذا الدرب.

(٢٦) لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع الى الدراسة التاريخية المستفيضة لهشام بوقمرة، «موقف حركات الاصلاح في تونس من القضية اللغوية، ١٨٥٠ - ١٩٢٠»، الذي تفضل مشكوراً باطلاعنا على خلاصة من فصل لكتاب قيد الطبع يحمل العنوان نفسه.

(٢٧) «بحيث يستحيل عليها التطور الذاتي او المستقل وبحيث يصبح من مهماتها تنفيذ مشاريع اقتصادية اجنبية»، انظر بهذا الصدد: الطاهر لبيب، «العجز عن التعريب في مجتمع تابع»، المستقبل للعربي، السنة ٤، العدد ٢٩ (تموز/ يوليو ١٩٨١)، ص ٢٢.

هنا تبسط مسؤولية المثقفين انفسهم: الى اي حد ساهموا في ارساء الاركان الاساسية للانتاج العربي، وفي اقتحام كليات العلوم والطب والهندسة كما هو الشأن في بعض الاقطار العربية في المشرق؟

فتوفير شروط التعريب التي يذكرها الجامعيون لا تكون الا بالمبادرة الجماعية في الانتاج العلمي والابداع الفكري في اللغة الوطنية والا باقي مشروع التعريب محل مناورة البرجوازية التابعة واعداء التعريب. ذلك ان التعريب، في نظرنا كما في نظر قسم من الجامعيين، توجه قومي. ولا يحسم بالحلول الفردية ولكن في نطاق رؤية حضارية ومشروع وطني وقومي متميز وغير مرتبط جوهرياً بالتبعية للنظام الرأسمالي الغربي.

٧ - الختام مع امتدادات ممكنة

في خاتمة هذا البحث الميداني المحدود لا يمكن التعميم الا بشيء من التحفظ في رصد الاتجاهات العامة اذ تبين لنا، من خلال الدخول المتدرج في «دهاليز الوعي» القومي لدى عينة محدودة من الجامعيين في تونس، وجود درجات متفاوتة الكثافة من الوعي الجاد والموضوعي لكبريات المسائل القومية ومواقف ذات تلوينات مختلفة، واحياناً متصارعة الى حد التنافر في خصوص التوجهات الكبرى لايدولوجية الوحدة مع مضامين وآفاق جديدة وغير متوقعة في احيان كثيرة.

أ - فالتحول من التصور المتمركز حول الذات الى الوعي بالمسألة القومية فسرناه بتهايوي القوالب والمسبقات ازاء المعطيات الموضوعية والمعرفة، لكن يبقى السؤال مفتوحاً لمن يروم التنظير للايديولوجيات خاصة في الوطن العربي : هل من وظيفة سوسيولوجيا المعرفة ابراز محاور الاختلاف والتنافر، وكذلك نقاط التقاطع والتداخل بين المحلي والقومي في التصورات الرمزية والتطلعات الثقافية؟

ب - كما ان التيارات الوحدوية على اختلاف منابعها كانت محل مراجعة ونقد على اساس البناء لا الهدم الى الحد الذي يبرز معه اعتقاد ضمني وصريح في الوقت نفسه لدى الجمهور المبحوث في ضرورة اعادة تأسيس الفكر القومي وتأصيله ليكون اكثر تلاؤماً مع الواقع المحلي والعالمى، اي اكثر تجسيداً لطموحات القوى الاجتماعية المختلفة، وحتى تكون شعاراته قادرة على التوحيد والتجنيد لأوسع الجماهير. فتجاوز الشعارات والافتراض الجماعي المبهم او التعبير النخبوي الحالم لا يكون في نظر الجامعيين الا بتبني استراتيجية ذات اولويات ثلاث: الديمقراطية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية في اطار تنموي خصوصي. اما المسائل القومية الاخرى كالوحدة بأشكالها المختلفة والقضية الفلسطينية واللغة القومية فهي في ارتباط وتفاعل عضوي مع تلك الاولويات.

لكن يطرح السؤال من وجهة نظر سوسيولوجية الثقافة والمعرفة: ما هو مدلول التصورات والاتجاهات وما وظيفتها؟ هل هي حسم على المستوى الرمزي والثقافي للتناقضات الاجتماعية وللتحديات المصيرية، ام هي بلورة لخطوط مسارها وتعليم جديد لمجالات تطورها، بحيث يكون الثقافي مستبقاً للاجتماعي مجدداً لطاقاته وامكانياته الصراعية وموضحاً لآفاق تطور تناقضاته كاشفاً عن امكانيات الحل الممكنة؟

ج - ان قضية مصير الوطن العربي كما طرحته على الجامعيين حينما دعوناهم لرسم شكل من اشكال تطوره، انطلاقاً من المؤشرات الحالية، تبرز ان السيناريوهات المعروضة غير مضيئة. ذلك ان قسماً مهماً منهم لا يتوقع تغييرات جذرية وايجابية على هذا المسار: فالانظمة السياسية التابعة للغرب

والبنى الاقتصادية المرتبطة به والمتعارضة مع المصالح الوطنية والقومية ستدعم أكثر فأكثر، وأقصى ما يؤمل «تفتح ديمقراطي نسبي» دون مشاركة سياسية فعلية.

وهناك صنف ثانٍ يقر انعدام أي تغيير بنيوي أساسي ولكن يتوقع افلاس البرجوازيات الوطنية رغم تحالفاتها الداخلية والخارجية، وفي المقابل ينتظر مكاسب تحققها التشكيلات الاجتماعية والسياسية التقدمية لدى الجماهير، بينما هناك قسم ثالث وإن كان اقلية يتوقع تغييرات جذرية سلبية أو ايجابية أي بثورة أو انقلابات عسكرية دموية.

يبقى امام القوى التقدمية التي يرشحها الجامعيون كبديل ان توحد صفوفها وتوضح فكرها بالنقد والصراع والنضال من اجل مزيد من الوعي والعمل السياسي والديمقراطي ما دامت الطاقات متوفرة ولا تنتظر الا حسن الاصغاء وربما القدرة على تبين الرهانات الاساسية امام القوى المضادة.

لكن من سيتولى مهام الطرح وفي الوقت نفسه العمل لتجاوز التنظير الى التطبيق، وإلا بقيت تلك الاطروحات القومية حديثاً بين المثقفين دون فعل او مضمون مجتمعي متشكل على ارض الواقع في صيغة حركة اجتماعية، تستغل لإخفاء العجز او للتبرير او للمناورة؟ أي ما هو دور المثقف في الوطن العربي والعالم الثالث؟ هل برصد التطورات وكشف التناقضات بعيداً عن الصراع الاجتماعي، أو، وفي غياب أي تأثير له على مراكز السلطة والقرار، يأخذ على عاتقه مهمة خدمة «المجتمع المدني» وتنمية الجبهة الثقافية وغيرها من الجبهات؟ □

علم السياسة في لبنان بين الأصالة والتغريب

المثال اللبناني كحالة نموذجية لاغتراب
الثقافة السياسية في الوطن العربي

د. أنطوان نصري مسرة

الجامعة اللبنانية، كلية الاعلام والتوثيق
وكلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية .

مقدمة

يكن جزء كبير من مشاكل الحكم في لبنان في اغتراب الثقافة السياسية اللبنانية ، بخاصة في ما يتعلق بادراك اللبنانيين لطبيعة مجتمعهم السياسي وللعلاقة مع الجوار ولفهوم السيادة والدولة . يشكل هذا الاغتراب حالة نموذجية لاغتراب الثقافة السياسية في الوطن العربي بفعل انتشار المقاييس المستوردة في البناء القومي ، وفي انظمة الحكم وبفعل الابتعاد عن التجارب الدستورية والسياسية الخاصة التي قد تكون مصدر غنى لزيادة فاعلية الانظمة العربية ولعلم السياسة المقارن في الاطار الدولي .

يبدو أن انتاج علم السياسة في لبنان في طلاق مع المجتمع ، وربما في طلاق مع الثقافة السياسية التي يعيشها الناس في حياتهم اليومية . فبدل أن تحث بعض الأسس المتبعة ، على الرغم من عشر سنوات من الحروب في لبنان ، على الانطلاق من هذه الأسس لطرح المواضيع ومقاربتها ، نجد اغتراباً وخجلاً وانشطراً تفتقر بسببه الثقافة السياسية لادراك بالعمق لطبيعة المجتمع وثغراته وحدوده ومجالاته . ليست الشرعية الانطباقية على النصوص القانونية ، بل القبول في الادراك الجماعي للأسس التي يقوم عليها المجتمع السياسي ، الذي لا يستقر دون شرعية جامعة تتبلور في الذاكرة الثقافية بفضل انتاج الباحثين .

لن نبحث في أجوبة علماء السياسة في لبنان على القضايا السياسية اللبنانية منذ بداية هذا القرن ، بل في النماذج والمفاهيم والمقاييس التي تشكل مصادر أجوبتهم .

يتمحور انتاج علم السياسة في لبنان منذ بداية هذا القرن في توجيهين : المقاربات الاغترابية اليعقوبية السائدة التي تستلهم مصادرها من نماذج الدولة - القومية والعصرنة والانصهار ، والمقاربات الاصلية الخجولة بسبب انتشار النماذج الاغترابية . يشكل هذان التوجهان في علم

السياسة مصدرى الثقافة السياسية في لبنان ويفسر ان السلوك السياسي للطوائف والقيادات والمواطنين .

أولاً : المقاربات الاغترابية

تنطلق المقاربات الاغترابية من النموذج السائد للبناء القومي استناداً إلى بعض المجتمعات الغربية . فرضيات هذا النموذج أن « الأوطان تبنى بالحديد والنار » كما تعممه بعض المؤلفات في الوطنية ، وان الاستقرار يكمن في التجانس القومي ، وان الفاعلية السياسية مرتبطة بفرز للرأي العام بين أكثرية تحكم وأقلية تعارض . يرتبط هذا التوجه بين الديمقراطية وحكم الأكثرية ويعتبر العملية الانتخابية وسيلة لفرز أكثرية تحكم . النتيجة العملية لهذا النموذج هي أن الرابع يحصل على كل شيء . أما الاسناد الى العنقودية فيعود إلى ايدولوجية العنقوبين خلال الثورة الفرنسية في مفهومهم المتصلب لسيادة الشعب ولديمقراطية الارادة الوطنية الواحدة ولضرورة تأمينها بتحقيق التجانس الشامل والقضاء على أي تباين ، مستنديين على نظريات روسو في الارادة الوطنية والعقد الاجتماعي ومحورينها .

تستمد الثقافة الاغترابية نماذجها في مقارنة قضايا المجتمع السياسي اللبناني من مصادر مختلفة . نذكر هنا أهم المقاربات الفرعية :

١ - مقارنة ما يسمى الطائفية ، يخضع وجود الطوائف في لبنان للنظير يتجاهلها بالرغم من ارتكاز النظام عليها منذ أكثر من خمسة قرون . متأثراً ولا شك بأنماط البناء القومي ، يؤول تنظير التباينات في لبنان إلى النتيجة انه « لا يوجد طوائف في لبنان » أو انه في أقصى الحالات « لا يجب أن توجد طوائف » في دولة تبتغي العصرية . يمكن تصنيف هذا النمط في البحث في ثلاث نظريات :

أ - نظرية الطائفية - الاستعمار الخارجي ، تقول بأن الوجود الطائفي هو بفعل الاجنبي المستعمر . تتجاهل هذه النظرية ان لكل بلد عوامل قابلة للتسييس يستغلها المنافس أو العدو ولكنه لا يخلقها .

ب - نظرية الطوائف - الطبقات ، لا ترى في الطوائف إلا امتداداً أو اخفاء لصراع الطبقات . تغلب هنا المقاربة الاقتصادية على المقاربة الثقافية .

ج - نظرية الطوائف كظاهرة ظرفية ، ترى انه يمكن تخطي هذه الظاهرة بسن بعض القوانين أو بفضل التششنة .

تؤول هذه النظريات الثلاث عملياً إلى ما نستنتجه أنه « لا يوجد طوائف في لبنان » ! من الوجهة المنهجية ، لا يعتمد هذا التنظير التحليل التجريبي ومقارنة النظرية مع الواقع الذي يظهر توطيد شرعنة الطوائف وأسسها الدستورية . ولا يعتمد أيضاً تحديداً لمفهوم « الطائفية » في المجتمع اللبناني فيربطها مسبقاً بالايامن أو بالتعصب . أكثر انتاج علم السياسة الكمي يدرس ما يسمى الطائفية . وقد سخر الرئيس شارل حلو في افتتاحية له في لوجور في ١٨ آب / اغسطس ١٩٤٥ توجه

الكتابة السياسية اللبنانية إلى تصريف الطائفية على مختلف الموازين^(١). على الرغم من واقعية هذا التحليل للرئيس شارل حلوم منذ ١٩٤٥ لم تتبدل المقارنة وظل ما يسمى الطائفية موضوعاً مبتدلاً لكل من يبحث عن موضوع أطروحة أو كتاب .

٢ - المقاربة اللاسياسية ، إن غياب العناصر الأساسية لجوهر السياسة عن البحث السياسي في لبنان يترك مجالاً واسعاً لبحث سياسي في التسمية ، ولكنه بعيد الانطباق على السياسة . يتمظهر فقدان البعد السياسي في عدم التمييز في بعض الانتاج السياسي بين الممكن والمرغوب ، بينما السياسة هي المجال الذي يجابه فيه الانسان حدوده . يبحث بعض الاخصائيين عن « حلول » في السياسة ويبنون غيرهم النظام الأمثل خارج اطار التسويات ، ولكن دون توضيح كيفية هذه « الحلول » وكلفتها السياسية . ويشكل البحث عن « حل » ونبذ التسوية التفاوضية مظهرين لثقافة يعقوبية . لا تنفرد بهما أية طائفة . وظيفة علم السياسة احتواء النزاعات لا « حلها » ، إذ « الحل » السياسي كان دائماً في التاريخ مرادفاً للابادة أو التصفية أو القهر ولا يمكن في أي حال بناء وطن أمثل لا ينتفي فيه النزاع .

إن « المثالية » و« المرغوب » يخفيان احياناً توجهاً يعقوبياً وهما السبب الكامن للعنف . انهما تعبير عن الارادية في الفكر السياسي اللبناني والعربي عموماً . ترى الارادية أن السياسة فعل ارادي ، بينما السياسة جدلية متشابكة في الأفعال والأوضاع ليس للفاعل فيها قدرة احادية الجانب . إن النواحي الداخلية للنزاع في لبنان هي محاولات لتحقيق « المرغوب » بكسر الواقع على رؤوس أصحابه . يجب الخوف من المرغوب كالخوف من القذائف عندما ينطلق من فكر يعقوبي . لا يعني ذلك العدول عن مثالية واقعية كشجرة الأرز التي تصبو أغصانها الى السماء بينما جذورها راسخة في الأرض .

فقدان البعد السياسي يجعل من علم السياسة في لبنان وسيلة لاذكاء النزاعات بين المجموعات بدلاً من احتوائها وتحول علماء السياسة الى وسيلة يستغلها العاملون في السياسة ، بدل أن يكون الباحثون بناء ثقافة بعيدة عن الاستغلال الظرفي وعن التنافس السياسي . لقد دعا البطريرك خريش في رسالته الميلادية سنة ١٩٧٨ إلى اعتماد « الوضوح في التعابير وتحديد المفردات السياسية المتداولة » ، وانتقد الوزير أسعد رزق من جهته وبشدة الكذب في السياسة اللبنانية في تصريح له في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، الوثائق الدبلوماسية منذ القرن السابع عشر التي نشرها د.عادل اسماعيل تظهر عمومية اللبس في الأقوال والمواقف^(٢) ، جواباً على أحد الطلاب ، وكان يريد اعداد دكتوراه في موضوع الفكر السياسي لاحدى الاقليات الكبرى في لبنان ، قال أحد الأساتذة الأجانب الملمين بعلم السياسة في لبنان : « يجب بالأحرى دراسة خلفيات هذا الفكر »^(٣) . المقاربات اللاسياسية هي الأكثر تأثراً بالنموذج اليعقوبي لأنه يغلب فيها الطابع الشعوري أو الانفعالي بدل المقاربة المنهجية .

Charles Hérou. *Le Jour*, 18/8/1945: «Je supprime le confessionnalisme. tu supprimes le confessionnalisme, il supprime le confessionnalisme, nous supprimerons le confessionnalisme».

Adil Ismail, *Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient de XVIIe siècle à nos jours*, 27 vols. (Beyrouth: Editions des ouvres politiques et historiques, 1975- 1981).

«Etudier la pensée politique de cette communauté? Etudier plutôt l'arrière-Pensée». (٣)

٣ - المقاربات القانونية الشكلية استناداً الى نموذج الجمهورية الفرنسية الثالثة والنموذج البرلماني البريطاني، يغلب على الدراسات الدستورية اللبنانية في تحليلها لرئاسة الجمهورية ولرئاسة الحكومة والمسؤولية البرلمانية وللصلاحيات الدستورية الطابع المؤسسي الشكلي انطلاقاً ، بشكل صريح أو ضمني ، من المقاربة بالذات الفرنسية ، وخصوصاً دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ، ومن النظام البرلماني البريطاني الطراز . يتطرق البحث المؤسسي الشكلي إلى الميثاق الوطني وإلى المواد ٩٥ (المشاركة في السلطة) و٩٠ (حق الطوائف في ادارة شؤون الأحوال الشخصية) و١٠ (حق الطوائف في مدارسها الخاصة) ، غالباً كظواهر بدائية بالنسبة للعصرنة السياسية . تنحصر على كل حال المقاربة القانونية الشكلية في تفسير مواد الدستور اللبناني دون البحث في الممارسة السياسية التي تخضع لموازن القوى ، أو تشدد على الطابع الموقت للمادة ٩٥ معتبرة مسبقاً أنها منافية لمبادئ الكفاءة والمساواة والعصرنة ، دون تفسير ذلك بفضل مقاربة تاريخية وانتروبولوجية .

إن الأبحاث حول الغاء الطائفية في لبنان أو الغاء الطائفية السياسية والتشديد على ضرورة اجراء احصاءات وعلى الصفة الأكثرية لهذه الطائفة أو تلك ، حتى المطالبة بالعلمنة ، تنطلق من ثقافة سياسية تبتغي الانتقال من طائفية إلى طائفية من نوع آخر ، أو تأمين التجانس الشامل دون البحث في أساليبه وفعاليته وكلفته واحتمالاته . أما المواطن فإنه يعيش في جو مختلف يتمظهر في الشعارات على حيطان الشوارع . ويتمظهر مدى استنتاجيته المقاربة القانونية الشكلية في جواب أحد علماء الدستور سنة ١٩٧٥ حول امكانية حصول انقلاب عسكري في لبنان : « الانقلاب العسكري غير وارد في الدستور » ! ويتمظهر أيضاً مدى استنتاجية الوضعية ، مما حدا بغسان تويني إلى القول ، في ندوة تلفزيونية سنة ١٩٧٦ تجاه فتح سوق عكاظ في التنظير الدستوري وأولوية أو عدم أولوية الاصلاح بالنسبة إلى الأمن : « إن أفضل الدساتير لا يطعم خبزاً » .

وتعتمد أيضاً المقاربة القانونية الشكلية لدراسة التمثيل النيابي ، دون ربط التقنية الانتخابية بموقع النخبة الاستراتيجية وبحتمية التعاون بين النخب وبسبل احتواء النزاعات . اما الدراسات في الادارة العامة فتنحصر في مقاربة شكلية تشمل تسهيل المعاملات وعصرنة الادارة وتأمين اللامركزية ، ولا تحلل وظائف تعقيد المعاملات لجهة تسهيل الرشوة ، ولا تبحث في العوائق النفسية والمهنية التي تحول دون تطبيق اللامركزية الحالية ميدانياً في الادارات والمحافظات والبلديات .

إن الدراسة القانونية التي اكتسبها الباحثون السياسيون في كليات الحقوق والعلوم السياسية والتي توفر القدرة على التحليل العقلاني لم توفر النظرة الشمولية اللازمة للبحث السياسي . تؤول غالباً نظرة القانونيين في السياسة إلى اعتبار التغيير في النصوص تغييراً في الأشياء وإلى الاستهتار بالأعراف الدستورية على الرغم من تمتعها باستمرارية ومناعة أكبر من النصوص الوضعية . وترى المدرسة القانونية الشكلية أن الأمور تتغير بتغيير القانون ، مبسطة بذلك المشاكل ، وترى ان علم السياسة مشكلة تنظيمية في الجوهر ، بينما السياسة نزاع وتوازن قوى واحتواء نزاعات .

وتبسط المقاربة القانونية الشكلية ما يسمى قاعدة الاكثرية بينما لا تتلخص هذه القاعدة في العلم الدستوري والمقارن بمسألة حسابية : نصف + ١ = ديمقراطية ، إذ توجد الحالات

الثلاث التالية حيث تصبح المشاركة عنصراً ملازماً للقاعدة : أ - عدم توفر أكثرية بنتيجة العملية الانتخابية أو بسبب بنية المجتمع حيث « كل طوائفه أقليات »^(٤) ، حسب قول الرئيس رشيد كرامي ، ب - عدم توفر الحظ في التناوب على السلطة Alternance مما يؤدي إلى عزل دائم عن المشاركة ، ج - ضرورة مشاركة الأقلية السياسية أو الثقافية لزيادة فاعلية النظام وشرعيته ، مما يفسر على سبيل المثال ، حق الرئيس المصري في تعيين عشرة نواب أقباط في مجلس الشعب اذا ظهر ضعف هذا التمثيل بنتيجة العملية الانتخابية .

تشمل المقاربة الشكلية للمجتمع السياسي اللبناني مفهوم القانون نفسه الذي يصطبغ بطابع يعقوبي . انطلاقاً من المبدأ أن « القانون يطبق على الجميع » ، يسعى الباحث في كل طائفة إلى فرض مفاهيم طائفته في القومية والهوية والانصهار والعلمانية على كل المجتمع ، بينما النص والممارسة والتقاليد الدستورية منذ أكثر من خمسة قرون ، تعترف بحق الطوائف في أحوالها الشخصية (المادة ٩) وفي أن يكون لها مدارسها الخاصة (المادة ١٠) ، مما يشكل فدرالية في دولة موحدة حسب النظرية المقارنة أو فدرالية في القوانين حسب ميشال شيجا^(٥) . تنحرف اليعقوبية في مبدأ « القانون يطبق على الجميع » عن النظرية العامة للقانون ، إذ لا يطبق القانون على الجميع ، بل على جميع الذين يقعون ضمن الحالة أو الحالات التي يحددها . لا يطبق قانون السير مثلاً على الجميع ، بل على جميع الذين يريدون الاستحصال على رخصة سير أو قيادة سيارة . ولا تطبق ضريبة الدخل على جميع المواطنين ، بل على جميع الذين يقعون ضمن الحالات التي يوردها القانون . تتمظهر الثقافة السياسية اليعقوبية في لبنان في ارادة الباحثين بتطبيق نصوص تتنافى مع ارادة بعض الطوائف أو بتطبيق نصوص تتنافى مع عقيدة طوائف أخرى ، عدا أن هذه المقاربة تتناقض مع المواد الدستورية ٩ و ١٠ و ٩٥ ومع التقليد الدستوري المستمر في التاريخ اللبناني والعربي عموماً^(٦) .

٤ - المقاربة التاريخية التنبؤية والاستعدادية ، انها مقاربة للتاريخ السياسي اللبناني من منطلق ايدولوجي يعقوبي مسبق ، لا في الماضي بل في الحاضر والمستقبل . تنطلق المقاربة التنبؤية من تاريخ الازمات في لبنان للتأكيد على مأسوية المستقبل في اطار هذه الصيغة السياسية أو تلك . ينحصر التاريخ السياسي في بعض الانتاج التاريخي في تصريف فعل « قتل » على مختلف الموازين ، كما ينحصر في انتاج آخر على اثبات الترابط بين النظام الطائفي والنزاع . وفي انتاج

(٤) تصريح رئيس الحكومة الرئيس رشيد كرامي بعد جلسة مجلس الوزراء ووساطة الرئيس كوف دي مرفيل

Couve de Murville. انظر: النهار (بيروت)، ٢٩/١٠/١٩٧٥.

(٥) Michel Chiha, *Politique intérieure* (Beyrouth: Editions du trident, 1964). p.135: «Comme en

suisse, il y a des cantons, il y a ici des communautés confessionnelles. Les premiers ont pour base un territoire, les seconds seulement une législation», (30 juillet 1947).

(٦) انظر: Antoine N. Messarra: *Constitution libanaise et pacte national en droit constitutionnel*

comparé, Communication à la XIX^e conférence du comité national allemand de droit comparé, Bonn, 21-24 septembre 1983; *La modèle politique libanais et sa survie: essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif* (Beyrouth: Publications de l'université libanaise, séction des études juridiques, politique et administratives; Librairie Orientale, 1983), et *La structure sociale du parlement libanais, 1970- 1976*, Librairie Orientale. 18 (Beyrouth: Publications de l'université libanaise, Institut des sciences sociales, 1977).

سياسي آخر تغلب المقاربة الاسطورية والسلفية بالعودة إلى وحدوية الهية حتمية ترفض ما تسميه الاقليمية ، أو باللجوء إلى تحليل مطلق ، خلافاً للتراث العربي القديم الشديد التعمق في التحليل ، مكتفياً بعرض النتيجة بدلاً من التحليل الذي يؤدي إليها .

٥ - **مقاربة الوحدة والتعدد** ، تشكو مقاربة الوحدة من تبسيط في الطرح يؤدي الى وحدة تفرق بدل أن توحد ، بينما أوجدت الأنظمة العربية في التاريخ سبلاً ونماذج مختلفة حسب البلدان لتحقيق الوحدة والتضامن انطلاقاً من أطر تحتية لا فوقية ارادية . اما مقاربة التعدد فيقع في التباس في المفاهيم بسبب التأثير بالنموذج اليعقوبي . إن التباينات في المجتمع التعددي هي تباينات متحركة لأن العملية الانتخابية وتحولات الرأي العام تؤمن امكانية الانتقال من الأقلية إلى الأكثرية وبالعكس والتناوب في السلطة . اما التباينات في المجتمع المتعدد أو المتنوع فإنها ليست تباينات في الرأي العام ، بل تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طوائفية ، لها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك وبلااستمرارية ، دون أن تكون حتماً نزاعية ، مفهوم التعددية الوارد في مؤلفات اخصائين من مختلف الطوائف منذ ١٩٧٥ لا يؤول الى الاعتراف بأرجحية الديمقراطية في المجتمع المتنوع . يغلب الادراك الجغرافي في المقاربات اليعقوبية ، لأن الثقافة اليعقوبية تبغي التجانس والانصهار وإن اقتضى الأمر اجراء « هندسة شعوب »^(٧) . الهندسة هذه هي قمة اليعقوبية .

٦ - **مقاربة العلمنة والمشاركة في السلطة** ، إن طرح قضية العلمنة هو نموذج لاغتراب الثقافة السياسية في لبنان ، إذ يطالب البعض بتطبيق عصريّة مستوردة تتنافى مع العقيدة الاسلامية ، بينما يغلّق آخرون ، الذين لا ينظرون إلى العلمنة إلا من ياب غربي ، كل مجال للبحث والاجتهاد للتوصل إلى مفهوم أكثر انطباقاً على الواقع العربي وأكثر شمولية بالنسبة للغرب نفسه وللعديد من المجتمعات المعاصرة .

ليست العلمنة فصل الدين عن الدولة أو التمييز بين الديني والدنيوي . المسيحية علمانية لا تفصل ولا تميز ، بالمعنى الذي يقوله بعض المنظرين . والإسلام مرغم على درس المشكلة إذا اراد الحفاظ على جوهر الاسلام . إن الذين يذكرون قول المسيح : « اعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله الله » يغفلون مقدمة هذا النص التي هي أساس الموضوع بالنسبة لمفهوم العلمنة في كل مجتمع سياسي . تقول مقدمة النص : « ان الفريسيين أرسلوا اليه جواسيس يراؤون انهم صديقون لكي يأخذوه بكلمة فيسلموه إلى سلطة الوالي . فسألوه قائلين : يا معلم أيجوز لنا أن ندفع الجزية لقيصر أم لا ؟ وإذا ادرك مكرهم ، قال لهم : أروني ديناراً . لمن هذه الصورة ؟ وهذه الكتابة ؟ قالوا : لقيصر . قال لهم : ردوا اذن ما لقيصر لقيصر وما لله الله . فلم يستطيعوا أن يأخذوا عليه شيئاً في هذا الكلام ، أمام الشعب ، بل دهشوا من جوابه ولزموا الصمت » (لوقا ، ٢٠ ، ٢٠ - ٢٦ : متى ، ٢٢ ، ١٥ - ٢٢ : مرقس ، ١٢ ، ١٣ - ١٧) .

لم يجب المسيح على السؤال - الحيلة . ليس في النص لا فصل ولا تمييز ، بل مشكلة استغلال الدين في السياسة . في مجال أخر طرد المسيح التجار من الهيكل مؤكداً على عدم المتاجرة بالأديان . إن الحؤول دون الاستغلال والمتاجرة يفترض فصل السلطات الدينية والدنيوية ، لا

(٧) موشيه شامير ، « يوجد حل : تقسيم لبنان ، » السفير (بيروت) ، ٢٤ / ١٠ / ١٩٨٢ . نقلاً عن : معاريف (اسرائيل) .

فصل الدين عن الدولة . إن العلمنة في هذا المفهوم هي حماية الدين من السياسيين . هذه المشكلة تشمل دون استثناء كل المجتمعات ، طالما أن السياسة سياسة والبشر يتنافسون سياسياً . كل طرح آخر لمفهوم العلمنة فيه شيء من الالحاد أو عدم الواقعية إذ كيف يمكن للمؤمن ، من أي دين كان ، أن يفصل أو يميز بين الديني والدنيوي . ان دراسة التاريخ الاسلامي واقعيّاً يظهر أن أكثر القرارات كانت تتخذ لأسباب تتعلق بمنطق الدولة ولكنها تنسب إلى الدين لتبريرها أو استغلالها . لا يختلف الأمر في المجتمعات الغربية .

تبالغ الدراسات حول العلمنة في تنظير التمييز بين الديني والدنيوي بأغفال الدافع الأصلي اليه وهو تجنب الاستغلال السياسي للدين . كل مجتمع سياسي ، اسلامياً كان أو مسيحياً أو بوذياً ، مرغم على ايجاد سبل تحول دون الاستغلال السياسي للدين . تشكل خطبة العلامة محمد حسين فضل الله في مسجد بئر العبد ، لمناسبة عاشوراء في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢ ، اطاراً عملياً ومنهجياً لمقاربة الموضوع : « إن الفصل بين الجانب الروحي والسياسي في الإسلام هو الذي يجعل الحياة السياسية تسير في طريق الضلال (...) . يوجد فرق بين الدين والطائفة (...) . هناك قومية شيعية وسنية ومسيحية (...) . انظروا إلى أكثر هؤلاء السياسيين : أغلبهم لا يتدينون بدين المسيحية . أنها ورقة يلعبون بها ، والإسلام ورقة يلعبون بها . الناس بسطاء : المسيحي لا يشعر بحقد والمسلم لا يشعر بحقد » . ويحلل العلامة فضل الله ظاهرة محاربة الإسلام في المجتمعات العربية فيقول : « اصبحنا ن فكر بعقلية استعمارية ونحن يوحى لنا أنها عقلية اسلامية (...) . يعيش المسلمون قضية الخلاف المذهبي ، حتى ان بعض الدول العربية الإسلامية ليس لها هم في العالم ! لا ان تعمل مجازر اسلامية (...) . تستخدم كل المؤسسات الاسلامية التي تصرف عليها من موازنة المسلمين من أجل مواجهة المسلمين (...) باسم الحفاظ على التوحيد وعلى الإسلام . هكذا تبذل الاموال وتبذل كل المواقف السياسية »^(٨) . عند قصف المطار في لبنان في آخر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ اسند ذلك الى « الله » . في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ ، أكد المجلس الاسلامي معارضته حول تصريحات بشأن « الحقيقة الإسلامية وانطباقها على واقع التعايش » . في الهند تدخلت الشرطة الهندية في ٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٢ لمنع اعدام مسلمين ادبنا أمام محكمتين اسلاميتين في ولايتي جامو وكشمير . وقد حذر المفكر المصري فهمي هويدا من تدخل الإسلام في الأمور التي لا يجب ان ينفصم بها . وعندما ننظر الى مشاريع التقسيم الطائفي في المنطقة ومشاريع نشر التعصب والعنصرية ، ندرك ان قضية الاستغلال السياسي للدين قضية عربية . يجب البحث في التاريخ العربي عن السبل التي اعتمدت لمنع هذا الاستغلال . ان كلمة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد توضح المشكلة : « إن المشكلة اللبنانية هي مشكلة اسلامية ومسيحية معاً ، وليست في جوهرها تدخل الإسلام والمسيحية في السياسة ، بل هي مشكلة عكسية تتلخص في تدخل السياسة ورجال السياسة في شؤون الدين والتحدث باسمه »^(٩) . إن البلدان العربية التي تعتمد الإسلام ديناً للدولة تشكو من العمل السياسي المخالف للإسلام والذي يقوم « باسم الإسلام » . كيف يمكن في العمل السياسي ، وبعيداً عن العقائد ، التمييز بين سياسة اسلامية وسياسة « باسم الإسلام » ؟ هل يمكن ان يتحقق الفصل في التنافس السياسي ؟ تجابه المجتمعات العربية المعضلة هذه في واقعها السياسي : كيف يمكن حماية الدين من التسييس ؟

(٨) النهار ، ٥ / ١ / ١٩٨٥ .

(٩) النهار ، ٢٦ / ٣ / ١٩٨٤ .

تنطلق أكثر الأبحاث السياسية حول العلمنة ونقضها من النماذج الغربية للعلمنة ، بينما أوجدت المجتمعات العربية سبلاً في تاريخها يقتضي الانطلاق منها لحماية الدين من التسييس ، مما يفترض القيام بأبحاث امبريقية في علم الاسلاميات . هذا التوجه يغني الدراسات المقارنة ويحد من الطابع النزاعي للجدل حول العلمنة ونقضها .

أما الالتباس الآخر الناتج عن ثقافة يعقوبية فيتعلق بقاعدة المشاركة في السلطة Proporz^(١٠) التي تقضي بتخصيص نسبة محددة لكل مجموعة في المجتمع بغية المشاركة في السلطة . تتميز هذه القاعدة عما يسمى العلمنة إذ أن الدولة اللبنانية لا تتدخل في شؤون المواطنين الايمانية وفي ممارستهم للدين^(١١) . إن ديمقراطية المشاركة التي لا تقوم على قاعدة الاكثرية المبسطة تشكل أهم نتاج في علم السياسة المقارن منذ السبعينات حسب قول يورغ شتينر وج بنغام بويل G.Bingham Powel, Jürg Steiner^(١٢) . لديمقراطية المشاركة تراث عريق في التاريخ السياسي اللبناني والعربي عموماً ، بينما يخجل المتقنون من هذا التراث . فظل علم السياسة في الوطن العربي مغلقاً على نفسه لا يغني البحث الدولي المقارن ولا يساعد المجتمعات المعاصرة على تنظيم سبل احتواء نزاعاتها وتأمين وحدتها وتضامنها خارج اطار نموذج وستمنستر Westminster Model للحكم .

لا يمكن القول أن النمط الذي استخلصته الدراسة المقارنة منذ السبعينات حول ديمقراطية المشاركة هو مستورد ، إذ اتخذ لبنان منذ السبعينات كنموذج لبناء النظرية ، عدا أن التاريخ اللبناني والعربي عموماً طيلة أكثر من خمسة قرون يساعد على اغناء النظرية العامة . ان الادارة الذاتية في بعض الشؤون حسب مبدأ الشخصية كما طبقت في التاريخ العربي والإسلامي تحتوي على كل شروط الفدرالية : ادارة ذاتية في بعض الشؤون لصالح الوحدات الفدرالية ، وتمثيل خاص لهذه الوحدات ، وتفويض سلطات لها في التشريع والتقرير . ان التاريخ الدستوري في البلدان العربية هو أفضل نموذج لتطبيق مبدأ الشخصية حفاظاً على الهوية الثقافية للأقليات . لقد طرح في لبنان الخيار بين المبدأ الشخصي والمبدأ الاقليمي خلال البحث في نظام القائماقيتين سنة ١٨٦٠ ، الى ان اعتمد المبدأ الشخصي الذي ينسجم مع التراث الدستوري اللبناني والعربي . بعد سقوط الامبراطورية العثمانية ، استمرت بلدان الشرق الأوسط خلال الانتداب الفرنسي والانكليزي في تطبيق المشاركة في السلطة . هل التقاليد الدستورية العربية في الادارة الذاتية في بعض الشؤون

Jürg Steiner, «The Principles of Majority and Proportionality,» *British Journal of Political Science*, vol. 1 (1970), pp. 63-70, and Gerhard Lehmbuch, *Proporzdemokratie: Politisches system und politische kultur in der schweiz und in Osterreich* (Tübingen: J.C.B. Mohr, 1967).

أنظر أيضاً : ارنست ليههارت ، الديمقراطية في المجتمع المتعدد ، ترجمة افلين أبو متري مسرة (بيروت : المكتبة الشرقية ، ١٩٨٤) .

(١١) انطوان مسرة ، « قاعدة النسبية وتسييس الطوائف : دراسة مقارنة ، » الواقع ، السنة ٢ ، العددان ٧ و ٨ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) ، ص ٧٧ - ٩٨ .

Jürg Steiner, «The Consociational Theory and Beyond,» *Comparative Politics*, vol. 13, no. (١٢) 3 (April 1981), pp. 339 - 354, and G. Bingham Powell, «Review of: Democracy in Plural Societies,» by Arend Lijphart, *American Political Science Review*, (March 1979), p. 295.

مجرد تقاليد يقتضي تخطيها في سبيل العصرية ؟ أن بلجيكا نموذج لفدرالية حسب مبدأ الشخصية أو هي فدرالية مختلطة اقليمية وشخصية . لم يتم بعد حل قضية بروكسل التي يسكنها ناطقون باللغتين ، ولا يمكن حسم وضع بروكسل العاصمة إلا بالاستناد صراحة الى مقاييس غير مقاييس الفدرالية الجغرافية .

إن المأزق الذي تواجهه بعض المجتمعات مثل ايرلندا ونيجيريا والسودان والهند وسريلانكا تثبت أهمية بعض النظم الدستورية في البلاد العربية ، خصوصاً أن بعض حركات الأقليات في العالم اليوم لا تطالب دائماً بإدارة ذاتية في شكل اقليمي . بين مطالب الشيخ الـ ٤٥ مثلاً في الهند اقرار نظام خاص لهم في الأحوال الشخصية^(١٣) .

إن التشريع الإسلامي هو أساساً تشريع « شخصي »^(١٤) إذ يطبق على المسلمين تشريع يختلف عن التشريع المطبق على غير المسلمين . يمكن في هذا الاطار التمييز بين ثلاثة أنواع من التشريعات في التاريخ الاسلامي : التشريع الاقليمي ، والتشريع القنصلي الذي يتعلق بالنزاعات بين الأجانب ، والتشريع المحلي الذي يرفع أمور الملل . اما الثقافة اليعقوبية الاغترابية فلا ترى مجالاً لتدبير أمور الأقليات إلا في « هندسة شعوب » على أسس جغرافية خلافاً للتراث العربي . يظهر هذا الانعكاس في الفكر السياسي اللبناني الذي قد يسعى إلى « تقسيم جغرافي لما لا ينقسم ، حسب تعبير قنصل فرنسا في لبنان في ٢٥ حزيران/يونيو ١٨٤٥ أثناء البحث في نظام القائميتين .

تشكو مقارنة التشريع الإسلامي بالنسبة الى الديمقراطية من اغتراب ثقافي يتمظهر في طرح ما يسمى ديمقراطية عددية ، بينما كلمتي ديمقراطية وتصويت غير واردتين في الإسلام حسب قول الرئيس الأندونيسي سوكارنو الذي يقول في خطاب له سنة ١٩٥٣ . « لم أجد أبداً عبارة ديمقراطية في المرادفات الاسلامية . لم أجد الا عبارة مشاورات . وأكثر من ذلك لم أعر على عبارة تصويت في المرادفات الاسلامية . الديمقراطية هي المشاورات . لا نريد حكماً اتوقراطياً . لا للقاعدة : النصف يضاف إليه واحد يربح دائماً . ليست الديمقراطية هدفاً ، بل وسيلة للوصول بحكمة في أمور المجتمع وتنظيم الدولة » . وفي خطاب آخر له في ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٧ يحدد مفهومه للديمقراطية الأندونيسية حيث يتعاش المسلمون مع البوذيين والمسيحيين : « لقد توصلت الى القناعة اننا استعملنا نظاماً مغلوطاً ، نظاماً خاطئاً في الحكم أي ما أسميناه الديمقراطية الغربية التي هي ديمقراطية مستوردة ، ديمقراطية غير اندونيسية »^(١٥) . ينسجم هذا التحليل مع بيان الاجتماع الاسلامي الشهير في لبنان الذي يقول « إن لبنان لا يساس بحكم الأرقام » « وان تمثيل المسلمين ليس مما يعد بالاصوات »^(١٦) .

Le Monde, (30 avril 1984).

(١٣)

Emile Tyan, *Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam*, 2ème éd. (Leiden: E.J. Brill, 1960), p. 93.

(١٤)

Jean Bruhat, *Histoire de l'Indonésie*, Que sais-je? 801 (Paris: Presses Universitaires de France. [n.d.]), p. 101, et Marlène Tuininga, «L'Indonésie, carrefour des religions», *Actualité religieuse*, (juillet - août 1984), pp. 31 - 39.

(١٥)

(١٦) بيان الاجتماع الاسلامي ، في : النهار ، ١٩ / ٨ / ١٩٨٢ .

٧ - مقارنة التغيير السياسي ، ان المقاربة الاغترابية للتغيير في المجتمع السياسي اللبناني عدا شكليتها القانونية ، تنطلق من احدى النظريتين التاليتين :

أ - نظرية التجميد ، blocage تعتبر ان قاعدة المشاركة تجمد كل تطوير اقتصادي واجتماعي وتربوي واداري وضريبي وغيره ، بينما تبين الممارسة الميدانية امكانية اصلاح الأمور الذرعية دون التطرق الى الأمور الجوهرية وامكانية اصلاح الأمور الجوهرية بفضل اصلاحات فرعية مرحلية وتدرجية ، خصوصاً وان لكل منظومة منهجيتها في التحليل والتغيير .

ب - نظرية الاستئصال، ترى ان التغيير يتم بالاستئصال اي باقتلاع الواقع الطوائفي لأنه « مرض » اجتماعي . كمثل على ذلك نذكر قول أحد الباحثين في ندوة حوار تلفزيوني سنة ١٩٨١ : « ولكن الطائفية مرض اجتماعي » ؟ لا غرابة في ذلك لأن وظيفة كل علم دراسة أمراض لا الانطلاق من نظرة مثالية للجسم البشري وللجسم الاجتماعي : النظرية الاستئصالية هي « كالحل » السياسي قمة اليعقوبية كما مارسها اليعقوبيون خلال الثورة الفرنسية . وهل تنحصر منهجية المعالجة ، حتى في المجال الطبي ، في الاستئصال الجراحي ، كالطبيب الذي يقتلع عين المريض أو رجله أو أحد أعضائه بسبب أي مرض ؟ يشمل التطبيق الجسدي والاجتماعي المعالجة التدريجية أو التكيف مع المرض ، لأن الاستئصال قد يؤدي إلى الموت أو إلى ضرر أكبر من المرض . لم تعالج النظرية الاستئصالية - ميدانياً وتجريبياً ومقارنة - عملية استئصال الواقع الطوائفي . تبدو المقاربتان الاستئصالية والتجميدية بريئتان ظاهرياً ، ولكنهما تمنان عن توتاليتارية يعقوبية بالغة الكلفة في مجال التنفيذ .

ثانياً : المقاربات الأصيلة

اعتمد علماء السياسة في لبنان مقاربات نابذة من التراث السياسي العربي واللبناني خصوصاً في علم السياسة في لبنان منذ بداية هذا القرن ، على الرغم من الثقافة اليعقوبية السائدة بشأن العصرية والانصهار القومي والدولة - الأمة والفاعلية السياسية والاستقرار السياسي والتي، تتعرض لنقد الاخصائيين أصحاب النماذج الاغترابية . تنطلق المقاربات الاصيلية في علم السياسة في لبنان من الواقع الاجتماعي . فالمجتمع السياسي اللبناني مؤلف من مجموعة طوائف كلها أقليات . ولكن بعكس التوجه الاغترابي تربط المقاربات الاصيلية بين المجتمع والمؤسسات السياسية وتستخلص ، بكثير من التردد في بادئ الأمر ، المفاهيم والمقاييس والنماذج والنظم الناتجة عن وضع حيث كل الفئات أقليات . خلال السنوات العشر الأخيرة شملت هذه المقاربات اختصاصيين خارج علماء السياسة المتخرجين من كليات الحقوق ، اي اختصاصيين في علم النفس والتربية والاجتماع والتاريخ والاقتصاد والقانون الدولي والاداري والخاص يأخذون بالدراسات التوثيقية والتاريخية والتجريبية والميدانية والمقارنة بدلاً من التنظير المؤسسي الصرف . وتضم أيضاً هذه المقاربات سياسيين وعاملين في حقل السياسة كتبوا مذكرات أو نشروا مجموعة خطب تشكل منطلقاً للتعرف الميداني على مشاكل التقرير والتغيير واحتواء النزاعات في مجتمع حيث كل الفئات أقليات^(١٧) .

(١٧) حسين الحسيني ، « تصاريح رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ، « مواقف وآراء ، وكالة انباء الشرق - الشمال ، العدد ٢١ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) .

إن التمييز بين المدرسة الاغترابية اليعقوبية في علم السياسة في لبنان والمدرسة الاصلية واضح على مستوى النماذج والمفاهيم والمقاييس . تضم المدرستان السياسيتين باحثين من كل الطوائف . والمدرستان في طلاق بينهما في التنظير السياسي ، من أجل تبيان هذا الطلاق يقتضي تحليل المفاهيم المعيارية لا التوقف عند التعابير الظاهرية . فالدراسات حول ما يسمى الديمقراطية والمساواة تؤدي في التطبيق إلى الطغيان أو العزل اليعقوبي ، ودراسات حول ما يسمى التعددية تتعلق بتعددية تجانسية ، ودراسات أخرى تبدو ثيوقراطية هي أكثر انسجاماً مع مجتمع أقلية في نماذجها ومقاييسها . ويتمظهر الطلاق بين المدرسة اليعقوبية والمدرسة الاصلية في الاستقواء بين الطوائف ، حسب تعبير للرئيس شفيق الوزان ، وفي الجدل حول الأثرية الديمغرافية لهذه الطائفة أو تلك ، وفي الجدل حول نبذ التسوية التفاوضية وفي التهديد ببدء معركة قاضية هنا أو هناك ، أو ارادة فرض العلمنة على كل المجتمع أو الغاء الطائفية السياسية على كل المجتمع ، وفي غيرها من السلوك والتنظير .

يمكن تحديد توجهات المدرسة الاصلية بأربع مقاربات رئيسية :

١ - **المقاربة التاريخية العقلانية** : تشكل دراسة د.حسن صعب ، أحد مؤسسي الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية وأول رئيس لهيئتها الادارية ، منطلقاً للتحديد التاريخي لما يسميه « المدرسة العقلانية في السياسة اللبنانية » . يقول د.صعب : « ان المعضلة القديمة في السياسة اللبنانية ، بين العقلانية على مستوى البنيات الفوقية وبين اللاعقلانية العضوية التقليدية والفئوية ، تشكل مشكلة لبنان الفعلية (...) . لم يحصل تقدم على مستوى المجتمع اللبناني ككل . يتطلب هذا التقدم عقلانية انسانية وسياسية شاملة ولا ابرشية (...) ومفهوماً ديناميكياً للوقائع السياسية » ويحدد د.صعب العقلانية بأنها « سلوك من يسعى الى تحليل المواضيع من منطلق العقل والتجربة بدلاً من الشعورية والانفعالية ، وسلوك من هو مستعد للاستماع الى الحجج النقدية والاستفادة من الاختبار » . يؤدي هذا السلوك إلى التسوية التفاوضية : « ان اللجوء إلى العقلنة هو ضرورة لتسيير السياسة الوطنية في بلد صغير ومتعدد ، منفتح ومنقسم عقائدياً كلبان . ان المقرر السياسي مضعف بين تيارات قصوى » ، ويتحدث د.صعب عن « الاسسية البراغماتية للانصهار » وعن « اصطدام الرئيس شهاب بحدود العقلانية اللبنانية » وعن ضرورة اعتماد « عقلانية انمائية » . ويصف د.صعب الممارسة السياسية العقلانية في الوفاق اللبناني سنة ١٩٤٣ وعند مؤسسي الاستقلال ، موضحاً أن لبنان بحاجة « إلى عقلنة لبناء الدولة » « ولاعطاء الاستقلال محتواه »^(١٨) . تدرج في هذا السياق الابحاث التاريخية اللاعقائدية في السنوات العشر الأخيرة حول موقف الطوائف المسيحية والاسلامية منذ ١٩٢٠ بشأن الكيان اللبناني ، وحول قراءة الطوائف لتاريخها ، والدراسات في السنتين الأخيرتين حول الكيان السياسي اللبناني^(١٩) .

Hassan Saab, «The Rationalist School in Lebanese Politics,» in: Leonard Binder, ed., (١٨) *Politics in Lebanon* (New York; London; Sydney: John Wiley, 1966), pp. 271 - 282.

(١٩) انظر : محمد المجذوب ، **مصر لبنان في مشاريع : نظام الكانتونات ، اللامركزية السياسية ، تدويل الأزمة اللبنانية ، البوليس الدولي ، حياد لبنان وتحييده** (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٧٨) : غسان تويني ، **تركوا شعبي يعيش : لبنان في الأمم المتحدة** (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٨٤) ، وغسان سلامة حول سياسة لبنان الخارجية .

وفي الشؤون التنظيمية الداخلية ، انظر : انطوان معربس ، « نظام تعدد الطوائف يؤمن المساواة والمشاركة ، العمل (بيروت) ، ٢ / ١٢ / ١٩٧٩ : خالد قباني ، **اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان** (بيروت : عويدات ، ١٩٨١) : باسم الجسر : **ميثاق ١٩٤٣ : لماذا كان ؟ وهل سقط** (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٧٨) ، =

٢ - **مقاربة الطوائف** : المقاربة الأقولية للطوائف في لبنان مقارنة اجتماعية تحدد الطائفة بأنها « ليست مجموعة من المؤمنين »^(٢٠) ، بل مجموعات ثقافية بالمعنى الاجتماعي^(٢١) . تحتوي كلمة طائفية ثلاثة معاني مختلفة في التحليل والمعالجة :

- المعنى التاريخي الاجتماعي أي وجود طوائف في لبنان .
 - المعنى النفسي والسياسي أي التعصب في الذهنيات وتسييس التباين بين الطوائف .
 - المعنى المؤسسي أي مبدأ المشاركة في السلطة .
- لكل من هذه المعاني منهجيته في التحليل والتغيير . تتميز المقاربة الاصلية بالواقعية .

٣ - **مقاربة المجتمع السياسي اللبناني كتوازن داخلي بولياري** : يتركز هذا التوازن لا على عناصر مؤسسية فقط ، كقاعدة المشاركة بموجب المادة ٩٥ من الدستور ، بل أيضاً على توازن قوى ، وعلى توازن اجتماعي - اقتصادي - وتربوي يحد من الاستقطاب النزاعي في المجتمع ، مما يحمل المؤلفين في هذا الاطار على دراسة لا فقط المؤسسات السياسية الفوقية فقط ، بل أيضاً البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والنقابية والجمعيات الطوعية ، مما يشكل غنى لنظرية ديمقراطية المشاركة ولعلم السياسة المقارن ، خصوصاً وان علم السياسة هو البحث في كل المواضيع ولكن من الناحية السياسية ، أي من ناحية الارتباط بالسلطة . لا تنحصر المشاركة مثلاً في المؤسسات السياسية ، بل تشمل البلديات^(٢٢) والنقابات والجمعيات الطوعية على المستوى الوطني^(٢٣) وحتى الكتب المدرسية عندما يجتمع في تأليفها ، أو تصدير غلافها ، مؤلفون مسيحيون ومسلمون لتأمين انتشارها في مختلف المناطق .

= والصراعات اللبنانية والوفاق ، ١٩٢٠ - ١٩٧٥ (بيروت : دار النهار للنشر ، ١٩٨١) : هادي سليم ، « بعض الملاحظات حول الوضع التشريعي في المملكة العربية السعودية ، » **الواقع** ، (٧ - ٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) ، ص ١٨٣ - ١٩٩ : حازم صاغية ، « انطباعات عن الناس والجمهير : شهادة » ، **الواقع** ، السنة ٣ ، العددان ٧ و٨ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤) ، ص ٤١ - ٤٨ : احمد بيضون ، **الهوية الطائفية والزمن الاجتماعي في اعمال مؤرخي لبنان المعاصرين** (بيروت : منشورات الجامعة اللبنانية : المكتبة الشرقية ، ١٩٨٤) ، ورشيد شقير ، « العروبة في تصورات الطوائف » ، **الواقع** ، السنة ٣ ، العددان ٥ و٦ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢) ، ص ٢٠٧ - ٢١٣ .

Pierre Gannagé. «Laïcité et état communautaire.» *L'Orient-Le Jour*, 16/11/1975, et (٢٠)
Pierre Rondot, *Les institutions politiques du Liban* (Paris: Institut d'Etudes de l'Orient Contemporain, 1947).

(٢١) بطرس لبكي ، « موازين القوى بين الطوائف وتكون الصراعات الداخلية في لبنان : مناقشة لبعض طروحات الحرب ، » **الواقع** ، العددان ٥ - ٦ (١٩٨٢) ، ص ٢١٥ - ٢٤٤ .

(٢٢) Riad Younes, *Politik und proporzsystem in einer südlibane-sischen dorfsgemeinschaft* (München: Weltforum Verlag, Arnold-Bergstraesser Institut, 1975).

(٢٣) Clement Henry Moore, «Le système bancaire libanais: ies substituts financiers d'un ordre politique.» *Maghreb - Machrek*, no. 99 (janvier - mars 1983), pp. 30 - 46.

حول المقابل النقابي للنظام السياسي اللبناني ، أنظر :

Salim Nasr et Theodor Hanf, *Gewerschaftliche KonKordanz in Lebanon* (Frankfurtam Main: Deutsche Institut fur International Padagogische Forschung, Abteil ung Sociologie, 1983).

لا تحصر المقاربة التوازنية البحث في الدستور ، بل تشمل الأعراف الدستورية المستمرة أكثر من خمسة قرون والتي تتمتع بمناعة أكبر تجاه عملية التغيير وترسم حدوده . أما النقد اليعقوبي للمقاربة التوازنية بانها استسلامية أو تسوية فلا يستمد مفاهيمه من النظرية الحديثة في الديمقراطية^(٢٤) . فأما أن تكون المقاومة العسكرية يعقوبية تهدف إلى القضاء على الآخر وأما أن يكون هدف المقاومة الحفاظ على الطابع الديمقراطي للمجتمع يجعل الحوار ممكناً . ان المجتمع اللبناني مبني على توازن قوى تسعى كل منها الى تحويل المشاركة الى هيمنة بسبب الثقافة اليعقوبية السائدة ، ولكن التوازن يعيد كلا من الفرقاء الى حتمية التسامح المتبادل . الراديكالية ضرورية للحؤول دون غلبة فريق ، في حال عدم توفر الاعتدال المتبادل على مستوى النخبة التي لها مركز استراتيجي . مبدأ « لا غالب ولا مغلوب » هو انتصار ديمقراطي يمكن أن يؤدي بعد تجارب تاريخية الى سلوك سياسي واقعي وإلى الاعتدال في الذهنيات .

٤ - المقاربة المقارنة : خلافاً للمقاربات الاغترابية التي تقارن المجتمع السياسي اللبناني بنظام الجمهورية الفرنسية الثالثة وبالنموذج البرلماني البريطاني، تلجأ المقاربات الاصلية إلى مقارنة لبنان مع المجتمعات ذات البنية الاجتماعية المشابهة . لا شك أن بعض الباحثين ذوي المقاربة اليعقوبية لجأوا إلى مقارنة لبنان مع سويسرا أو بلجيكا . لكنهم لجأوا غالباً إلى مقارنة محض دستورية أو لم يأخذوا من سويسرا إلا التنظيم الكانتوني ، بينما تشبه سويسرا لبنان في حكمها الائتلافي وفي المشاركة في السلطة وممارسة الفيتو وأسبب احتواء النزاعات بشكل عام وسياسة التسوية .

يظهر طلاق في الثقافة السياسية في لبنان ، كما في مجتمعات الشرق الأدنى والعالم الثالث عامة ، بين الثقافة السياسية المتأثرة بنماذج الاستعمار وبين المعطيات الاجتماعية الوضعية . وظيفة علم السياسة المقارن تتخطى مقارنة النصوص من أجل مقارنة الثقافات السياسية ، ودراسة عملية التثقيف اعتمدت أجيالاً في المجتمعات المستعمرة سابقاً ، ثقافة سياسية ذات قيمة ديمقراطية نسبية . يبدأ الاستقرار في المجتمعات المعاصرة بمحو الثقافة السياسية المستوردة التي تشكل عنصر عدم استقرار .

يشكل اغتراب علم السياسة في لبنان حالة نموذجية لاغتراب الثقافة السياسية في العالم الثالث وفي المجتمعات حيث تهيمن الثقافة الاغترابية التي نقلها نموذج وستمنستر وكليات الحقوق وكتب القانون الدستوري والفلسفة السياسية . لقد شهدت دول العالم الثالث مع نهاية الاستعمار اضطرابات ناجمة عن عدم تكيف مؤسساتها ذات الطابع البريطاني أو الفرنسي مع بنيتها الاجتماعية . وكان من الصعب اخماد هذه الاضطرابات ، خصوصاً وأن نخبة هذه البلدان المعدة في المدارس القانونية الغربية كانت عاجزة عن تصور شكل آخر من أشكال الحكم .

تطرق إلى الاغتراب السياسي مفكرون عديدون منذ الخمسينات ، خصوصاً جورج نقاش الذي يميز بين الذين يسيرون في التوجه التاريخي وبين الخارجين على التاريخ ويقول بأن

Theodor Hanf. «Violence but not for Victory: The Politics of Containing Violence in (٢٤) Intercommunal and International Conflict: The Case of Lebanon.».

الانتلجنسيا اللبنانية « سعت في تنظيرها إلى احتواء وقائع لا تدخل في هذا التنظير »^(٢٥) . يظهر اغتراب المثقفين في لبنان في خجلهم تجاه الأسس التي يقوم عليها المجتمع السياسي اللبناني ، بينما التدابير التنظيمية في هذا المجتمع قد تكون مدعوة إلى الامتداد في بلدان تواجه مأزقاً عميقاً عندما يتعلق الأمر باشتراك جماعات أقلوية في السلطة . ويغرابه يلقي خجل المثقفين تجاه المجتمع السياسي اللبناني استحساناً في الخارج عند انصار شتى صيغ التقسيم أو التجزئة تحت وصاية خارجية . ان خجل المثقفين ناتج عن الاعتقاد ان المجتمع اللبناني غريب وشاذ . يعني ذلك ان المسألة تتعلق باعجوبة غير قابلة للتحليل العقلاني أو بغرابة لم يوضحها العلم بعد على الرغم من تقدم علم السياسة في لبنان . فقليلون هم الباحثون الذين سعوا لادخال النظام اللبناني في فئة تفسيرية واستنتاجية بالاستناد إلى الأبحاث المقارنة . كان الكثير من الأعمال ينتهي الى نتائج متطابقة ولكن البعد المقارن لم يكن متوافراً .

بالنتيجة لم يحقق علم السياسة في لبنان شرعنة المجتمع السياسي وتأمين نظرة جامعة للنظام . ان المثقفين اللبنانيين المعدين في مدرسة الحقوق الرومانية والمتأثرين دون ريب بنماذج العصرية والبناء القومي يرفضون هذا المجتمع . وبسبب استلاب ثقافي يعتبرون النموذج البريطاني نموذجاً معيارياً ، أي بالضبط حيثما هو غير ملائم ويقوض المساعي المبذولة لتأمين الاستقرار السياسي بطريقة أخرى . ويظهر ضعف المقاربة المنهجية في علم السياسة في افتقار الادراك الجماعي اللبناني إلى اطر وحدود التغيير السياسي . عندما توصف للمريض كل الأدوية ، فذلك يعني أن هناك ارتباكاً في التشخيص أو أن المريض يعاني جميع الأمراض . لكي يكون التغيير ممكناً ينبغي الانطلاق من معايير استنتاجية . ان المدرسة الاصلية في علم السياسة ، عدا مبرراتها العلمية ، تخدم عملياً المنظرين والعقائديين والثوريين والمطالبين بالتغيير ، إذ يفيد هؤلاء التعرف إلى المعطيات الوضعية والانطلاق منها لتغييرها . كان سليم اللوزي يقول لعبد الله الحاج ثم لادوار حنين انه في « حالة عدم التوافق بين الرأس والطربوش فالحل هو توسيع الطربوش لا تكسير الرأس »^(٢٦) . يمكن اعتماد « الحل » الثاني اليعقوبي أي تكسير الرأس لا يتنافى هذا « الحل » مع تشخيص الواقع بأن الرأس أكبر من الطربوش . لكن المشكلة هي في تحديد كلفة ومنافع العملية اليعقوبية .

لا يقتصر الاغتراب على علم السياسة اللبنانية ، بل يشمل علم السياسة في البلدان العربية بشكل عام . يقول علي الدين هلال دسوقي ان علم السياسة في البلاد العربية « يعاني أزمته : أزمة توجه وأزمة أصالة »^(٢٧) . ويقول كمال المنوفي : « ان علم السياسة في العالم العربي بحاجة الى ثورة ، تصبغ

George Naccache, «Un temps à gagner ou le procès de l'intelligence libanaise.» *Conférence* (٢٥) *du Cenacie*, vol. 4, nos. 7 - 8 (25 juin 1950).

يجب ذكر دور مؤسس الندوة اللبنانية ميشال اسمر في بناء ثقافة سياسية أصيلة .

(٢٦) الحوادث ، العدد ١١٤٠ (٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨) ، ص ٢ - ٣ .

Ali E. Hillal Dessouki, «Political Science in the Arab Countries: Some Preliminary (٢٧) Observations.» *Participation* (Newsletter of the International Political Science Association), vol. 5, no. 1 (January 1981), pp. 14 - 15: «Arab political science faces two crises, a crisis of orientation and a crisis of authenticity. The first is methodological and the later is substantive. The crisis of orientation is related to the question of what paradigm the discipline should adopt? What are the questions that = must be asked? And how do they reflect the state of discipline?

معها اهتماماته عربية بدرجة يعتد بها وتصبح معها مناهجه وأدواته قادرة على تناول تلك الاهتمامات»^(٢٨). يؤدي الواقع الاغترابي وفقدان الدراسات الميدانية إلى وضع حيث خوري الضيعة وبيك الهرمل ومختارها هم أقرب إلى واقع المجتمع السياسي من المنظرين وأكثر التصاقاً بالتاريخ .

يتوضح بنتيجة هذا التحليل دور علم السياسة في لبنان وفي الوطن العربي عامة ، وكليات الحقوق والعلوم السياسية ، وكذلك دور علم التاريخ السياسي ، في ايجاد اطار منهجي لتفسير المجتمع السياسي اللبناني والمجتمعات العربية الأخرى بعيداً عن الأنماط الأجنبية التي لا تنطبق على هذه المجتمعات . ان هدف علم السياسة التمكن من فهم المشاكل السياسية في المجتمع واكتساب الوسائل المنهجية لتحليل هذه المشاكل . في المؤتمر الأول الذي نظّمته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية في ٤ و ٥ شباط/فبراير ١٩٥٩ ، يذكر د. بشير العريضي قول البر شافان A.Chavanne : « من الأجدى لعلم السياسة تدريسه في معاهد مختلفة»^(٢٩) . وتحت عنوان : « كيف يجب أن يدرس علم السياسة في لبنان » ، يقول د. بطرس ديب : « أي مدرسة يمكن أن تكون أوفى هنا من المجتمع اللبناني ذاته لتلقين السياسة ؟ (...) ما اشدنا حاجة الى تدريس أصول السياسة بطريقة علمية (...) . تاريخ الشرق خضم شاسع الأطراف ، وقد ملأته آلاف السنين بالعبر المفيدة ، فلنأخذها كما جاء في واقعه ولنشرطياته مبعدين كل المركبات ، والعياذ بالله من سلطانها ، وانها لمن أهم عوامل التشويه عندنا (...) . فلنحرر نشأتنا من المركبات ولنعوده على مجابهة الحقائق مع ما قد تحويه من مرارة (...) فقد كلفتنا الملابس غالي الثمن وحسبنا بذلك رادعاً (...) . نحن نقول بوجوب اتباع طريقة تتفق وجونا من عقلية اجتماعية وطرق بحث إلى امكانيات وإلى غير ذلك من العوامل (...) . ان الاعداد للسياسة يفترض مزيجاً من العلوم النظرية والتطبيقات العملية بحيث لا تكون الأفاق محدودة ولا يخلق الطالب فوق هذه الدنيا إلى درجة الانقطاع عنها»^(٣٠) .

ويقول د.حسن صعب في المؤتمر نفسه ، « الفترات الانتقالية في التاريخ الانساني هي أغنى عهده بالأفكار السياسية وبتنوع الفكر السياسي (...) . ونحن الآن نعيش فترة تاريخية انتقالية جديدة . اما نحن فاننا لم نبدأ بعد في العصر الحديث بأن نعالج معالجة موضوعية منهجية حقائق تجاربنا ولا تجارب الآخرين للسياسة . ولذلك فعلم السياسة لم يتكون في ثقافتنا أو في مجتمعنا بعد (...) . لا بد أن ينطلق العامل لتكوين علم السياسة من أعرق تفهم ممكن لهذه الاصول (...) . يكون كل هذا جزءاً من عملية فهمنا لذاتنا وهي مدعوة لخلق علم جديد » . ويورد د.صعب تحديد لسان العرب لكلمة سياسة بأنها « القيام بالشيء مما يصلحه » ، مما يفسر جزئياً توجه علم السياسة في لبنان إلى درس ما يجب أن يكون عليه الحكم بدلاً من درس ما هو عليه^(٣١) .

«The crisis of authenticity is linked to the issue of specificity, the question of what makes Arab = political science really «Arab» (...). A genuine social science, and in particular political science, reflects the needs and problems of its society».

(٢٨) كمال المنوفي ، « السياسة : مفهوم وتطور وعلم ، الفكر العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٢ (ايلول / سبتمبر - تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١) ، ص ٨٨ - ١٠٨ .

(٢٩) بشير العريضي ، « تدريس علم السياسة في لبنان والبلاد الأخرى ، » في : تدريس العلوم السياسية في لبنان (بيروت : منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية ، ١٩٥٩) ، ص ٢١ - ٣٥ .

(٣٠) بطرس ديب ، « كيف يجب أن يدرس علم السياسة في لبنان ، » في : المصدر نفسه ، ص ٣٦ - ٤٤ .

(٣١) حسن صعب ، « رسالة الاختصاصي في علم السياسة إلى المجتمع ، » في : المصدر نفسه ، ص ٤٥ -

تظهر دراسة الاغتراب السياسي في لبنان أهمية الثقافة السياسية في ديمقراطية المشاركة^(٣٢) ، حيث تشكل هذه الثقافة شرطاً ملازماً لمرجوحية هذه الديمقراطية واستقرارها . يتطلب بناء هذه الثقافة في مثل هذه المجتمعات حواراً علمياً مستمراً بين منتجي علم السياسة في اطار جمعيات علمية جامعة ، كالجمعية اللبنانية لعلم السياسة والندوة اللبنانية والنادي الثقافي العربي وندوة الدراسات الانمائية والحركة الثقافية في انطلياس ... وفي الاطار العربي والدولي الجمعية العربية للعلوم السياسية . ان توقف بعض هذه المؤسسات الفكرية الجامعة عن العمل افقد التفاعل الفكري بين منتجي علم السياسة المنتمين إلى مدارس مختلفة . وأبرز هذا التوقف نخبة Lumpenelites غير النخبة القومية^(٣٣) لم تبلور ثقافة سياسية جامعة . لا تتبلور وتبنى القواسم المشتركة في لجان ومؤتمرات حوار ، بل في الادراك الجماعي بفضل جمعيات علمية ذات طابع وطني ، لا تناقض الانتماءات الأولية بل تعلو عليها وتحقق وتنظم التفاعل الفكري بينها . يقتضي من هذا المنطلق تشجيع انشاء جمعيات علمية متخصصة لعلماء السياسة وعلماء النفس وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد وعلماء التاريخ ، من ضمن سياسة عامة في تشجيع الجمعيات العلمية المتخصصة . للتجار وللصناعيين ولأصحاب المصارف جمعياتهم في لبنان ، بينما لم يبن بعد الاخصائيون في مختلف حقول المعرفة جمعياتهم العلمية على الرغم من ضرورة التفاعل العلمي في المجتمع .

ما هو التقييم المنهجي Epistémologique للمقاربات في علم السياسة في لبنان ؟ ان الواقع نفسه هو المعيار لقدرة مختلف المقاربات في التفسير وفي المعالجة . لكن الثقافة اليعقوبية ترفض هذا التقويم . فبدلاً من الاقرار بفشل مقارباتها فانها تتهم الواقع بدلاً من تغيير المقاربات . انها تنسب الفشل الى الذهنيات والمداخلات وتبدل المعطيات ... أليست الذهنيات والمداخلات والتبدلات جزءاً من مادة علم السياسة ؟ كل الأنظمة البشرية دون استثناء ، لأنها بشرية ، معرضة للفساد . ان عنصر الثقافة السياسية يساعد على استقرار الأنظمة السياسية وصلاحتها وهو بالتالي أكثر أهمية في لبنان وفي الوطن العربي عامة من النصوص الوضعية □

Consociational democracy, proporzdemokratie, Konkoraanzdemokratice. (٣٢)

انظر : Messarra: *Constitution libanaise et pacte national en droit constitutionnel comparé; La modèle politique libanais et sa survie: essai sur la classification et l'aménagement d'un système consociatif, et La structure sociale du parlement libanais, 1970 - 1976.*

انظر أيضاً : ليهارت ، الديمقراطية في المجتمع المتعدد .

Val R. Lorwin, «Segmented Pluralism: Ideological Cleavages and Political Cohesion in the (٣٣) Smaller European Democracies.» *Comparative Politics*, vol. 3, no. 2 (January 1971), pp. 141 - 175.

الثقافة السياسية وازمة الديمقراطية في الوطن العربي

د. كمال المنوفي

كلية التجارة - جامعة الكويت .

مقدمة

يكاد ينعقد الإجماع بين علماء السياسة على ان الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنائية ومؤسسية فحسب ، ولكنها ايضاً مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين . فالعبرة في النظام الديمقراطي ليست مجرد وجود الاجراءات والمؤسسات السياسية - الدستور ، المجالس النيابية ، الانتخابات الدورية ، الاحزاب ، جماعات المصالح ، وضوح الحدود بين نطاق اختصاص السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، حرية الصحافة واستقلال وحياد القضاء - وإنما باحترام الدستور وتوظيف المؤسسات ومزاولة الاجراءات بدرجة يعتد بها من الايجابية والفاعلية . ويقتضي ذلك ، وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تتمثل اهم عناصرها في الشعور بالاعتدال السياسي والايمان بضرورة وجدوى المشاركة والتسامح المتبادل وتوفير روح المبادرة ، ولاشخصانية السلطة والشعور بالثقة السياسية^(١). ولا يعني القول ، بضرورة سيادة ثقافة سياسية مواتية للديمقراطية ايماناً بمبدأ الحتمية الثقافية . كل ما في الأمر ، أن وجود هذا النسق الثقافي ، يساعد وينمي الممارسة الديمقراطية ، بينما يتسبب غيابه في عرقلتها . وفي الوقت نفسه ، يساهم الحكم الديمقراطي في خلق بناء نفسي وعقلي ينتصر للديمقراطية ، بينما تؤدي اوتقراطية الحكم الى اقرار حلّ عام يكرس التسلطية السياسية . العلاقة اذن جدلية بين الثقافة السياسية والديمقراطية .

والمؤكد ، أن توفر ثقافة سياسية مشاركة في المجتمعات الديمقراطية الغربية يمثل احد عوامل فاعلية الممارسة الديمقراطية هناك^(٢) ، بينما يعتبر غيابها ، احد اسباب ازمة الديمقراطية

(١) انظر مثلاً : Ronald J. Pennock, *Democratic Political Theory* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1979),

pp. 236-253.

(٢) هذا ما خلصت اليه الدراسة الرائدة والكلاسيكية التالية :

في ديارنا العربية . ففي الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن ، شهد الوطن العربي ديمقراطية برلمانية مشوهة نتيجة غياب القدر الكافي من الظروف المادية والثقافية اللازمة لانجاحها . وابتان الخمسينات والستينات ، حدثت انقلابات عسكرية ، جاءت إلى سدة الحكم بنخب سياسية عصفت بالصيغ الديمقراطية المعروفة سلفاً بدعوى انها عقبة على طريق التحول الاقتصادي والاجتماعي السريع . وراحت هذه النخب تتحدث عن وجوب اقامة الديمقراطية الاجتماعية كشرط لممارسة الديمقراطية السياسية حيث لا صوت لجائع . وإذا كان بعض الانظمة قد حقق بعض الانجازات في المضممار الاقتصادي - الاجتماعي على حساب الديمقراطية السياسية ، إلا أن معظمها فشل في هذا أو ذاك ، بل ان المنجزات التي تحققت في بعض الأقطار ، لم يقدر لها الاستمرار ، لغياب التنظيمات الشعبية القادرة على صيانتها . والخلاصة ، ان حصاد ما يسمى بمرحلة الثورة مؤسف ومر بمعيار الديمقراطية . فالحكم فردي بوجه عام والشعب بعيد عن المشاركة - اللهم إذا كان الغرض هو مساندة الحاكم - والافتئات مستمر على حريات وحقوق الانسان العربي . ومنذ مطلع السبعينات ، تدفقت على الوطن العربي ثروات طائلة من جراء ارتفاع اسعار النفط . هذه الثروة رافقتها عمليات تحديث خاصة في الاقطار النفطية . ولكنها ، لم تقترن بتنمية عربية حقيقية تنهض بالانسان العربي مادياً ومعنوياً ، وذلك لاسباب كثيرة ليس هنا مجال الحديث عنها . والمهم ، ان حصاد تلك الحقبة من وجهة الديمقراطية السياسية ليس مرضياً بأي حال . فصنع القرار ما زال فردي الطابع في الغالب ، والمعارضة محظورة ومحاصرة ، والاعتداء على حقوق الانسان لم يتوقف ، بل ربما ازداد .

هكذا ، فان واقع الحال في مجتمعنا العربي يقطع بوجود ازمة ديمقراطية خانقة تلقى بظلال كئيبة على مستقبلنا^(٣) . هذه الازمة لها ابعادها المتشعبة والمتداخلة احدها يمكن تسميته بالبعد الثقافي أو غياب الانسان الديمقراطي^(٤) . هذه القضية تتناولها الدراسة الحالية من خلال الاجابة عن تساؤلين : الى أي حد تخلو الثقافة السياسية السائدة في الأقطار العربية من المقومات اللازمة للممارسة الديمقراطية الايجابية؟ وما هي اسباب ذلك ؟

أولاً : مضمون الثقافة السياسية العربية

لن نعرض هنا لمختلف عناصر العقل العربي ، وانما فقط لتلك العناصر ذات الصلة بمسألة الديمقراطية .

Gabriel Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Boston, = Mass: Little Brown, 1965).

(٣) ان هذا ما اكدته وشددت عليه ندوة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ليماسول - قبرص ، ٢٦ - ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، شارك فيها : سعد الدين ابراهيم ،... (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) .
(٤) من مراجعة اعمال الندوة المذكورة ، يتضح اتفاق المشاركين على وجود مجموعتين من الاسباب لغياب الديمقراطية في الوطن العربي اسباب هيكلية اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ثم اسباب ثقافية وحضارية . وقد حظيت المجموعة الاولى بالنصيب الأوفر من اهتمام الباحثين والمعقبين والمناقشين ، بينما لم تثل المسائل المتعلقة بانماط الثقافة والتنشئة السياسية سوى اهتمام محدود . انظر : المصدر نفسه .

١ - الشعور بالافتقار السياسي

حتى تتحقق فاعلية وحيوية العملية الديمقراطية ، لا بد أن يشعر كل أو غالبية افراد المجتمع بالقدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية ، سواء من خلال توجيه النقد البناء إلى أي مسؤول حينما يخطيء دون خوف من عقاب أو لوم ، أو من خلال ابداء الرأي في مختلف القضايا التي تواجه المجتمع ، مع الاقتناع بأن لهذا الرأي قيمة ويمكن أن ينصت اليه . هذا الشعور يراه علماء السياسة اساساً وركيزة لأي نشاط سياسي ايجابي وهادف^(٥) .

وأغلب الظن ، ان الانسان العربي بوجه عام لا يكاد يشعر بإمكانية تغيير مجرى الحياة السياسية عن طريق التأثير في عملية صنع القرارات الكبرى ، ونقد أو ذكر اخطاء الحاكم علناً . فقد اتضح من دراستين ميدانيتين اجريتا على عينات من الحضر والريف في المجتمع المصري أبان عقد السبعينات ، ان اغلب الباحثين لا يستطيعون مواجهة المسؤول بكلمة الحق والاعلان عن ارائهم بصراحة في حضرته خوفاً من احتمال التعرض لايذاء جسدي او لفظي ، اضافة الى الاقتناع ، بعدم جدوى الكلام حيث يفعل المسؤول ما يراه هو في النهاية^(٦) . وفي بحث اجري خلال الفترة نفسها ، على عينة من الطلبة الكويتيين في جامعة الكويت ، تبين أن الطلبة كمجموعة ، لا يعكسون مستوىً عالياً من الثقة السياسية بالنفس ، شأنهم في ذلك شأن عامة الكويتيين^(٧) .

ولو تأملنا السلوك السياسي للمتقنين ، الذين يفترض فيهم أن يكونوا عقل وصوت الأمة في تشخيص الداء واقتراح العلاج دون خشية من بطش الحكومة ، نجد أن اغلبهم يمالئون الحاكم ، ويتبارون في الدفاع عن تصرفاته مهما جانبها الصواب أو يؤثرون الصمت . ومع انهم في المجالس الخاصة يقدحون وينتقدون إلا أنهم يفعلون عكس ذلك في العلن خشية القهر المادي والمعنوي . وبذلك ، ينطبق عليهم وعلى العامة قول الشاعر العربي :

على الذم بتنا مجمعين وحالنا من الخوف حال المجمعين على الحمد

٢ - الاستعداد للمشاركة السياسية

فالممارسة الديمقراطية الحقيقية تقتضي ، مشاركة اغلب المواطنين على الأقل بوعي وايجابية في صياغة السياسات والقرارات واختيار الحكام واعضاء المؤسسات التمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي . وتفيد الادبيات السياسية بتدرج مستويات المشاركة ، بدءاً من مزاوله حق

(٥) في معنى واهمية الشعور بالافتقار السياسي ، انظر مثلاً : Jack Dennis et al., «Political Socialization to Democratic Orientations in Four Western Systems», *Comparative Political Studies*, vol. 1, no. 1 (April 1968), pp. 74-75, and Kendall L. Baker, «Political Participation, Political Efficacy and Socialization in Germany», *Comparative Politics*, vol. 6, no. 1 (October 1973), p. 83.

(٦) عاطف فؤاد ، « السلطة والطبقات الاجتماعية في مصر : دراسة اجتماعية تاريخية ، » (رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ١٩٧٥) ، وكمال المنوفي ، « الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية ، » (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٨) ، ص ٣٠١ - ٣٠٤ .

(٧) Tawfic E. Farah and Faisal Al-Salem, «Political Efficacy, Political Trust and the Action Orientations of University Students in Kuwait», *International Journal of Middle East Studies*, vol. 8 (August 1977), p. 325.

التصويت ، مروراً بالمشاركة في المناقشات السياسية وتقديم الشكاوى والاقتراحات واكتساب عضوية التنظيمات الحزبية والجماهيرية والترشيح للمناصب العامة ، وانتهاءً بالوجود الفعلي في بنية السلطة^(٨) . وتتطلب الممارسة البناء لأحد أو كل هذه الانشطة اقتناعاً بضرورة وجدوى المشاركة بحيث ترقى الى مرتبة الالتزام والواجب .

تشير الادلة المادية المتاحة إلى غياب هذا الاقتناع لدى الاكثريّة في المجتمع العربي ، فالسلبية السياسية متفشية هنا وهناك بين الاغنياء والفقراء ، بين المتعلمين وغير المتعلمين . ويظل الفرق بين مجتمع واخر ، أو بين شريحة اجتماعية واخرى ، فرقاً في الدرجة لا في النوع . لقد خُص بحث ميداني أجري على ٢٧٤ فرداً من المجتمع المصري عام ١٩٧٨ ، الى ان ٤٣ بالمائة من الحبيبين لا يصوتون مطلقاً ، ٨٨,٧ بالمائة لم يلتحقوا بأي من الاحزاب السياسية القائمة انذاك ، و٦١ بالمائة لديهم اهتمام محدود بأمور الحكم والسياسة^(٩) . وافادات دراسة ميدانية اخرى ، أجريت في العام الماضي على عينة عشوائية من ٤٩٢ فلاحاً مصرياً ، ان ١٨ بالمائة فقط يشاركون بانتظام في الانتخابات ، و٨٩ بالمائة لم يسبق لهم الترشيح لأي منصب عام حتى على مستوى القرية ، و٩٦ بالمائة ليسوا اعضاء في أي حزب ، و٦٧ بالمائة يتجنبون الدخول في مناقشات سياسية^(١٠) .

وما أيسر ان يلحظ المرء ، داء السلبية السياسية من قراءة نتائج الانتخابات النيابية التي تجريها بعض الانظمة العربية . فطبقاً للبيانات المتاحة عن انتخابات الهيئة التشريعية في مصر عن الفترة ٥٧ : ١٩٨٤ لم تتجاوز نسبة المقيدون بالقوائم الانتخابية ٥٠ بالمائة من السكان في سن التصويت ، وكانت نسبة المقترعين الى المقيدون اقل من ٥٠ بالمائة حيث تراوحت بين ٣٩ بالمائة و٤٣,٨ بالمائة^(١١) . ويعني هذا ، ان نصف السكان في سن الانتخاب ليست لديهم بطاقات انتخابية ، وان اكثر من نصف الذين يحملون بطاقات يعزفون عن التصويت .

وفي دولة الكويت ، شكل المقترعون ٦٦ بالمائة من جملة الناخبين المسجلين في انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧ ، والذي تثار حول صحة نتائج انتخاباته علامات استقهام ، ثم هبطت الى ٥١ بالمائة في انتخابات المجلس الثالث عام ١٩٧١ ، ربما بسبب اهتزاز الثقة الذي نجم عن الوقائع التي رافقت انتخابات المجلس الثاني . وعادت النسبة ارتفاعها لتصل الى حوالي ٦٠ بالمائة في انتخابات المجلس الرابع عام ١٩٧٥ ، وهو المجلس الذي لم يلبث ان حل في عام ١٩٧٦ ، وسجلت المشاركة الانتخابية معدلاً غير متوقع في انتخابات المجلس الخامس

(٨) بخصوص معنى ومؤشرات المشاركة السياسية ، انظر : David : Herbert Maclosky, «Political Participation», in:

L.Sills, ed., *International Encyclopedia of the Social Sciences*, 17 vols. (New York: Macmillan and Free Press, 1968), vol. 12, and Michael Rush and Philip Althoff, *An Introduction to Political Sociology* (London: Nelson and Sons Ltd., 1971), p.76.

(٩) السيد غانم ، « المشاركة السياسية » ، في : علي الدين هلال ، محرر ، **النظام السياسي** (القاهرة : المركز العربي

للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ، ص ٥٦ - ٥٧ .

(١٠) كمال المنوفي ، « الاسلام والتنمية : دراسة ميدانية » ، (بحث مقدم الى لجنة البحوث والتدريب ، جامعة الكويت ،

كلية التجارة ، ١٩٨٤) ، ص ٤٦ - ٤٨ .

(١١) لمزيد من التفاصيل ، انظر : غانم ، « المشاركة السياسية » ، ص ٤٤ - ٤٦ ، وكمال المنوفي ، « الانتخابات

والديمقراطية في مصر » ، **الوطن** ، ١٨/٦/١٩٨٤ ، ص ١٠ .

عام ١٩٨١ ، حيث ادلى ٨٣,٩ بالمائة من الناخبين بأصواتهم^(١٢) . ولعل هذا راجع بدرجة كبيرة الى فرحة الشعب الكويتي بعودة الحياة النيابية بعد توقفها لسنوات اربع شهدت خلالها صدور قوانين عدة بمراسيم اميرية كان لها ، على ما يبدو ، وقع سيء في نفوس الكثيرين . وفي الانتخابات الاخيرة التي اجريت في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، زادت نسبة المقترعين عن ٨٥ بالمائة من مجموع الناخبين ، وهو الامر الذي يعكس في رأي الكثيرين تنامي الوعي الانتخابي نتيجة الندوات التي عقدها لفييف من المرشحين واقبلت عليها جموع غفيرة من المواطنين^(١٣) . غير أن السوجه المشرق الذي يتجلى في ارتفاع معدل التصويت يقابله وجه غير مشرق يتمثل في ضيق هيئة الناخبين الذين يشكلون اكثر قليلاً من خمس مجموع المواطنين في سن التصويت (٢١,٥ بالمائة) ، ويرجع هذا التذني في عدد الناخبين اساساً الى حرمان النساء من حق التصويت ، اللواتي يمثلن - حسب الاحصاءات الرسمية - اكثر من نصف المواطنين في سن الانتخاب (٥١,٦ بالمائة) ، بل أن اكثر من نصف الذكور في سن الانتخاب (٥٢ بالمائة) لا يحق لهم الاقتراع ، اما لانهم متجنسون ، أو يعملون في سلك الشرطة والجيش^(١٤) .

وتظهر السلبية داخل المؤسسات السياسية ذاتها ، على نحو ما يتجلى في عدم حرص بعض النواب ، على حضور الجلسات البرلمانية بانتظام ، وعزوف البعض عن المشاركة فيما يثار داخل البرلمان من مناقشات ، الامر الذي يعوق اداءه لمهامه على الوجه الاكمل .

٣ - التسامح الفكري المتبادل

يقصد بذلك ، ان يسمح لكافة الاراء والتوجهات بان تعبر عن نفسها دون قيود طالما لا تشكل تهديداً لنظام المجتمع العام . ولا يكفي في ذلك مجرد النص الدستوري ، وانما ينبغي ان يتوفر لدى الجميع حكماً ومحكومين قبولاً بمبدأ التنافس واحتراماً للرأي الآخر . بعبارة اخرى يجب ان يسود اقتناع عام ، بان اختلاف وتعدد الاراء والاجتهادات ظاهرة صحية ومطلوبة .

والراجع ان قيمة التسامح هذه ليست متأصلة في حياتنا بوجه عام . يقول احد مفكرينا « اما الازمة التي نعيشها فنراها كل يوم ... وهي غياب الحوار في حياتنا المعاصرة نتيجة لاننا لسنا احراراً في تفكيرنا ولاننا لا نسلم بحق الآخر في الحرية والتفكير والاعتراف بحقه في ابداء الرأي ... نواجه الفكرة بالسيف ، والرأي بالاعتقال ، والعقل بالعضلات او برفع سلاح التكفير على كل مخالف في الرأي اويتهم بالخيانة والعمالة او العته والجنون »^(١٥) .

ويحفل واقعنا المعاش بالكثير من المؤشرات الدالة على انعدام أو وهن قيمة التسامح الفكري المتبادل . فالجماعات الدينية لا تعترف الا بحزب واحد هو حزب الله ، وهي ترفض تعدد الاجتهاد

(١٢) وردت النسب المذكورة في : الوطن ، ١٧/١١/١٩٨٤ .

(١٣) « الانتخابات النيابية بالأرقام ، « الطليعة ، العدد ٨٨٢ (آذار/مارس ١٩٨٥) ، ومعصومة المبارك ، « كويتنا

واحدة الديمقراطية ، « الوطن ، ٢٨/٢/١٩٨٥ .

(١٤) انظر : كمال المنوفي ، « ارقام واتجاهات في المرحلة السياسية الجديدة ، « الوطن ، ١١/٣/١٩٨٥ ، ومعصومة

المبارك ، « الاغلبية المنسية من المشاركة في عرس الديمقراطية ، « الوطن ، ١١/٢/١٩٨٥ .

(١٥) انظر : حسن حنفي ، « الجذور التاريخية لازمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر ، « في : علي الدين هلال

وأخرون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، ٤ (بيروت : مركز دراسات

الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ١٧٧ .

حتى في اطار « حزب الله » الواحد ، ويعتقد افرادها ان ما يروونه هو « الحق » وغير ذلك « باطل » . ويصل بهم الأمر الى حد تكفير من يخالفهم الرأي ، بل انهم يتمسكون بحرفية النصوص دون محاولة التحاور حتى مع مصنقات فقهاء المسلمين . رؤيتهم إذاً احادية تعطل التفكير والابداع . من ناحية اخرى ، تضيق صدور معظم المسؤولين على كل المستويات ، بالنقد والرأي الاخر وان زعموا غير هذا . فالواحد منهم لا يتردد في التشهير بمن يخالفه الرأي ، بل والتنكيل به إذا اقتضى الأمر . كذلك تشهد ساحات المجالس النيابية احياناً مهاترات شخصية وتراشقاً بالالفاظ النابية . والملفت ان تجد حزباً يدافع بحرارة ، وهو في صفوف المعارضة ، عن اختلاف الآراء والتوجهات من منطلق أن ذلك ضروري لاثراء الديمقراطية . ولكنك تجده يضرب بهذا عرض الحائط سواء في حياته الداخلية أو في تعامله مع الاحزاب الاخرى المعارضة ، بل انه لا يتردد حينما يظفر بالسلطة ، في تضيق الخناق أو التنكيل بالقوى والتيارات التي تختلف معه .

اضافة الى كل ذلك ، قد تقترن الانتماءات الحزبية بنعوت معينة كما هو الحال في مصر . فالذي ينضم الى الحزب الحاكم انتهازي وصولي منافق ، وعضو حزب التجمع شيوعي ملحد وعميل لموسكو ، وعضو حزب الوفد رجعي يريد اعادة عقارب الساعة الى الوراء . ويعاني المجتمع الكويتي من الظاهرة نفسها ، فالمواطنون يتطوعون باطلاق الأوصاف والمسميات على بعضهم البعض ، بغض النظر عما إذا كان الواحد منهم مرتبطاً بخط سياسي أو تجمع معين أو كان بعيداً كل البعد عن السياسة والخوض في مشاكلها . ويقوى هذا التوجه في مناسبات الانتخابات ، سواء لمجلس الأمة أو للمجلس البلدي أو حتى الجمعيات التعاونية فتسمع كلمات شيوعي ، قومي ، اقليمي ، سلفي ، وطني ، اخوانجي ، قبلي ، طائفي ، انعزالي ، حكومي ، موالي ، ذنب ، اصيل ، بيسري جامعي ، أمي ... الخ . وقد يحوز احدهم على لقب واحد ، ولكن لا مانع من اطلاق بعضها أو ربما كلها عليه^(١٦) .

احدى آفاتنا ان نحن العرب ، ان كلاً منا يتعصب لرأيه معتبراً اياه الرأي السديد الذي لا يأتيه الباطل . انه يعامل كلامه كجزء لا يتجزأ من شخصيته . فإذا حاججه احد او انتقده فكأنما اعتدى عليه . إن الافكار والآراء لصيقة بالاشخاص ، وليس لها سوق مفتوح تتنافس فيه بحرية بعيداً عن اصحابها^(١٧) .

٤ - توفرواح المبادرة

لا شك ، ان شعور الاغلبية بالمبادأة امر ضروري ، سواء لمناهضة الظلم والطغيان أو للمشاركة في الجهود الانمائية . ويبدو ان الغالبية في الاقطار العربية تنقصهم هذه الروح ، حيث

(١٦) حول تفشي هذه الظاهرة في المجتمع الكويتي ، انظر مثلاً : فهد الاحمد ، « تصنيفات ومسميات » ، « الوطن » ، ٢٩/١١/١٩٨٤ ، ص ٧ .

(١٧) ان غياب قيمة التسامح لا يقف عند حدود العلاقة بين الحاكم والمعارضة أو فيما بين القوى السياسية أو بين الافراد العاديين بعضهم وبعض بل نجده ايضاً على صعيد العلاقة بين المثقفين انفسهم ، يقول الاستاذ الطاهر لبيب « المثقفون في البلاد العربية مع الاسف لا يعطون في غالبيتهم المثل للتعاون الديمقراطي وللحوار الديمقراطي بينهم ، وليس لديهم التسامح الكافي في علاقاتهم ببعضهم البعض » . انظر : « ندوة : الديمقراطية وحقوق الانسان العربي » ، شارك فيها : حسين جميل ، ... ، المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤٧ (كانون الثاني /يناير ١٩٨٣) ، ص ١٥٢ .

يتصورون ان كل قرار وكل مبادرة ينبغي ان تأتي من اعلى ، وان الحكومة هي المسؤولة عن كل شيء من بناء المصانع حتى ردم الحفر . ان الدولة في نظر الانسان العربي دولة ابوية ، تتكفل به من المهد إلى اللحد . وكثيراً ما يعلم الواحد منا بقصور هنا أو انحراف هناك . لكنه لا يبادر باتخاذ موقف ايجابي ، بل ينتظر غيره ليقوم بذلك . وما دام كل واحد ينتظر مبادرة الاخر ، ليس غريباً ان يستمر الترددي في مؤسساتنا وحياتنا .

٥ - اللاشخصانية

تحتاج الديمقراطية الى اعتقاد الافراد ، بأن السلطة السياسية مودعة في مؤسسات وغير متوحد مع شخص الحاكم ، والذي يعامل كبشر عرضة للوقوع في الخطأ مما يوجب محاسبته ومساءلته . والملاحظ ، ان العقل العربي يجنح نحو تشخيص السلطة . فهذه الاخيرة ليست للحكم من حيث هو وظيفة ، وانما لصيقة بالحاكم تدور معه وجوداً وعدمياً كاملاً ونقصاناً . ان الحاكم في الثقافة العربية محور النظام السياسي ، فهو الأب وكبير العائلة وصانع القرار والمسؤول الأول والحكم بين السلطات والقائد الاعلى... الخ . اليه تنسب كل الانجازات وساحته مبرأة بدعوى انه لا يعلم بالانحرافات ولو علم ما حدثت^(١٨) . قد يكن الافراد كراهية للحاكم ، وقد يتمنون زواله لا لتحل محله مؤسسات قوية فعالة ، وانما ليحيى بدلاً منه حاكم قوي ، عادل ، اريحي او متسامح . يعني هذا جنوح الانسان العربي نحو الربط الميكانيكي بين تقدم او تأخر المجتمع وبين صلاح او فساد الحاكم . فالتوجه الطبيعي نحو رئيس الدولة وانتظار الخير على يديه ، وهذا ما يسمى احياناً « الظاهرة الفرعونية » . ان هذه النظرة غير صحية اذ تعيق بناء ونضج المؤسسات السياسية . وفي حالة وجودها ، فانها تبقى مؤسسات هشة أو « ورقية » لا تلعب دوراً مؤثراً في عملية صنع القرارات السياسية ، تلك التي تظل اسيرة العلاقات الشخصية بين الحاكم والاعوان^(١٩) .

٦ - الثقة السياسية

لا بد للديمقراطية من شعور بالثقة المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي وفيما بين المؤسسات السياسية بعضها ببعض . إذ بغير هذا الشعور ، تنتاب المجتمع حالة من الفردية العارمة يصعب معها وجود مناخ صحي للتنافس السياسي الذي يشكل جوهر السياسة الديمقراطية ، ولا يتصور ان ينمو ويتكبر الشعور بالثقة السياسية ما لم تكن هناك ثقة متبادلة بين افراد المجتمع بوجه عام .

هذا الشعور ، لا يبدو ان له قدماً راسخة في ثقافتنا العربية السياسية . فالشك المتبادل يكتنف العلاقة بين الحكومة والمعارضة . وتشوب الريبة العلاقات بين الحركات السياسية . وما

(١٨) تزخر حياتنا السياسية بأساطير كثيرة من ضمنها اسطورة تنزيه الحاكم عن اخطاءه وتجاوزات مساعديه بحجة أنه لا يعلم بها . انظر : فؤاد زكريا ، « اسطورتان عن الحاكم والاعوان » ، العربي ، العدد ٢٩٠ (كانون الثاني /يناير ١٩٨٣) ، ص ١٤ - ١٥ .

(١٩) جلال عبد الله معوض ، « ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي » ، في : هلال وآخرون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، ص ٧٣ .

أكثر تبادل الاتهامات حتى بين تلك التجمعات التي تتقارب في الأصول الاجتماعية والفكرية^(٢٠) . وعلى الرغم من وجود احزاب ايديولوجية ولجان شعبية واطر مؤسسية اخرى في عدد من الأقطار العربية ، إلا ان الحاكم لا يثق في هذا كله ، ويعتمد في شغل المناصب المهمة على دائرة ضيقة للغاية تقتصر على افراد العائلة أو الطائفة أو الذين تربطهم وياه علاقة شخصية أو مصلحة من أي نوع . وفي اجزاء عديدة من الوطن العربي لا يتوقع المواطن من الحكومة أداء طيباً في الاستجابة لمطالبه . ففي بحث اجري عام ١٩٧٨ لقياس اتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي المصري ، اقر معظم المبحوثين بتواضع الإشباع المتحقق من أداء المؤسسات السياسية والادارية : ٨٨,٧ بالمائة ، ٧٧,٧ بالمائة على التوالي^(٢١) .

بناء على ما تقدم يمكن ان نخلص الى ان الثقافة السياسية في المجتمع العربي غير وظيفية بالمعيار الديمقراطي . انها في عمومها ثقافة رعوية لا تشجع على المشاركة وتكرس التسلط السياسي .

ثانياً : محددات الثقافة السياسية العربية

يقضي خلق ثقافة ديمقراطية أو مدنية توفر ظروف موضوعية معينة اقتصادياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، ان لا بد من اطار اقتصادي - اجتماعي يكفل لكل انسان التحرر من الحاجة والعوز والتبعية ، ويضمن له حداً أدنى من التعليم ، ثم اطاراً سياسياً يسمح بحرية الرأي والمعارضة على كل المستويات ويشرك الجماهير فعلياً في اتخاذ القرار ، واخيراً ، تنشئة اجتماعية وسياسية غير ابوية قوامها الحوار وليس الأوامر المتسلطة . هذه الظروف الموضوعية عانى ويعانى وطننا العربي من غيابها بدرجة أو اخرى . وفيما يلي تفصيل ذلك .

١ - البنية الاقتصادية - الاجتماعية

ورثت الأقطار العربية عن عهد الاستعمار نمطاً انتاجياً اعتمد على الزراعة أو الرعي والصيد ، وانطوى على علاقات اجتماعية متخلفة قوامها استغلال من يملك لمن لا يملك ، هذا الوضع رافقه تفاوت حاد في توزيع الثروة التي تركزت في ايدي اقلية . بينما عانت الاغلبية من فقر واملاق شديدين . وعلى امتداد الثلاثين عاماً الماضية ، نفذت الحكومات العربية خططاً وبرامج للتنمية انتهت معظمها الى نتائج غير مرضية . ان حدث « نمو غير مصحوب بعدالة » . فهناك اقلية تملك ، واغلبية فقيرة وطبقة وسطى ضعيفة . وازدادت المسافة الاجتماعية بين الطبقة العليا والدنيا في أقطار عديدة . لقد تدنى اشباع الحاجات الانسانية الاساسية مع شيوع عقلية الاستهلاك المظهري ، وتعمق الارتباط بالرأسمالية العالمية . بفعل السياسات الانفتاحية^(٢٢) .

(٢٠) خالد الناصر ، « ازمة الديمقراطية في الوطن العربي » ، في : المصدر نفسه ، ص ٥٣ .

(٢١) غانم ، « المشاركة السياسية » ، ص ٧٢ .

(٢٢) تناولت اقلام كثيرة ما آلت اليه تجارب التنمية في البلدان العربية من نتائج مؤسفة . انظر مثلاً : محمد لبيب شقير ،

« مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها » ، في : المعهد العربي للتخطيط ، التخطيط لتنمية عربية : آفاقه وحدوده ، الحلقة النقاشية السنوية ، ٤ (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨١) ، ص ١٧٦ - ١٩٤ ، وحسين جميل ، « حقوق الانسان في الوطن العربي : المعوقات والممارسة » ، « المستقبل العربي » ، السنة ٦ ، العدد ٦٢ (نيسان/ابريل ١٩٨٤) ، ص ١٣٦ .

فلو اخذنا الحالة المصرية كمثال ، نجد ان نمط التنمية الرأسمالية المشوهة أو ما يطلق عليه بالانفتاح الاقتصادي قد ادى الى اتساع الفجوة في توزيع الدخل القومي لصالح الشرائح العليا ، فحسب تقديرات للبنك الدولي تعود الى اواخر السبعينات ، هبط نصيب خمس السكان في أدنى السلم الطبقي من ٧ بالمائة من اجمالي الدخل السنوي عام ١٩٧٠ الى ٥ بالمائة عام ١٩٧٨ . بينما قفز نصيب اعلى ٥ بالمائة من السكان من ١٧ بالمائة الى ٢٢ بالمائة خلال الفترة نفسها ، وبعد أن كان القطاع العام ، على حد قول البعض ، سبيلاً الى الافتكك من اسار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي ، ورمزاً لتأكيد قيمة الاعتماد على الذات ، واداة تعظيم الانتاج وفرص العمالة واعادة التوزيع لصالح الطبقات الوسطى والدنيا ، اصبح في ظل الانفتاح محاصراً من جانب القطاعات الشعبية العريضة التي تتوقع منه اشباع احتياجاتها الاساسية بكفاءة عالية واسعار منخفضة ، ثم من جانب الشركات الخاصة المحلية والاجنبية التي تحاول تخريبه ، ثم من جانب الحكومة التي تستخدمه كدرع وقاية إذا نجح وكبش فداء اذا تعثر^(٢٣) . وبعد أن كان الموظف والعامل والفلاح الصغير يشعر بالحد الأدنى من الأمن الاقتصادي صار لا يأمن على غده . وغير خافٍ ان الفقر الذي يمسك بخناق الاكثية في العديد من الأقطار العربية يفضي عادة الى استغراق في مشاكل الحياة اليومية يختفي او يتضاءل معه الاهتمام بالسياسة ، ناهيك عن نمو المشاعر والميول المثبطة للمشاركة ، يؤيد ذلك ما جاء في سلسلة التحقيقات التي اجرتها مجلة الطليعة المصرية مع نماذج من المواطنين ونشرتها تباعاً في اعدادها الصادرة خلال الاشهر الاولى من عام ١٩٧٦ . فالمواطن « عبد التواب » نموذج لقطاع عريض من المصريين الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور ، ليس في شفته جهاز راديو او تلفزيون ، وان كان يسمع الراديو ويشاهد التلفزيون عند احد الجيران في بعض الاحيان . وباستثناء صحيفة الاخبار التي يطالعها بانتظام ، فانه لا يكاد يقرأ شيئاً اخر لكثرة همومه بسبب قسوة الأحوال المعيشية . انه يشعر بالضآلة ويفتقد الاحساس بالقدرة على التأثير في الحياة العامة ويتصور عدم جدوى ابداء الرأي في مشاكل المجتمع . اما الست « ام محمد » فتمثل شريحة من المصريات اللاتي يعشن في الريف والحضر ، فكرها وافعالها تنحصر في دائرة اولادها وبناتها وكيف تعولهم ، ولكنها خارج هذه الدائرة ، تعيش في حالة اغتراب كامل ، لا تتعرض لأي اداة اعلامية ولا تعرف شيئاً عما يجري في المجتمع ، رغم مضي عشرين عاماً على وجودها بالقاهرة . ويعتبر الفلاح الصغير « فتحي حمادة » نموذجاً لقطاع ضخم من فلاحي مصر . يمكث في الحقل طوال النهار ، فقير الى درجة انه لا يستطيع اقتناء اي اداة اعلامية . لا يكاد يتعرض لوسائل الاعلام . معارفه عن المؤسسات السياسية والقضايا العامة تنسم بالضحالة المؤسفة . لا يستشعر في نفسه القدرة على التعبير عن مصالح الفلاحين ، ويرى ذلك من اختصاص « الناس الكبار الجامدين » .

نأتي بعد هذا الى مشكلة الأمية التي تئن منها سائر الديار العربية ، وتمثل واحدة من ابرز تشوهات البنية الاجتماعية . وعلى الرغم مما بذل من جهد وما انفق من مال في مضمار التعليم ومكافحة الأمية ، وهو دون المطلوب بكثير ، لا تزال نسبة الأمية عالية . وطبقاً لتقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٢ ، تراوحت نسبة المتعلمين عند الكبار بين ٦٠ - ٧٠ بالمائة في الأردن والكويت وتونس ،

(٢٣) سعد الدين ابراهيم ، « الاطار السياسي والتنمية في مصر : نظرة مستقبلية » ، الفكر العربي ، السنة ٣ ، العدد ٢٣ (تشرين الأول / اكتوبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١) ، ص ٣٤ - ٣٥ .

وبين ٥٠ - ٦٠ بالمائة في سوريا والامارات ، وبين ٤٠ - ٥٠ بالمائة في مصر واليمن الديمقراطية ، وجاءت دون ذلك في المغرب والسودان والجزائر والسعودية واليمن الشمالي^(٢٤) . وتكمن خطورة الأمية في اضعاف وعي الاغلبية بحقوقها السياسية ، وعزلها عن تيار المعلومات المتدفق من خلال الرسالة الاعلامية المكتوبة على الاقل .

إضافة الى كل هذا ، ما زال للعائلة والقبيلة والطائفة دورها المحسوس في حياتنا وسلوكنا . اذ تعتبر في بلدان كثيرة واحداً من اهم مصادر التجنيد النخبوي على المستوى المركزي والمحلي . وقد يتقدم الولاء لها على الولاء للدولة . ومنها تنبثق شرعية النظم التقليدية . وفي كثير من الاحيان ، يتخذ الصراع السياسي طابعاً عائلياً أو قبلياً أو طائفيّاً^(٢٥) . ففي ريف مصر ، تخضع الانتخابات لتأثير العصبية . وعلى الرغم من ظهور مراكز تأثير جديدة داخل القرى بفعل التطور الاقتصادي والاجتماعي ، لم تفقد العائلة سطوتها بعد ، بدليل حرص المرشحين على الاتصال برؤساء العائلات في محاولات تجنيد الانصار وكسب الأصوات^(٢٦) . ويشهد المجتمع الكويتي تأثيراً كبيراً للانتماءات القبلية والطائفية والعائلية في سير الانتخابات . فهناك ما يعرف بالانتخابات الفرعية التي يجريها ابناء كل تجمع قبلي ممن لهم حق التصويت في الدوائر النائية أو غير الحضرية تحت اشراف الادارة ، بهدف اختيار اثنين من مرشحهم لعضوية مجلس الأمة . وترتب نتيجة الاختيار التزامين ادبيين ، أولهما التزام الناخبين من افراد القبيلة بالتصويت لصالح هذين المرشحين في الانتخابات العامة ، وثانيهما امتناع المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ أو أي شخص اخر من ابناء القبيلة عن الترشيح لعضوية مجلس الأمة . ان ظاهرة الانتخابات الفرعية هذه ، يراها لفييف من الكويتيين وبالأعلى على مجتمعهم ومسيرتهم الديمقراطية . فهي تركز القبيلة ، وتعرقل وصول الكفاءات إلى البرلمان وتدفع اليه بنوعية من النواب لا تعنيهم المصلحة العامة قدر ما تعنيهم مصالح افراد العائلة والفخذ والعشيرة والقبيلة والدائرة^(٢٧) . ولا يقتصر تأثير القبيلة على انتخابات مجلس الأمة ، بل يتبدى ايضاً في انتخاب اعضاء مجالس ادارات النقابات العمالية . فالقوائم القبلية ظاهرة مرعية رغم ان العمل النقابي فرصة جيدة لتجاوز هذه الظاهرة أو التخفيف من حدتها بما يمكن من اختيار قيادات نقابية اكفاً واقدر على تمثيل القواعد العمالية^(٢٨) .

-
- (٢٤) مركز دراسات الوحدة العربية ، قسم الدراسات ، معد ، « الملف الاحصائي ، ٤١ ، مؤشرات احصائية عامة للوطن العربي ، « المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٤٥ (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢) ، ص ١٨٧ .
- (٢٥) حليم بركات ، « المجتمع العربي المعاصر : بحث استطلاعي اجتماعي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ و ٢٧٩ - ٢٨٠ .
- (٢٦) كمال المنوفي ، « العائلة والسياسة في الوطن العربي ، « الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ٨ و ٩ (تموز/يوليو - تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣) ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .
- (٢٧) انظر مثلاً : خلدون النقيب ، « الانتخابات والبدل القبلي ، « القيس ، ١/٢٠ / ١٩٨٥ ، ص ١ ، ومحمد مساعد الصالح ، « القبيلة والدستور ، « الوطن ، ١١/١١ / ١٩٨٤ .
- (٢٨) زهرة السبعان ، « الديمقراطية والانتخابات ، « الوطن ، ١١/١١ / ١٩٨٤ ، ص ١٩ .

٢ - الاطار السياسي

يعكس هذا الاطار نقائص كثيرة تفرض انعدام المناخ الديمقراطي السليم^(٢٩). فبعض الاقطار العربية ليس لها دستور مكتوب ، واستمرت اقطار كثيرة لعبة تغيير دساتيرها . ففي مصر مثلاً ، شهدت الفترة الممتدة من تموز/يوليو ١٩٥٢ حتى الآن ثمانية دساتير وتعديلات دستورية ، اي بواقع تغيير دستوري كل ثلاثة اعوام ونصف في المتوسط . وتم وضع واصدار معظم الدساتير العربية بقرار من الحاكم دون مشاركة شعبية تذكر . وعلى الرغم من انها تتحدث عن حكم الشعب واستقلال السلطات وحرية المواطن ، يشهد الواقع باهتزاز مبدأ الدستورية ، اذ توجد في حالات كثيرة فجوة بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية . فالسلطة التنفيذية ذات وضع مهيمن للغاية مقارنة بالسلطة التشريعية . واستقلال القضاء يتعرض للانتهاك من وقت لآخر . والحرية السياسية تحاصر بمقتضى قوانين استثنائية مثل : قانون حماية القيم من العيب ، وقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي اللذين اصدرهما الرئيس السادات .

من ناحية أخرى ، يسود نمط الحكم الفردي في الاغلبية الساحقة من البلدان العربية . فالوصول الى سدة الحكم لا يتم عبر الارادة الشعبية ، وانما عبر انقلاب عسكري أو عن طريق الوراثة أو التعيين المصحوب باستفتاء شعبي شكلي . وعادة ما يواكب الانقلابات العسكرية تعطيل الحياة النيابية وحل الاحزاب واعلان الاحكام العرفية . ويظل الحاكم في موقعه مدى الحياة لا يتركه الا قسراً بفعل البشر أو السماء ، وما دام الظفر بالسلطة والمكوث فيها لا علاقة لهما في الغالب بارادة الناس ، تزداد فرص التسلط والفرديية في اتخاذ القرار . فعند قمة الهرم السياسي ، تصنع القرارات وتفرض على القاعدة دون مشاركة منها ، بحجة ان ولي الأمر يرى بمصالح الرعية وبكيفية تحقيقها .

من ناحية ثالثة ، تتصف البنية السياسية بغياب أو ضعف مؤسسات المشاركة ، كالمجالس النيابية والاحزاب والمنظمات الجماهيرية . فبعض النظم لا تعترف بالمجلس النيابي المنتخب أو حتى المعين . وفي نظم اخرى توجد برلمانات شكلية لا تكاد تزاوّل دورها التشريعي والرقابي واعضاؤها « نواب خدمات » تشغلهم المصالح الذاتية والفئوية ، وسلوكهم التصويتي مع ما تريده الحكومة ، وإذا تصادف وجود مجلس نشط ، يغلب ان يكون مصيره الحل . وترفض بعض الاقطار العربية الاخذ بالنظام الحزبي بحجة ان الحزبية تفتت مجتمع الاسرة الواحدة وتهدد الديمقراطية . وتأخذ اقطار اخرى بصيغة الحزب الواحد أو الحزب القائد . وهذه بمثابة احزاب تعبوية مهمتها حشد الجماهير لمساندة الحاكم . انها تنظيمات تنقصها الديناميكية السياسية والوظيفية في الربط الحقيقي بين النخبة والجماهير . هناك ايضاً دول تطبق التعددية الحزبية ، ولكن تحاصرها بقيود قانونية وعملية تجعلها اقرب الى نظام الحزب الواحد . اذ ينفرد بالسلطة حزب معين تواجهه احزاب معارضة صغيرة . والملفت للنظر ، ان هذه الاحزاب تفتقد الممارسات الديمقراطية على صعيدها الداخلي وفي علاقاتها ببعض وبالجماهير . يقول احد اقطاب حزب التجمع المعارض في مصر « كيف نقنع الجماهير باننا طلاب ديمقراطية اذا كانت تشهد كل يوم في حياة

(٢٩) انظر بشكل عام : يحيى الجمل ، « انظمة الحكم في الوطن العربي » ، ورقة قدمت الى ندوة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

احزابنا وعلاقتنا ببعضنا البعض وبالمنظمات الشعبية ممارسات تتنافى مع الديمقراطية» (٣٠) .

وفيما يتعلق بالمنظمات الجماهيرية ، يلاحظ ، أن بعض الانظمة تحظر قيامها وفي حالة تواجدها ، يغلب ان تفتقد حرياتها الاساسية وتعاني من ضعف التأثير ، بسبب دورانها في فلك الحكومة أو الحزب الحاكم وضيق قاعدة العضوية احياناً . وتؤكد الخبرة العملية ان هذه التنظيمات في معظمها ليست مدرسة للديمقراطية ، بل مؤسسات وظيفتها تقديم خدمات للاعضاء .

يضاف الى ما سبق ، سيطرة الطابع الشخصي على العلاقات السياسية ، بمعنى الركون الى الصلات الشخصية في شغل المناصب المهمة على الصعيد النخبوي . ويحول ذلك دون نمو المؤسسات والحد من استقلاليتها وفعاليتها ، الأمر الذي لا يتأتى معه خلق المناخ الملائم لتطور الديمقراطية .

٣ - التنشئة الاجتماعية والسياسية

يرتبط القهر الاجتماعي والسياسي في المعتاد بسيادة نمط للتنشئة لا يخدم الديمقراطية . هذه التنشئة يتعرض لها الانسان عبر مؤسسات اولية وثانوية عديدة اهمها ، الأسرة ، والمدرسة وادوات الاعلام والمسجد . اما الأسرة ، فهي اول واهم مؤسسة اجتماعية يعايشها الانسان العربي خصوصاً اذا تذكرنا انه يظل معتمداً عليها مادياً ومعنوياً حتى الزواج ، ويواصل ارتباطه بها بعد الزواج بصورة كلية (الأسرة الممتدة) أو بصورة جزئية (الأسرة النووية) . وكقاعدة عامة ، تؤدي العائلة في البلدان العربية دوراً غير مباشر في عملية التنشئة السياسية . اذ بتأثير اساليبها التربوية ومعاييرها في الثواب والعقاب ونمط السلطة فيها واسلوبها في اتخاذ القرار ، تتكون لدى الفرد ، مجموعة من الاستعدادات والتصورات تؤثر على اتجاهاته وسلوكه السياسي ، فعلى اساس النمط التربوي السائد في الأسرة المصرية خاصة في الأوساط الشعبية ، وهو نمط ابوي يجعل للأب كل السلطة ويؤكد خضوع الصغير للاكبر سناً والانثى للذكر ، ويعتمد اسلوب التخويف والتخجيل . يرتب حامد عمار وليونارد بايندر وآخرون ، عدة نتائج لها دلالتها بالنسبة للثقافة السياسية المصرية منها : اعتقاد المصري ان المجتمع الفاضل هو الذي تحكمه القيم التي لقيتها له الأسرة ، واتجاه صاحب السلطة على أي مستوى من المستويات الى تقمص دور الأب ، والنظر الى السلطة ، على انها ترتبط بالشخص اكثر من ارتباطها بالوظيفة ، أو الجنوح نحو التسلط والشك والتأكيد على مفهوم العيب ، ويذكر عبد الله لطفية ، ان القروي في الأردن يلقي منذ الطفولة على اظهار اقصى ما يمكن من احترام وتبجيل للكبار والاصغاء اليهم باعتبارهم مؤهل الحكمة والرأي السديد ، الأمر الذي يعرقل نمو قواه الابداعية ، ويحجم قدرته على تكوين آراء مستقلة .

ويرى اكثر من دارس ، ان التنشئة العائلية في المجتمع المغربي ، مصدر مهم للثقافة السياسية السائدة هناك ، تلك التي تتضمن عناصر الاحساس العميق بالشك لدى الساسة بوجه

(٣٠) اسماعيل صبري عبد الله ، « الديمقراطية داخل الاحزاب الوطنية وفيما بينها » ، ورقة قدمت الى :

عام ، وبالتالي اعتبار الكذب والمراوغة والتآمر قواعد مبررة للعبة السياسية . واتخاذ الخلافات السياسية طابعاً شخصياً والنظر إلى السلطة على انها اداة ارغام وقهر وفقدان الثقة فيها ، ويقرر هشام شرابي ، ان الطفل في العائلة العربية يتكسر لديه شعور بان مسؤوليته الاساسية ، هي تجاه العائلة وليس تجاه المجتمع . ولأن الطفل لا يتاح له سوى مجال ضيق لتحقيق استقلاله الذاتي ، نجده يشعر بالعجز عن اتخاذ قراراته بنفسه ، ويفقد الثقة في ارائه الخاصة مع قبول اراء الاخرين دون تساؤل ، كما ان القيم التي تسود العائلة من سلطة وتسلسل وتبعية ، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية والسياسية بوجه عام^(٢١) .

فيما يتعلق بالمدرسة ، تكاد تخلو الكتب المدرسية من كل ما يلزم لخلق انسان ديمقراطي . إذ تبعاً لدراسة حديثة اعتمدت على تحليل مضمون كتب التاريخ والتربية الوطنية في مصر وسوريا والاردن ولبنان ، اتضح تركيزها الشديد على دور الحكومة « مرادفة للسلطة التنفيذية » باعتبارها مصدر القرارات في كل ما يتعلق بحياة الافراد ، بينما لا تتناول دور المواطن إلا لماماً وبشكل عارض ، وتشير إلى الحكم المحلي والاحزاب السياسية باعتبارها منحة من الحاكم وليست حقاً للمواطن . وتتحدث عن الحكومة والدولة كشيء واحد مع التأكيد على طابعها الأبوي .

فعلى سبيل المثال ، يقول كتاب **التربية السورية** « ... انت في كل ساعة من ساعات حياتك تشعر انك تنعم بما تقدمه لك الدولة ، فالخبز تشرف عليه الدولة ، واللحم الصحي تشرف عليه الدولة ، والشارع الذي تقطنه شقته الدولة ، والمدرسة التي تتعلم بها اقامتها الدولة » . وتبرز الكتب دور الفرد ، حيث تعرض للتاريخ على انه حركة اشخاص وليس جماعات . فاسماء الحكام والقادة وردت ٢٧١ مرة في كتاب التاريخ الابتدائي للبنان ٥٧٩ مرة في تاريخ السادس الابتدائي للاردن ، مقابل ٤ مرات للجماهير^(٢٢) . ولا يقتصر الأمر على محتوى المقررات الدراسية ، بل يتعداه الى الاساليب التربوية من تلقين وتخجيل وربما عقاب بدني . وهذه ، ولا شك ، ابعد ما تكون عن تنمية الاستعداد لابداء الرأي والمقدرة على التفكير المستقل والشعور بالثقة في النفس .

وتخضع وسائل الاعلام لرقابة صارمة من جانب الدولة في وطننا العربي بوجه عام . وتملك الحكومة الصحف ، وتتولى ادارتها في كل الاقطار العربية خلا بعد الاستثناءات كالكويت ولبنان وجزئياً في بعض الاقطار العربية الاخرى . ويستتبع ذلك ، غياب حرية الصحافة . وحتى إذا توافرت هذه الحرية ، تظل هناك دوائر يحظر الاقتراب منها وحدود لما يكتب وما لا يكتب . ويقدر ما تسهم ادوات الاعلام في انضاج الوعي السياسي اذا تيح لها قدر معقول من الحرية ، يمكن ان تعمل على تزييف الوعي اذا فهتمت وظيفتها في حدود تبرير سياسات الدولة وصرف الناس عن الاهتمام بالمشاكل الكبرى للمجتمع عن طريق الهائم بمواد اعلامية هابطة ورخيصة . وفيما عدا حالات قليلة ، فان وسائل اعلامنا على وجه الاجمال ، لا تثير نقاشات جادة حول القضايا العامة . وهي ابعد ما تكون عن بث القيم او طرح النماذج السلوكية التي تغذي الممارسة الديمقراطية . وهي أيضاً تتحدث الى الناس ولا تتحدث معهم . إذ تنقل رسائل من القمة الى القاعدة دون القيام بالتغذية العكسية ، بمعنى نقل ردود افعال القاعدة الى القمة .

(٢١) انظر عرضاً ضافياً لهذه الطروحات في : المنوفي ، « العائلة والسياسة في الوطن العربي » ، ص ١٩١ - ١٩٥ .

(٢٢) نادية حسن سالم ، « التنشئة السياسية للطفل العربي : دراسة لتحليل مضمون الكتب المدرسية ، « المستقبل

نأتي أخيراً إلى دور إمام المسجد الذي لا يختلف عن دور الأب والمعلم ورجل الاعلام الرسمي في تكريس الثقافة غير الديمقراطية . فالحديث المستمر عن النار والجنة وعذاب القبر والحض على طاعة ولي الأمر والبعد عن الخوض في قضايا الحريات السياسية والعدالة الاجتماعية - وهذا هو دين معظم الاثمة في المدن والقرى العربية - يمكن أن يسهم في تكوين شخصية خائفة مترددة مستكينّة ، بل ومتسلطة اذا سنحت لها الفرصة .

ومما تقدم ، يمكن أن نخلص الى ان الثقافة السياسية على صعيد الجماهير والنخبة في الوطن العربي ، تفتقر الى العناصر اللازمة للتوظيف الديمقراطي الفعال بسبب التشوهات التي تكتنف الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي . هذه الحقيقة لا ينبغي ان تتخذ ، كما قد يتصور البعض ، مبرراً للاحجام عن التطبيق الديمقراطي . اذ نعتقد ان الديمقراطية التي تكفل قيام البناء السياسي على المشاركة الشعبية الايجابية هي مدخل ضروري الى ايجاد ثقافة مدنية سيما وانها ، اي المشاركة ضلع رئيسي في أي جهد تنموي عربي جاد وضمان لتحرير النسق التربوي من المفاهيم والميول التسلطية □

هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي

د . نادر فرجاني

باحث في مركز دراسات الوحدة العربية ، صدر له عن المركز كتابان « هدر الامكانية » و « الهجرة الى النفط » .

تمهيد

« هجرة الكفاءات » عنوان يفضل عن « هجرة العقول » أو « نزيف العقول » ، لموضوع انتقال الافراد عالي التأهيل من بلد ما لبلد آخر بغرض العمل والاقامة . وقد عانت بلدان العالم الثالث من هذا النوع من الهجرة خلال القرن العشرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . إلا أن « نزيف العقول » لقي اهتماماً دولياً كبيراً في نهاية الستينات والسبعينات الأولى بعد أن بدأت بلدان غربية مصنعة ، كانكلترا ، تفقد بعض كفاءاتها المواطنة لدول غربية اخرى في حال اقتصادي افضل^(١) .

وسنعرض في هذه الدراسة موضوع هجرة الكفاءات إلى خارج الوطن العربي^(٢) من منظور التنمية العربية^(٣) . ويعني هذا ، على وجه الخصوص ، اننا لن نتطرق ، تفصيلاً ، إلى كثير من الجوانب المهمة ذات الصبغة الدولية في الجدل العالمي حول هجرة الكفاءات مثل الاقتراحات الخاصة بفرض ضرائب على الكفاءات المهاجرة في بلدان الاقامة تخصص لتمويل الانماء في بلدانهم الأصلية ، أما مباشرة ، أو عن طريق مؤسسات دولية تدعم جهود الانماء في بلدان الأصل ، أو تعويض البلدان المستقدمة للكفاءات لبلدان الأصل عن كفاءاتها المفقودة^(٤) .

Jagdish N.Bhagwati and Martin Partington, eds., *Taxing the Brain Drain*, 2 vols. (Amsterdam: North (١) Holland Pub. Co.; New York: American Elsevier Pub., 1976), p.3.

(٢) لنا تحفظات كثيرة على الوضع القائم لهجرة الكفاءات بين البلدان العربية ، قد تتعدى تحفظاتنا على هجرة الكفاءات العربية لخارج الوطن العربي ، ولكن اخترنا عدم التعرض لها في الدراسة الحالية .

(٣) تعطى للتنمية معان مختلفة في كثير من الكتابات العامة ، وحتى المتخصصة ، تصل لأن تصف اي نشاط اقتصادي بالتنمية حتى وان كان في الواقع ضدها . وتفرض سديمية مفهوم التنمية ، بداية ، توضيح ما نقصد بتنمية عربية ، باختصار شديد .

Bhagwati, Ibid., pp. 22-30.

(٤) انظر مثلاً :

كذلك لن نعرض لحلول الحد من هجرة الكفاءات التي تقتضي تعاوناً وثيقاً من الدول الغربية المصنعة . إذ تدل الخبرة التاريخية من جانب ، والظروف الخاصة بهجرة الكفاءات من جانب آخر ، ان هذه الدول لا تقبل ، مختارة ، التنازل عن موقعها الاستغلالي المهيمن في النظام الاقتصادي العالمي .

التنمية في نظرنا هي عملية تغيير هيكل في النسق الاجتماعي - اقتصادي تتضمن تطوير وتنوع البنيان الانتاجي المحلي ، بما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي للناس - كل الناس ، وتحرير المواطن بتخليصه من عوائق المشاركة الفاعلة في النشاط الاجتماعي - الاقتصادي ، وتمكينه من الاقسام العادل لعوائد هذا النشاط ، وتحرير الوطن بتخليصه من ربة التبعية ، المدمرة ، للخارج .

والخبرة التاريخية أن عملية كهذه ، لم تتم في إطار مجتمع صغير ، ولا محل لأن تقوم إلا باغناء الخصوصية الحضارية للبنية الاجتماعية - الاقتصادية التي تعتمل فيها . فالتنمية ، هي نهضة حضارية تؤدي إلى ترقية النسق الاجتماعي - الاقتصادي تجاه مستويات رفاه أعلى للبشر في مجتمع ما .

وقناعتنا أن نهضة حضارية كهذه لا تتسنى لأي بلد عربي وحده ، أي كانت امكاناته ، فالعروبة هي الهوية الحضارية للمواطن في أي من البلاد العربية ، كما أن الوطن العربي يتكامل بقوة في نسق موارد طبيعية وبشرية متماسك . وبالتالي ، فإن امكانية التنمية الوحيدة المتاحة لأي بلد عربي كان هي ، إن قامت ، التنمية العربية .

وفي هذا الإطار ، فإننا نتحفظ على إطلاق وصف التنمية على التغيير الاقتصادي في أي من البلدان العربية . وعلى وجه الخصوص ، نرى أن التغيير الاقتصادي الذي جرى في البلدان العربية في السبعينات ، وقد كان هائلاً في النفطية منها ، لم يمثل بدايات تنمية حقة ، بل على العكس ، يمكن أن يؤدي استمرار هذه المسارات إلى إهدار امكانية التنمية العربية^(٥) .

التنمية بهذا المعنى اذن هي عربية فقط ، وهي مشروع مستقبلي . وليس لنا الآن أن نتكلم إلا عن إمكانية للتنمية يجب أن نسعى لتوفير شروطها ، إذا كان لها أن تقوم .

كما أننا لن نحاول الاحاطة بتقديرات كمية لدى تعرض اقطار الوطن العربي لهجرة الكفاءات . فمن ناحية - البيانات غير متوافرة . ومن ناحية أخرى ، نعتقد أن مناقشة القضايا الأساسية في هجرة الكفاءات وعلاقتها بالتنمية هي أجدى ، في مجال بحثنا الحالي ، من الاستغراق في تقديرات كمية غير موثوق بها كثيراً .

ويكفيينا في هذا الصدد الاشارة إلى تقديرات أنطوان زحلان من أن هجرة الاطباء والمهندسين والعلماء العرب إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة وصلت حتى ١٩٧٦ إلى حوالي ٢٤,٠٠٠ طبيب و ١٧,٠٠٠ مهندس و ٧٥,٠٠٠ مشغل بالعلوم الطبيعية يمثلون ٥٠ ، ٢٣ ، ١٥

(٥) نادر فرجاني ، هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ١٥ والفصل ٣ .

بالمائة على الترتيب من جملة هذه الفئات المهنية في الوطن العربي^(٦) .

ومن المعروف كذلك أن بلدان الوطن العربي تتفاوت كثيراً في مدى مساهمتها في تيار الهجرة هذا . فعلى سبيل المثال ، من المهاجرين العرب من العلماء والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧ قدمت مصر قرابة ٦٠ بالمائة ، وزادت مساهمة كل من العراق ولبنان عن عشرة بالمائة بينما كان نصيب كل من سوريا والاردن وفلسطين حوالى خمسة بالمائة من المجموع . اما إذا اخذنا في الاعتبار حجم القاعدة السكانية لبلد الأصل ، فإن الوقع الكمي النسبي لهجرة الكفاءات يتباين بين هذه البلدان ، على الترتيب من الأعلى للادنى ، على الوجه التالي : لبنان ، فلسطين ، الأردن ، مصر ، العراق ، سوريا^(٧) . وإذا لاحظنا صعوبة الفصل بين الفلسطينيين والاردنيين في مثل هذه الاحصاءات ، وان جزءاً ممن يصنفون كأردنيين هم أصلاً فلسطينيون ، لاحتلت فلسطين رأس القائمة يتلوها لبنان ثم مصر .

ونقدم في بقية الدراسة عرضاً نظرياً مختصراً لأثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل ثم نتطرق لتحليل اسبابها كمقدمة لتناول مواجهة هجرة الكفاءات . والموضوعان الأول والثاني لا يطرحان خصوصية عربية واضحة ولذلك نعالجهما بعمومية .

أولاً : اثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل

ثار ، بين الاقتصاديين ، جدل كبير حول ما إذا كان يترتب على هجرة الكفاءات فقد أو خسارة لبلد الأصل النامي . أو بمعنى آخر ، حول ما إذا كانت هجرة الكفاءات « نزيف » أو مجرد « صمام امان » لتدفق الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمع ما إلى خارجه ، بل لقد ذهب البعض إلى أن بلد الأصل يجني في الواقع مكاسب من هذه الهجرة . وقدمت لذلك مبررات عدة لعل اهمها ان الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر « تقدماً » يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدي إلى أن ترتفع انتاجيتها وأن تساهم بدرجة اكبر ، عما إذا بقيت ، في صنع المعرفة والتقدم الانساني ، وهذا معين عام تشترك فيه كل البشرية بما في ذلك بلد الأصل .

وفساد هذه الحجة واضح . إذ أنه كثيراً ما تكون مساهمة الكفاءات المهاجرة في المعرفة خاضعة لبراءات اختراع وعلامات تجارية لا تتيح لبلد الأصل الاستفادة الحرة منها . وفي احيان اخرى يمنع بلد الأصل من ذلك ، لدواعي سرية خاصة بأمن بلد المهجر . وفي الحالات التي لا تقوم عوائق دون التوصل للمعرفة أو الفن الانتاجي تواجه بلد الأصل عقبة انها غالباً ما تكون مصممة لخدمة اغراض ونمط احتياجات بلدان الاصل النامية^(٨) .

(٦) انطوان زحلان ، « مشكلة هجرة الكفاءات ، » ورقة قدمت الى : ندوة هجرة الكفاءات العربية ، بيروت ، ٤ - ٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، والتي نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، شارك فيها : انطوان زحلان ، ... (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، ص ٢٣ .
(٧) ألان فيشر ، « الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة ، » ورقة قدمت الى : المصدر نفسه ، ص ٢٢١ و٢٢٣ .

(٨) Jagdish N. Bhagwati, «The Brain Drain Tax Proposal and the Issues,» in: Bhagwati and Partington, eds., (A)

Taxing the Brain Drain, vol.1: A Proposal.

ولسنا هنا بصدد إعادة ذلك الجدل الكبير ، خاصة وأنه يبدو في سبيله للحسم باتجاه قبول أن هجرة الكفاءات تؤدي إلى خسارة ومشاكل اقتصادية في بلدان الأصل^(٩) . ولكن ما يعيننا هو تلخيص بعض النقاط الجوهرية في ذلك الجدل ، والتي نعتقد انها ذات علاقة بموضوعنا ، وتقديم بعض الاضافات عليها .

ينجم عن هجرة فرد ما خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل في التكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، حتى وقت الهجرة . وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل ، حصول بلد الهجرة على مكسب اولي يعادل التكلفة التي كان سيتكدها لو كان المهاجر إليه قد تكون أساساً داخل حدوده . وهذا المكسب لا يتساوى بالضرورة مع التكلفة التاريخية للمهاجر في بلد الأصل . وقد قدر بعض الباحثين أن المانيا الغربية قد وفرت في نفقات تربية الاطفال والتعليم التي كان يمكن أن تتحملها للحصول على عدد العمال المهاجرين نفسه ، الذي حصلت عليه في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٧٣ ، مبلغاً يكفي لأن يتحول في ١٩٧٣ إلى ما يزيد عن ٢٧ مليار مارك ، أو أكثر من واحد بالمائة من جملة رأس المال القومي حينئذ^(١٠) . وواضح أن التكلفة التاريخية ترتفع كلما زادت درجة تأهيل المهاجر . ومن وجهة النظر هذه تنطوي هجرة الكفاءات على أكبر تكلفة تاريخية بين المهاجرين اطلاقاً .

وعلى الرغم من أن التكلفة التاريخية للمهاجر تعد من أبسط عناصر الخسارة التي يتحملها بلد الأصل في هجرة الكفاءات إلا أن لها بعداً اجتماعياً ، أو بلغة الاقتصاد - توزيعياً ، مهما يزيد من عبئها ويحسن الاشارة اليه . فلما كانت بلدان الأصل في العالم الثالث فقيرة ، والتعليم العالي بها ميزة لا يحصل عليها إلا نخبة ، ولما كانت هذه النخبة ، وهي الأقدر مالياً في المتوسط ، لا تتحمل إلا نسبة ضئيلة من تكلفة التعليم العالي ، فإن التكلفة المجتمعية لتعليم الكفاءات المهاجرة تقع على كاهل الغالبية الفقيرة التي لم تنل حظ هذه الكفاءات نفسه من التعليم .

ولكن ، هل هناك عناصر خسارة لبلد الأصل غير التكلفة التاريخية ؟ هنا ننقل إلى أفق زمني مستقبلي ويتوقف الأمر على إنتاجية المهاجر . وفي هذا الصدد يعرف الاقتصاديون قيماً تعبر عن القيمة الحالية وقت الهجرة . وفي بلد الأصل ، لأجر المهاجر أو دخله . أو انتاجيته الحدية الخاصة ، أو انتاجيته الاجتماعية الحدية ، طوال عمره الانتاجي المتوقع منذ وقت الهجرة ، وطبقاً لمعدل خصم يتفق عليه . وبالطبع ، يمكن تعريف قيم مقابلة تعبر عن المكسب المناظر الذي تجنيه بلد الاستقبال . وفي كلتا الحالتين يمكن تحويل المقاييس الى خسارة صافية ، أو مكسب صاف يطرح التكلفة الاجتماعية التي كان سيتحملها بلد الأصل ، أو سيتحملها بلد الهجرة ، للمهاجر^(١١) .

Jagdish N. Bhagwati. «International Migration of the Highly Skilled: Economics, Ethics and Taxes.» (٩)

Third World Quarterly, vol. 1, no.3 (July 1979), pp. 17-21.

C.W. Stahl. *International Labour Migration and International Development*. International Migration for (١٠)

Employment. Working Paper, Mig, WP 1 (Geneva: International Labour Office, 1982), p.50.

Jagdish N.Bhagwati, «The International Brain Drain and Taxation: A Survey of the Issues.» in: (١١)

Bhagwati, ed., *The Brain Drain and Taxation: Proceedings of the Bellagio Conference on the Brain Drain and Income = Taxation, February 15-19, 1975* (Amsterdam : North Holland Pub. Co.; NewYork: American Elsevier Pub., 1976).

وأحياناً يقدم ان الانتاجية الحديدية الخاصة للكفاءات المهاجرة في بلدان العالم الثالث هي ضعيفة جداً ، تكاد تقترب من الصفر ، بل وأحياناً تكون سالبة . وإنه في هذه الحالة لا يترتب على تركها لبلد الأصل خسارة اقتصادية ، بل يمكن أن يكون في ذلك كسب ، مثلاً إذا كان الأجر الذي يحصل عليه المهاجر أعلى من انتاجيته الحديدية الخاصة ، كما يحدث أحياناً في القطاع الحكومي .

وإن انطبق هذا التحليل على بعض عناصر الكفاءات ، فإنه بالقطع لا يشملها كلها . وهنا علينا أن نتذكر أن بلدان العالم عموماً تعاني من نقص الكفاءات المطلوبة لدفع عجلة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن الهجرة ، خاصة بالنسبة للكفاءات ظاهرة انتقائية ، بمعنى أن العناصر الانشط والأكثر تأهيلاً هي عادة تلك التي تهاجر أولاً . ويعني هذا أن هجرة الكفاءات تزيد في النهاية من عجز الكفاءات في بلدان العالم الثالث عموماً ومن تدني الانتاجية الخاصة لعناصر الكفاءات الباقية في مجتمع الأصل .

ومحصلة هذا الوضع أن هجرة الكفاءات تؤدي في الأجل الطويل ، إلى تخفيض الناتج القومي الاجمالي المتوقع في بلد الأصل نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التي هاجرت من جانب ، ولفقد وفورات الحجم الكبير الناجم عن صغر مجتمع كفاءات بلد الأصل وتدني انتاجيته .

وحتى إذا قبلنا أن بعض عناصر الكفاءات في بلدان العالم الثالث تعاني من إنتاجية منخفضة ، وخاصة بالنسبة للانتاجية المتوقعة من درجة التأهيل العالية - والمثال التقليدي على هذا الحال في الجدل الاقتصادي الدولي هو الطبيب البشري الذي يعمل سائقاً لسيارة تاكسي لأنه لا يجد عملاً كطبيب في العاصمة - فإن ذلك يجب ألا يدفعنا لاعتبار هجرته إلى أحد بلدان الغرب المصنعة لا تشكل خسارة لبلد الأصل ، حتى وإن مارس المهاجر عمله المؤهل له في بلد الاستقبال .

فالإطار المنطقي لمناقشة هذا الأمر يجب أن يأخذ امكانية الهجرة للخارج كعنصر أصيل في اتخاذ الأفراد للقرارات المتعلقة بمساهماتهم في النشاط الاقتصادي في بلد الأصل ونعني بهذا الآتي :

١ - لولم توجد امكانية الهجرة للعمل في الخارج ، بظروف عمل ومعيشة مغرية ، لما استمر ذلك الطبيب في قيادة سيارة تاكسي طويلاً . وربما كان قد اختار في النهاية أن يتحول إلى ممارسة مهنته ، أو يفرض عليه المجتمع ذلك بشكل ما ، ليس بالضرورة في العاصمة ، ولكن على اطرافها أو بالمناطق النائية حيث الحاجة إليه اكبر ، وفي هذا فائدة مزدوجة تمنعها فرصة الهجرة ، بل وربما لولم توجد امكانية الهجرة لما اختار هذا الطبيب قيادة التاكسي التي قد تكون في الأساس مجرد انتظار للحظة الهجرة .

٢ - تمتد الآثار السالبة لامكانية الهجرة إلى أبعد من ذلك فتؤثر على نظام التعليم والتأهيل في المجتمع وعلاقته بحاجة بلد الأصل من فئات الكفاءة المختلفة . إذ أن المزايا المتوقعة للهجرة لفئة كفاءة معينة تدفع على التزاحم للالتحاق بقنوات التعليم والتدريب المؤهلة لها طمعاً في الحصول على فرصة للعمل بالخارج مما يحصر نسق التعليم في اتجاه احتياجات خارجية بدلاً من الحاجة

الداخلية . وقد يترتب على هذا فائض من مهن معينة ، إذا كان الخريجون من النظام التعليمي أكثر من حاجة الطلب المحلي زائداً للهجرة .

وقد يحدث العكس إذا كان العرض من الكفاءة أقل من مجموع الطلب المحلي والهجرة . وفي غياب تنظيم مقيد للهجرة . فإن الذي يعاني هو الاقتصاد المحلي إذ تكون للهجرة إلى الخارج ، أفضلية عن العمل ببلد الأصل .

ويمكن أن نضيف إلى الآثار السالبة للهجرة الكفاءات ، صعوبة التحكم في نسق الأجور في سوق العمل المحلي ، وضعف السياسات الاجتماعية التي قد ترغب سلطات بلد الأصل في تحقيقها عن طريق نظام الأجور - مثل تقليل التفاوت في الدخل ، نظراً لضرورة ادخال الدخل المرتفع المتوقع عن طريق الهجرة في الحساب . كما أن نقص الكفاءات ، الذي يزيد من حدته الهجرة ، يؤدي ببلدان العالم الثالث إلى استقدام كفاءات اجنبية لدعم النشاط الاقتصادي بها مما يترتب عليه تكلفة مادية واجتماعية كبيرة . ويحدث احياناً أن تعود الكفاءات المهاجرة لبلادها كخبرات اجنبية تحت علم بلد آخر ولخدمة مصالح ليست بالضرورة متوحدة مع مصلحة اوطانها الاصلية ، وفي هذا الخسارة الاعظم .

ونود أن ننهي هذا القسم بالإشارة إلى أن الانتاجية الاجتماعية لفئة الكفاءات في بلد نام ، هي اكبر من مجمل الانتاجية الخاصة لعناصرها ، بل أن الانتاجية الاجتماعية لهذه الفئة تتعدى مجمل الانتاجية الاجتماعية لعناصرها . ويعود هذا إلى الدور الخاص الذي يمكن أن تلعبه فئة الكفاءات في اطار تصور دينامي للتغير الاجتماعي - الاقتصادي الذي هو صلب عملية التنمية . وإذا اردنا الدقة ، فإن فئة الكفاءات في مجتمعات نامية يمكن ، تحت ظروف موضوعية مناسبة ، أن تفرز شريحة فرعية قوية تتبنى عن اقتناع مبدأ العمل لتطوير مجتمعها ، وتقوم بهذه المهمة التاريخية بتضحية وانكار ذات يفصلانها عن مصالحها الذاتية وان كان يتحقق لاعضائها ، خلال ذلك ، اشباع معنوي لا تعدله مصلحة مادية . ويكون لنشوء هذه الطليعة المثقفة الملتزمة معول كبير في دفع عجلة التنمية ، بالمعنى الذي اشرنا إليه في التمهيدي .

وبالطبع لا ينتمي إلى هذه الطليعة كل الكفاءات ، ولكنها تكون نواة تحيط بها عناصر فئة الكفاءات كلها ، وتتفاعل الطليعة مع محيط الكفاءات جديلاً . ومن منظور هذا الدور التاريخي ، قد تلعب كفاءات محبطة ، لا تزيد إنتاجيتها الحدية الخاصة عن الصفر كثيراً دوراً مهماً في نشوء وتدعيم طليعة المثقفين . وبهذا قد يكون للهجرة الكفاءات مساهمة مدمرة في اجهاض احتمالات تبلور الطليعة المثقفة من رحم فئة الكفاءات . وقد يكون في هذا الغرم الأكبر للهجرة الكفاءات . إذ فيه جناية على امكانية التنمية ببلدان الأصل .

ثانياً : أسباب هجرة الكفاءات

إن دراسة أسباب هجرة الكفاءات هي الأساس المنطقي لاقتراح المبادئ والسياسات التي يمكن أن تتخذ للحد منها أو لمواجهة الآثار السالبة المترتبة عليها .

وتتراوح تفسيرات ظاهرة هجرة الكفاءات بين مدرستين :

الأولى : تعالج الظاهرة من منظور فردي بالأساس ، مؤداه أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون

لتحقيق ذاتهم فكرياً ومهنياً ، ولضمان ظروف عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وامكانية الابداع . ولما كان هذا السعي يحيط في أغلب الاحيان في بلدان العالم الثالث ، فإن هذه الكفاءات تجد لها مكاناً ، إذا استطاعت في بلدان الغرب المصنعة . وتستمد هذه المدرسة أصولها الفكرية من التحليل الاقتصادي النيوكلاسيكي وبعض المعالجات النفسانية والاجتماعية . وتكاد غالبية التفسيرات الواقعة في نطاق هذه المدرسة أن تسقط أي دور مجتمعي للكفاءات في العالم الثالث سواء كان الدافع لهذا الدور خلقياً ، راجع للاعتراف بالجميل لبلد الأصل ، أو طموحاً تقدمياً كما هو في حالة طليعة المثقفين . أما الثانية ، فتتناول هجرة الكفاءات من حيث أنها ظاهرة دولية تمتد جذورها عميقة في نظام الاقتصاد - السياسي الذي يسيطر على العالم في النصف الثاني من القرن العشرين . وعليه ، فإن تفسير الظاهرة يكمن في الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي العالمي خاصة تلك المتعلقة بقيام سوق دولية للكفاءات .

ولنحاول التعرف على بعض التفاصيل في تفسير هاتين المدرستين لهجرة الكفاءات . المدرسة الأولى ترى أن هناك عوامل مهمة تدعو الكفاءات للهجرة من بلدان العالم الثالث ، هي :

- انخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة .

- الاحباط العلمي والمهني العائدين لعدم توفر امكانيات البحث (الكتب والمجلات العلمية ، المعدات والاجهزة ، الوقت اللازم ، البنیان المؤسسي للبحث العلمي ، الاتصال العلمي الدولي) .

- قرب غياب حرية الفكر والرأي والأسلوب العلمي لادارة المجتمع .

إلا أن بعض نتائج الدراسات التي تنضوي تحت المدرسة الفردية تشكك في أهمية بعض المسببات الأساسية التي تقدم لهجرة الكفاءات . فعلى سبيل المثال ، تظهر الدراسة الميدانية الكبيرة التي تمت بإشراف معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب ، في عدد من الدول المرسله والمستقبلة للكفاءات المهاجرة ، أن متغير الدخل ليس على الأهمية التي أعطيت له قبلاً^(١٢) ، فلا الدخل الفردي أهم محددات قرار الهجرة ، ولا ينتج عن معدل مرتفع لنمو الدخل القومي إنقاص هجرة الكفاءات ، بل أن عدداً ليس قليلاً من الكفاءات يتمكن أحياناً من الحصول على دخل حقيقي أعلى في بلد الأصل عن بلد الهجرة في الغرب المصنع ، مما يدعو إلى البحث عن الأسباب الحقيقية في مجال خلاف انخفاض الدخل .

وفي أحيان قليلة يصل أنصار هذه المدرسة إلى أن هناك عوامل تساعد على زيادة هجرة الكفاءات من بلدان العالم الثالث مثل :

- ضعف انتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلد الأصل في مواجهة تأثير الحضارة الغربية السائدة ، أو قرب حضارة بلد الاصل للحضارة الغربية .

- ضعف علاقات الانتماء إلى بلد الأصل سواء على المستوى المجتمعي ، كما يظهر في حالة الكفاءات التي تنتمي إلى أقليات مضطهدة مثلاً ، أو على المستوى العائلي والشخصي ، مما يتعلق بمدى تماسك العلاقات الاجتماعية .

(١٢) انظر ملخص النتائج في : A. Glaser and G.C. Habers, *The Brain Drain: Emigration and Return*: A

UNITAR Study (Oxford: Pergamon Press, 1978).

ونحن نرى في هذه المقولات ، بذور شك في التفسيرات الأساسية لهذه المدرسة ، مما ينقلنا ، بصورة طبيعية إلى المدرسة الثانية . وتقدم مدرسة الاقتصاد السياسي أن السبب الجوهري لهجرة الكفاءات هو الارتباط العضوي لبلدان العالم الثالث بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنعة في علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية . ويقوم هذا الارتباط العضوي ، فيما يتعلق بهجرة الكفاءات ، على ثلاث دعائم أساسية :

- سوق دولية للكفاءات هي امتداد طبيعي ، يحمل معه مزايا فردية ضخمة ، لسوق العمل ببلدان الأصل .

- خلقية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي المشوه السائد ببلدان العالم الثالث والتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الخاص ، مقياس ماديا .

- نسق تعليم وتأهيل في بلدان العالم الثالث ، يمتد أيضاً إلى خارجها ، وينتج كفاءات من النوعية المطلوبة للسوق الدولي بدلاً من تلك التي تتواءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل . إذ تعني تبعية البنية الاقتصادية السياسية الحاكمة في بلدان العالم الثالث لمركز النظام الرأسمالي في الغرب ، ألا تقوم عوائق مهمة في سبيل انتقال الكفاءات من أحد بلدان الأصل إلى بلدان الغرب المصنعة . ويؤدي هذا في الواقع إلى اضافة شريحة خارجية لسوق العمل المحلي ، تحمل معها مزايا معيشية ومهنية لا تتوافر في بلدان الأصل . وتتكون السوق الدولية للكفاءات من مجمل هذه التقاطعات بين أسواق العمل في بلدان الأصل والدول الغربية المصنعة .

ومؤدى قيام السوق الدولية للكفاءات ، وسيادة خلقية المنافسة الفردية لتحقيق أعلى رفاه خاص ، أن تصبح فرصة العمل في أحد بلدان الغرب المصنعة ، هي أكثر بدائل الاستخدام اغراء للفرد المتوسط في بلدان العالم الثالث ، ويبقى الوصول إليها تطلعاً فردياً مشروعاً ، يتحقق برتابة فائقة كلما سنحت الفرصة في سوق العمل الخارجي . ولهذه القاعدة بالطبع ، استثناءات تمثلها الكفاءات التي تتبنى دور المثقف الملتزم وتبقى في أوطانها تكافح لصنع غد أفضل .

ولا يفوتنا هنا الاشارة إلى أن هناك عملية اغراء وسرقة متمدة من قبل المراكز النشطة في الغرب الرأسمالي لاختطاف خيرة كفاءات بلدان العالم الثالث التي يمكن أن تندمج بسهولة في النشاط العلمي والمهني القائم في الدول الغربية المصنعة . وهذه العملية ، في واقع الأمر نشاط طبيعي في ظل التنظيم الرأسمالي للنشاط الاجتماعي - الاقتصادي .

ويبين هذا التصور أن هجرة الكفاءات للغرب الرأسمالي ليست إلا المقابل الدولي لنزيف الكفاءات داخل بلدان العالم الثالث ذاتها ، إذ يؤدي البحث عن موقع مهني ومزايا شخصية أفضل داخل سوق العمل المحلي في ظل التنظيم الرأسمالي المشوه القائم داخل بلدان العالم الثالث ، واجتذاب المراكز الأقدر لخيرة الكفاءات ، إلى هجرة الكفاءات من المناطق الأفقر إلى المناطق الأغنى . ان الآلية نفسها التي تنتج النزيف الداخلي للكفاءات ، تعمل أيضاً على المستوى الدولي . فإذا كان منطقياً أن تسعى الكفاءات داخل بلد الأصل للتنافس للوصول إلى أعلى رفاه خاص ، والذي تجده عادة في العاصمة ، فماذا يمنعها من أن تكسر حدود بلدانها للوصول إلى المراكز المقابلة في البلدان الاغنى في النظام الاقتصادي الدولي ؟

وعلى نظام التعليم القائم في بلدان العالم الثالث ، سواء داخل هذه البلدان أو خارجها ،

معول كبير في قيام هجرة الكفاءات ، إذ يعمل النظام التعليمي كأداة فعالة لإدماج الاجيال الناشئة في السوق الدولي للكفاءات ، ويغرس فيهم الانتماء لمركز النظام الرأسمالي العالمي . ويصف محمد الأمين التوم النظام التعليمي في السودان ، على سبيل المثال ، بأنه « نظام نخبوي إلى حد بعيد ، ومتحيز للقطاع الحديث ، ومتحيز بالتالي للحضر ، ويؤكد على الشهادة الاكاديمية ، والمنافسة ، والانجاز الفردي ، ويغرس في النفوس احتقاراً للعمل اليدوي ، ويغرس لدى الذين يقيمون فيه فترة طويلة بدرجة كافية القيم والايديولوجيا الغربية»^(١٣) .

إذن هناك تعارض أساسي بين التوجه الحالي لنسق التعليم في بلدان العالم الثالث والذي لا ينتج كفاءات متناسبة مع الاحتياجات المحلية ، وإنما كفاءات تناظر ما تخرجه أنظمة التعليم في البلدان الغربية المصنعة ، وهي المصدر الذي اشتقت منه النظم التعليمية في الدول النامية عموماً . ونذكر على سبيل المثال بمهارات الأطباء الذين يدرّبون على الطب العلاجي ، كما يمارس في مستشفيات كبيرة حسنة التجهيز ، في إطار نظام خدمات حضري ، على حين أننا نعلم أن هذه المؤسسات غير موجودة بالدرجة الكافية في بلدان العالم الثالث ، وكذلك بمهارات المهندسين المعماريين الذين يتعلمون التصميم في وسط حضري للبناء بالإسمنت المسلح ، مما يعني في غالبية البلدان النامية القضاء على تكنولوجيا البناء المحلية المتناسبة تماماً مع البيئة ، وادخال تكنولوجيا غربية كثيراً ما تكون غير صالحة للبيئة المحلية .

يعني اغتراب نظام التعليم عن احتياجات المجتمع المحلي في بلدان الأصل ، إنه ينتج بالأساس مهارات للسوق الدولية . ان « شرط الاندماج في السوق الدولية للكفاءات هو حيازة مؤهلات قابلة للتداول على الصعيد الدولي . وينطوي هذا - بدرجات متفاوتة على انقطاع الصلة بين المؤهلات والاحتياجات المحلية . بمعنى آخر فإن المهنيين من أبناء العالم الثالث إنما يكتسبون حركتهم على الصعيد الدولي ، إما عن طريق الدراسة بالخارج أو بانتظامهم في سلك مؤسسات محلية تكون مناهجها ومقرراتها أقرب لملاءمة لظروف العمل في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية»^(١٤) .

ولا شك أن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسية التي يتم عن طريقها تسرب الكفاءات من بلدان العالم الثالث إلى الغرب الرأسمالي . فعن طريقه يكتسب مواطنو بلدان العالم الثالث المهارات المناسبة لسوق العمل الغربي مباشرة . ولكنهم أيضاً يكتسبون قيم الغرب ونمط الحياة السائد به عن خبرة ومعايشة .

ولهذه النقطة الأخيرة أهمية جوهرية ، إذ لا تتوقف مساهمة نظام التعليم ، في خلق الظروف الموضوعية لهجرة الكفاءات ، عند حد إنتاج مهارات غير متناسبة مع متطلبات الناس في بلدان الأصل ، بل تتعدى ذلك إلى اكساب المنخرطين فيه قيماً ونسق حوافز فردية هي من أسوأ ما يميز الطبقة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية ويكرسها لدرجة تطفئ فيها على التراث الحضاري الأصلي .

(١٣) محمد أمين التوم ، « السودان : دور النظام التعليمي في هجرة الكفاءات العالية ، » ورقة قدمت الى ندوة هجرة الكفاءات العربية ، ص ٥٣ .

(١٤) اوسكار غيش ، « نظرة جديدة الى هجرة الكفاءات مع اشارة خاصة الى مهنة الطب ، » ورقة قدمت الى : المصدر نفسه ، ص ٢٦٥ .

وقد يكون هذا الطبع الحضاري متوقعاً في حال الدراسة ببلدان الغرب المصنعة كما أشرنا . إلا أنه نظراً للتبعية لمركز النظام الرأسمالي ، لا ترقى نظم التعليم ببلدان العالم الثالث عن هذا . فنرى أن النظام التعليمي في بلد عربي ينتج « أعضاء في طبقة وسطى صاعدة ، غالباً ما تتطلع إلى الغرب استلهاماً . وهكذا فإن النزعة الفردية والمنافسة تصبحان بصورة متزايدة ، سمات جوهرية للمثقفين ومع تزايد ضعف القيم القديمة ، فإن تعليماً كهذا يساعد باطراد على أن يضعف إلى حد بعيد ارتباط المثقفين بمجتمعهم »^(١٥) ، مما ينشئ بيئة موضوعية لانتشار هجرة الكفاءات .

والآن وبعد أن عرضنا لكل من المدرستين الأساسيتين في تفسير هجرة الكفاءات ، فأيهما نفضل ؟ نحن ننحاز للثانية ، ويعود ذلك لسببين :

الأول : انها تقدم تفسيراً أكمل وأعمق ، بينما المدرسة الفردية تركز على بعض جوانب لا تكفي لتبرير الظاهرة وخاصة ظاهرة عدم هجرة أو عودة بعض الكفاءات المؤهلة بجدارة - فنياً ، للالتحاق بالسوق الدولية للمهارات .

والثاني : إنه بسبب قصور المدرسة الفردية عن تقديم تفسير كامل لهجرة الكفاءات ، فإن الحلول المقترحة في نطاقها تكون هامشية . وعلى العكس من ذلك ، تقدم مدرسة الاقتصاد - السياسي حلولاً ، وإن كانت صعبة ، إلا أنها جذرية . ونرجو أن تتضح هذه الأمور في القسم التالي .

وليس معنى هذا التفضيل اننا نميل إلى اهمال النواحي الفردية . والتي تبرزها المدرسة الأولى ، في معالجة هجرة الكفاءات . كل ما هنالك أننا نرى أن نضع هذه النواحي في حدودها المناسبة وفي اطار الظواهر الكلية التي تحكمها . وإلا فقدنا الغاية لتركيزنا على بضع أشجار ، كما يقال .

ثالثاً : مواجهة هجرة الكفاءات

يمكن تصنيف السياسات المقترحة لمواجهة هجرة الكفاءات حسب معيارين أساسيين : الأولى ، هو مدى الالتزام المطلوب من كل من بلدان الأصل والمهجر ، والثاني هو هدف السياسة .

من حيث الالتزام المطلوب من طرفي المشكلة ، هناك سياسات تقتضي موقفاً منفرداً ، أما من بلدان الأصل أو من بلدان الاستقبال ، كما أن هناك سياسات تقتضي التزاماً وتعاوناً من كليهما . وسنركز هنا على تلك السياسات التي يمكن تنفيذها من جانب بلدان الأصل . فمن ناحية ، محور اهتمامنا هنا هو الوطن العربي ، وبالتالي يكون منطقياً التركيز على منظور بلدان المنشأ . ومن ناحية أخرى ، كما أشرنا في التمهيد ، نحن لا نعلق آمالاً كبيرة على تخلي بلدان الغرب المصنعة ، طواعية ، عن ميزة كبرى لها في النظام الاقتصادي العالمي تمكنها من اجتذاب جانب من خيرة الكفاءات التي تعد على حساب الفقراء في بلدان العالم الثالث ، طبقاً للمواصفات المطلوبة في مركز النظام الرأسمالي . وعليه ، فإن الحلول الناجعة لهجرة الكفاءات العربية لن تأتي ، في تقديرنا ، إلا من موقف حاسم من بلدان الوطن العربي ، كما سنعرض بعد قليل .

أما من حيث هدف السياسة فقد يكون ، مثالياً ، القضاء على هجرة الكفاءات ، وقد يتواضع الى العمل على الحد منها ، وهناك بالطبع مجال لأضعف الايمان في هذا الميدان ، أي التسليم بهجرة الكفاءات مع السعي للحصول على بعض المكاسب ، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل .

ولنبداً بمقترحات تقليل الخسائر : أشرنا في التمهيد إلى أن الساحة الدولية قد انشغلت ، أكاديمياً ومؤسسياً ، باقتراحات فرض ضرائب على الكفاءات المهاجرة تخصص حصيلتها لدعم بلدان الأصل أو بتعويضات تقدمها بلدان الغرب المصنعة ، مالا أو خبرة بشرية ، للبلدان التي تستنزف كفاءاتها عوضاً عن ثروتها البشرية المستلبة . ولكن تمخض الجدل الاكاديمي ، والقرارات والتوصيات في المحافل الدولية في هذا المجال عن لا شيء تقريباً . ولذا لن نشتغل بهذه الأمور هنا .

يبقى لنا بعض الأمور التي تقع في نطاق محاولة بلدان الأصل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من كفاءاتها المقيمة بالخارج تعويضاً ولو بسيطاً ، عن الخسارة الأساسية لفقدهم . ويقترح في ذلك تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة وأوطانها بأشكال مختلفة (نشرات دورية ، تسهيلات للزيارة والاقامة ، دعم ثقافة بلدان الأصل في المهجر... الخ) . إضافة الى انشاء برامج تحقق الاستفادة من خبرة هذه الكفاءات أما في صورة استشارات أو زيارات عمل محددة وغيره . وتقتضي الاستفادة القصوى من هذا الميدان أن تدعم البلدان العربية تنظيمات للكفاءات المهاجرة تكون شكلاً مؤسسياً للعلاقة ذات الاتجاهين التي تقوم بين المهاجرين وأوطانهم . ولنحاول تقييم المدى الذي يمكن أن تذهب اليه بعض التنظيمات العربية القائمة في خدمة بلدان المنشأ .

لدينا مثالين على هذه التنظيمات ، الأول هو « رابطة الاساتذة الامريكيين من أصل مصري » التي أنشئت عام ١٩٦٣ ولكن تزايد نشاطها ابتداء من ١٩٧٤ ، والثاني هو « اتحاد خريجي الجامعات الامريكية من أصل عربي » والذي تأسس في عام ١٩٦٧ . ويلاحظ ارتباط تأسيس « الاتحاد » وتنشيط « الرابطة » بحربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، مما قد يكون له مغزى واضح .

وقد تمثل نشاط « الرابطة » في عقد مؤتمر كل سنتين تحت رعاية رئيس الجمهورية منذ ١٩٧٤ ، وتنظيم برنامج « الأستاذ الزائر » الذي يقضي بموجبه أعضاء الرابطة سنوات اجازاتهم الدراسية في مصر . وصندوق « التعلم والتعليم » الذي مول شراء بعض الاجزاء الصغيرة اللازمة للمعدات العلمية بالجامعات ومراكز البحث المطلوبة . ومساعدة الطلاب المصريين الذين يصلون حديثاً إلى الولايات المتحدة^(١٦) . أما « الاتحاد » فقد تأسس لخدمة الأهداف الآتية : « إقامة صلات بين المهنيين الامريكيين من أصل عربي ، وتعزيز التعاون في مهنتهم المختلفة ، والاستفادة من الخبرة المهنية للامريكيين من أصل عربي في خدمة مجتمعاتهم ، ونتاج ونشر معلومات دقيقة علمية وثقافية وتربوية عن الوطن العربي ، والمساعدة في تنمية الوطن العربي بتقديم الخدمات المهنية والخبرة الفنية لعضائه » . كما يقيم « الاتحاد » مؤتمراً سنوياً ضخماً ، وأنشأ معهداً للدراسات العربية^(١٧) .

(١٦) ابراهيم عويس ، « هجرة المصريين » ، ورقة قدمت الى : المصدر نفسه ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(١٧) سميح فرسون ، « المهنيون الامريكيون من اصل عربي وهجرة الكفاءات » ، ورقة قدمت الى : المصدر

ولا ريب أن مثل هذه الأنشطة مفيدة وجديرة بالتشجيع والدعم ، ولكن لوضعها في اطار تقليل الخسائر المترتبة على هجرة الكفاءات ، نوجه النظر إلى الأمور الآتية :

- ان بعض الأنشطة التي تقوم بها تنظيمات الكفاءات العربية المهاجرة هي أنشطة عادية لكفاءات امريكية أو أوروبية لا علاقة - جذور - لها بالمنطقة ، وإنما تسعى لأن يكون لها بعد علمي في بلدان العالم الثالث . ان حضور المؤتمرات أو قضاء الاجازات الدراسية بالمنطقة ، من وجهة نظر معينة ، ميزات للأمريكي من أصل عربي ، يتمناها العالم الامريكي المهتم بالمنطقة . بل ان بعض هذه الأنشطة قد أدت الى استفزاز الكفاءات « القاعدة » وساهمت أحياناً في حفزها على الهجرة ، مصدر الشهرة والثراء والعودة إلى الوطن غازياً . والحق أن الافتخار الزائد بالكفاءات العربية التي نجحت في بلدان الغرب الرأسمالي ليس إلا تعبيراً عن افتقاد الثقة بالنفس والبحث عنه في اعتراف الغرب ببعضنا الذين هاجروا اليه . ولا شك لدينا أن هذا هو أحد العوامل الاساسية في حفز الكفاءات على الهجرة .

٢ - ان التكيف الحقيقي لدى تعويض بعض أنشطة الكفاءات العربية المهاجرة لبلدان المنشأ العربية يتوقف على مدى التوضيحية التي تتكدها الكفاءة المهاجرة فيها خدمة للوطن . فإذا كان العربي المهاجر ، على سبيل المثال ، يقبل المعاملة ، المالية وغيرها ، كالأمريكي القادم في استشارة لبلد عربي ، فبأي منطوق يمكن اعتبار هذا خدمة للوطن الأصلي ؟ صحيح أن ابن البلد يمكن أن يكون أقدر على تقديم المشورة الأنسب ، ولكن إذا لم يتم هذا في اطار خدمة خاصة تقدم للوطن ، بدرجة أو بأخرى ، فإن هذه القدرة الأكبر لا يجب فهمها إلا على أنها ميزة لخبير على زملائه من الخبراء الاجانب الآخرين ، وليست ، على الاطلاق ، استفادة لبلد الأصل في مجال التعويض عن الهجرة .

٣ - في النهاية يمكن أن نتساءل : كيف نقارن أنشطة الكفاءات العربية بالغرب ، بما تقوم به الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة مثلاً ، لدعم اسرائيل ؟ وفي هذا الصدد علينا أن نتذكر أن بعض الكفاءات اليهودية لم ير اسرائيل ، وغالبيتهم الساحقة لم تنشأ بها ، أو تتعلم على حساب فقرائها . إن هذه المقارنة تشير ، في تقديرنا ، الى ما يمكن اعتباره مساهمة محسوسة من الكفاءات العربية المهاجرة في تعويض بلدان الأصل عن خسارتها لهجرهم لها ، وهو المساهمة في جهود الانماء بالوطن العربي نقداً و/أو عينياً ، أي ان تكون المساهمة بالمال و/أو الخبرة المجانية . ويمكن مناقشة أسس لتحديد هذه المساهمات . دون ذلك ، فإن الفائدة المتحققة من الكفاءات العربية المهاجرة تكون ، في تقديرنا ، أقل من هامشية خاصة في ظروف الترددي العربي التي نعيشها ، ولا تثير حتى شبهة التعويض عن نزيف الكفاءات .

ولا نريد هنا أن نترك انطباعاتاً بأننا نلقي اللوم كله على الكفاءات العربية المهاجرة في عدم تعويض أوطانها الأصلية عن هجرتهم . فلا شك أن البلدان العربية ذاتها قاصرة عن تعبئة امكانات الكفاءات العربية المهاجرة خدمة للوطن الأم . ومن أسف اننا مضطرون ، مرة أخرى ، لمقارنة الجهود العربية في هذا المجال ، بما تقوم به اسرائيل وسط الجاليات اليهودية في بلدان الغرب .

أما في مجال الحد من هجرة الكفاءات فنقترح أحياناً إجراءات ادارية مقيدة للهجرة تتخذ من منع اصدار وثائق السفر أو تجديدها ، أو التضييق في هذا المجال ، بالنسبة للكفاءات

المقيمة بالداخل أو تلك التي تدرس أو تعمل في الخارج وترفض العودة ، أو تحديد السفر إلى الخارج ، أو اشتراط مدد خدمة معينة قبل السماح به ، ومحاولة سد المنافذ التي تساعد على توثيق الصلة بين مؤهلات الكفاءات المحلية وسوق العمل الدولية (مثل منع الاختبارات المهنية الغربية) .

وهذه الاجراءات غير مقبولة مبدئياً لأنها تضيق على الحرية . ولكنها ، أيضاً ، غير فعالة في ظروف البلدان النامية . فهي لا تتطرق لجوهر المشكلة ، وإنما تترك آلياتها الأساسية تعمل بكفاءة بينما تحاول بتصريف اداري أن تعيق فعل قوى اجتماعية - اقتصادية عاتية مثل تلك التي قدمتها لنا مدرسة الاقتصاد - السياسي في تفسير هجرة الكفاءات . والخبرة في بلدان العالم الثالث أن الاجراءات الادارية المقيدة لا تنجح في القضاء على الهجرة أو الحد منها ، جوهرياً ، إلا بنظام دكتاتوري مععن في القمع . أما في غالبية الأحوال ، فإن مثل هذه الاجراءات تحفز الراغبين في الهجرة ، والموظفين القائمين على تنظيمها ، إلى ابتكار سبل للتغلب على الاجراءات . وغالباً ما يوفق إلى ذلك الأقوى والأغنى من الراغبين في الهجرة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإنه بقدر نجاح الاجراءات المقيدة في الحد من الهجرة ، بينما ما زالت القوى الاجتماعية - الاقتصادية الدافعة إليها فاعلة ، بقدر ما يكون رد الفعل ازاء هذه الاجراءات متمسماً بالمقت وعدم الرضاء مما يساهم في تدهور الحالة النفسانية للكفاءات التي تسعى الاجراءات لابقائها وتقلل من احساسها بالانتماء وبالتالي من انتاجيتها .

ولكن يقترح ، في اطار المدرسة الفردية في تفسير هجرة الكفاءات ، بعض سياسات الحوافز الايجابية التي تستهدف الحد من الهجرة . وطبيعي ان هذه الحوافز تقوم أساساً ، على نقيض الأسباب التي تقدمها تلك المدرسة ، بحيث تصبح الهجرة أقل اغراء . وفي هذا الصدد يقترح العمل على تحسين مستوى دخل ومعيشة الكفاءات ببلدان الأصل وتطوير امكانيات البحث وتوفير حرية الفكر والعمل العلمي .

ومثل هذه المقترحات تكاد تعامل الكفاءات المهاجرة كما لو كانت فصيلة نادرة من طيور الزينة يقتضي اقتناؤها توافر قفص ذهبي ، دون اعتبار لإمكانية تحقق الشروط المطلوبة أو الدور الاجتماعي لهذه الكفاءات . والواقع أن الشروط التي توضع ، من المدرسة الفردية ، لعودة الكفاءات المهاجرة هي شروط مستحيلة في ظروف البلدان النامية . وإذا افترضنا جدلاً ، امكانية تحققها ، فإن هذا الافتراض ينفي الفائدة المجتمعية المبتغاة من العودة في حالة بلدان العالم الثالث .

فلا يتوقع أن يكون لرفع دخول ومستوى معيشة الكفاءات في البلدان النامية تأثير كبير على الهجرة إلا إذا ضاقت الشقة في هذا المجال بين بلد الأصل وبلاد المهجر بدرجة كافية لأن تصبح الهجرة قراراً غير رشيد ، اقتصادياً . ومثل هذا الهدف صعب تحقيقه ، ان لم يكن مستحيلًا . فالفرق في الموارد بين البلدان النامية والغرب المصنَّع يمنع هذا . كما ان جزءاً أساسياً من الفارق في مستوى المعيشة يرجع إلى تخلف بنى مؤسسية وهيكلية في الاقتصادات النامية لا يمكن التغلب عليها بالنسبة لفئة الكفاءات وحدها ، بينما هي متاحة للجميع تقريباً في الغرب الرأسمالي . وإذا قبلنا أن رفع مستوى دخول الكفاءات لدرجة معينة في بلدان الأصل قد يكفي في حد ذاته لاجتذابها للبقاء أو العودة ، فإن انعكاس ذلك على زيادة سوء توزيع الدخل في البلدان النامية هو

بالتأكيد أثر غير مرغوب فيه في مجتمعات لا تتسم بالعدالة ويزداد التفاوت فيها باطراد .

ولا جدال أن بعض البلدان العربية تمتلك الآن من الامكانيات المالية ما يمكنها من اجتذاب بعض الكفاءات العربية المهاجرة . وهذا حادث فعلاً في بعض البلدان النفطية ، بل أن سوق العمل بها يجذب كفاءات ، عربية وغير عربية ، من بلدان الغرب المصنعة ذاتها . ولكن هذه الهجرة المعاكسة تحدث عادة لفترة محدودة تعود بعدها الكفاءات لبلدانها المتباعدة ، ويكون الغرض الأساسي من الهجرة هو التكوين المالي ، وليس المساهمة في مشروع قومي للتنمية تحت الشروط التي نشير إليها بعد قليل .

أما عن تطوير امكانيات البحث ، فإن ذلك يقتضي انجازاً ضخماً على مستوى البناء المؤسسي وانضاج البيئة العملية في بلدان العالم الثالث . وهذا أحد الجوانب المهمة لعملية التنمية . وهنا يتبدى خواء تفسير المدرسة الفردية لهجرة الكفاءات ، واقتراحاتها للحد من الهجرة ، مطلقاً . فالغرض الأساسي ، في نظرنا ، لعودة الكفاءات المهاجرة هو المساهمة الفاعلة في تنمية أوطانها الأصلية . والتنمية في بلدان العالم الثالث عملية نضال مستمر تحتاج لمن يشنّها . ولكن المطلوب منا هنا أن تكسب الحرب في مجال البحث العلمي حتى يأتي الجنرالات لقيادتها ! أما التصور المنطقي فهو أن تكريس الأسلوب العلمي وبناء المؤسسات البحثية هو الدور النضالي الجوهري المطروح على الكفاءات المهاجرة في غمار عملية التنمية ، وإذا لم يعودوا لذلك ، فلماذا يعودون إذن ؟

وتنطبق الحجة نفسها ، ولكن بقوة أكبر ، على مطلب توفير حرية الفكر والعمل العلمي . ففي ساحة النضال هذه يسقط في بلداننا الكثيرون ، وربما لا بد أن يسقط كثيرون آخرون ، فمن أين سيأتون ؟

وهنا يتبين مأزق المدرسة الفردية في هجرة الكفاءات إذ أنها بتجاهلها للخصائص الجوهرية لنظام الاقتصاد - السياسي لبلدان العالم الثالث ، تغفل انه يعمل على منع الكفاءات باستثناء طليعة ملتزمة ، من المشاركة بفاعلية في عملية تنمية مجتمعاتها ، لكي يوردها لمركز النظام الرأسمالي . بهذا التجاهل تنتهي المدرسة الفردية بوضع شروط مستحيلة لعودة الكفاءات المهاجرة . ويعود هذا الأمر في الجوهر إلى أن هذه المدرسة تكرس ، بموقفها النظري ، نظام الاقتصاد الرأسمالي الدولي المستغل لشعوب العالم الثالث .

وللأسف ان هذا هو أيضاً مأزق الكفاءات المهاجرة ذاتها . فالرغبة « العاطفية » في مساعدة بلدان الأصل يحول دونها الانتماء « الموضوعي » لنظام يرمي إلى استغلال هذه البلدان وابقائها ، لذلك ، تابعة متخلفة .

ولكن ، هل تعني المناقشة السابقة أنه ليس هناك من حل لنزيف الكفاءات ؟ في تقديرنا أنه لا يوجد حل ناجع في الأجل القصير ، وإنما يمكن النضال من أجل حل في اطار عملية تنمية عربية بالمعنى الذي أوردناه في التمهيد . ويستهدف هذا النضال تعطيل الآليات الأساسية التي تؤدي لنشوء ظاهرة هجرة الكفاءات بمعنى العمل على كسر طوق التبعية العضوية للغرب الرأسمالي بما في

ذلك الانسلاخ عن السوق الدولية للكفاءات^(١٨) ، وتخليق دور فعال للكفاءات العربية في تطوير القدرة الانتاجية المحلية للوفاء باحتياجات الناس في المجتمعات العربية ، وتدعيم ذلك الاتجاه بتحويل نظام التعليم لانتاج الكفاءات والمهارات المتوائمة مع ذلك الهدف ، وترسيخ نسق قيم يكافئ المساهمة في تحقيق الأهداف المجتمعية بدلاً من التراكم المادي الفردي ، على أن يتم كل ذلك في اطار مشاركة شعبية فاعلة وتعميق الانتماء الحضاري العربي . وهذه كلها مواصفات جزئية لمشروع قومي للتنمية .

ولا يعني هذا التصور اغفال المؤثرات الفردية في عملية هجرة الكفاءات ، ولكنه يعني تحويل هذه المؤثرات الفردية من السعي لتحقيق أقصى رفاه مادي خاص إلى ابراز مكون مهم للرفاه المعنوي ، يحقق دخلاً نفسانياً بلغة الاقتصاد ، ويقوم على المشاركة في مشروع قومي للتنمية يحمل معه وعداً بمستقبل أفضل للمجتمع والفرد . بعبارة أخرى ، ربط الرفاه الفردي بالرفاه المجتمعي بدلاً من تغليب الأول على الثاني .

إن المشاركة الفاعلة في مشروع قومي للتنمية تجعل للكفاءات دوراً مجتمعياً تدل الخبرة التاريخية على أهميته الحاسمة في بقائهم بمجتمعاتهم ، أو العودة إليها . إن هذا الدور يجعل بعضهم على الأقل على استعداد لتحمل المشاق ، التي تقدمها المدرسة الفردية كأسباب للهجرة ، عن طيب خاطر في سبيل المساهمة في مشروع جاد لتنمية الوطن بمشاركة فاعلة من أبنائه ولصلحتهم . وهذا هو محور الشعور بالانتماء والاستعداد للتضحية بكثير من الشروط البرجوازية لعدم هجرة الكفاءات أو العودة للوطن .

وفي الخبرة التاريخية يبرز مثال الصين الشعبية بوضوح الموقف المشار اليه أعلاه . فقد عاد إلى الصين في النصف الأول من الخمسينات عدد كبير من العلماء المؤهلين تأهيلاً عالياً والذين كانوا قد غادروا البلاد قبل قيام جمهورية الصين الشعبية نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية . عاد هؤلاء العلماء من الولايات المتحدة أساساً ، من ظروف عمل ومعيشة ومؤسسة بحثية هي من الأكثر تقدماً في بلدان الغرب الرأسمالي ، وبعد أن كان بعضهم قد استقر لسنوات في بلد الهجرة . لقد عاد هؤلاء العلماء ، ولا ريب ، إلى ظروف عمل ومعيشة قاسية ، خاصة بالمقارنة بما خبروه في الغرب . ولكن كان همهم المساهمة في بناء مؤسسة علمية بحثية ، من البداية تقريباً ، في اطار مشروع سياسي اعتبروه جاداً لبناء الوطن وقدموا للصين الشعبية انجازات ضخمة في بيئة صعبة وخلال زمن قصير .

وقد كانت لنا خبرة مماثلة في الوطن العربي ، وإن كانت قصيرة ومحدودة . فلقد اتسمت فترة الخمسينات الاخيرة والستينات الاولى بمحاولة جادة ، وإن كانت متواضعة ، لبناء مؤسسة بحثية وعلمية في مصر وساهمت فيها الكفاءات المصرية باخلاص وتفان رغم صعوبة الظروف المحيطة بها . ولكن هذا الانتماء ما لبث ان انقلب الى تدن في الروح المعنوية في نهاية الستينات وأفضى الى هجرة واسعة في السبعينات . ومعروف أن هذه التغيرات في روحية الكفاءات المصرية قد ترافقت مع تطورات اقتصادية - سياسية مهمة في مصر .

(١٨) يعني ذلك برنامجاً يقوم على مكونات مختلفة منها ، فك الارتباط مع المؤهلات والمعايير المهنية الاجنبية ، تطوير الدراسات العليا بالوطن ، استخدام اللغة القومية في التعليم .

وليست مصر وحدها في هذا المجال ، ففي التاريخ العربي الحديث أمثلة أخرى لبلدان عربية اغدقت مزايا واسعة على الكفاءات العربية المهاجرة والراغبة في العودة لخدمة الوطن الكبير في احد هذه الاقطار . وربما لاقت هذه الدعوات نجاحاً أولياً . لكنها لم تتواصل في نمط نضج متصاعد . ويعود هذا ، في تقديرنا ، إلى افتقار المشروع السياسي في هذه البلدان لمقومات برنامج قومي للتنمية .

واستخلاصنا الأساسي هو ان عودة الكفاءات لا تتم إلا في اطار التحامها عضويًا بمشروع قومي للتنمية . ولن يكون هذا ، بالتأكيد ، تحت ظروف مماثلة لتلك التي يعملون ويعيشون تحتها في الدول الغربية المصنعة . هذا مستحيل . ولن تكون العودة الا تحت ظروف عمل ومعيشة اقسى من تلك السائدة في الغرب ، ولكن ستقبل بها الكفاءات التي تعود عن رضى رغبة في النضال نحو هدف يحقق انتماءهم الوطني ، ويقدم لهم ولابنائهم مستقبلاً أفضل يشاركون في صنعه وفي جني خيراته .

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تغيير الأوضاع في اتجاه مشروع قومي للتنمية ، والحد من نزيف الكفاءات كنتيجة فرعية ، هي عملية ديناميكية تستغرق زمناً وتتطلب ، بحد ذاتها ، دوراً جوهرياً للكفاءات الوطنية . وفي هذا الصدد يمكن أن نفرق بين ثلاث فئات . فأولا ، هناك شريحة طليعة المثقفين التي ارتضت في الأساس الا تغادر الوطن ، وان قضى بعض عناصرها فترة في الخارج ، وعليها العبء الأكبر في تحريك التغيير الاجتماعي - الاقتصادي في الوطن عن طريق العمل الفكري والعلمي . وينتمي الى هذه الطليعة قلة فرضت عليها ظروف معينة البقاء في الخارج إلى حين ، ولكنها ظلت غير منفصلة عن العمل الوطني .

وتوجد داخل فئة الكفاءات المهاجرة بالخارج شريحة ثانية ، يمكن أن يدفعها الانتماء الوطني ، إذا استثير ، إلى العودة للمشاركة في مشروع قومي للتنمية ، ولو تحت ظروف صعبة كما أسلفنا . وتقديرنا ان الحجم النسبي لهذه الشريحة يزداد كلما زادت مصداقية المشروع القومي للتنمية لدى الكفاءات المهاجرة . وهنا تنشأ علاقة جدلية بين حجم الكفاءات المهاجرة العائدة ، والتي ينضم الجزء الأكبر منها لطليعة المثقفين ، وبين مدى حيوية المشروع القومي للتنمية بما يؤدي إلى أثر تصاعدي على عودة الكفاءات كلما تحققت انجازات تنمية قومية . هذه الشريحة تكون أيضاً هي الأكثر استعداداً للمساهمة في جهود الانماء في الوطن ، تطوعاً ، أثناء بقائها في الخارج .

ونحن لا ندخل في عداد هذه الشريحة الثانية من يعودون لاغتنام فرصة ربح مادي أو مهني ، نشأت بالاساس في بلدانهم الغربية المتبناة ، وفي اطار انتمائهم لنظام الاقتصاد الرأسمالي الذي أفرز هجرتهم للغرب في المقام الأول ، ولقد حدث هذا جزئياً في مصر خلال السبعينات . وينتمي هؤلاء العائدون ، في نظرنا ، إلى حظيرة الغربيين الذين دخلوا مصر في موجات متلاحقة للمساهمة في اعادة ادماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي . غير أن لهؤلاء ميزة على اقرانهم منبعا أنهم نشأوا في مصر ، مما يجعلهم أكثر كفاءة في تحقيق الغرض النهائي . وبالتالي يمكن أن يكون مثل هؤلاء العائدين أشد ضرراً من أقران امريكيين لهم .

وفي النهاية ، هناك دائماً امكانية لأن تقطع شريحة ثالثة من الكفاءات المهاجرة صلتها ببلد

الأصل ، إلا في حدود بعض العلاقات الفردية . وهذه يمكن ، بل يجب ، أن تنسى في معالجة هجرة الكفاءات .

ولنلخص إذن ، فنقول : انه لا حل جوهري لتزيف الكفاءات الا في اطار مشروع قومي للتنمية بالشروط التي أوردناها في التمهيد . مثل هذا المشروع يقوم على اكتاف طليعة للمثقفين ، ويسعى لتعظيم العائد من الكفاءات المهاجرة التي تعود إنتماءً ، ولا يفسح مجالاً لمن يعودون لخدمة مصالح اجنبية . اما بدون مشروع قومي للتنمية ، فلا نتوقع امكانية عودة محسوسة للكفاءات من الخارج . ولكن إذا لم يتم مشروع قومي للتنمية في الوطن العربي فلا يجب أن تقلقنا مسألة الكفاءات العربية المهاجرة ، إذ سيكون وجودنا ذاته مهدداً ! □

المتداول والغائب والمطلوب في العلاقة بين الطاقة والصناعة في المنطقة العربية

د. عصام الزعيم (*)

استاذ اقتصاديات التنمية واقتصاديات الطاقة بجامعة ويبستر
(فيينا) . الامين التنفيذي المساعد لجمعية اقتصاديي العالم الثالث ،
مسؤول الدراسات العربية ودراسات الطاقة والتكنولوجيا في إدارة
الدراسات الاقليمية والقطرية بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

أولاً : الاطار المفاهيمي من زاويتي الانتاج والاستهلاك

دأبت الدراسات والاحصاءات الغربية ولا سيما احصاءات البنك الدولي على استخدام مفهوم الطاقة التجارية تمييزاً لها عن الطاقة غير التجارية . وتوصف الطاقة المستعملة بأقل تجارية عندما تتكون من النفط (وفي حالات قليلة الفحم) الذي يدخل كله في التجارة الدولية ، كما يطلق اسم الطاقة غير التجارية على الطاقة غير المندمجة في السوق والتي تشمل الكتلة العضوية ومثالها الاخشاب وروث الحيوان وفضلات النبات وكذلك الطاقة الشمسية .

١ - ونظراً لأن هذا التمييز يركز الأضواء على الطاقة التجارية ، ويفضل إلى حد بعيد الطاقة غير التجارية ، نجد تلك الأخيرة تخرج عن نطاق الحسابات الاحصائية ، فضلاً عن اهمال دورها الاقتصادي والاجتماعي ، والشروط الاقتصادية لانتاجها ، والنتائج المترتبة على استخدامها الاجتماعي ، وذلك بالرغم من أنها تمثل ٩٠ بالمائة من الطاقة المستهلكة في البلدان النامية غير الأعضاء في منظمة أوبك . ودعوة بعض الدارسين إلى ضرورة ضرب الأرقام الاحصائية لمصادر الطاقة غير التجارية بعشر مرات ، وربما بمائة مرة ، كي تعبر عن واقع استهلاكها العالمي الراهن^(١) .

وإن هذا التجاهل لحجم ودور الطاقة غير التجارية لا يبدو تطبيقياً عندما يتعلق الأمر بحسبان الطاقات الكاملة لكثير من المصادر المتجددة وحتى الناضبة^(٢) . وأهم من ذلك أن التمييز

(*) الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الباحث ولا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر الهيئات التي يعمل بها .

(١) Grenon, Woodwell, Stuver, Boardman and Pimentol, in: D.Klass, Symposium on Energy from Biomass and Wastes, Chicago-III., Institute of Gas Technology.

(٢) انظر : Issam El-Zaim, «Analytical Notes on the Second Arab Energy Conference, Doha-Qatar, 6-11

= March 1982, prepared by United Nations Industrial Development Organization [UNIDO], Regional and Country

المطلق والمجرد ، بين الطاقة التجارية وغير التجارية ، لا يقترن بالتمييز بدقة بين خصائص كل منهما في نمط استهلاك الطاقة في قطاع الانتاج ، واستخداماتها في القطاعات غير الانتاجية ، كما أنه لا يبين بوضوح ، حصة كل منهما في قطاعي الانتاج من أجل البقاء ، والانتاج لأغراض التصدير وحصص الاستخدامات الحقيقية لكل منهما ، في قطاعات الزراعة والصناعة والنقل وغيرها .

٢ - كذلك فإن تجاهل حجم ودور الطاقة غير التجارية ، يُوقع الدول النامية وهي تسلك طريق التطور الاقتصادي والصناعي في خطر التركيز على مصادر الطاقة التجارية وحدها ويضعها بالتالي على طريق الاستنزاف السريع لاحتياطياتها المنبثقة من النفط في الدول التي تملك هذا المصدر ، أو زيادة واردات الدول المستوردة للنفط ، وتعميق عجز ميزانها التجاري بما يخلقه ذلك من معوقات أمام تطورها الاقتصادي والصناعي اللاحق .

٣ - والأهم من ذلك أن تجاهل الطاقة غير التجارية يدفع الدول النامية إلى تبني أنماط غربية في انتاج الطاقة واستهلاكها ، مما يخلق نوعاً من التبعية للاقتصاديات المتطورة . وأخطر من ذلك هو صرف انتباه الدول النامية عن امكانيات تطوير انتاج الطاقة غير التجارية ، وزيادة فعالية وكفاءة استخدامها ، زعم أن هذه الطاقة تتميز بالعديد من الخصائص التي تجعلها قادرة بامكانياتها الفنية والتكنولوجية الذاتية على انتاج الكثير منها ، فضلاً عن اتفاقها مع مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي ويمكن ايجاز هذه الصفات في النقاط التالية^(٣) :

أ - ان هناك امكانية لتخزين الطاقة من أجل استخدامها حسب الحاجة .

ب - ان هذه الطاقة متجددة لا تنضب .

ج - وهي تستلزم تكنولوجيا متوافرة محلياً ، واستثماراً رأسمالياً محدوداً بالنسبة لمعظم أشكال هذه الطاقة .

د - يمكن بالتالي تطويرها ووضعها موضع الاستخدام بالموارد المالية والعمالية المتوافرة حالياً .

هـ - كما أن كلفتها الاقتصادية معقولة .

و - وهي لا تشكل خطراً على البيئة أو أي تهديد لها (باستثناء الحرائق) ، ومن ثم فهي لا تتطلب استثمارات إضافية لحماية البيئة^(٤) .

ثانياً : تحديد العلاقة المتبادلة بين الطاقة والصناعة في حالة المنطقة العربية

لتوصيف الحالة الراهنة لعلاقة الطاقة بالصناعة في الأقطار العربية واستشراف آفاقها

Studies Branch, Division for Industrial Studies, 20 September 1982. (Document no. UNIDO/IS 342) =

David O.Hall, «La biomass: combustible d'origine solaire.» dans: Clarke Robin, *Plus qu'il n'en faut?* (٣)

(Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 1983), ch.9, p.101.

(٤) ان الاستخدام الواسع للمحروقات القابلة قد أدى الى ارتفاع نسبة غاز الفحم في الجو بنسبة ٢٥ بالمائة .

يمكن اعتماد المنهجية التالية :

- ١ - توصيف خاصية الموارد والبنى الاقتصادية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية في المجموعات المتعددة من أقطار المنطقة العربية .
- ٢ - تحديد حجم الاستهلاك الاجمالي في القطاعات غير المنتجة ، وتوصيف خصائصه ومقارنتها بانتاج الطاقة المحلي ، أو باستيراد النفط أو كليهما .
- ٣ - معاينة بنية الانتاج العربي ، وتحديد خصائصها من حيث استهلاك الطاقة الفعلي منه ، وقياس شدة الطاقة وفعالية استخدامها .

إن هذه المنهجية تبدو لنا ملائمة للأقطار العربية وسائر الأقطار النامية التي تجابه تحديات تنمية الطاقة والصناعة ، ذلك أن ارتفاع استهلاك الطاقة - ولكن خارج القطاعات الانتاجية مع ضمور الأخيرة - يؤدي كما نلاحظ في البلدان النامية وفي الأقطار العربية غير المصدرة للنفط ، إلى تبعية جدية ازاء مصادر الطاقة الخارجية ، حتى عندما يكون القطاع المحلي للصناعة التحويلية خاصة ، والصناعة عموماً ، محدود النطاق أو حتى هامشياً .

في هذا السياق يمكن القول أنه عندما يوجد قطاع انتاجي جدير بالاعتبار ، سواء أكان أولي الانتاج أو تحويلياً ولكن مستهلكاً بكثافة لطاقة مستوردة من الخارج ، تكون النتيجة حالة من التبعية في مجال الطاقة أشد حدة من تبعية أقطارنا قياساً إلى أقطار أخرى تملك قطاعات منتجة ومتطورة نسبياً ، سواء أكانت أولية أو تحويلية ، ولكن بكثافة استهلاكية للطاقة أقل من كثافتها في الصناعة الموجودة في الحالة السابقة . ومعنى ذلك أن هناك أقطاراً عربية كأقطار الخليج وليبيا ، ما زالت محدودة النمو الصناعي، لكنها تستهلك الطاقة بمعدلات عالية ، نظراً لارتفاع استهلاك الطاقة في قطاعاتها غير الانتاجية - أو قطاعها الانتاجي الذي يقوم على صناعات محلية محدودة ، ولكن كثيفة الاستخدام للطاقة - أو في مجمل القطاعات المذكورة بأن واحد . بالمقابل فثمة أقطار عربية أخرى بلغت التنمية الصناعية فيها مستوى أعلى من التوسع الأفقي ، وتنوع الفروع ، والتحويل الصناعي مع غلبة للصناعات متواضعة الاستهلاك للطاقة داخل قطاعها الصناعي ، باستهلاكها الطاقة بمعدلات أقل حدة منها في الأقطار الأولى ، نظراً إلى اعتدال الاستهلاك في القطاعات غير الانتاجية (مع ثقل نسبي أكبر في استهلاك الطاقة الصناعي داخل الاستهلاك الاجمالي القطري من الطاقة) . وليس خافياً ، مثلاً أن الأقطار العربية التي بذلت مجهودات كبيرة لتطوير الطاقة الكهربائية ، ومدتها حتى أعماق الأرياف بأمل تعزيز الانتاج الزراعي والريفي وتطويره ، تجابه اليوم باستخدام معظم الطاقة الكهربائية ، أو جزء كبير منها في الاستهلاك الكهربائي غير الانتاجي ، بحيث ظهر عجز في الميزان القطري لقطاع الكهرباء بينما لم تتطور بنية الانتاج الريفي وتتحسن بصورة ملموسة بقدر ما كان مأمولاً .

ثالثاً : الاطار المفهومي لوصف الوضع الحالي والمستقبلي للطاقة في البلدان العربية

انطلاقاً من الاطار المفاهيمي العام ، نقترح الاطار المفهومي التالي لوصف وضع الطاقة الحالي ، والتنبؤ بتطوره المقبل في الأقطار العربية .

١ - من زاوية انتاج الطاقة

أ - تقييم كمي ونوعي لدرجة استثمار مصادر الطاقة المحلية مع التمييز بين استثمار بعضها استثماراً اقتصادياً متقدماً ، وانتاج معظمها حالياً بأسلوب بدائي قليل الفعالية ومنخفض المردود .

ب - مقارنة الأعباء والعوائد الناشئة عن تعبئة الموارد المحلية ذات الفعالية والمردود المنخفضين ، بالأعباء والعوائد المترتبة على استيراد الموارد الأجنبية للطاقة ذات الكفاءة الاستخدامية العالية .

ج - يرتبط ما سبق بضرورة توصيف خاصية الموارد والبنى الاقتصادية ، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، في المجموعات المتعددة من أقطار المنطقة العربية .

٢ - من زاوية استهلاك الطاقة

أ - التمييز بين الطاقة المستخدمة في النشاط الانتاجي مباشرة كالصناعة والزراعة ، أو غير مباشرة في الاستهلاك الاجتماعي اللازم لتجديد الانتاج الاجتماعي عبر تلبية الحاجات الاجتماعية العريضة .

ب - التمييز بين استخدام الطاقة ودرجة استعمالها المثل في القطاعات الانتاجية ، بالمقارنة مع استخداماتها في قطاع انتاج الكفاف .

ويرتبط بكل من ١ و ٢ تحديد حجم الاستهلاك الاجمالي في القطاعات غير المنتجة ، وتوصيف خصائصه ومقارنتها بانتاج الطاقة المثل ، أو باستيراد النفط ، أو بكليهما .

ج - التمييز الاقتصادي بين الطاقة الأولية المصدرة بصورتها الخام إلى الخارج ، والطاقة المستخدمة لتمويل الصناعي تلبيةً للحاجات الوطنية من جهة ، أو بغرض التصدير من جهة أخرى .

د - تقويم مدى اتساق التوسع الحالي في استخدام الطاقة النفطية في الاستهلاك غير الانتاجي بصفة خاصة ، ومجمل استهلاك الطاقة في الاقتصاد الوطني في البلدان العربية مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المثل لانتاج الطاقة وتوزعها بين الاستعمالات المختلفة .

ويفترض ما سبق معاينة بنية الانتاج العربي ، وتحديد خصائصها من حيث استهلاك الطاقة الفعلي وقياس كثافة الطاقة ، وفعالية استخدامها .

هـ - تقويم الطابع الاقتصادي ودرجة الفعالية الاقتصادية لنموذج الطاقة القطرية واستخداماتها ، سواء أكانت الطاقة المستخدمة منتجة محلياً أم مستوردة ، مع ضرورة اعتبار الطاقة مدخلا أساسيا في الانتاج شأنه شأن مدخلات العمل ورأس المال . وذلك لأن استخدام الطاقة استخداماً أمثل كمدخل في الانتاج ، هو المنطلق المطلوب لفهم مسائل الطاقة واستبيان حلولها في الأقطار العربية أو أية أقطار نامية أخرى^(٥) .

(٥) عصام الزعيم ، « الطاقة والصناعة : مع اشارة خاصة للأقطار العربية » ، ورقة قدمت الى : مؤتمر الطاقة =

٣ - أهمية الاطار المفهومي المطروح

تبدو لنا هذه المنهجية ملائمة للاقطار العربية وسائر الاقطار النامية التي تجابه تحديات تنمية الطاقة والصناعة ، وذلك بالاستناد إلى الأسباب التالية :

أ - الارتفاع الملاحظ في استهلاك الطاقة في القطاعات غير الانتاجية في الدول المستوردة للنفط ، وخاصة تلك التي تملك قطاعا محليا صغيرا أو هامشيا من الصناعة التحويلية والصناعة عموما ، مما يؤدي إلى تبعية جدية ازاء مصادر الطاقة الخارجية . ولا تقل حدة التبعية في الاقطار العربية التي يوجد فيها قطاع انتاجي جدير بالاعتبار ، ولكنه يستهلك الطاقة المستوردة من الخارج بكثافة ، بينما تقل درجة التبعية في البلدان التي بلغت مستوى أعلى من التطور الصناعي مع غلبة الصناعات متواضعة الاستهلاك للطاقة ، واعتدال استهلاك الطاقة في القطاعات غير الانتاجية . إلا أن أخذ جميع الاقطار العربية بنماذج الاستهلاك الغربية ، وادخالها الأجهزة الكهربائية الاستهلاكية إلى المدن واعماق الأرياف في الدول المصدرة للعمالة والمستوردة أو شبه المصدرة للنفط بجانب التوسع في صناعات كثيفة الاستهلاك في الطاقة ، كالاسمدة والبتروكيميايات الأساسية ، والتكرير وتنقية الفوسفات والبوتاس ، قد أضعفت فروق استخدام الطاقة وانماطه بين المجموعتين . كما أن ارتفاع استهلاك الطاقة في القطاعات غير الانتاجية في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط ، يتم على حساب الاستنزاف السريع للنفط .

ب - في اطار المؤتمر الخامس للتنمية الصناعية العربية الذي انعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ بالعاصمة الجزائرية ، أعد فريق مشترك من المنظمة العربية للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) مشهداً (سيناريو) مستقبلياً للتنمية الصناعية العربية يقوم على افتراض وضع استراتيجية للاعتماد الجماعي على صعيد الاقطار العربية تبين منه نتيجتان^(٦) :

- امكانية انجاز المنطقة العربية معدلا عاليا من النمو في الناتج المحلي الاجمالي كنتيجة مطلقة لحركة المتغير الجماعي (أي العمل المشترك) .

- ارتفاع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ومعدل القيمة المضافة للفرد العربي حجماً ودلالة .

ومع ما لهاتين النتيجتين من أهمية بالغة في تركيز الضوء على أهمية ومزايا العمل العربي المشترك بالنسبة لكل قطر عربي ، إلا أنهما يتسمان بالعمومية والتبسيط ، لأنهما لا يبينان البعد الخاص بالطاقة لهذا المشهد المستقبلي . فقد يستلزم تحقيقه إعطاء الأولوية لتطوير الصناعات كثيفة الطاقة ، أو قد يعني العكس باعطاء الأولوية في التوسع الصناعي للفروع والصناعات

= العربي ، ٢ ، الدوحة - قطر ، ٦ - ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، والذي نظمته منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ٦ ج (الكويت : الأوابك ، ١٩٨٣) ، ج ٤ .

(٦) انظر بهذا الخصوص : Conference on Industrial Development for Arab States, 5. Algiers, 16-20

November 1979. Status of Arab Industry and Future Concept for Arab Industrial Development up to the Year 2000,

ch. 5: «Strategy for Future Arab Industrialization.» Para. 2-3.

معتدلة الاستخدام للطاقة . كذلك فإن الدراسات القطرية والقطاعية العديدة ، والمفصلة التي قُدمت إلى المؤتمر السادس الأخير للتنمية الصناعية العربية ، لم تتناول علاقة الطاقة بالصناعة تناولاً منهجياً وكافياً بتقديرنا .

رابعاً : العلاقة المتبادلة بين الطاقة والصناعة

ليس هناك من أحد يجادل فيما بين الطاقة والصناعة من علاقة جدلية وثيقة ، ومع ذلك فقلما نجد الاهتمام الكافي بنقطين محوريين في هذا الصدد وهما :

١ - متطلبات الطاقة في مستويات الإنتاج والاستهلاك الصناعي

تدخل الطاقة في الطرق الانتاجية بأشكال ثلاثة هي :

أ - تلزم الطاقة لإنتاج المواد من الموارد الأولية أو المصنعة تصنيعاً أولياً .

ب - تدخل الطاقة في العمليات التمويلية الصناعية .

ج - تستهلك الطاقة من أجل وخلال استخدام المنتجات كاستهلاكها في السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزة .

ويترتب على ما سبق ضرورة تحليل هذه الجوانب من استهلاك الطاقة واستعمالها في ترابطها حتى يمكن للمصنِّم الصناعي التوصل إلى قائمة من المتطلبات المذكورة ، وتحديد الأسلوب الذي يمكن بتحقيقه ترشيده استخدام الطاقة وبالتالي اختبار المواد وطرق التحويل وصياغة نمط المنتج^(٧) .

٢ - تحديد العلاقة بين الطاقة والصناعة التحويلية

تحدد الطاقة المستخدمة في المعالجة الصناعية (القطاع التمويلي) بالعناصر التالية :

أ - الطاقة المستخدمة مباشرة في الآلات ووسائل الإنتاج .

ب - الطاقة الكامنة أو المحتواة في الآلات ، علماً أن مدخل الطاقة للمنتج الواحد ينخفض كلما زادت المنتجات المصنوعة بالآلة .

ج - متطلبات الطاقة من أجل النقل .

د - المتطلبات غير المباشرة من الطاقة لاستخدامها في المباني والانارة وغيرها .

وفقاً لما سبق ، تتحدد الطاقة الاجمالية في الصناعة التحويلية بمعدل الطلب في الوحدة القياسية من المنتج المحول ، ويقاس ذلك بعدد الجولات (Joules) للسنتيمتر المربع من المادة المنتجة

M. Decrop. «Dépenses d'énergie comparée dans divers procédés de réalisation de pièce métalliques.» (٧)

Hommes et forgeries. (décembre 1975). pp. 19-24.

في حالة الصلب ، أو الكيلو غرام الواحد من المنتج المصهور في حالة الألمنيوم^(٨) .
 (و) عند قياس استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي يلزم أن يؤخذ في الاعتبار نموذج الانتاج الخاضع به - كثيف الاستخدام للطاقة أو الموفر لها - من هنا يصبح من الضروري تصويب حساب معدلات الاستهلاك باعتماد القيمة المضافة وحدها فقط .

٣ - العلاقة بين الطاقة والصناعة التحويلية في الأقطار العربية

يتزايد الإدراك في الأقطار العربية بالعلاقة المتبادلة بين الطاقة والصناعة التحويلية ، فالطاقة تضطلع بدور حاسم أو كبير في تمويل الاستيراد من جهة ، وفي تحقيق التراكم من جهة أخرى في الأقطار العربية النفطية المختلفة ، كما تتجه الاقطار العربية في التصنيع المحلي نحو التوسع الكبير في الصناعات التي تستخدم الطاقة بكثافة عالية ، أما كمادة لقيم (Feedstock) كصناعات التكرير والأسمدة والبتروكيماويات ، أو كطاقة احتراقية كما في صناعات الصلب والألومنيوم والإسمنت والورق والزجاج ، فضلاً عن استخدام الطاقة في الصناعات الأخرى . وعلى الرغم من ذلك فإن الوعي بالعلاقة الوثيقة بين الطاقة والصناعة ما يزال متخلفاً ويتمثل فيما يلي :

أ - بينما نجد اهتماماً ملموساً بمدخلات الانتاج من العمالة والمواد الخام المعدنية أو الزراعية ورأس المال ، فإننا قلما نجد اهتماماً كافياً بالطاقة كمدخل متميز من مدخلات الانتاج في العملية الصناعية - التحويلية ، وعاملاً مهماً أو حاسماً في الصناعات آتفة الذكر لتقرير تكلفة الانتاج وفرص الربحية الاقتصادية في الصناعات العربية ، وكذلك الأمر عندما نبحت مسألة التكنولوجيا للصناعة العربية حاضراً ومستقبلاً ، فإننا قلما نجد اهتماماً بالجانب الخاص بالطاقة من تلك المسألة على الرغم من أن التكنولوجيا تتأثر تصميمياً وتطبيقاً ومردوداً بمقدار ربط استخدامها للطاقة وتأثيرها على استهلاكها ، ولذلك ليس مستغرباً أن تعتمد الاقطار العربية في اقامة صناعاتها الحديثة على تكنولوجيا المعالجة المستمرة (Continuous Processing) التي تستند على خرق الطاقة بصورة متواصلة ومنخفضة المردود ، وهادر للموارد الناضبة كالنفط والغاز والفحم ، هذه التكنولوجيا التي توسعت الدول الصناعية المتطورة في استخدامها فيما بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٧٠ حين كانت قادرة على احتمال كلفتها نتيجة سيطرتها على موارد النفط في الدول المنتجة والمصدرة له وبالتالي مقدرتها على الحصول عليه بأسعار بخسة .

ب - إن الوعي بالعلاقة الجدلية بين الطاقة والصناعة في البلدان العربية ما يزال حبيس النظرة الأحادية الجانب . فهناك ادراك بأن الصناعة قطاع كبير الاستهلاك للطاقة ، ولكن هناك غياب لدور الصناعة كمنتج لادوات تستلزم الطاقة من أجل استخدامها . فعند دراسة انتاج السيارة مثلاً يؤخذ في الحسبان ما تستهلكه صناعة السيارات من طاقة ، ولا يؤخذ في الحسبان حجم الطاقة

(٨) انظر: Decrop, Ibid.: Thus, energy requirements for cutting steel is estimated at 0.0126 MJ/cm³; in the aluminium manufacture, casting by Cupola method requires 5.148 MJ/Kg and 10.8 MJ/Kg in electric furnace. The data for casting are corrected on the assumption that the mean output for casting aluminium is 70% product and 30% waste (mainly rerunners).

التي ستستهلك في استخدام السيارات ، والأهم من ذلك غياب الوعي بأن الصناعة هي منتجة لمعداتٍ أخرى ضروريةٍ لانتاج الطاقة سواء القابلة للنفاد أو المتجددة ، وسواء أكانت تقليدية أو غير تقليدية . ومن ثم نلاحظ أنه على الرغم من امتلاك البلدان العربية مصادر هائلة للطاقة التقليدية وغير التقليدية لم تنشأ للآن صناعات لانتاج المعدات اللازمة لانتاج الطاقة أو الحفاظ عليها ، مع أن انتاج الطاقة واستهلاكها وكفاءتها يخضعان لإبداعية وانتاجية القطاع الصناعي من خلال التطوير التقني المستمر لعمليات الطاقة ومنتجاتها^(٩) .

ج - تتركز معظم الدراسات المنشورة عن علاقة النفط بالنمو الاقتصادي عامة ، والصناعي خاصة في الأقطار العربية المصدرة الرئيسة للنفط على شروط تحقيق الربح النفطي ، واستخدامه لتشكيل الفائض الاقتصادي ، وتحقيق التراكم الانمائي من جهة ، وتبديده بالاستهلاك من جهة أخرى . وفي هذا السياق تتناول الدراسات الدور غير المباشر الذي يناط بالنفط والغاز في التطور الاقتصادي والاجتماعي عموماً والتصنيع خصوصاً ، وقلما نجد محاولات متميزة وعميقة للبحث في العلاقة المتبادلة بين الطاقة والصناعة تحديداً في المنطقة العربية ، اللهم باستثناء الاهتمام بتصنيع البتروكيميايات الاساسية من الغاز الطبيعي والمصاحب خاصة ، بل والملاحظ حتى في الدراسات التي تربط بين وفرة النفط والغاز في البلدان المصدرة الرئيسة للنفط ، واستراتيجية التنمية الصناعية أنها تدعو إلى تفضيل الصناعات التي تستعمل هذين الموردتين بكثافة ، أما كوقود أو كمواد لقيم ليس لتغطية الطلب المحلي فحسب ، بل ولتغطية جزء من الطلب العالمي كذلك^(١٠) دون الالتفات إلى مدى سرعة استنفاد هذه الصناعات لتلك الموارد من ناحية ، وأثر التبعية للنفط تجارةً خارجيةً وخياراً صناعياً وعمليةً انتاجيةً . بل إن الدراسات الشائعة تتناول تناولاً صعباً وتفسيرياً للعلاقة بين النفط والتطور الاقتصادي في الأقطار العربية النفطية ، دون أن تطرح أرضية فكرية ومنهجية لتحديد خصائص العلاقة بين استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي الخام في الأقطار العربية ، وبصفة خاصة نمو الناتج الصناعي . ودون أن تصوغ فرضيات مُسندة حول اتجاهات التطور في هذه المجالات ، أو تسعى للتنبؤ بعلاقاتها المتبادلة المستقبلية . وهكذا ينتهي تشخيص التطور الماضي ومثله معاينة الوضع الراهن دون رسم مشاهد لمستقبل التطور في استهلاك الطاقة بالارتباط مع التطور المستقبلي في النمو الاقتصادي العام ، ونمو الصناعة تحديداً في الوطن العربي ، ولأثر هذا التطور على مستقبل التكامل العربي ، أو الاندماج في السوق العالمية والارتباط باقتصاديات الدول المتطورة ، والشركات الدولية النشاط ، فضلاً عن إغفال أهمية الطاقة كعامل انتاج يتساوى في الأهمية مع باقي العوامل الأخرى^(١١) .

(٩) خطاب د.عبد الرحمن خان ، المدير التنفيذي لمنظمة يونيدو في مؤتمر الأمم المتحدة عن المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة ، نايروبي - كينيا ، ١٠ - ٢١ آب/اغسطس ١٩٨٤ ، في : الزعيم ، « الطاقة والصناعة : مع اشارة خاصة للاقطار العربية » .

(١٠) انظر : ابراهيم ابراهيم ، « مشاكل الطاقة في الأقطار العربية المصدرة للبترو ، « النفط والتعاون العربي ، السنة ٩ ، العدد ٤ (خريف ١٩٨٣) . وهذه هي عنوان الدراسة التي قدمت الى : مؤتمر الطاقة العالمي ، ١٢ ، نيودلهي ، ١٨ - ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٤٥ - ٥٩ .

(١١) تكاد تنفرد الدراسة السابق الاشارة اليها بالتنبية إلى دور الطاقة كعامل مهم من عوامل الانتاج ، ص ٤٥٠ و ٤٧٠ .

خامساً : خاصية العلاقة المتبادلة بين الطاقة والصناعة في البلدان النامية

إن مستويات النمو ، والبنى ، والاستراتيجيات الصناعية والاقتصادية هي التي تحدد نمط الترابط بين الطاقة والصناعة في البلدان النامية بصورة متميزة عنه في البلدان المتطورة . ومن ثم لا يمكن عزل مسألة الطاقة عموماً ، والتبعية المتبادلة بين الصناعة والطاقة عن الاشكاليات العامة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي .

ففي البلدان العربية نجد قطاعاً للانتاج مقصوراً على الكفاف يلبي بدرجة بدائية - ومن باب أولى بصورة جزئية - حاجات السكان الريفيين ، ومن ثم تدرج الطاقة المنتجة والمستخدمه بالارتباط بهذا القطاع في نطاق الطاقة غير التجارية التي قلما تتناولها الاحصاءات ، ومن ناحية أخرى نجد قطاعاً آخر لاستهلاك الطاقة موجهاً بصفة رئيسة لتلبية متطلبات النقل الخاص في المدن والقطاع السكني ، إلى جانب الاستخدامات الانتاجية المحدودة . وتوصف هذه الطاقة بأنها تجارية لكونها نفطية في الأساس . إن استخدام هذه الطاقة في الأقطار العربية التي تيمتها بعض عزوف هذه الأقطار عن تصديرها ، بينما يتم تأمينها في الأقطار العربية غير المحظية بثروات نفطية عن طريق استيرادها من السوق الدولية. ورغم اختلاف الاعتبارات الاقتصادية في كلا المجموعتين ، من أقطار المنطقة إلا أنهما تشتركان في خاصية واحدة هي انخفاض نسبة ما يستخدم من الطاقة التجارية في القطاعات الانتاجية عموماً وفي قطاع الصناعة خصوصاً ، فضلاً عن توجيه النصيب الأكبر منها لخدمة الاستهلاك غير الانتاجي المقصور على أوساط محددة من السكان والمنسوخة والمستوردة من البلدان المتطورة .

يضاف إلى ذلك الاختلال الواضح في الترابط بين الطاقة المحلية التقليدية ، أي غير التجارية التي تستهلك بكميات كبيرة وإن كان انتاجها واستخدامها يتم وفقاً لتقنيات بدائية وغير اقتصادية والتي لا تدرج في الاحصاءات غالباً وبين الطاقة النفطية التي لا ينفصل استخدامها عن نموذج خارجي الأصول . فاذا ما أمكن حساب حجم الاستهلاك من هذه الطاقة فإن نصيب الفرد العربي من استهلاك الطاقة (وينطبق ذلك على كل الدول النامية) سيرتفع إلى حد كبير ، وقد يقترب من معدل استهلاك الفرد في العديد من البلدان المتطورة .

وفي ضوء ما سلف ، يبدو اتخاذ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة - على أهميته - معياراً لتقدير مدى التقدم والتخلف الاقتصادي والاجتماعي العام ، أو مدى التقدم والتخلف في كل من الصناعة والطاقة على السواء أداة غير مؤاتية في القياس والتقويم ، وسيصبح المعيار الصحيح والبدل هو التعرف على نمط وحجم الطلب على الطاقة واستهلاكها وتوزيعها بين القطاعات والاستخدامات المختلفة .

في هذا السياق أيضاً تصبح حجة البنك الدولي موضع شك كبير والتي يتبناها بتسرع كثيراً من الاقتصاديين في بلدان العالم الثالث ، والقائلة بأن التنمية في الأقطار العربية (والنامية عموماً) تتعرقل بقدر ما تتحدد بفاتورة الاستيراد النفطي . ذلك أن العجز التجاري المرتبط بالطاقة يترك في الظل جوهر مشكلة الطاقة في البلدان النامية ، ونعني بذلك تبعية هذه البلدان للاقتصادات الخارجية ان من خلال « التخصص » في تصدير النفط الخام وفقاً لاعتبارات

اقتصادية خارجية وعلى حساب الاحتياطي الوطني ، أو باستيراد النفط وتحمل اعباء متزايدة من العجز التجاري ، كل ذلك بصورة لا تنفصل - وهنا جوهر المسألة - عن قصور مطلق أو نسبي في تنمية الموارد المحلية من الطاقات البديلة ، وعن ضمور شديد في البنية الصناعية - التحويلية ومنتجاتها وصادراتها وعن نمط من استهلاك النفط مستورداً كان أم محلياً يتصف بالانتقائية الحضرية والافراط أو الاستخدام غير الاقتصادي في عدد من المرافق الاستهلاكية الرئيسية .

إن هذه الخصائص تصحُّ على معظم البلدان النامية (خلافاً لتلك المسماة حديثة التصنيع منها) وليس على معظم الأقطار العربية وحدها . لكن هذا الخلل البنيوي في الاستهلاك القطاعي للطاقة النفطية والتجارية عموماً ، وفي تحمل قطاع النفط جُلَّ عبء الامداد بالطاقة في الاقتصاد العام يرتبط في الأقطار العربية النفطية باستنزاف ثروتها الناضبة الرئيسية ، وتضخم أكلاف الانتاج في صناعاتها كثيفة الطاقة الرئيسية ، والموجهة باطراد نحو أسواق التصدير ، كما يرتبط في الأقطار العربية غير النفطية بصعوبات اقتصادية في إمداد الصناعة المحدودة القائمة ، ويرفع أكلاف الانتاج فيها بصورة أشد مما هي عليه ، في الأقطار السابقة بسبب الاعتماد على مصادر إمداد خارجية ، ويعرقل توسع الصناعة الضروري ، بل الحيوي في هذه الأقطار .

تبعاً لما تقدّم ، نجد ترابطاً مختلاً بين الطاقة المحلية « التقليدية » ، أي غير التجارية ، التي تُنتج وتُستخدم وفقاً لتقنيات بدائية وغير اقتصادية من جهة ، والطاقة النفطية التي لا تنفصل من حيث استخدامها (حتى عندما تكون متوفرة محلياً) عن نموذج خارجي الأصول لاستهلاك الطاقة يسود الأقطار العربية والنامية الأخرى . وطالما أن نموذج الطاقة القائم في الأقطار العربية يحكمه النفط المنتج محلياً أو المستورد ، والمرتبط بنموذج استهلاكي غير انتاجي وغير اقتصادي أساساً ، فإنه يصعب قبول الحجة القائلة بأن التنمية في الأقطار العربية وغيرها من الأقطار النامية تتعرقل بقدر ما تتحدّد بقاتورة الاستيراد النفطي . هذه الحجة التي يطرحها البنك الدولي ويشدّد عليها فيتبناها بتسرع كثير من الاقتصاديين حتى في البلدان النامية .

هناك في الحقيقة أولاً ، امكانيات ضخمة لترشيد استهلاك الطاقة في غير الأغراض الانتاجية بالاستعاضة عنها بالطاقة غير التجارية بقدر من التطور في طرق انتاجها وأساليب استخدامها . وهناك ثانياً ، امكانيات كبيرة متاحة لزيادة فعالية استخدام الطاقة التجارية في القطاعات الانتاجية عموماً ، والصناعة التحويلية خصوصاً ، وذلك في ضوء التفاوت الشاسع في استخدام الطاقة لإنتاج سلع متماثلة ليس فقط بين البلدان المتطورة والبلدان النامية ، بل وايضاً بين البلدان النامية مع بعضها البعض ، بل وفي وحدات الانتاج في البلد النامي ذاته .

وواقع الأمر أنّ حجم الطاقة المستهلكة للوحدة القياسية من المُنتج في القطاع التحويلي للبلدان النامية ، يفوق بأضعاف المعدل القياسي لنفس المُنتج في البلدان المتطورة ، فمتطلبات انتاج طن من الصلب الخام في الهند والصين يبلغ ضعف ما يستلزمه انتاج الطن في اليابان ، ويفوق بنسبة ١٥٠ بالمائة المعدل الخاص في الولايات المتحدة . ومعدل استهلاك الطاقة في المُنتج القياسي في صناعة الورق في البلدان النامية يفوق ثلاثة أضعاف المعدل في كندا والسويد رغم أنهما تستخدمان الخشب ، بينما تستخدم الدول النامية الطاقة التجارية . وفي مصر يبلغ معدل استهلاك الطاقة في كل طن من الأسمدة ٧٠٠٠ كيلو واط ساعة مقابل ٦٠ كيلو واط ساعة فقط في الصناعات المماثلة

لدى الدول المتطورة وفي بلدان نامية أخرى .

إن هذه الامكانيات الهائلة التي يعطل التخلف الصناعي استثمارها ، تؤكد امكانية تخفيض استخدام الطاقة في الصناعة العربية التي تكثر فيها الفروع المعتمدة ، والتي تعود على الطاقة بما يرفع من ادائها الاقتصادي حتى في اطار التوسع الصناعي التحويلي ، ودون حاجة إلى تضخيم فاتورة الاستيراد . تضاف إلى ذلك الامكانيات المتاحة فعلا لتوفير استهلاك الطاقة في الاستخدامات غير الانتاجية ، بترشيد نمط الاستهلاك السائد المستنسخ والمستورد من الغرب ، فكيف لو أمكن تقديم نمط بديل تدريجياً بحيث يتفق مع المستوى الفني والاقتصادي والاجتماعي ومع القيم الحضارية الاصلية للمجتمعات العربية ؟

التطورات الأخيرة في استهلاك الطاقة واستخدامها الصناعي في البلدان النامية

عقب تقويمات الأسعار النفطية والكساد الاقتصادي الغربي ، قامت البلدان مستجدة الصناعة بمضاعفة صادراتها التحويلية بأسعار تنافسية مستندة إلى أجور بخسة للعمالة المحلية ، بينما اعتمدت البلدان العربية المصدرة للنفط على ارتفاع أسعار نفطها ومداخيلها منه لتستورد المزيد من المواد الأولية بأسعار متزايدة ، و سلع تجهيزية مثقلة بالتضخم ، بينما لجأت البلدان العربية الأخرى إلى الاستدانة لمجابهة الأزمة الاقتصادية وخاصة منها التغيرات العميقة في نمط الانتاج الدولي وتكاليفه الاقتصادية . واليوم تجابه الاقطار العربية المصدرة للنفط نتائج الأزمة الصناعية والاقتصادية الدولية ، والأزمة المدبرة في سوق النفط العالمية باضطرارها لوقف عدد من المشاريع الصناعية والارتكازية ، بينما تعجز البلدان العربية المستوردة للنفط عن مجابهة العواقب المترتبة عن استدانتها الشديدة من المصارف والمؤسسات والدول الأجنبية .

والواقع أنه باستثناء لجوء بعض الاقطار العربية التي تعاني من العجز النفطي ، وأعباء استيراد النفط التجارية والمالية ، إلى الحد من هذا الاستيراد وتطوير بعض المصادر النفطية أو البديلة حيثما أمكن ، فإن أكثرية البلدان العربية وتعني المصدرة الرئيسية للنفط والأخرى محدودة الفائض ، أو العجز النفطي قد استمرت في اعتماد ثروتها النفطية الناضبة اما مصدرا للتوسع في الاستهلاك أو أداة لتمويل التوسع في الاستيراد أو تطوير الانتاج الزراعي والصناعي والتحويلي .

اضافة إلى ما تقدم ، فان الاقطار العربية وخاصة منها المصدرة للنفط والمصنعة له ، أو الغاز والمستخدمه لأي منهما في الصناعات كثيفة الطاقة ، لم تضع برامج تُذكر لترشيد استخدام الطاقة والحفاظ الاقتصادي عليها . وعلى الرغم من أن هذا التقصير الفادح يعود إلى صعوبات موضوعية تكنولوجية وصناعية ومالية ، فهناك أيضا قصور في الوعي والاهتمام بالضرورات الاقتصادية للحفاظ على الطاقة وترشيد استخدامها إن على المستوى الجزئي (الوحدة الانتاجية أو الاستهلاكية) أو على المستوى القطاعي أو على المستوى الوطني الشامل .

تقترن هذه التغيرات بمشاكل بنيوية وسياسات جعلت قطاع الطاقة ضيقا ضامرا ومتضخما مختلا في الاقطار العربية والنامية يؤثر الكثير منها تأثيرا سلبيا على عملية التصنيع وإن بدرجات متفاوتة وتشمل هذه المشاكل قصورا في مرافق الصيانة والتصليح ، وعيوبا في أساليب توليد

الطاقة وتوزيعها بحيث لا تُوفَّر الطاقة للصناعة توفيراً رشيداً ويترتب على ذلك ضررٌ جديٌّ يصيب وحدات الانتاج ومعداته ، ويؤدي باستمرار إلى خسارات في الانتاج وتصاعد في التكاليف وتدهور في جودة المنتجات .

سادساً : توقعات الطلب على الطاقة في الوطن العربي (١٢)

يتوقع أن يستمر الطلب على الطاقة عالياً وأن ينمو بنسب تتجاوز المعدل العالمي ، إلا أن معدل هذا النمو سيتأثر كثيراً بالسياسات التسعيرية الداخلية وسياسات ترشيد الاستهلاك ، كما أن نسب النمو ستختلف من قطر عربي لآخر بسبب ميزان الطاقة وسياساته في ترشيد الاستهلاك ونموه الاقتصادي .

وعلى الرغم من أن هناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي ونمو استهلاك الطاقة ، إلا أنه من الصعب تطبيق مثل هذا الترابط في الوطن العربي لاعتبارات عديدة أهمها ، أن الاقتصاد

جدول رقم (١)

توقعات الاستهلاك العربي من الطاقة والناتج المحلي الاجمالي

٢٠٠٠		١٩٩٠		١٩٨٠		
الناتج المحلي (مليون دولار)	استهلاك الطاقة (م.ط.م.ن.)	الناتج المحلي (مليون دولار)	استهلاك الطاقة (م.ط.م.ن.)	الناتج المحلي (مليون دولار)	استهلاك الطاقة (م.ط.م.ن.)	
١١٢٣٢١٩	٢٤٤,٢٢	٦٢٧١٩٧	١٢٩,٤٥	٣١٨٨٣٥	٥٤,٢٤	البلدان المصدرة ^(١)
١٥٨٧٠٥	١٠٥,٨٠	٩٧٤٣١	٥٩,٢٠	٥٤٤٠٥	٢٦,٨٨	البلدان المتوازنة ^(٢)
٩٢٧٨٩	٤٤,٧٦	٥٩٧٥	٢٧,٠٧	٣٤٩٨٠	١٢,٢٢	البلدان المستوردة ^(٣)
١٣٧٤٧١٣	٣٩٣,٧٨	٨٧٤٣٧٨	٢١٥,٧٢	٤٠٨٢٢٠	٩٣,٣٤	المجموع

(١) البلدان المصدرة : الجزائر ، العراق ، السعودية ، الكويت ، الجماهيرية العربية الليبية ، الامارات العربية المتحدة ، قطر وعمان .

(٢) البلدان المتوازنة : تونس ، سوريا ، مصر والبحرين .

(٣) البلدان المستوردة : الاردن ، السودان ، اليمن العربية ، لبنان ، المغرب ، اليمن الديمقراطية ، الصومال ، موريتانيا وجيبوتي .

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨١ (الشارقة : مطابع دار الخليج ، ١٩٨٢) ، القسم ٦ : « الطاقة » ، ص ٧٨ .

(١٢) جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨١ (الشارقة : مطابع دار الخليج ، ١٩٨٢) ، القسم ٦ : « الطاقة » ، ص ٧٧ - ٧٨ .

العربي ما زال يمر بمرحلة نمو سريعة يكون خلالها معامل الطاقة عالياً . كما أن نمو الدخل العربي مرتبط بصورة كبيرة بأسعار النفط الخام وهو أمر ليست له علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي الداخلي المستهلك للطاقة .

وبأخذ الأمور سאלفة الذكر في الاعتبار ، فقد تمّ بناء تصورات للنمو الاقتصادي العربي ، وربط هذه التصورات باستهلاك الطاقة . ويوضح الجدول نتائج التصور الأكثر احتمالاً ومنه يتضح أن استهلاك الطاقة في الوطن العربي سوف يصل إلى نحو ٢١٦ م.ط.م.ن. عام ١٩٩٠ ثم إلى نحو ٣٩٥ م.ط.م.ن. عام ٢٠٠٠ . ولغرض اعطاء صورة عن أعباء استهلاك الطاقة في البلدان العربية فقد تمّ تقسيم هذه البلدان من حيث انتاجها للطاقة واستهلاكها لها إلى ثلاثة أقسام : بلدان مصدرة للطاقة ، وبلدان متوازنة ، وبلدان مستوردة لها . ويوضح الجدول رقم (١) الاستهلاك المتوقع في المجموعات المختلفة والنتائج الاجمالي المتوقع .

بمقارنة عبء الطاقة ، حالياً ، الى الناتج المحلي الاجمالي في المجموعات المختلفة من الاقطار ، يتضح ان استهلاك الطاقة يشكل ٣ و ٤ بالمائة من الناتج المحلي في المجموعة الاولى ، بينما هو يفوق ١٢,٦ بالمائة في المجموعة الثانية ، و ٩ بالمائة في المجموعة الثالثة . ولما كان من المتوقع ان تصبح تونس وسورية ومصر مستوردة للطاقة في التسعينات فسوف يؤثر ذلك بالطبع على وضع مدفوعاتها ، وسوف تشكل الزيادة في استهلاك الطاقة عبئاً متزايداً على اقتصادياتها . أما البلدان ذات العجز في موازين الطاقة في المجموعة الثالثة فان وضعها يأخذ أهمية خاصة لتأثير استيرادها الحالي من النفط على امكانياتها الاقتصادية وخاصة فيما يخص الاقطار العربية الأقل نمواً ، والتي من المتوقع ان تفوق استيراداتها من مصادر الطاقة كافة صادراتها في السنوات العشر القادمة .

اضافة الى ضخامة حجم الطلب على الطاقة ، كما تظهر من الجدول السابق ، نجد دراسة اخرى تقدّر حجم الطلب بنحو ٤٥٠ مليون طن من معادل النفط ، أي أربعة أضعاف ما كان عليه عام ١٩٨٠^(١٣) . وذلك بافتراض معدل ٥ الى ٧,٥ بالمائة للنمو الاقتصادي وارتفاع في الاسعار المحلية الفعلية للطاقة ولكن دون مستوى التضخم . وبافتراض انخفاض معدل نمو الاستهلاك من الطاقة عن المعدل المرتفع (١٤ بالمائة سنوياً) الذي تحقق فيما بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، وذلك استناداً الى الحجة الاقتصادية الكلاسيكية الخاصة بتوقعات الاستهلاك من الطاقة وهي « اقتراب العديد من دول المجموعة وخاصة تلك التي انطلقت في بداية الفترة المذكورة من أساس متدن جداً لاستهلاك الفرد من الطاقة ، من مستويات الاشباع في العديد من المجالات »^(١٤) .

من جهة أخرى، نجد « توقُّعاً بأنّ تنحوم منحىً مختلفاً المتغيرات المؤثرة على استهلاك الطاقة العربي ، وهي المتغيرات التي حددت بالنمو الاقتصادي العام ونظام الاسعار المحلية للطاقة ، والتغير في التوزيع القطاعي للناتج المحلي الخام (بالتحول عن الزراعة والتوجه نحو النقل والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة »^(١٥) .

(١٣) ابراهيم ابراهيم ، حمدي صالح عبد الله وعبد الرحيم عويس ، « توقعات الطلب على الطاقة في الاقطار العربية ، » تقرير حول مؤتمر الطاقة العربي ، ص ٢٢٧ .

(١٤) المصدر نفسه .

(١٥) ابراهيم ، « مشاكل الطاقة في الاقطار العربية المصدرة للبتروول ، » .

١ - العوامل المؤثرة في توقعات استخدام الطاقة في الصناعة

ومهما يكن من أمر فإن توقعات استخدام الطاقة في الصناعة ستتأثر تأثراً كبيراً بعاملين متكاملين وهما :

أ - مدى التوسع والتنويع في عملية الصناعة وأنماط الاعتماد على الطاقة ، أو استخدامها في كل من الفروع المستقبلية وفي مجموعها . فالتوجه الشديد نحو الصناعة سيفضي إلى ارتفاع أهمية الطاقة الموجهة للصناعة في مجمل استخدامات الطاقة ، وبالعكس فإن اعتدال التوجه الصناعي أو الحد النسبي منه سيفضي إلى اعتدال وربما تناقص الحصة النسبية للصناعة في مجمل استهلاك الطاقة المقبل . من جهة أخرى ، فإن مزيداً من التوسع في فروع وصناعات معتمدة على الطاقة كمادة أولية (التكرير والبتروكيميائيات) أو مستخدمة استخداماً كثيفاً لها (الصلب والألمنيوم والنحاس والأسمنت) سيفضي إلى ارتفاع أهمية الطاقة الموجهة للصناعة على عكس ما يفضي إليه نزوع بديل متزايد إلى تطوير صناعات كثيفة العمالة ، أو كثيفة التكنولوجيا ، دون أن تكون كثيفة الطاقة (كالصناعة النسيجية أو الهندسية) .

وليس من السهل ولا الجاد الأخذ بتعميمات شائعة ولكن جائرة حول كثافة العمالة في صناعات التحويل اللاحقة لأن هذه تختلف من حيث كثافة العمالة وكثافة الطاقة وكثافة التكنولوجيا بحسب الفروع والمراحل الانتاجية .

وواقع الحال أن أنماط الموارد البشرية والطبيعية المتاحة داخل المنطقة العربية وكل من أقطارها تقرر درجة من الحتمية في أنماط استخدام الطاقة في الصناعة وفي شدة استهلاكها مع مراعاة الديناميكية الصناعية المقبلة توسعاً أفقياً أو تعميقاً في عمليات التحويل اللاحقة لعملية التصنيع العربي في إطار أنماط الانتاج والاستهلاك الحالية ، ومع أخذ البيئة الصناعية الدولية وتغيراتها المتعلقة بالطاقة والتكنولوجيا وأسواق التصريف كقوة مؤثرة في المستقبل العربي بعين الاعتبار .

ب - مدى المرونة في اختيار تكنولوجيات استخدام الطاقة لأغراض الصناعة وآفاق تغيير أنماط الاستخدام المذكور وخصائصه وسرعته . إن التوجه الصناعي اللاحق في المنطقة العربية في إطار أنماط الصناعة الحالية ، من حيث مدخلاتها خاصة من المواد الخام والطاقة ، ومن حيث طرائقها الانتاجية ، خاصة المعالجة المستمرة الهادئة للطاقة ، ومن حيث خصائص مخرجاتها من المنتجات ، سيقدر حتماً وبدرجة كبيرة مستقبل استخدام الطاقة في الصناعة العربية . وبالعكس ، فإن توجعاً لاحقاً نحو التصنيع العربي ، وفقاً لأنماط مستجدة وبديلة للصناعة من حيث مدخلاتها ، خاصة من المواد الاصطناعية الجديدة ، والطاقة المتجددة أو الاصطناعية (نפט الفحم أو غاز الفحم) ومن حيث طرائقها الانتاجية ، خاصة المعالجة متجددة الطاقة أو المعالجة الحيوية الاصطناعية الموفرة للطاقة ولتكلفة الانتاج ، ومن حيث مخرجاتها من المنتجات الجديدة ، سيجعل من العسير تقرير مستقبل استخدامات الطاقة في الصناعات العربية بمعزل عن الثورة الصناعية الثالثة التي يشكل الخروج بالانتاج والاستهلاك عن النمط النفطي ، وطرائق المعالجة الصناعية المستمرة بالاستناد إليه واحدة من أهم خصائصها .

كما أن البحث والتطوير ومجمل التجديد التكنولوجي لأشكال الطاقة وأعمارها الاقتصادية وأنماط استخدامها الصناعي والانتاجي ، كما هو جارٍ على قدم وساق في البلدان والمناطق المتطورة ، سيقرر آفاق التغيّر المقبل في استخدامات الطاقة عالمياً ، وفي المنطقة العربية ، كما سيقرر سرعة الانتقال من مصدر أو شكل للطاقة إلى أشكال مستجدّة ومختلفة نوعياً ، خاصة في الفروع والصناعة الماثلة أو المنافسة للصناعات الغربية .

لا شك أن استثمار الموارد الطبيعية المحلية المتاحة صناعياً ، ورفع درجة كل من التحويل الصناعي ، والقيمة المضافة للصادرات ، ومجابهة الاستيراد المتفاقم للسلع التحويلية الأجنبية بمزيد من الصادرات من السلع التحويلية عربية الانتاج ، كلها تبرّر توقعات التوسع في الصناعات التي تتيح استثمار موارد النفط المحلية وتحويلها الصناعي ورفع قيمتها المضافة . لكن التوسع في الفروع الصناعية وأنماط التحويل الصناعي وتكنولوجيات استخدام الطاقة ولقيم النفط فيها ، لا يمكن أن يكون وأن يتحقّق وفقاً لعلاقة سببية وخطية الاستمرار بين الموارد النفطية المتاحة والصناعات كثيفة الاستخدام لها .

(١) يتأثر اصطفاء الصناعات والفروع الصناعية التي تستخدم النفط المحلي - مادة لقيم و طاقة حرارية - باصطفاء تلك التي تستخدمه طاقة حرارية فقط ، وبالجمع بين الأولى والثانية ، وبالمرحل الزمنية التي سيتمّ فيها التوسع في كل منها وفيها مجتمعة .

(٢) وهذا أهم : يتمّ التوسّع في الصناعات المذكورة - ليس بصورة أفقية فحسب ، وإنما أيضاً باتجاه رأسي إنْ بهذه الدرجة أو تلك من الاندماج الرأسي - والتجربة العربية الراهنة في صناعات التكرير فالبتروكيميايات وصهر الألومنيوم فتحويله وانتاج الصلب فتصنيع منتجاته كالتجارب الدولية السابقة تؤكد ذلك . ونحن نركز على هذه الديناميكية المزدوجة من التوسع من منظور الطاقة واستهلاكها (الذي يعيننا هنا) ، حيث أن أنماط استخدام الطاقة ومتطلباتها ومهمات الحفاظ عليها وترشيدها تختلف بحسب مراحل المعالجة التحويلية فهي تكاد تكون حاسمة بالاشتراك مع التكنولوجيا في تقرير كلفة الانتاج الاجمالية للصناعات الأساسية ، ولكنها تقل دوراً ، وإنْ بدرجات متفاوتة ، في المراحل التحويلية اللاحقة ان في البتروكيميايات أو الصلب أو الألومنيوم أو النحاس ، حيث تميل حصتها للانخفاض ، وأحياناً كثيرة للانخفاض بشدة في صناعات التحويل الصناعي اللاحقة لمعالجة الطاقة أو لمعالجة المادة الأولية بالطاقة (البتروكيميايات والألياف التركيبية في الحالة الأولى والصلب والألومنيوم والنحاس في الحالة الثانية) ، بل أن اقتصادات الطاقة غالباً ما تتغير حتى في حالة التوسع الأفقي بتغيّر نمط العلاقة المتبادلة بين الطاقة والصناعة لدى مضاعفة طاقة الانتاج والتركيز الجغرافي والتكنولوجي والانتاجي في الأخيرة .

(٣) وهذا أكثر أهمية ، يتأثر التوسّع في تلك الصناعات وسيتأثر بصورة متلازمة مع تجديد التكنولوجيات وتطوير أنماط الطاقة بالأزمة الصناعية الدوائية ، بعمليات تجديد البنى وتطوير التخصص في الصناعة الدولية ، وتطرح هذه الملاحظات مسألة خضوع توقعات التطور المقبل في استهلاك الطاقة في أغراض الصناعة بالمنطقة العربية ، للمتغيرات الصناعية ضمن الصناعات المذكورة وخارجها ، وتأثره بالأنماط الانتاجية للصناعات العربية المقبلة ولخصائصها البنوية ، وبرمجة مراحلها وتحديد تكنولوجياتها وحزمها المميزة من عناصر الانتاج ومن المخرجات

الانتاجية . ولكن من جهة أخرى يمكن وينبغي اخضاع اتجاهات التوسع والتنمية في الصناعة العربية قطريا واقليميا للخطط الخاصة بالطاقة وذلك من خلال رسم استراتيجيات خاصة بانتاج الأخيرة واستكشاف الخيارات وتحديد الأولويات في اطار هذه الاستراتيجيات من حيث انتاج الطاقة وتحديد مصادرها وتوفير امداداتها وتوزيع أنماطها وعناصرها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة عامة وقطاعاته الانتاجية (الزراعة والصناعة والنقل الانتاجي) خاصةً وداخل قطاع الصناعة بفروعه ومراحله التحويلية ، والاهتمام بوضع استراتيجيات خاصة لانتاج الطاقات المتجددة وتحسين الفعالية الاقتصادية للإنتاج الحالي منها ، واستخدام أنماط من هذه الطاقات استخداماً متزايداً في الانتاج والصناعة ، والأخذ بهذه الخيارات سيعدّل من اتجاهات التوسع الحالية والمرتبقة في الصناعات العربية ويضيف اتجاهات مستجدة الى الاتجاهات الصناعية السائدة في المنطقة . ذلك ان الطاقة ليست الامدخلا واحدا عظمت أهميته أم تضاعلت - من مدخلات الانتاج - فلا يجوز عزله عن المدخلات الأخرى عند تقصي تأثيره ورسم دوره في عملية التصنيع .

وفي الوقت نفسه فان من المهم بمكان ان يؤخذ بالاعتبار مدخل الطاقة ، ليس فقط على مستوى الاقتصاد الكلي وانما ، في قطاعات الانتاج والصناعة ، على المستويين الكلي والجزئي معا عند التدارس في حاضر الصناعة العربية وخصائصها ومشاكلها ، ولدى البرمجة لتطويرها وتنميتها ، وعند دراسة مدخلات الانتاج الأخرى من عمالة ومواد أولية ورأس مال وتجارة . كما ينبغي ان يظلّ ماثلا في الذهن أنّ مدخل الطاقة ليس مدخلاً بسيطاً بل هو مدخل مركب ، وأنه ليس معرولاً عن المدخلات الأخرى بل يرتبط بها ويتفاعل معها على المستويين الكلي والجزئي .

٢ - ترشيد استخدام الطاقة في الوطن العربي (١٦)

ترى منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول « بأن خير وسيلة لتعميم اسعار معقولة للمشتقات النفطية في الوطن العربي ربما يتمثل في تطبيق اسعار موحدة على صعيد اقليمي . وبأنه يمكن لمنظمات عربية متخصصة ان تقدم توصيات مشتركة بهذا الخصوص للانطلاق نحو تقريب مستوى الاسعار المحلية من المعدل العالمي تمهيدا لايصالها الى ذلك المعدل بعد فترة زمنية معينة . ولا بد ان تراعى في عملية الرفع التدريجي عدة عوامل بحيث تتم ضمن توازن يمنع تضرر القطاعات الانتاجية ، ويركز بصفة خاصة على الحد من الاستهلاك في المجالات الكمالية ، كما ان آثار الاسعار الجديدة لتوزيع الدخل على المواطنين يجب ان تراعى بحيث لا تعاني الطبقات ذات الدخل القليل اكثر من غيرها » .

٣ - ترشيد استخدام الطاقة في الصناعات العربية

ترتبط أسعار الطاقة والطلب عليها والنمو الاقتصادي العام بعلاقة متبادلة معقدة . والحق ان التقدم المحرز في الحفاظ على الطاقة لا يشكّل إلاّ خدشاً بسيطاً لأرضية الإمكانيات التكنولوجية (وبالتالي الاقتصادية المحتملة) التي ستتكشف عندما سترتفع أسعار الطاقة عن مستوياتها الحالية .

(١٦) « ترشيد استهلاك الطاقة في الوطن العربي ، » نشرة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، السنة ٧ ، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١) .

فالحفاظ على الطاقة لا يقتصر على تعديل المنظّمات الحرارية (Thermostats) و (Retrofitting) واعتماد سيارت صغيرة الحجم واتخاذ تدابير أخرى مماثلة وكلها بالحقيقة أهم ما بذل من جهود في هذا المضمار حتى اليوم ، بل ان الحفاظ على الطاقة يتضمن تجديداً في التصميم الصناعي ، ويستلزم بالتالي القيام باستثمارات جديدة ، وما زالت هناك مكاسب مرموقة قابلة للتحقيق مستقبلاً .

وتعتمد هذه المكاسب على السياسات التي تقلل من الطاقة المستخدمة في الوحدة القياسية من المخرج الانتاجي وتحقق « نقلة » من حالة التبعية ازاء النفط المستورد بأسعار عالية ، الى استخدام أكبر للطاقت البديلة - محلية المصدر كانت أم مستوردة - ان مثل تلك السياسات تشمل رفع أسعار الطاقة وفرض الرسوم وخلافها من المحرّضات المالية ، والقيام باستثمارات مخصّصة لتطوير الإمدادات المحلية من الطاقة ، وتدريب العمالة ، ومنحهم مكافآت تشجيعية . والحق ان تدابير كهذه تشجع على تطوير طرائق للتحويل الصناعي أكثر فعالية من حيث استخدام الطاقة ، سواء في الصناعة أو في النقل (كتوفير الوقود وكهربية الخطوط الحديدية) او في القطاع التجاري والسكني (باستخدام مدافئ محسنة تعمل بالأخشاب) أو في مرفق الطاقة الكهربائية (كالحمد من ضياع الطاقة ، واستخدام ، وإعادة استخدام الحرارة الضائعة وتحسين فعالية الشحن الكهربائي^(١٧) .

ولقد دلت التجربة على أنه يمكن تحسين فعالية الطاقة بنسبة تبلغ ١٠ بالمائة خاصة في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة ، وذلك بمجرد ادخال تحسينات وتعديلات طفيفة على المباني الصناعية وادارتها دون اللجوء إلا الى القليل من الاستثمارات الاضافية .

ان الاقطار العربية معنية بالحفاظ على الطاقة وتوفيرها وترشيد استخدامها واستهلاكها في صناعاتها التحويلية سواء القائمة على النفط كمادة لقيم أو المستخدمة للطاقة بصورة مكثفة ، وذلك لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها الانتاجي وتحقيق الأداء الاقتصادي الأمثل في الانتاج الصناعي والتحويلي .

تؤلف الطاقة مدخلاً من مدخلات الانتاج يؤدي الاسراف في استخدامها الى إثقال الكلفة الاجمالية للانتاج ، بينما يخفف الحفاظ عليها وتوفيرها وترشيد استخدامها مجمل الكلفة المذكورة . على ان هناك مدخلات انتاجية أخرى أبرزها المواد الخام (غير الطاقة) والتكنولوجيا المادية والعمالة وما تجسد من مهارات وفنون انتاجية ، فهذه المدخلات تحدد وفقاً لأنماط استهلاكها وادماجها في عمليات الانتاج كلا من درجة استخدام الطاقات الانتاجية ومستوى الأداء الاقتصادي في عموم الصناعة ونمط استخدام الطاقة بالمقابل ، فان هذه الأخيرة تؤثر في نمط استخدام عوامل الانتاج الأخرى سابقة الذكر . لكن مسألة الطاقة تكتسب أهمية خاصة في الصناعات التحويلية (نفطية المادة الأولية) أو كثيفة الطاقة وفي الصناعات الموجهة كلياً أو جزئياً الى اسواق التصدير ، ان تتضاعف هنا ضرورات الحفاظ على الطاقة الناضبة أو المكلفة الاستيراد (أو كليهما) وبلوغ أداء اقتصادي أمثل في الانتاج .

World Bank, *World Development Report, 1983* (Washington, D.C.: Oxford Univ. Press for the World (١٧)

Bank, 1983), «Energy.» pp. 28-29.

٤ - متطلبات ترشيد الطاقة من الاستثمارات المادية والجهود البشرية والتكنولوجية

يستلزم الحفاظ على الطاقة وترشيد استخدامها في الصناعة (ولا سيما التحويلية) القيام باستثمارات خاصة تضاف بدورها الى تكاليف الاستثمار ، ولكنها تتيح الحد من تكاليف الانتاج ، ويختلف الأمر بين صناعة وأخرى إن من حيث فُرص الترشيد أو من حيث شروطه التكنولوجية والاقتصادية أو آفائه الزمنية . بيد ان القيام باستثمارات اضافية بغرض توفير الطاقة في الصناعات التحويلية وفي الصناعة عامة لا يقتصر على الانفاق الرأسمالي الاستثماري وحده . انه يطرح في الوقت نفسه مهمات عملية مكلفة أو عسيرة أحيانا كتطوير تكنولوجيات الطاقة واستخدامها وتطوير قوة العمل ومعاودة تأهيلها ، وذلك الى جانب مهمات أخرى تنظيمية بعضها اداري وبعضها الأخر تكنولوجي كضبط العملية الانتاجية والتحكم بالطاقة استناداً الى الحاسب الآلي ونظمه .

وتعدّ الصناعة الكيمايية واحدة من أكثر الصناعات استهلاكاً للطاقة وقد قُدّر بأن الصناعة الكيمايية في أوروبا الغربية قد استهلكت وحدها ما يفوق ١٢ بالمائة من مجمل استهلاك المنطقة المذكورة من النفط والغاز في عام ١٩٧٩^(١٨) .

وتتميز وحدات الصناعة الكيمايية بانها لا تستخدم النفط كمصدر للطاقة فحسب ، وانما كمادة لقيم أيضاً وذلك لانتاج نسبة هامة من المخرجات الانتاجية . لذلك فقد تأثرت هذه الصناعة بصورة مضاعفة من تقويمات الأسعار النفطية بحيث كان الحفاظ على الطاقة في هذه الصناعة وما يزال مهمة ملحة .

وقد قامت غرفة التجارة الدولية بمسح شمل خمسة عشر مصنعا كيميائيا مختلفا في اثني عشر بلدا ، وكان ما يقرب من نصف هذه المصانع قائما في بلدان متطورة . ولكن أيّاً كان موقع المصانع المدروسة فانها قد طبقت جميعا برامج الحفاظ على الطاقة ونجح معظم تلك المصانع في تحقيق وفورات في الطاقة على الرغم من ظهور فروق ملحوظة بين مستويات التوفير ونمط الأجهزة المستخدمة من أجله ، والاستراتيجيات المصنعة لتحقيقه في المصانع المذكورة^(١٩) .

تبين نتيجة المسح بان استراتيجيات ترشيد الطاقة في هذا الفرع من الصناعة قد اعتمدت بمعظمها على ادخال تعديلات في المعدات والأجهزة الحالية بينما اتجهت استراتيجيات اخرى اما الى تجديد تلك المعدات أو الى الجمع بين تجديدها والتعديل فيها . وبالنسبة للاستراتيجيات الآخذة بهدف رفع فعالية المعدات القائمة فقد تركزت أولاً على تحسين طرق الانتاج بصفة عامة ، وثانياً على تحسين استخدام الحرارة اما بتدويرها أو بتحسين العزل الحراري أو تخفيض البخار المهدور ، وثالثاً بتجنب التعطيل في استخدام المعدات ، ورابعاً بالقيام بفحوصات تقويمية دورية لوضع الطاقة في المؤسسة ، وخامساً بتحسين وعي العمال بالحفاظ على الطاقة من خلال التدريب

«Energy Conservation in Industry.» a background report prepared by the International Chamber of Commerce for the World Energy Conference, NewDelhi, 1983. (١٨)

(١٩) المصدر نفسه .

ومنح المكافآت وأخيرا ، المتابعة اليومية لاستخدام النفط والكهرباء .

غير ان اكثر التقنيات حفاظا على الطاقة ، وتوفيرا لها هي التقنيات المرتبطة بمعَدَات انتاجية جديدة . وفي هذا الاطار تشمل استراتيجيات المصانع الكيماوية التي شملها المسح المذكور اقتناء مراحل جديدة وأعلى فعالية ومراقبة غاز ثاني أكسيد الفحم عند استخدام المراحل ، ومعاودة استخدام المواد الكثيفة في المراحل والعوارض الشمسية لمعاودة تسخين ماء المراحل بالاضافة الى استخدام أنظمة تجهيزية مجددة .

من هنا نستشف بعض التحديات التي تجابه الصناعة التحويلية العربية فيما يخص ترشيد الطاقة ورفع فعالية استخدامها ومردودها . اضافة الى متطلبات الاستثمار الاضافية ومتطلبات التأهيل والتدريب نجد متطلبات تكنولوجية بحثة بعضها يتعلق بطرق الانتاج وتقنياته المعتمدة على الطاقة والمؤثرة بشدة في استهلاكها وبعضها الآخر يتعلق بدارات الانتاج (Production Circuits) وضبط عمليات الانتاج والتحكم في استخدام الموارد والمدخلات الأخرى في الوحدة الانتاجية .

في البلدان المتطورة امكن ويمكن تطوير جزء كبير من برامج الحفاظ على الطاقة وتطويرها داخل المجمع الانتاجي الواحد ، أو الفرع الصناعي أو قطاع الصناعة . لكن قد يصعب على البلدان النامية ان تطوّر مرافق توفير الطاقة بما تستلزم من تجديد تكنولوجي وتطبيقات تقنية مستجدة ومهارات اضافية متطورة ضمن المجمع الصناعي الواحد، وربما حتى في مستوى الفرع الصناعي المحلي الواحد استنادا الى القوى الذاتية البشرية والفنية والمالية . ينطبق هذا على الكثير من الاقطار العربية وبالتأكيد على وحداتها ومجمعاتها الانتاجية . يضاف الى ذلك ان الحاجة الاقتصادية الى ترشيد استخدام الطاقة الصناعي قد تتناسب عكسا مع درجة تملك التقنية أو تركيز الاستثمار أو تقدم التكنولوجيا في الوحدة الانتاجية ، بحيث نجد ضرورات التوفير في الطاقة وتطوير تكنولوجيات استخدامها أشد ما تكون في الصناعات والفروع كثيفة الطاقة حديثة الانشاء من جهة ، وفي الوحدات الانتاجية المتقدمة تكنولوجيا ، والصغيرة حجما وامكانات مادية من جهة أخرى . بناء على ذلك يبدو المدخل القطاعي أو الفرعي المدخل الاقتصادي الملائم لوضع برامج الحفاظ على الطاقة وتنفيذها في كثير من الصناعات والفروع الصناعية العربية ، لكن ذلك لا ينفي ، بل يستوجب مدخل المؤسسة الواحدة لترشيد استخدام الطاقة في الوحدات الصناعية الكبرى التي تتوفر لها وفورات الحجم الاقتصادي دون ان تتوفر لها بالضرورة وفورات الطاقة الاقتصادية ، كما هي الحال في الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة .

قد يضع ترشيد استخدام الطاقة اعباءً متزايدة في المدى المتوسط على الصناعة العربية خاصة منها كثيفة التكنولوجيا المعتمدة على طرق التحويل الصناعي المستمر ، ولكن بذل الجهود التأهيلية والتكنولوجية والتنظيمية الانتاجية والتطبيقية لأغراض ترشيد الطاقة الصناعية يوفر مزايا اقتصادية خاصة بالطاقة وباستخداماتها الاقتصادية في الصناعة العربية .

اضافة الى ذلك يرجح ان تتجاوز النتائج المترتبة على ترشيد الطاقة مزايا هذا الترشيد الاقتصادية - على أهميتها - سواء لاقتصادات المنطقة محلياً أو لمستقبل علاقاتها الاقتصادية الخارجية . بعبارة أخرى ستسفر مجهودات التأهيل والبحث والتطوير والتطبيق التكنولوجي لترشيد الطاقة الصناعية الى تحسين في الكفاءات والمهارات الوطنية ، تنشيط اضافي متميز للبحث والتطوير والتطبيق التكنولوجي ، ورفع مستويات تنظيم الانتاج والصيانة والادارة الصناعية بما

يحسّن من نمط استخدام الموارد الأخرى ويرفع من الانتاجية ، ويعود بالفائدة الاقتصادية على مجمل القطاع الصناعي وقطاعات الانتاج العربية .

سابعاً : صناعة وسائل الانتاج المساندة لقطاع الطاقة

تفتقر الأقطار العربية بمعظمها الى السلع الرأسمالية اللازمة في قطاعاتها من الطاقة . وغالبا ما تفتقر أيضا الى المعارف والمهارة والخبرات التكنولوجية الخاصة بالطاقة وذلك باستثناء توفر هذه العناصر فيما يخص قطاع النفط بصورة متزايدة وفي عدد متزايد من هذه الأقطار . ان الافتقار الى انتاج محلي لوسائل الانتاج وبقية السلع الرأسمالية الخاصة بالطاقة واللازمة لقطاعاتها في المنطقة العربية يلقي أعباء على الميزان التجاري فضلا عن أنه أدى ويؤدي من الناحية العملية الى استيراد الأقطار العربية واعتمادها على سلع تجهيزية خاصة بالطاقة لا تتفق دوماً مع الشروط المحلية . من هذه الزاوية يؤثر الافتقار الى مثل هذه الصناعة تأثيرا سلبيا على الصناعة والاقتصاد العربيين من حيث انه يعني نقصا كبيرا في المدخلات الضرورية لتطوير قطاعات الطاقة القطرية وتنويعها من جهة ، وتقليل فرص التوسع المطلوب في الصناعات ووسائل الانتاج في المنطقة العربية من جهة أخرى . ولو نظرنا الى المنطقة العربية ككل لوجدنا ان الطلب الجاهز الحالي على السلع الانتاجية الخاصة بالطاقة والتقنين القاهر المسرف هنا او الاستيراد هناك يخفيان امكانات ضخمة على المستوى العربي العام لتطوير انتاج عربي اقليمي وتوسيع السوق للسلع الرأسمالية والخدمات المتعلقة بتوليد الطاقة .

يتطلب قطاع الطاقة انتاج سلع رأسمالية أو تجهيزية ، وخدمات مرتبطة بها تلزم لانتاج سلسلة كبيرة من المعدّات والتجهيزات الخاصة من بينها تلك المتعلقة باستكشاف النفط واستخراج الفحم وتجهيز محطات الطاقة المائية وتحويل الكتلة العضوية الى طاقة ومنتجات زراعية وكيميائية وخطوط نقل الكهرباء والأنابيب . غير ان عددا من هذه المعدّات المطلوبة يدخل ضمن دائرة الامكانات الانتاجية والتكنولوجية للمنطقة ويمكن بالتالي تصنيعه محليا ولن يكون اقتصاديا استبدال النفط المستورد من الأقطار العربية المعتمدة على مصادر امداد خارجية ، بانتاج أنماط بديلة من الطاقة على أساس استيراد وسائل الانتاج والمعدّات اللازمة له من خارج المنطقة بل ان تطوير تلك الطاقات البديلة عن النفط المستورد ، أو المكمل للنفط المحلي أو المستورد ، يمكن أن يتمّ بمعايير اقتصادية اذا ما استند مثل هذا التطوير الى صناعة تحويلية محلية توفر له معدات الطاقة وأجهزتها وخبراتها الفنية أو قسما مرموقا منها ، وذلك على مستوى المنطقة العربية أو اقاليمها الرئيسية .

ويمكن البدء بتطوير مرافق الصيانة والتصليح الخاصة بمعدّات الطاقة حيث يمكن ذلك في الأمد القصير من تحسين استخدامات المعدّات المتوافرة وإطالة عمر المعدّات الرأسمالية الحالية وتخفيض كلفة الاستثمار لوحدة الانتاج القياسية . وفي المدى الطويل يمكن الانتقال التدريجي من الصيانة والتجديد الى الانتاج الذاتي والتوسّع فيه ، وتلبية حاجات المنطقة الى الطاقة بصورة أفضل وأكثر شمولاً . ان توسعا كهذا في صناعة وسائل انتاج الطاقة سيرفد جهود التصنيع غير المرتبطة بانتاج الطاقة ، وسيعزز فرص تكاملها وتنميتها بينما سيستفيد في الوقت ذاته منها .

في هذا السياق تحتاج الأقطار العربية الى ان تحدد :

١ - أهدافا متعلقة بتطوير وسائل انتاج الطاقة في فروع الطاقة التي يتمّ مقدا تحديدها وضبط اولوياتها .

٢ - أفقا زنيا استراتيجيا للتوجه الصناعي نحو الأهداف المذكورة .

٣ - خططا وبرامج تختلف بين قطاع للطاقة وآخر تهدف إلى توفير الوسائل وتحديد أساليب اقتناء التكنولوجيا وتجديد انتاجها وارساء قواعد مادية لانتاج معدّات الطاقة المطلوبة .

بيد ان توجهها كهذا لا يمكن الا ان يكون على مستوى المنطقة او اقاليمها الرئيسية وذلك بسبب ضعف البنية الاقتصادية في كثير من الأقطار العربية ، وضعف القاعدة الصناعية والتكنولوجية في المنطقة عموما وفي جُلّ أقطارها مقابل الحاجة العربية العريضة لتنويع قطاع انتاج الطاقة ، والحدّ من اختلاله الحالي ودعم الانتاج من مصادر متعددة متاحة ، وأخرى ما تزال كامنة بوسائل انتاجية ومعدّات وخبرات ملائمة □

السكان والقوى العاملة في التجمع العربي الفلسطيني على أرض ليبيا(*)

د. جمعة رجب طنطيش

مدرس الجغرافيا في جامعة الفاتح - طرابلس الغرب.

مقدمة

تمثل مادة هذه الدراسة النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة حقلية قمنا بها على التجمع العربي الفلسطيني في الجماهيرية . وتضمنت هذه الدراسة استبياناً قام الباحث بتوزيعه في معظم المدن والمراكز العمرانية الرئيسية في الجزء الشمالي الغربي من البلاد في المنطقة الواقعة بين سرت شرقاً وزوارة غرباً ، وكذلك بعض المراكز العمرانية في الشرق والجنوب (درنة والكفرة) ، وشملت العينة هنا ٢٨٣٨ نسمة .

كما اعتمد الباحث ايضاً على استبيان وزعه مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس بهدف حصر الفلسطينيين الذكور ممن تزيد أعمارهم على ١٥ سنة بهدف تعبئتهم في صفوف الثورة الفلسطينية ، وقد تم ذلك في اواخر سنة ١٩٨١ واولئ سنة ١٩٨٢ ، وشملت العينة هنا ٥١٠٨ أشخاص موزعين على جميع أنحاء الجماهيرية كاملة بذلك الاستبيان السابق ، ولوأنهما مختلفان في تركيب السكان فيهما فالأول يشمل جميع فئات الأعمار والجنس ، بينما يشمل الثاني الذكور فقط ممن هم في سن يزيد على ١٥ سنة .

ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه الدراسة استغرقت من الوقت نحو سنتين كاملتين ، ذلك أن توزيع الاستبيان والطريقة المستخدمة في اختيار العينة وهي ما تسمى بالعينة العرضية ، أو عينة كرات الثلج وكبر حجم هذه العينة (٨٤٤٦ شخصاً) ، وكذلك تباعد المراكز العمرانية في البلاد وعدم تفرغ الباحث ، ثم الاعتماد على العمل اليدوي في تجميع البيانات وتفريغها وتكوين الجداول الاحصائية ، كل ذلك احتاج الى مزيد من الوقت والجهد ايضاً .

(*) كنا قد نشرنا في : مجلة كلية التربية (جامعة الفاتح) ، العدد ١٦ ، مقالاً يتعلّق بالسكان والقوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية بصورة عامة . وما نحن نفرد مقالاً خاصاً بالسكان الفلسطينيين المقيمين في الجماهيرية وقواهم العاملة أملين ان تكون التجمعات العربية الأخرى وكذلك الاجنبية موضع اهتمام باحثين آخرين .

أولاً : أهمية الجالية الفلسطينية بين الجاليات العربية والأجنبية في الجماهيرية

ليس هناك من احصاء دقيق لعدد الفلسطينيين في الجماهيرية ، ذلك أن تعدد الجنسيات التي يحملونها يجعل من الصعب تحديد هويتهم ، ومن ثم نلاحظ ان الاحصائيات الرسمية المعلنة لا تقدم صورة دقيقة لواقعهم في البلاد . وعلى سبيل المثال فإن من آخر البيانات التي نشرتها أمانة العدل عن اعداد السكان العرب والأجانب في البلاد اشارت الى وجود ١٢٢٦٧ فلسطينياً ، وكذلك إلى وجود ٩١٥٠ اردنياً^(١) وغيرهم من السكان العرب أيضاً . وهذا يعني أن عدد الفلسطينيين سوف يزيد في الحقيقة على ٢٠,٠٠٠ نسمة ، ذلك ان ٩٠ بالمائة على الأقل من جملة الاردنيين هم من الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر أردنية ، هذا علاوة على اولئك الفلسطينيين الذين يحملون جوازات ووثائق سفر عربية أخرى أو أجنبية ، ويحسبون ضمن جنسيات تلك الاقطار .

جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للفلسطينيين حسب جنسياتهم الحالية (حسب وثائق وجوازات السفر التي يحملونها) وعلى مستوى العينة

الجنسية	(%)
وثائق سفر مصرية	٦٥,٧ ^(١)
وثائق سفر لبنانية	٦ ^(١)
وثائق سورية	٢,١
وثائق عراقية	١,٢
جواز اردني	١٩,٧
جواز مصري	٢,٣
اخرى وغير مبين	٣

(١) يلاحظ أن هناك فروقاً بين ما وصلنا اليه من نتائج في العينة الخاصة بالاستبيان ، وبين تلك التي وصلنا إليها من دراسة بطاقات الحصر ، إذ بلغت نسبة من يحملون وثائق مصرية في بطاقات الحصر نحو ٥٠ بالمائة فقط وارتفعت نسبة حملة الوثائق اللبنانية الى ١٧,١ بالمائة وتقاربت فيهما النسب الأخرى .

وفي اعتقادنا أن ما يحسب ضمن الاحصائيات الصادرة بالجماهيرية هي تلك الفئة التي تحمل وثائق سفر مصرية ، وتضاف المجموعات الأخرى إلى الجنسيات التابعة لها (التي اصدرت وثائقها) .

وإذا ما اخذنا في الاعتبار أن جملة عدد الفلسطينيين في البلاد يصل الى ٢٠,٠٠٠ نسمة فإن ذلك يعني انهم يشكلون نحو ٥,٦ بالمائة من جملة السكان العرب المقيمين بالجماهيرية أو ما

(١) جريدة المنتجون (طرابلس) ، العدد ٣١٥ (١٩٨٣/٨/٦) . ووفق هذه الاحصائية بلغ جملة السكان

العرب المقيمين في الجماهيرية ٣٥٥٩٥٥ نسمة والسكان الاجانب من غير العرب ٢٦٤٢٧٨ نسمة .

يعادل ٢,٢ بالمائة من جملة السكان العرب والاجانب بالبلاد .

وبمقارنة العدد الحالي للفلسطينيين - وفق احصائيات امانة الداخلية - بعددهم بالبلاد سنة ١٩٧٣^(٢) ، يتضح أن عددهم كان اكثر في سنة ١٩٧٣ عنه الآن ، مما يمكننا أن نستخرج نتيجتين محتملتين :

١ - إن الفلسطينيين قد نقص عددهم في السنوات الأخيرة عنه في سنة ١٩٧٣ ، وهذا يعني أنهم في حالة هجرة مضادة إلى خارج البلاد .

٢ - إن الأرقام التي أوردتها الجهات المختصة أخيراً (سنة ١٩٨٣) لم تكن دقيقة .

وعلى كل حال فإننا نعتقد بصحة وواقعية النتيجةين معا . وهذا ما سنصل اليه فيما بعد . ونضيف هنا إلى أن نتائج دراستنا قد أظهرت الارتباط الكبير بين وصول الفلسطينيين إلى الجماهيرية وتطور عددهم بها من ناحية ، وبين قيام ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ وبدء تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد من جهة أخرى . فنحو ٩٢,٩ بالمائة من جملة ارباب الأسر الفلسطينية في البلاد^(٣) وصلوا إليها بعد ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ ، بينما لم يصل إليها قبلها سوى ٧,١ بالمائة من جملةهم بالبلاد فقط .

وقد تركز وصول الفلسطينيين بصفة خاصة في الفترة بين سنتي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ أي بعد الثورة مباشرة وفتح حدود البلاد أمام انتقال الفلسطينيين (الذي كان محظوراً قبلها إلا للعمل المحدود آنذاك) . وخلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) عندما ظهرت الحاجة الشديدة الى الأيدي العاملة غير الوطنية والتي تطور عددها خلال تلك الفترة من ٨٠ ألف عامل سنة ١٩٧٢ إلى ٢٢٣ الف عامل سنة ١٩٧٦ وإلى ٢٨٠ الف عامل سنة ١٩٨٠^(٤) . وساهم العاملون غير الليبيين الذين وصلوا بعد الثورة بنحو ٨٦ بالمائة من جملةهم في البلاد سنة ١٩٧٣^(٥) واستمر تيار الهجرة الفلسطينية نحو الجماهيرية فيما بعد ، وخلال خطة التنمية الاقتصادية الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ولكن بنسبة أقل من ذي قبل ، هذا وقد ظهر في السنتين الأخيرتين هجرة فلسطينية مضادة ، أي إلى خارج الجماهيرية وذلك لعدة أسباب من بينها : اتجاه الجماهيرية نحو تلييب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة - خاصة التعليم - والاستغناء عن بعض الفلسطينيين العاملين بها ، مما دفع ببعضهم إلى ترك البلاد للبحث عن مواطن عمل جديدة^(٦) .

(٢) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ (طرابلس : الوزارة ، د.ت . [.] ، ص ٣٠ .

(٣) بلغ مجموع ارباب الأسر في الاستبيان ٦٥١ رب أسرة .

(٤) انظر : ليبيا ، وزارة التخطيط : الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، ص ١٢٣ وخطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، ص ١٠٧ ، وليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ج ١ ، ص ٤٢ - ٤٥ .

(٥) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ ، ص ١٧٣ .

(٦) بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة الصادر في ؟ فإن الفلسطينيين قد استثنوا من قرارات الاستغناء ، ومع ذلك فقد طبقتها بعض الادارات في القطاعات المختلفة ، وتعرض البعض الآخر من العاملين (الفلسطينيين) لحركات تنقل قسرية مفاجئة سنة ١٩٨٢ .

ثانياً : التركيب العمري والجنسي للمجتمع العربي الفلسطيني

إن التوزيع النسبي لفئات الأعمار في المجتمع العربي الفلسطيني يظهر بوضوح انه مجتمع شاب كالمجتمع الليبي ، إذ ترتفع به نسبة صغار السن وتقل نسبة الكبار (الكهول) (انظر جدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي لفئات الاعمار في المجتمع العربي الفلسطيني
مقارناً بالمجتمع العربي الليبي وبنماذج أخرى(*)

فئات السن	التجمع العربي الفلسطيني في الجماهيرية العربية الليبية (%)	المجتمع العربي الفلسطيني في غزة ^(١) (%)	المجتمع العربي الفلسطيني في العراق ^(٢) (%)	المجتمع العربي الفلسطيني في لبنان ^(٣) (%)	المجتمع الليبي ^(٤) (%)
٤	٢٢	١٩,١	١٤,٤	١٣,٥	٢٠,٧
٥	١٦	١٤,٦	١٣,٤	١٣,٥	١٧,٨
١٠	١٠	١٢,٦	١٣,٣	١٥,٩	١٢,٨
١٥	٦,٨	١٢,٤	١٢,٤	١٥,١	٨,٢
٢٠	٥,٩	٩,٩	١٢,٨	٨,٧	٦,٦
٢٥	١٠,٦	٦,٦	٧,٣	٥,٥	٥,٩
٣٠	١٠,٧	٤,٦	٦,٨	٥,١	٤,٨
٣٥	٩,٦	٣,٦	٤,٩	٤,٩	٥,٠
٤٠	٤,٧	٣,٥	٤,٣	٤,٤	٤,١
٤٥	١,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٨	٣,٦
٥٠	٠,٢	٢,٩	٢,٢	٣,٥	٢,٦
٥٥	٠,١	١,٣	١,٥	١,٥	١,٩
اكثر من ٦٠	٠,٢	٤,٣	٣,٥	٤,٥	٥,٩
غير مبين	١,٩	-	-	-	-

(*) نتائج البحث وعلى مستوى العينة التي شملت ٢٨٢٨ نسمة .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصادر : احتسبت من : (١) منظمة التحرير الفلسطينية ، الصندوق القومي الفلسطيني ، المكتب المركزي

للاحصاء ، المجموعة الاحصائية الفلسطينية ، ١٩٨٠ (دمشق : المكتب ، ١٩٨٠) ، ص ٩٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٦٢ .

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية ، الصندوق القومي الفلسطيني ، المكتب المركزي للاحصاء ، الخصائص

الاجتماعية والاقتصادية والسكانية للعرب الفلسطينيين في لبنان : مخيم صبرا ، كانون الاول ١٩٧٩ ، ابحاث

احصائية ، ٥ (دمشق : المكتب ، ١٩٨٠) ، ص ٢٣ .

(٤) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام لسكان سنة ١٩٧٣ (طرابلس : الوزارة ،

[د.ت.] .

ومن هذا الجدول يتضح أن هناك تقارباً في نسبة عدد السكان صغار السن (أقل من ٤٥ سنة) في العينة (من العرب الفلسطينيين في الجماهيرية) وما يقابلها من سكان الجماهيرية (٥٤,٨ بالمائة مقابل ٥٩,٥ بالمائة) . وفي فئة السكان متوسطي السن بين ٢٠ و ٤٠ سنة فإن النسبتين مختلفتان ، إذ تصل بين الفلسطينيين الى ٣٦,٧ بالمائة وبين الليبيين الى ٢٢,٣ بالمائة فقط . وليس غريباً أن يكون هذا الاختلاف ، ففي المجتمع الأول تتمثل خصائص مجتمعات المهاجرين ، التي تتميز دائماً بهجرة السكان من فئات الأعمار في سن العمل ، فهذه الفئات تتركز القوى العاملة الفلسطينية ، وبهذه الفئات العمرية يتركز أرباب الأسر الفلسطينية المقيمة بالجماهيرية الليبية .

وكذلك نلاحظ أيضاً انخفاض نسبة فئات السن الكبرى (أكثر من ٤٠ سنة) وهي صفة أخرى من صفات المجتمعات المهاجرة ، وتصل نسبتهم الى ٦,٦^(٧) في المجتمع العربي الفلسطيني بينما تصل الى ١٨,١ بالمائة في المجتمع العربي الليبي .

والخاصية الثالثة التي نلاحظها على التجمع العربي الفلسطيني في الجماهيرية هي انخفاض نسبة الأناث به ، والتي قد تصل الى ٤٧ بالمائة من مجموع السكان الفلسطينيين ، وترتفع هذه النسبة الى ٤٨,٥ بالمائة من السكان الليبيين^(٨) .

ومن الإحصاءات التفصيلية لتوزيع السكان الفلسطينيين حسب فئات العمر والجنس يتضح أن التوزيع النسبي للأنث إلى جملة السكان بين فئات الأعمار المختلفة متفاوتة ، فهن يساهمن بنحو ٧٥ بالمائة من جملة السكان في فئة السن ٢٠ - ٢٤ سنة ، وبنحو ٥٨,٩ بالمائة من فئة السن ٢٥ - ٢٩ سنة ، وتصل الى ٧١ بالمائة من فئات السن الكبيرة (أكبر من ٦٠ سنة) في حين تنخفض نسبة مساهمتهم الى ٢٩,٧ بالمائة في فئات السن ٣٥ - ٣٩ سنة والى ١٦,٦ بالمائة من فئة العمر ٤٠ - ٤٤ سنة ، ٢٢,٥ بالمائة في فئة السن ٤٥ - ٤٩ سنة ، وتتقارب نسبتهم مع نسبة الذكور في فئات السن الأخرى . ويتضح هذا التعاون في النسب الخاصة بتوزيع الجنس في فئات السن المختلفة بصورة جلية في هرم السكان الفلسطينيين في الجماهيرية .

وقد يعود الارتفاع في نسبة مساهمة الاناث في بعض فئات السن المتوسطة الى الفرق في السن بين المرأة وزوجها والذي يصل في المتوسط الى ٨ سنوات ، فبينما يقع معظم أرباب الأسر الفلسطينية في سن متوسط بين ٣٠ و ٤٠ سنة ، فإن زوجاتهم يقعن في معظمهن بين سن ٢٠ و ٢٩ سنة . ويعود ارتفاع نسبتهم في فئات السن الكبيرة (أكبر من ٦٠ سنة) الى مرافقة الأبناء لامهاتهم أكثر من مرافقتهم لآبائهم . وتنخفض نسبة الاناث في فئات السن الأخرى نظراً لهجرة الشباب من الذكور العازبين أو المتزوجين غير المصحوبين بزوجاتهم الى الجماهيرية ومثل هذه الهجرة لا تحدث إلا نادراً عند الاناث^(٩) .

وهناك ملاحظة أخرى نود أن نشير إليها هنا ، وهي الحالة الزوجية للفلسطينيين في

(٧) يفضل العاملون الفلسطينيون ابقاء والديهم في مناطق اقامتهم الاصلية ولو انهم قد يصطحبون امهاتهم الارامل خاصة .

(٨) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٧٠ .

(٩) كان القانون الليبي لا يسمح بدخول الاناث الى الجماهيرية الليبية دون مصاحب محرم من الذكور ، بينما دفعت الحاجة الى العاملات الاناث من غير الليبيات الى اهمال تطبيقه في السنوات الأخيرة .

الجماهيرية . وتشير نتائج الدراسة (في الاستبيان وبطاقات الحصر) إلى أن نحو ٨٠ بالمائة من جملة الفلسطينيين من ذوي الأعمار أكثر من ١٥ سنة هم من المتزوجين ، وترتفع هذه النسبة بين الإناث في فئات السن نفسها إلى ٨٥ بالمائة ، وتنخفض نسبة العازبين بينهم إلى ١٨ - ٢٠ بالمائة . وتنخفض جدا نسبة المطلقين والأرامل من كلا الجنسين وكذلك نسبة المتزوجين من زوجتين إلى درجة كبيرة .

والملاحظة الأخيرة التي ترتبط بتوزيع السكان حسب فئات السن والجنس والحالة الزوجية لهم هي حجم الأسرة^(١٠) الفلسطينية الذي يصل إلى ٥ افراد^(١١) ، بينما يصل متوسط عددها في المجتمع الليبي إلى ٦ افراد^(١٢) وهذا الحجم أكبر منه بصورة عامة في العالم . ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة الزواج المبكر ومعدلات الخصوبة العالية بين السكان العرب الفلسطينيين والليبيين .

ثالثاً : القوى البشرية في التجمع العربي الفلسطيني في الجماهيرية

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين حسب القوى البشرية مقارناً بالتوزيع النسبي للسكان العرب الليبيين هو كما يبينه الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين مقارناً بالتوزيع النسبي للسكان الليبيين

مجتمع ليبي ^(١) (%)	مجتمع فلسطيني ^(١) (%)	القوى البشرية
٣٢,٤	٥٣,٠	عاملون اقتصادياً
١,٢	١,٠	مشتغلون
٢٧,٢	١٤,٨	عاطلون
٣٥,٤	٢٩,٨	طلبة
٣,٦	٠,٢	متفرغة للمنزل
٠,١	١,٢	أخرى
		غير مبين
٩٩,٩	١٠٠	المجموع

(١) ضمت العينة ٧٦٧ عاملاً منهم ١٢١ عاملة من الإناث .

(٢) انظر : ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ . وقد احتسب التعداد العام للسكان هنا حسب القوى البشرية في المجتمع الليبي للسكان من فئات السن أكثر من ١٠ سنوات . بينما احتسبناه نحن في دراستنا لذوي السن أكثر من ١٥ سنة .

(١٠) عرف التعداد العام للسكان في الجماهيرية الليبية الأسرة بأنها « إما أن تكون مكونة من فرد واحد ينفق على نفسه ... ويكون مستقلاً عن الأفراد الآخرين (أسرة فردية) ، وإما أن تكون الأسرة مكونة من عدة اشخاص ويسكنون تحت سقف واحد ويعيشون معيشة مشتركة حتى ولو لم تربطهم صلة القرابة أو الدين أو اللغة ، ما داموا قد اتفقوا على ترتيب خاص موحد للنفقة .. أي أن الأسرة هي وحدة اجتماعية واقتصادية ... »

(١١) يتراوح متوسط عدد افراد الأسرة الفلسطينية بين ٢,٦ من الأفراد في الكفرة و٥,٨ من الأفراد في مصراته .

(١٢) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ ، ص ٢٥ .

ومن هذا الجدول يتضح بجلاء ارتفاع نسبة فعالية المجتمع العربي الفلسطيني المهاجر لغرض العمل في مجال الإمداد بالقوى العاملة ، فنحو ٥٣ بالمائة من جملته هم من العاملين فعلياً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية نضيف إليهم ١ بالمائة من العاطلين والذين سرعان ما يلحقون بالعمل أيضاً .

وعلى الرغم من هذه النسبة العالية للقوى العاملة في التجمع العربي الفلسطيني إلا أننا نعتقد بأنها نسبة يمكن زيادتها كثيراً عما هي عليه الآن سواء باستغلال أفضل للأنثى المتفرغات للمنزل من ناحية أو باستغلال الطلبة المتحقيين بالدراسة من ناحية أخرى . فمما هو ملاحظ أن نسبة المتفرغات في كلا المجتمعين مرتفع (٣٠ بالمائة مقابل ٣٥ بالمائة) وهذا يعني فقدان المجتمعين لثلاثيها تقريباً (بمن هم في سن العمل)^(١٣) .

وقد حاول الباحث أن يستقصي ابعاد المشكلة وأسبابها ودلت دراساته على أن المرأة الفلسطينية المتفرغة للمنزل تتميز بأنها متعلمة ، فنسبة من يحملن منهن مؤهلات متوسطة وجامعية نحو ٤٣ بالمائة من جملتهن ، وهن مؤهلات علمياً للدخول إلى معترك الحياة العملية ، ومع ذلك فهن لا يساهمن فيها . وتضيف إليهن ١٨,٦ بالمائة ممن يحملن المؤهلات الاعدادية والابتدائية وهن أيضاً يمكن لهن المساهمة في العمل بجانب الرجل .

وقد تعود أسباب عدم مساهمة الفئات السابقة في القوى العاملة الى الأمور التالية :

١ - كثرة عدد أفراد الأسرة الفلسطينية وضرورة تفرغ الأم للعناية بأطفالها ، خاصة وأنه قد لا يتوفر دور الرعاية وحضانات الأطفال في المناطق التي يعيشون بها ، أو أن ميزانية الأسرة لا تسمح بالحاقهم بها في حالة توفرها ، هذا علاوة على عدم السماح قانونياً باستخدام خدم في المنازل .

٢ - قد يعود انخفاض نسبة مساهمة المرأة في العمل أيضاً إلى تمسك الذكور بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني من ناحية، والمجتمع الليبي الذي يعيشون وسطه من ناحية أخرى، والتي لا تشجع على انخراط المرأة في مجال العمل خارج بيتها على الرغم من النصب الوافر من التعليم الذي حظيت به قبل زواجها .

٣ - قد يتدخل في الأمر أيضاً عدم توفر العمل المناسب للمرأة في مناطق تواجدها خاصة المناطق الريفية، هذا بينما لا تشكل الأميات والملمات بالتعليم من الأنثى الفلسطينيات المتفرغات أكثر من ١٩ بالمائة من جملتهن .

أما عن الحالة العملية للعاملين الفلسطينيين ، فاننا نلاحظ ان ٩٥,٢ بالمائة من جملتهم من العاملين بأجر نقدي ، بينما يساهم العاملون لحسابهم أو مشاركة^(١٤) مع غيرهم (من الليبيين) بنحو ٤ بالمائة فقط ، ويسهم غير المبينة أحوالهم بالنسبة الباقية .

(١٣) بلغ عدد الاناث المتفرغات وهن في سن العمل (اكثر من ١٥ سنة، يوجد في العينة ٢٢ انثى) .

(١٤) لا يسمح القانون الليبي بتملك غير الليبيين لأعمال ووسائل إنتاج داخل البلاد الا للشركات الكبرى وفي ظروف خاصة ، ومن ثم فإن العاملين الفلسطينيين لحسابهم يضطرون للبحث عن شريك ليبي يستخرج باسمه تصريح العمل لهم .

رابعاً : المستوى التعليمي للعاملين الفلسطينيين

تشير الدراسة إلى أن العاملين العرب الفلسطينيين في الجماهيرية يتمتعون بمستويات تعليمية جيدة ، تفوق تلك المميزة لهم في مواطنهم الأصلية أو في الأقطار العربية الأخرى ، وتفوق أيضاً المستويات التعليمية للعاملين العرب بما في ذلك العاملين الليبيين . فتنخفض بينهم نسبة الأميين والملمين إلى أدنى حد ، بينما ترتفع نسبة ذوي المؤهلات المتوسطة (ثانوية أو ما يعادلها أو المؤهلات بين الثانوية والجامعية) والمؤهلات الجامعية . وقد يعود ذلك إلى حداثة عهد التجمع الفلسطيني في الجماهيرية عنه في الأقطار الأخرى ، وكذلك إلى العينة المختارة للعمل بالبلاد والتي تتركز في مجال التعليم كما سنرى ، وإلى النظام السائد في الاقتصاد والذي لا يساعد على وجود أعمال حرة قد يتكسب بها العاملون غير المؤهلين .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للعاملين الفلسطينيين والليبيين حسب المستوى التعليمي (*)

العاملون الليبيون (١٩٧٣) ^(٢)	الفلسطينيون في الكويت ^(١)		العاملون الفلسطينيون في الجماهيرية (فوق ١٥ سنة) (*)		المستوى التعليمي
	١٩٧٦ (%)	١٩٧٠ (%)	نتائج بطاقات الحصص (%)	نتائج الاستبيان ١٩٨٢ (%)	
٧٨,٢	٤٤,٢	٤٤,٤	١,١	٢,٥	اميون وملمون
١٨	36,2 10,8	٥١	14 25,6	٤,٧ ٢٩,٧	حملة شهادة ابتدائية واعدادية
٣,٦	٣,٨	٤,٦	٣٨ ^(٣)	٦٢,٢	حملة شهادات متوسطة
-	-	-	٢١,٣	٠,٩	حملة مؤهلات جامعية وبعدها
					غير ميين وطلبة

(*) نتائج البحث من خلال الاستبيان شملت العينة ٧٦٧ عاملاً ، ومن خلال بطاقات الحصص شملت العينة

٤٥٨٦ نسمة .

المصادر : احتسبت من : (١) - بالنسبة للسكان الفلسطينيين عام ١٩٧٠ : بلال الحسن ، الفلسطينيين في

الكويت ، دراسات فلسطينية ، ٩٧ (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٧٤) ، ص ٢٧ .

- بالنسبة للسكان الفلسطينيين عام ١٩٧٦ : منظمة التحرير الفلسطينية ، الصندوق القومي الفلسطيني ، المكتب

المركزي الاحصائي ، المجموعة الاحصائية الفلسطينية ، ١٩٨٠ ، ص ٢٤٠ .

(٢) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ . وقد خصت النسب في

التجمع العربي الفلسطيني في الجماهيرية فئات السن أكثر من ١٥ سنة وفي الكويت والجماهيرية للسكان أكثر من

١٠ سنوات ، مع مراعاة الفروق الزمنية .

(٣) ترتفع هذه النسبة إلى ٥٠ بالمائة إذا استبعدنا من حسابنا الطلبة وغير المبينة احوالهم .

على الرغم من اختلاف القاعدة التي بني عليها التوزيع النسبي للمستويات التعليمية للعاملين والذي يبيئه الجدول رقم (٤) ، وعلى الرغم من اختلاف النتائج التي وصلنا إليها في دراستنا الميدانية بواسطة الاستبيان او بواسطة بطاقات الحصر ، إلا انه يمكننا أن نتبين بوضوح الفروق في المستويات التعليمية بين التجمعات الفلسطينية نفسها من جهة وبينها وبين العاملين الليبيين من جهة أخرى . فنسبة ذوي المؤهلات الجامعية ترتفع بين الفلسطينيين في الجماهيرية عنها بينهم في الكويت ، وتنخفض نسبة ذوي المؤهلات الدنيا (ابتدائية واعدادية) وكذلك للممين والأمين في الأولى عنها في الثانية أيضاً .

وبالمقارنة بين العاملين الفلسطينيين والليبيين يتضح تماماً ان المستويات التعليمية للفلسطينيين أكثر ارتفاعاً أيضاً ، فنسبة الأميين والممين لا تتجاوز : ٢,٥ بالمائة من مجموع العاملين الفلسطينيين في الجماهيرية وتتجاوز ٨٠ بالمائة بين العاملين الليبيين وحدهم ٧٨ بالمائة من جملة العاملين جميعاً في الجماهيرية^(١٥) . وبينما ترتفع نسبة ذوي المؤهلات العليا (الجامعية وحدها) إلى أكثر من ٤٠ بالمائة من جملة العاملين الفلسطينيين بالجماهيرية وتنخفض الى ٣٦ بالمائة بين الليبيين وهذه النسبة الأخيرة قريبة من تلك النسبة الخاصة بهم في المجتمع الفلسطيني في الكويت ١٩٧٥ .

ومن النتائج التفصيلية للدراسة الميدانية يمكن أن نتبين بأن خريجي كليات الآداب والتربية يحتلون المرتبة الأولى بين المؤهلين الجامعيين بنسبة تصل الى ٥٢ بالمائة في المتوسط ، ويتصدر قسم اللغة العربية أقسام هذه الكليات وكذلك أقسام التاريخ والجغرافيا والتربية واللغة الانكليزية . ويحتل خريجو كلية التجارة المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٤ بالمائة والعلوم ٦,٥ بالمائة والهندسة ٦,٥ بالمائة والطب البشري ٣ بالمائة والطب البيطري ١,٢ بالمائة والصيدلة ١ بالمائة والزراعة ٤,٨ بالمائة والحقوق ٢,٧ بالمائة والمعاهد العليا ٣,٣ بالمائة^(١٦) والنسبة الباقية هي نصيب الجامعيين غير المحددة كلياتهم .

أما خريجو المدارس الثانوية والمعاهد المتوسطة فإنهم يتركزون في حملة دبلوم المعلمين الخاص والعام (٤٠ بالمائة من جملتهم) وحملة الثانوية العامة (٢٥ بالمائة والمؤهلات الفنية المتوسطة (دبلوم مساحه ، رسم هندسي ، عمارة ، كهرباء ، حدادة وخراطة ، صيدلة ، تمريض ، اشعة ، علاج طبيعي ، فنيو مختبرات ، طباعة وسكرتارية... الخ) بنسبة ٢٠ بالمائة وهذه نسبة عالية تلعب دوراً هاماً بين العمالة الفلسطينية لما يُمثله حملتها من فنيين وعمال مهرة لهم دورهم الكبير في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقطار النامية ، خاصة في الجوانب العملية الانتاجية والخدمات .

خامساً : توزيع العاملين الفلسطينيين في الجماهيرية حسب المهن والنشاط الاقتصادي

يحتل التعليم في مراحل المختلفة المرتبة الأولى بين المهن التي يمارسها الفلسطينيون في

(١٥) ليبيا ، وزارة التخطيط ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة ١٩٧٣ .

(١٦) النسب السابقة تمثل متوسطات ما وصلنا اليه في دراستنا الميدانية بواسطة الاستبيان وبطاقات الحصر .

الجماهيرية ، اذ تبلغ نسبتهم به نحو ٤٨ بالمائة^(١٧) من جملتهم في البلاد ، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا قورنت بنسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من ناحية وبنسبة الليبيين العاملين بالتعليم من جهة أخرى . فالمدرسون عامة يُساهمون بنحو ٥,١ بالمائة من جملة العاملين في البلاد ترتفع نسبتهم بين الأجانب الى ٥,٧ بالمائة من جملتهم سنة ١٩٧٣^(١٨) .

وهذا يعني أن العمالة الفلسطينية في مجال التعليم تلعب دوراً مهماً، ففي بطاقات الحصر التي استخدمت في العينة بلغ عدد المدرسين الفلسطينيين العاملين بالجماهيرية ١٦٨٢ مدرساً أو ما يعادل نحو ٤ بالمائة من جملة المدرسين بالبلاد ، سنة ١٩٨١ ، ومن المؤكد ان عدد المعلمين الفلسطينيين يزيد عن تلك التي اوردناها .

إن هذه النسبة العالية من العاملين الفلسطينيين في مجال التعليم تُظهر بوضوح مدى التعارض الذي سوف يحدث بين سياسة الجماهيرية في تليب هذا القطاع - خاصة في مراحلها الأولى حتى الاعدادية ، وحيث يعمل نسبة عالية من الفلسطينيين - وبين الوجود الفلسطيني في البلاد ، اذ ينبغي وفق هذه السياسة ان يُستغنى عن العاملين غير الليبيين ومن بينهم الفلسطينيون الذين لا يجد الغالبية العظمى منهم موطناً جديداً يلجأون اليه ، بينما يعود المواطنون العرب الى اقطارهم ، وهذا يعني تناقضاً مع مبادئ ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ وُعدّها القومي ، ومن ثم فقد كانت قرارات اللجنة الشعبية العامة باستثناء الفلسطينيين من عملية الاستغناء هذه .

ويحتل المهندسون والفنيون العاملون تحت اشرافهم المرتبة الثانية بعد المعلمين في مجال القوى العاملة الفلسطينية في الجماهيرية ، اذ يساهمون بنحو ٨ بالمائة من جملة العاملين الفلسطينيين بها .

وهكذا فإن مهنتي التعليم والهندسة (والأعمال المساعدة لها) تتصدران قائمة المهن التي يمارسها الفلسطينيون العاملون بالجماهيرية ، وهذا يتناسب مع ما تتصف به البلاد من تطور ثقافي علمي وفني ، فأول متطلبات التطور الاقتصادي والاجتماعي هو بناء الانسان نفسه ، ومن ثم كان اهتمام الثورة بالقطاع التعليمي ، ثم الحاجة الى المهندسين والفنيين لتنفيذ المشروعات المختلفة ، وهكذا لاحظنا الزيادة الكبيرة في عدد العاملين بهذه المهن (الفنيون والمهندسون) والتي ساهمت بنحو ٨,٣ بالمائة من جملة العمالة في الجماهيرية سنة ١٩٧٠ ارتفعت الى ١٢,٣ بالمائة من جملتهم سنة ١٩٨٠^(١٩) .

كذلك فإن نمو المشروعات الاقتصادية العامة والخاصة والمشروعات الاجتماعية ، وتطوير الأجهزة التنفيذية للمشروعات والمقاولات ادى الى تطور استخدام المحاسبين الذين يحتلون المرتبة

(١٧) تمثل هذه النسبة متوسط النسبتين اللتين توصلنا اليهما من خلال الدراسة الحقلية بالاعتماد على نتائج الاستبيان وطاقات الحصر .

(١٨) بلغ عدد المدرسين من المراحل المختلفة سنة ١٩٨١ نحو ٤٤٩٢٣ مدرساً . انظر : ليبيا ، أمانة الخارجية ، **حقائق وارقام** (بدون تاريخ) ، ص ١٩ .

(١٩) ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، **خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي** ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ،

الثالثة بين المهن ويساهمون بنحو ٧ بالمائة من جملة العاملين الفلسطينيين في البلاد .

ويساهم العاملون في قطاع البناء والتشييد بنسبة قد تصل الى ٦ بالمائة من جملة العاملين الفلسطينيين ، ثم يأتي العاملون في الخدمات الصحية من اطباء وممرضين بنحو ٤ بالمائة ، والزراعة والغابات بنحو ٣ بالمائة^(٢٠) والخدمات العامة والشخصية ١,٥ بالمائة والمشرفون على وسائل النقل والسائقين ٢,٢ بالمائة والقضاء والعدل بنحو ١ بالمائة^(٢١) .

أما عن توزيع المهن حسب الجنس فإن الأناث واللائي يساهمن بنحو ١٥,٨ بالمائة من جملة العاملين الفلسطينيين في الجماهيرية فانهن يعملن بصورة رئيسية في التعليم (معلمات ٥٨,٧ بالمائة من جملتهن) ومحاسبات ٩,٩ بالمائة والسكرتارية والطباعة ٧,٤ بالمائة والمهن الطبية المساعدة ٦,٦ بالمائة وفي صناعة الملابس والحيافة ٥,٦ بالمائة من جملة العاملات الفلسطينيات في البلاد .

أما عن خبرة الفلسطينيين في مجال مهنتهم ، فإن الدراسات التي قام بها الباحث تشير الى أن ٣٦,٤ بالمائة من العاملين الذكور و٩ بالمائة من العاملات الأناث هم من ذوي الخبرة التي تزيد على ١٢ عاماً ، بينما نجد ان ٤٩ بالمائة من الذكور و٤٦ بالمائة من الأناث العاملات يتمتعن بخبرة تتراوح بين ٤ و٨ سنوات ، وهذه النسب تُظهر بوضوح خبرة الفلسطينيين الطويلة في مجال أعمالهم ، مما يجعلهم بجانب مؤهلاتهم العلمية أكثر كفاءة وإنتاجية فيها .

أما عن توزيع الفلسطينيين حسب الأنشطة الاقتصادية فإن الدراسة الحقلية تظهر التوزيع النسبي التالي^(٢٢) :

التعليم	٤٧,٤٪	الزراعة والطب البيطري	١٢,٥
الصحة	٤,٥٪	المياه والكهرباء والمرافق	١,٧٪
العدل	١٪	المصارف والتأمين	٠,٩٪
النقل والمواصلات	١,١٪	الخدمات الشخصية والعام البيع والشراء	٧,٤٪
إنتشيد والبناء	٨,٧٪	منشآت ومقاولات	٥,٠٪
الاقتصاد والصناعة	٣,٨٪	طلبة وغير مبين	٥,٨٪
			١٠٠٪

ومن هذا يتضح أن قطاعات الخدمات التعليمية تستحوذ على نصف العمالة الفلسطينية في الجماهيرية ، يليها في الأهمية قطاع الزراعة والغابات والطب البيطري بنسبة تصل الى ١٢,٥ بالمائة ثم قطاع التشييد والبناء بنسبة ٨,٧ بالمائة يليها الخدمات الشخصية والعام والالاقتصاد والصناعة وقطاع الخدمات الصحية .

(٢٠) يبدو واضحاً من خلال الدراسة الحقلية ان العاملين في الزراعة من الفلسطينيين يتركزون بصورة رئيسية في منطقة بنغازي وفي الجبل الاخضر ، بينما تقل نسبتهم في المناطق الغربية من الجماهيرية .

(٢١) تمثل هذه النسب متوسطات نتائج الاستبيان وبطاقات الحصر .

(٢٢) بلغ حجم العينة هنا ٢١٠٦ نسمة منهم ٧٠ طالباً أخذت من بطاقات الحصر .

سادساً : دخول الفلسطينيين وادخاراتهم وتحويلاتهم

نختتم هذه الدراسة بالحديث عن دخول العاملين الفلسطينيين ومتوسطات ادخاراتهم ، ومدى مساهمتهم في تحويل النقد الى الخارج .

١ - بالنسبة للدخل فالدراسة تشير الى أن أكثر من ٥٦ بالمائة من العاملين الفلسطينيين في الجماهيرية يقل دخل كل منهم عن ٢٠٠ دينار شهرياً ، بينما يشكل من تتراوح دخولهم بين ٢٠٠ - ٢٥٠ ديناراً شهرياً نحو ٢٣,٥ بالمائة واولئك الذين يصل دخلهم الى أكثر من ذلك نحو ١٤ بالمائة فقط .

وبينما يتركز العاملون في التعليم باستثناء اساتذة الجامعات .. وفي الوظائف الادارية وموظفو الحكومة التنفيذيون في الفئة الاولى (من ذوي الدخل المنخفض) فإن اساتذة الجامعات والمهندسين والفنيين والأطباء يدخلون ضمن الفئة الثانية والثالثة ويدخل ضمن الفئة الثالثة أيضاً أصحاب المهن الحرة والمقاولون .

ويمكن القول بأن المتوسط العام لدخل العامل الفلسطيني في الجماهيرية يصل في المتوسط الى ١٨٠ ديناراً شهرياً . وهذا يعني أن متوسط دخل الفرد الشهري هو ٥٥ ديناراً آخذين بعين الاعتبار أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية هو ٥ افراد وهو دخل منخفض إذا قورن بدخل الليبيين ، والذي يصل في متوسطة للفرد الى ٣٣١٣ ديناراً سنوياً أي ٢٦١ ديناراً شهرياً^(٢٣) .

٢ - تدل الدراسة على أن نحو ١١ بالمائة من العاملين يعملون لقوت يومهم ولا يدخرون شيئاً من دخولهم ، بينما يصل نسبة من يدخر اقل من ١٠٠ دينار شهرياً الى ٥٩ بالمائة من العاملين ولا يزيد من يدخرون ٢٠٠ دينار شهرياً عن ٣,٤ بالمائة من جملة العاملين^(٢٤) الفلسطينيين في الجماهيرية . ويتركز في فئة المدخرين : أصحاب المهن الحرة والعاملين في الخدمات والمهندسين والأطباء وأساتذة الجامعات ، بينما تنخفض نسبة مساهمة المدرسين ويتركز وجودهم في فئة المدخرين لأقل من ٥٠ ديناراً شهرياً .

٣ - اما فيما يخص تحويل النقد للخارج ، فعلى الرغم من المحاذير التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة هذا الموضوع إلا أن مؤشرات الدراسة تدل على أن ٢١,٢ بالمائة من مجموع العاملين الفلسطينيين لا يحولون شيئاً من دخولهم ومدخراتهم للخارج ، بينما يساهم اولئك العاملون الذين يحولون مبالغ تقل عن ٦٠ ديناراً شهرياً بنحو ٥٤ بالمائة من مجموع العاملين الفلسطينيين في البلاد ، ويساهم الذين يحولون مبالغ تتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ دينار شهرياً بنحو ٨,٢ بالمائة والذين يحولون بين ١٠٠ و ١٤٩ ديناراً بنحو ٧ بالمائة . وأكثر من ١٥٠ ديناراً شهرياً نحو ١,٤ بالمائة من جملة العاملين الفلسطينيين بالبلاد .

(٢٣) ليبيا ، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ،

ص ٣ .

(٢٤) من المعروف أن مدخرات معظم الفلسطينيين في الجماهيرية من مرتباتهم الشهرية ، ومكافآتهم في نهاية خدماتهم والتي تتراوح بين مرتب شهر وشهرين عن كل سنة عملوا خلالها في البلاد ، هي كل ما يملكونه لتأمين مستقبلهم وبنائهم .

وبهذا فإن هذه النتيجة التي نصل إليها من خلال دراستنا الحقلية تدل بوضوح على أن غالبية السكان الفلسطينيين الذين يعيشون على أرض الجماهيرية وممن يعملون بها ، يعملون ليسدوا حاجات أسرهم اليومية ، ولا يساهمون بنسبة تذكر في عمليات تحويل النقد للخارج والتي تضر كثيراً باقتصاد البلاد . وحتى أولئك الذين يحولون مبالغ من دخولهم فإنهم يعيشون حياة الكفاف في الجماهيرية ليدخروا شيئاً من دخلهم لذويهم وأهلهم المعتمدين عليهم كمصدر رزق . فكثير منهم يسكنون في مدارسهم او في الورش (اماكن العمل لاصحاب الاعمال اليدوية) التي يعملون بها ... الخ :

خاتمة

وأخيراً يمكن أن نضيف إلى نتائج هذه الدراسة الملاحظات التالية :

١ - ان المجتمع العربي الفلسطيني لا يختلف عن المجتمعات العربية الأخرى في تركيبه الاقتصادي والاجتماعي ، ولو أنه يتميز عنها في المستوى التعليمي ، خاصة في التجمع العربي الفلسطيني الذي يعيش في الجماهيرية الليبية .

٢ - ان المجتمع العربي الفلسطيني يسهم بنسبة عالية منه في القوى العاملة ذات الثقافة العالية والخبرة الطويلة في العمل ، مما يجعلها ذات قدرة انتاجية عالية ، وهي صفات مطلوبة في العمالة في الجماهيرية الليبية .

٣ - ان السكان العرب الفلسطينيين يسهمون في بناء المجتمع والاقتصاد الليبي كغيرهم من ابناء الشعب العربي الليبي ، فهم اداة بناء ودعم لهذا الاقتصاد والمجتمع وليسوا متطفلين عليهما - كما يزعم بعض دعاة الاقليمية .

٤ - لكي لا يحدث التعارض بين سياسة الجماهيرية في تليب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، وتحقيق مخططات التنمية بها من ناحية ، وبين البعد القومي وتبنيها للقضية الفلسطينية من ناحية أخرى ، فإنه لا بد من دمج القوى البشرية العربية الفلسطينية والليبية لتحقيق معا الأهداف المبتغاة □

مختارات من الفكر القومي العربي الحديث : عبد الغني العريسي (*) ١٨٩٠ - ١٩١٦

ناجي علوش

عضو مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية .



ولد في بيروت سنة ١٨٩٠ ، واعدم سنة ١٩١٦ .

أصدر جريدة المفيد مع فؤاد حنتس ، ثم عارف الشهابي ، وكان لسان حال الحركة القومية .

أسهم في تكوين العربية الفتاة ، وكان امين سرها . وشارك في الاعداد للمؤتمر العربي الأول سنة ١٩١٣ .

باسم العرب نحيا

وباسم العرب نموت (١)

أرق ما في الفرد عواطفه ، فإذا تجمعت عواطف القوم كانت رقتها ابليغ من رقّة عواطف الافراد ، لذلك اذا أخرج الناقمون مجموع العواطف القومية ، تسارع احساسها الى اليقظة ، فظهر بمظهر أقوى ووضوح اعظم ، مستحكّم الحلقات متضافر القوى ، لا سيما العواطف العربية العثمانية ، لأن القلب العربي ككرة المطاط ، كلما ضغطت عليها ، ارتدت عليك صداماً .

إن العواطف القومية مجار حيوية في الشعوب ، لا تستنزف الا باستئصال الشعوب ، فمن حك في صدره ان يصد مجرى الأنهار اخطأ نوءه وأخفق سعيه ، لأن المجاري اذا سدت مسالكها ، تراكم ماؤها ففاض على الجنبات ، وأحدث ما ليس في الحساب .

(*) لم يصدر له كتب في حياته ، جمعت مقالات له في كتاب : مختارات المفيد ، جمع وتقديم ناجي علوش (بيروت : دار الطليعة ، [د.ت.] .)

(١) لسان العرب ، (٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩١٢) .

يؤكد علماء الاجتماع ان القوانين الطبيعية تتشابه كثيراً مع القوانين الاجتماعية ، حتى ان الكثيرين يذهبون الى ان القوانين الاجتماعية نواميس طبيعية . فالأرض اذا تلتفت حممها ، وضاعت عليها مذاهبها ، فلم تجد مخرجاً شققت الارعاء ، وتنفست الصعداء .

فنحن عرب عثمانيون مهما حاول الغلاة الاتحاديون نقض هذه الجنسية ، لاننا خلقنا عرباً بالرغم عن انفسنا ، فلو كان في الامكان ان ينحط الرجل فينسلخ عن ماهية امته ، لعذرنا القائمين بفكرة الذوبان . ولكن أبت النفس الكريمة أن تكون دنسة ساقطة الى هذه الحطة الشائنة .

نعم اننا عرب عثمانيون بالرغم عن انفسنا ، لأن الجنسية وديعة قد انتقلت اليينا دون ان نشاطر آباءنا هذا الرأي فيها . فهي ضمانة يتناقلها الابناء عن الاجداد للاحفاد . ويا وييل خلف يخون هذه الوديعة ، يصبح مثلاً لمذلة الدهر ونقيصة الابدية .

فحكمة السياسة قائمة على مراعاة العواطف القومية بين جميع العناصر ، وارضاء نزعاتها واستمالة قلوبها ، بما تأتيه من جميل الاثر ، فالخبيريون يقولون بأن ثورة اليونان سنة ١٨٢٢ و ثورة رومانيا سنة ١٨٥٤ ، و ثورة الصرب والبلغار والبوسنة والجبل الأسود سنة ١٨٧٦ ، و ثورة الكريديين سنة ١٨٩٨ ، و ثورة الالبان سنة ١٩٠١ ، ١٩١١ ، ١٩١٢ ، وكذلك ثورات اليمن لم تكن الا نتيجة مساس النزعات القومية والتسلط بالقوة والقهر .

فجدير بمن تنزع بهم انفسهم من الاتحاديين إلى تترك العناصر ، والضغظ على العواطف القومية ، ان يتنكبوا هذه السياسة الخرقاء ، ويفسحوا للشعوب ان تسترسل في تعزيز جنسيتها ، لأن ذلك ادعى الى استحكام الجامعة العثمانية ، واصلح لاستمسك اعضائها ، لأنه لا وطنية دون جنسية .

نعم لا وطنية دون جنسية لأن من يتنزل عن ذاته ويبيع معنى حياته ، ويتجرد عن جماعته ، ويتبرأ من امته لا فائدة منه لغيره ، ومن بخس نفسه بخس سواه .

وحقيق بغلاة الذوبان ان يسيروا سيرة الرجل الكبير مدحت باشا ، فانه كان العامل الكبير لحياء العواطف العربية ، ما بين الشام والعراق منذ سنة ١٨٧٠ ، يقين ان الجامعة العثمانية لا يشتد ازرها الا باشتداد جنسيات العناصر العثمانية . والقاعدة الاجتماعية تقول ، كلما كانت الاسر قوية متضامنة ، كانت الأمة في ذروة من المنعة ، ومنتهى من العزة .

هذه خطة مدحت باشا في سياسة الشعوب ، وهذه خطة كامل باشا وحزب الحرية والائتلاف ، وخطة كل الدول الأوروبية ، فما من دولة اوروبية إلا وهي قائمة على الجنسية ، تحافظ على خصائص كل قبيل ، ومراعاة عواطفه واعطاء مطالبه الا ما ندر ، وذلك في سبيل الاستعمار .

فنحن العرب امة حية لا نقبل الاستعمار بوجه من الوجوه ، فلنا في هذه المملكة المباركة ما لغيرنا ، بل وزيادة ، لأن نفوسنا اكثر عدداً ، وارضينا اكثر اتساعاً ، فنحن مضطرون بحكم انفة الطبع ، وابهاء النفس ان نشاطر الناهضين بادارة هذه الامة ، فنعمل على حفظ كياننا العنصري من الاندراس ، وجامعتنا العثمانية من الاضمحلال .

فالامة العربية العثمانية لا تقدم رؤوسها للجز ليستعلي عليها غيرها ، فان الرؤوس لا تتراكم الا لاعتلاء ابنائها .

الأمة العربية لا تقطع سواعدها لتصل سواعد غيرها ، بل تحكم الصلة فيما بين افرادها حتى يتصل بها سواها . فمهما حاول المتشدقون الاتحاديون ان يطمسوا على هذه النزعة الطيبة الصالحة ، ويجعلوا العرب عبدة خدمة يساقون كالبعير فلا يستطيعون .

فأولى بالغلاة الاتحاديين ان يتبفظوا من احلامهم ، فينظروا نظرة العقلاء في سياسة الدول الحاضرة مع شعوبها ، فيعلموا ان الضغط على العواطف القومية ، وفكرة تحويل الشعوب ، وصيغها بصيغة واحدة ، من قواعد سياسة القرون الوسطى . اما محور سياسة الدول الحاضرة . فهو مراعاة العواطف ، وارضاء الخصائص ، وتوسيع الصلاحية لكل قبيل .

سبق لنا قبل اليوم ، فتكلمنا عن انكثرة وسياسة الائتلاف مع شعوبها ، ومراعاة مزايا كل امة من اممها دون الضغط عليها . فرأينا من الحكمة ان نورد بعض الامثلة من سياسة الدول الاخرى مع عناصرها ، ليتفقه المخلصون .

خذ أمة النمسا والمجر ، تجد أن العناصر فيها تكاثرت زيادة عما في الأمة العثمانية بمرات . فالأمة المجرية أجناس ، منهم الالمان والسلوفاك والروتان والرومان والصرب والقروات . والأمة النمساوية تتألف من الالمان والروتان والتشاك والبولون والسلوفان ، وكلهم يدينون باديان مختلفة ، بين-كنيسة شرقية وكنيسة غربية ، وعقيدة ارثوذكسية وعقيدة كاثوليكية ، فرأت الدولة النمساوية ان خير سياسة تختطها لعناصرها ان تخول كلا منها صلاحية كبرى فيبحث كل قوم عما يجب لخير بلاده ، ومنفعة امته ، ولذلك سمحت لكل عنصر ان يكون له مجلس نيابي خاص ، ومجلس اعيان خاص يتناولان قوانين الأمور المحلية ومقتضيات المصلحة الخاصة . واما السياسة العامة فقد ناطت بها المجلس النيابي النمساوي العام ، ومجلس الاعيان العام أيضاً .

واجازت للمجر ان يكون لهم مجلس نيابي ومجلس اعيان خاص ، ووزارة خاصة كبرى من وظائفها ان تدير السياسة الداخلية والمعارف والنافعة . واما سياسة العنصرين العامة فانها ترجع الى وزارة اكبر من الوزارتين الخاصتين ، تتألف من ناظر الخارجية وناظر الحربية وناظر المالية ليس الا .

لذلك قد ارضت الدولة النمساوية كلا من عناصرها ، فهم يعملون على ما يشتهون لخير بلادهم ، دون ان تضغط على عاطفة من عواطفهم بل الأمر بالعكس ، فانها هي التي تربي عواطفهم القومية ، وتسمح لهم بأن يتولوا شؤونهم بأنفسهم .

ولنا عبرة بما احدثته بالأمس ، فانها ما كادت تلحق البوسنة والهرسك باملاكها ، الا وخولت هذا الاقليم ان يكون له مجلس نيابي خاص بشؤونه . يرقى نفسه برأيه ، مركب من ٩٣ مبعوثاً ، منهم ٦٦ صربيا ارثوذكسيا ، و٢٩ مسلما ، و٢١ كاثوليكيا ، واثنان يهوديان .

خذ الالمان اكثر الامم تشيعا للمركزية ، والضغط على الشعوب ، لم يستطيعوا الا ان يراعوا عواطف عناصرهم كالبروس والبيغار واللكسمبورج والورتنبيرج والساكس والهس والباد والدارستاد واليوهام والشلزويك على اختلاف مذاهبهم الدينية .

فقد اجازوا لثمانية وثلاثين مقاطعة ان يكون لكل واحدة منها مجلس نيابي ومجلس اعيان يتولى شؤون المقاطعة الخاصة ، لأن هذه المقاطعات لا تريد ان تكون آلة مسيرة من قبل قاعدة

الملك في برلين، ارضاء لنزعات شعوبها. اما الشؤون الخارجية والداخلية العامة، فمرجعها المجلسان النيابي والاعيان الاكبران .

وها هم الالمان اشد اعداء الفرنسيين ، قد خولوا الالزاس ان يكون لها مجلس نيابي خاص بشؤونها سنة ١٩١١ ، يقيناً ان ادارة الشعوب لا تكون الا بمراعاة عواطف الامة ، فابن الالزاس لا يريد ان يسير بارادة برلين بل بارادة ابناء قومه وارادة نفسه .

وإليكم مملكة البلجيك ، فانها تتركب من عنصرين الفلمندي الالمانى والوالون الفرنسى . فما زال الفلمندي حتى انتصف بصون خصائصه ولغته ، فاصبحت الشرائع في بلجيكا لا تنشر الا باللغتين ، وورق التمغه لا يطبع الا باللغتين ، والمسكوكات لا تضرب الا باللغتين ، والمأمورون ان يكونوا الا عارفين باللغتين ، والفلمند يطلبون اليوم ان تكون لغتهم رسمية اجبارية في كل المدارس الاميرية ، حتى الكليات ودور الفنون .

وها هي الولايات المتحدة فانها تتكون من ٤٥ مقاطعة ، لكل منها مجلس نيابي خاص ، ومجلس اعيان خاص وفوقهما مجلسان آخران عامان .

وهذه دولة سويسرا فانها تتركب من ٢٢ مقاطعة ، يسكنها ثلاثة عناصر افرنسية والمانيّة واطليانية ، واللغات الثلاث فيها لغات رسمية لدى الحكومة .

وهذه دولة المكسيك في اميركا ، فقد نبذت السياسة المركزية ، واوسعت لشعوبها الصلاحية التامة في ادارة خصائصها ، والمحافظه على كيائها ، منذ سنة ١٨٥٧ ، وجعلت لكل مقاطعة مجلساً نيابياً ومجلس اعيان ، كما هي الحال في الولايات المتحدة .

وكذلك دولة فنزويلا الاميركية قد جرت على هذه الخطة منذ سنة ١٨٨١ ، وكذلك دولة الارجنتين منذ سنة ١٨٥١ ، ودولة البرازيل منذ سنة ١٨٩٠ .

فهذه اعظم الدول الاميركية والاوربية ، ودعت سياسة القرون الوسطى ، وجعلت دستورها وقوام سياستها حسب رغائب الاهلين ونزعات عواطفهم . فنحن العرب اشد الناس اخلاصاً للعثمانية ، لا نتطلب ان نكون على خطة هذه الامم خطة اللامركزية المتطرفة ، انما نطلب توسيع المأذونية ، كما هو مفصل في خطة حزبنا الحرة والائتلاف في امور المعارف والنافعة والاقواق ، مع مراعاة خصائصنا القومية ، وعواطفنا الجنسية .

فهما حاول الناقمون ان يقطعوا من اوصالنا ، ويخفتوا من اصواتنا ، فان الحق كالشعلة نافذ شهابه .

العربي لا يرضى بأن يساق سوق البعير ، فمهما احتال الاتحاديون في الضغط ، فقلب العربي كما اسلفنا ككرة المطاط ، كلما ضغطت عليها ارتدت عليك صداما .

فنحن باسم العرب نحيا ، وباسم العرب نموت .

حقوق العرب في المملكة العثمانية^(٢)

ايها العصبية الطيبة والملا الصالح ،

نعتم بالاً وطبتم عنصرا . وبعد فان الحق في كل تكوين سياسي قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة . والجماعات كثيرة ، وأجلها مكانة جماعات الشعوب ، فللشعوب حق غير حق الافراد .

هل للعرب حق جماعة ؟

- ان الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق ، إلا اذا جمعت على رأي علماء الالمان وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأي علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب ساسة الفرنسيين وحدة الموضع السياسي . فاذا نظرنا الى العرب من هذه الوجوه الثلاثة ، علمنا ان العرب تجمعهم وحدة لغة ووحدة عنصر ، ووحدة تاريخ ، ووحدة عادات ، ووحدة موضع سياسي . فحق العرب بعد هذا البيان ان يكون لهم على رأي كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة ، حق شعب ، حق امة .

تتساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الامة العربية ، فبياناً لهذا الحق اقول : أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية .

فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية : حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة ، رغما مما كان ينتابنا من حكومة الاستانة من انواع الادارات ، كالاتصاص السياسي أو التسخير الاستعماري أو الذوبان العنصري . فكل ما تذرعت به الاستانة من الوسائل لم يؤد الى غير نتيجة واحدة ، وهو الحرص على مكانة الجماعة ، واحياء هذا الحس الشريف النبيل ، حس الجنسية . فاقترافاً للماضي نقرر مناهضة كل ما يؤول الى اضعاف هذه القومية ، والتذرع بكل ما فيه حياة لخصائص العرب وميزات العرب . فنحن كتلة حية قائمة بذاتها وخصائصها ، لا تدع أية قوة تمس بناء هذا الركن الركين .

تعودت هذه الحكومة ان تعامل الجنسيات العثمانية معاملة الغالب للمغلوب على قاعدة « حق الفتح » . فنحن نصرح على رؤوس الاشهاد ، بأنه إذا كان في استطاعة الحكومة ان تدعي « حق الفتح » في بلاد البلقان مثلا ، فلا تستطيع ان تدعيه لاحقاً ولا حقيقة في البلاد العربية . فانما قد ثبتت قدم هذه الدولة في بلادنا بمساعدة من سلفنا ، كما يعرف ذلك كل متعمق في التاريخ . ولهذا ننكر كل الانكار « حق الفتح » ، فانما نحن قاعدة هذه الدولة ، من قبل ومن بعد ، لا أسرى مسخرون .

آلينا على انفسنا ان نحافظ في هذه المملكة على مكانتنا ، على جنسيتنا ، على مساواتنا ، فلا أرض بعد اليوم تستعمر ، ولا امة تسخر ، فانما نحن الرعاة لا الرعية .

اعتادت الحكومة ان لا تستنفر قوانا الالمعالجة ضعفها ، ولا تستجبي اموالنا الالسد

(٢) كلمة عبد الغني العريسي في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩١٣ في الجلسة الثانية من : المؤتمر العربي ، ١ ،

باريس ، ١٨ - ٢٣ حزيران/يونيو ١٩١٣ .

عوزها ، وبعبارة جامعة لا تستجمع رؤوسنا الا لتعلو بها عليها . فنصرح في هذا اليوم ، بمراء الافواه ، اننا خلقنا قبل كل شيء لانفسنا ، وما دنا بحاجة لانفسنا فلا يجب ان نضحيا الا لانفسنا . فان طريقة « استعمار الاستتار » خليقة بالقرن التاسع عشر ، ولكن القرن العشرين يتطلب وجود هيئة بشرية شريفة ، اكثر بصيرة واعترافاً بحقوق الامم .

اذا ثبت للعرب حق الجنسية وحق الوجود السياسي ، فللعرب حقوق رئيسة تتعلق بقوى الدولة الثلاث :

١ - بالسلطنة

٢ - بالقوة التشريعية

٣ - بالقوة الاجرائية

(١) اما ما يتعلق بالسلطنة ، فاننا نصرح امام العالم الأوربي ، باننا لا نفكر فيه ما دام الدستور جارياً على معنى الدستور ، وانه لا تتطرق الينا فكرة الانفصال عن هذه السلطنة ما دامت حقوقنا فيها مرعية محفوظة . فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح اذن بين ضمان هذه الحقوق . فان كثر ، فكثر ، وان قل ، فقل .

(٢) القوة التشريعية - ان هذه القوة تتألف في هذه المملكة من (مجلس الاعيان) و(مجلس النواب) .

فمجلس الاعيان اعظم المظاهر غمطاً لحقوق العرب : امعنوا النظر أيها السادة ، تجدوا اننا معشر العرب العثمانيين نبلغ ثلاثة عشر مليوناً ، أي أكثر من نصف اهل المملكة ، وليس لنا سوى خمسة اعضاء في ذلك المجلس ، فنحن نطلب تمثيلنا فيه على استحقاق ، حفظاً لكرامتنا ومنزلتنا السياسية ، ولأمر آخر أشد ارتباطاً بحقوق الجماعات : وذلك ان حق الجماعات قائم على قاعدة « لا قانون قبل تمثيل » ، فما دام هذا المجلس قسماً من القوة التشريعية ، وما دام عددنا لا يمثلنا فيه ، فاننا نعذر في نظر علماء الحقوق ، إذا اعتقدنا ان كل قانون لا يوضع بمشاركة ابناء العرب يكون غير مستوفي الشروط من حيث الحق والعدل . ولهذا فاننا نحتج اشد الاحتجاج على هذا الغمط ، ونأبى ان يكون حفظنا في تدبير أنفسنا موكولا الى رأي غيرنا .

مجلس النواب - يتساءل الناس عن قلة نواب العرب في هذا المجلس - مع ان عدد العرب يفوق غيرهم في هذه المملكة ، فاذا عرفنا ان انتخاب النواب اصبح بين أيدي من احتكروا السلطة واستلموا الادارة ، زال العجب ، وصح ان نقول عن هذه الطريقة « طريقة تعيين النواب » لانتخاب النواب . وما دام اقدس حق لهذه الامة مغموطاً ، وهو حق التمثيل ، فاننا نعذر اذا صممنا على ان نتذرع بالوسائل التي تصون حقوقنا في هذا المجلس ، سواء في زيادة نوابنا او حرمة تمثيلنا . وإذا كنا قد صبرنا على هذا الأمر فيما مضى ، فان حرج السياسة الداخلية ، لم يبق مساعداً على هذا الصبر .

عار أيها القوم ان تحيا امة على عاتق آخرين ، وعار أكثر شؤماً ان ترضى الامة بزوال مكانتها لترميم كيان غيرها . والحق كل الحق أن تدوم الموازنة بين كل الجماعات ، فلا يأكل الكبير الصغير ، ولا ينتقص الصغير الكبير . لهذا المبدأ نطلب ان تكون الانتخابات حرة بعيدة عن كل

مداخلة ، وان يشرع باحصاء للنفوس جدي جديد . فقد علمتنا الحكومة حتى اليوم انها تتعاس عن هذا الاحصاء لئلا يزداد عدد النواب العرب في مجلس الامة .

ليسمع « من في العراق » :

صرح بعض رجال الحكومة منذ عهد ليس ببعيد : ان العراق ينبغي ان يكون له نظام خاص ، لا يحق له من بعده ان يوفد عنه نواباً لمجلس الامة ، بحجة انه لم ينل من المدنية حظاً يؤهله للنياحة كبقية الولايات .

تلك ايها السادة طريقة جديدة لتقليل نوابنا معشر العرب العثمانيين . ما صدقوا والله بان العراق منقط بمدنيته عن باقي الولايات . فهذا العراق منذ عرف لم تجر فيه المذابح الاهلية الدينية ... ان عربي العراق مهما كان قريباً من الفطرة الاولى ، هو اشد نشاطاً ، واحسن استعداداً ، وافر ذكاء ، مما في غيره يتصورون . فلتتدبر الحكومة قليلاً ، فانها إذا اقدمت على هذه الفعلة ، فالعرب لا يعدمون وسيلة لصيانة حقهم المشروع .

(٣) القوة الاجرائية - ان حق الجماعات يتطلب من الامة ان تؤلف الحكومة ، وان لا تتألف الحكومة الا من الامة . اما تأليف الوزارات في مملكتنا فقام على غير هذا الحق . فان عادتهم قد جرت ، كلما تألفت وزارة ، أن لا يبخلوا علينا بمركز واحد أو يبخلوا بتاتاً . وعليه فاننا نعتبر بعد اليوم ان وزارة تؤلف على هذه الصورة غير مستوفية الاركان في نظر حق الجماعات أو حق الشعوب ، لأنها لا تمثل الا قسماً من الامة . فالوزارة في علم الحقوق العامة لا تكون وطنية الا اذا مثلت كل ابناء الوطن ، ولا تكون شرعية الا اذا جمعت فيها ارادة المجتمع كله ، فتخصيص الوزارات بفريق من الامة دون غيره عمل لا نرضاه بوجه من الوجوه ، بصفتنا قسماً اكبر في هذه الدولة . على ان حق الجماعات يخول للعنصر الذي لا يمثله ممثلون في القوة الاجرائية ، يبقى في ريب من انه ركن من اركان المملكة .

سمعنا كثيراً من رجال الحكومة ان امر الوزارات امر اهلية وكفاءة ... ألا فليقلعوا عن هذه النغمة ، لأن الذين استلموا منا الامور حتى الآن ، قد ظهرت مقدرتهم في هذه السنين الاخيرة ! واننا لا نظن أحداً يجسر على القول ، بان في فطرة العرب ما ينافي الكفاءة . فقد قاموا بهذه المهمة حق القيام ، ايام لم يكن بين أيديهم ما بأيدي غيرهم في هذا اليوم .

فنحن نطلب قسطنا المشروع من كل وزارة حتى لا تكون غريبة عنا ، ولا نكون غرباء عنها . نطلب ذلك بما لنا من حق الاشتراك في تسيير امور الدولة ، كما هي الحال في كل قانون اساسي . ونطلبه ايضاً عملاً بمبدأ حفظ الحياة الوطنية والكيان الجنسي . فقد رأينا كثيراً من المعاهدات الدولية فرضت على رجال دولتنا ، وفيها ما فيها من الغبن للبلاد العربية وكما رأينا ذلك في الماضي نراه في الحاضر . ولهذا لا يسع العرب بعد اليوم الا ان يروا بأمر اعينهم ، وأن يديروا مع رجال الاستانة مصير بلادهم ، فان حفظ الذات واستقلال البلاد وشرف العنصر ، يدفعنا الى ان نطالب بهذا الحق بكل ما لدينا من قوة . فالبلاد العربية لا تكون بعد اليوم سداً للمطامع الاجنبية عن بلاد اخرى .

أن من قواعد الحكومات الحديثة ان تكون بين الامة والوزارة وحدة مطلقة ، فلا تنتهي

دائرة الوزارة الا في دائرة الامة ، كما ان دائرة الامة ينبغي ان تحيط باطراف دائرة الوزارة ، واي يوم تنهار فيه هذه القاعدة فالوزارة يومئذ غير شرعية ، ولعل رجال الاستانة يقولون : اننا سنسمح لكم بمركز او مركزين في الوزارة ، اما نحن فرواد حق وبقين ، ولنا حق الاشتراك في الحكم بكل معانيه ، وهذا انما يتم بأن يكون لنا من المراكز الوزارية على نسبة مكانتنا في هذه الدولة .

هذا ما لنا من الحق في القوة الاجرائية على وجه الاجمال ، اما في فروعها فحقنا قد غمطته حكومة الاستانة ، فيما يتعلق بكل النظارات ، لا سيما ادارة الداخلية فانكم لا تجدون سوى وال واحد على نحو ثلاثين ولاية . وهكذا يمكننا ان نقول عن بقية ما يتعلق بالوزارات الاخرى ، ولهذا نقول ان حقنا مغموط ما دام نصف الوظائف في الاستانة وكل الوظائف في بلادنا ليس بأيدينا .

ولنا حق صريح ايها القوم فيما يتعلق بالنافعة ، ففيها امر حيوي لا نستطيع السكوت عليه ، فكل قرض يقترض من الدول الاجنبية للامور النافعة ، لنا فيه حظ مشروع ، لأن هذه القروض تعقد باسم المملكة . وما دمنا نؤلف نصف المملكة ، فلنا حق بأن تصرف نصف القروض للمشروعات العامة في بلادنا العربية .

وحق آخر هو حق اللغة ، فاننا اكثر تمسكاً بمطالبنا المتعلقة باللغة العربية ، ويمكننا اجمالها بان تكون اللغة العربية رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الاساسي ، لا في قانون حكومة موقت يمكن إلغاؤه من حين إلى آخر بتقلب الوزارات المستعجلة .

هذا ما لنا من حق جماعة للامة العربية ، فان كنا لم نستطع اليوم ان نحيا ، فقد استطعنا كل الاستطاعة ان نموت . اما بعد اليوم فاننا عقدنا النية على ان نحيا على مبدأ : كل امة لها حظ من الحياة تستحقه ، فحظنا الاول نتيجة ما كنا في الماضي . اما حظنا في الحاضر والمستقبل ، فسيكون حظ امة تطلب حياة الرجولة حياة الامم الحية ، حياة الشعوب الراقية .

وقصارى القول اننا نعتبر حكومات الاستانة غير مستوفية الشروط والاركان من وجهة العدل ، ما دام حقنا غير محفوظ ، لأن الحكومات في نظر « اعلان حقوق الانسان » لا تكون مشروعة الا اذا احترمت حق الافراد . فمن باب أولى حق الجماعات وحق الشعوب . نطلب هذا الحق كشركاء في هذه الدولة ، شركاء في القوة الاجرائية ، شركاء في القوة التشريعية ، شركاء في الادارات العامة ، أما في داخلية بلادنا ، فنحن شركاء انفسنا : في اموال المعارف ، اموال النافعة ، اموال الأوقاف ، حرية الاجتماع ، حرية الصحافة . وذلك لا يكون الا بتوسيع صلاحية المجالس العمومية .

اما طريقة الوصول الى هذه الحقوق فسننخذ لها كل الوسائل الشرعية وأي يوم تسعى حكومة الاستانة وراء اخفات هذه الأصوات بالقوة والقهر ، فاننا نتخذ طريقة تفشل معها اثره رجال الحكومة . فليفكروا قليلا : فان النبي محمداً عليه الصلاة والسلام لم يخضع العرب بضغط ولا قوة ، وانما استطاع استمالتهم بمعقول القرآن ، وتحقيق مبدأ العدل والمساواة والاخاء .

على هذا السبيل قد ربطنا قلوبنا وتعهدنا بالتبعية الشخصية والتضامن الاجتماعي ان نتخذ كل الوسائل تحقيقاً لهذه الحياة الشريفة . فالغاية في السياسة تشفع للوسيلة ، ولا سيما اذا كانت الغايات غايات شرف ونبيل ، وغايات حق وعدل .

فتى العرب : واجبه العام^(٣)

نعني بالفتى كل من جمع في نفسه بأس الشباب وسداد العقل وصحة القلب ، مهما تفاوتت مدارج العمر ، وبالعرب كل من ربطته بهذه الأمة وحدة اللغة ، وصلة النسب ونزعة العرب .

هذا مذهبنا في الجنسية العربية ، نثبتته على اختلاف مع علماء الألمان والفرنسيين في تحديد الجنسية . فان الأول لا يتطلب لصحة الجنسية غير وحدة اللغة والنسب ، والآخرين لا يشترطون غير النزعة . أما نحن فلا نعتبر العربي إلا إذا اعرفت فيه الشروط الثلاثة ، لأننا رأينا من هذه الأمة من تضمهم أصرة اللغة ولحمة النسب ، فلا يعملون الا لمرافق قوم غير قومهم ، كثير ما هم بين المأمورين ، فهم في نظر علماء الاجتماع براء من هذه الجامعة ، وقد سمعنا كثيراً من الساسة يتيجحون بالنزعة العربية ، دون ان تجمعهم صلة نسب أو لغة . فما هي الا خلسة المختلس ، حتى انقلبوا على هذه الأمة يززعون بنيانها ، ويهدمون اركانها .

فالعربي من وصلته رابطة من نسب ووحدة من لغة . وكان تواقاً للعرب ، نزاعاً اليهم ، يغار عليهم غيرة البطل النبيل ، فاذا استجمع هذا ، حقت عليه كلمة الواجبات الوطنية لتأييد الحقوق العربية .

سبق لنا ان قلنا كلمتنا عن « حقوق العرب في المملكة العثمانية » يوم اجتمع نواب العالم العربي العثماني من جميع اطرافه في باريس . فليرجع اليه كل أنفٍ غيور فقيه بلغة لقوم يتحسسون .

إذا عرف العربي حقه ، وجب عليه أن يعلم واجبه العام ، دون تخصيص فيما نبسطه له في هذا البيان :

فواجبه في الحياة السياسية ينحصر في أمرين . واجب اعتقاد وواجب عمل .

فعلى كل فتى من فتيان العرب ان يعتقد ان الحياة مأساة في الحقوق بين الشعب والسلطة ، فعليه ان يعمل لتأييد حق الأمة ، فاما ان تنتهي المأساة بالضغط والاضطهاد والبغضاء ، فتكون مأساة بؤس وشقاء ، واما ان تنتهي بين الفريقين بالعدل والأخاء ، فتكون مأساة شرف وفخار . على فتى العرب ان يعتقد اذا كان يود ان يحيا حياة النبلاء الاشراف ، ان الامة شركة معقودة على وجه الأرض بين احياء وأموات ونسل أت . وان السلطة غاية للفرد لا واسطة لذاتها . وان الفرد غاية لنفسه ولقومه ونسله ، وانه لولا الأمة لما كان الفرد ، ولولا الفرد لما كانت الامة فهما حلقة لا تفرغ . وعليه وجب ان يتخذ فتى العرب من المذاهب الاجتماعية مذهب « الذاتية » ازاء السلطة ، ومذهب « التضامن » ازاء الامة . ومن ثم يشترك في هذه المأساة ، ونحن الضامنون بان الحق سينتهي باطرافه له ولقومه ولذريته .

ينبغي لفتى العرب ان يعلم ان الفرد مجمع اجداد متراكمة في نفسه وجسمه . فكل ما في الجسم نتيجة اعتناء طويل قام به الاجداد منذ أجيال بعيدة ، فحسنوا فيه ما حسنوا حتى بلغ هذه المنزلة . فأجسامنا إرث من الماضي ، بل اجسامنا اجدادنا .

(٣) فتى العرب ، العدد ١٤٣٥ (١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩١٣) .

هذا من الوجهة المادية . وأما من الوجهة المعنوية فإن كل ما وقع في انفسنا وطبائعتنا وأخلاقنا وعاداتنا ولغتنا ثمرة^(٤) الدؤوب المتواصل الذي قام به الاجداد . فانفسنا تراث من الماضي ، بل انفسنا انفس اجدادنا .

إذا تقرر هذا علمنا ان الأمة العربية ليست خمسة عشر مليوناً في الجزيرة ، بل ملايين من العرب قد فتحوا ومصروا يتمثلون كلهم في فتى العرب الحاضر ، روحاً وجسماً . ولهذا وجب على كل فتى من فتياننا ان يعتقد لتمكين حقه وحق ذويه ، انه قوي البأس ، شديد المراس ازاء السلطة ، كالصخرة ، كلما تلاطمت عليها الأمواج حلت عنها الادران ، وازدادت بانوار الشمس رونقاً وصفاء .

هذا ما يجب علينا أن نعتقده ازاء الأموات . اما واجبنا ازاء الأحياء ، فقد قضت سنة التضامن الاجتماعي ان يعتقد كل فتى ان كل فرد من العرب يعيش في نفسه وفي انفس بقية الافراد ، وانه يعيش في نفس كل فرد من الأمة كما ان الجميع يعيشون في نفسه . حتى إذا رسخ هذا الاعتقاد وتحسست الأمة بأنها كتلة واحدة ، وتحسس كل فرد منها بانه هو القائم وحده فيها ، بحيث اذا تنازعت المشارب ، وتفرقت الاهواء ، ولم يبق أحد من الفتية يحافظ على حقوق جماعته ، حمل عهدة العمل وحده على نفسه للقيام بأمر امته ، وذلك ما عناه اشرف الرسل نبينا العظيم عليه الصلاة والسلام بقوله « كلكم راعٍ وكل راعٍ مسؤول عن رعيته » .

أما واجب الفتى العربي ازاء النسل الآتي ، فهو ان يعتقد ان وجودنا الحاضر اذا كان هبة من الماضي ، فهو امانة للمستقبل . فواجب كل فتى نحو أمته واجب بقاء . وعليه تترتب درجة التبعة على كل فتى من فتيان العرب ، ازاء من يريدون ان يأكلوه ليعيشوا عيشة المفترسين . لا ! لا ينحصر واجبه في واجب البقاء بل واجبه واجب انماء ، لأن نبل الاخلاق يستدعي ان نزيد في رأس المال أو هذا الارث . فاذا لم نفعل كان كل توقف عن النمو بدء الجمود ، والجمود آية الاضمحلال فالموت .

على أن الخيانة كل الخيانة ، وسقوط المروءة كل السقوط ، ان نستلم الحسن من الماضي ، فنسلم القبيح للمستقبل . فحذار ايها الفتية الشريفة ان تلوثي مروءة الآباء بانحلال همم البنين . فالى تأييد حق الأمة ازاء السلطة ندعو اخواننا فتيان العرب لأن واجبهم ازاء الأموات ، وهم منهم ، وازاء الأحياء وهم منهم ، وازاء الذراري وهم منهم يستصرخهم لاحقاق هذا الحق ، حتى يكون الفريقان في موازنة واحدة ويتظلالا بسماوات واحدة ، ولواء واحد ووطن واحد ، ووطن العدل والاخاء المتين .

نسير بذلك على قاعدة ان السلطة من صنع الشعب ، ولذلك لا يجوز ان يكون لها حق أعلى من حق الشعب ، وعلى قاعدة ان السلطة شركة بين افراد الشعب ، والشركة لا تكون اداة عالية على المرابحين .

فسيري ايها الفتية على اعتماد من النفس ووثوق من المستقبل ، فان نجمة الصبح وضاحة للناظرين ، وان الحوض مهما كان بعيد غوره فهو مرآة المطرقين .

(٤) هنا كلمة ناقصة ربما كانت « الجهد » .

ان السبيل وعرة ، ولكن المخاوف ايتها الفتية خطرة ، فسييري فان في العضل وثاقة ، وفي القلب رباطة ، واعلمي انه لولا الاجنبي لما وجدت الوطنية ، ولولا الضغط لما خلقت الحرية .

أما السود التي يقيمونها ازاء حق الأمة ، فستندك تحت همم فتیان العرب ، وتتساقط رماداً يسيرون عليه ، فيفتخرون بأن تركوا على منبسطه خطوطاً تدل على معالي انفسهم وعظمة مباديهم .

نعم ان الفتية من جراء خطتها تسمع من السباب اصعبه ، ومن اللعن أمره ، ولكن قولوا لهؤلاء ما قد قاله أحدهم في مجلس « الانتروفايل » ان قذف عليه آخر شتائم من أعلى المنبر « ان انتقال الشتائم اذا تنزلت من هذا العلولا تسحق » □

حوار مع الاجتماعيين العرب

د. معن خليل عمر

استاذ مساعد في علم الاجتماع - جامعة بغداد .

اقيمت ندوة علمية في ٢٥ - ٢٨ كانون ثاني/يناير ١٩٨٥ تبحث موضوعاً عنوانه « نحو علم اجتماع عربي » ونشرت مجلة المستقبل العربي (*) بعض البحوث التي القيت في الندوة ، تناولت مواضيع عربية حساسة تتطلب المناقشة والحوار لما فيها من تجاوزات نظرية ومبالغات تصويرية للواقع العربي وتجني على الذات العربية من خلال تعميمات مجحفة .

نبدأ بسؤال د.سعد الدين ابراهيم ومفاده « ماذا يحدث للوطن العربي إذا اختلف كل علماء الاجتماع العرب فجأة ؟ فاجاب بنفسه عن سؤاله وقال « لا شيء سيحدث للمجتمع - سلباً أو ايجاباً وينطبق ذلك على فئات مهنية أخرى » ، وان علماء الاجتماع كفئة مهنية متخصصة ليست ضرورية في (المجتمع الحديث) وبالقطع لم تكن ضرورية في (المجتمع التقليدي) ، ولكن ظهورها في المجتمع الاكثر تقدماً كان مصاحباً لرغبة (وليس لضرورة) ان تفهم هذه المجتمعات نفسها في مرحلة التغيير أو التحول السريع الذي احدثته الثورات السياسية والاجتماعية والصناعية . وكان استمرار هذه الفئة المهنية مرتبطاً باستمرار هذه الرغبة ، حيث اصبح التغيير الاجتماعي السريع جزءاً لا يتجزأ من مسيرتها .

أن هذا السؤال الذي طرحه د. سعد الدين مقتبس من سؤال المفكر الفرنسي المعروف هنري سانت سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) ، الذي قال : ماذا سوف يحصل لفرنسا اذا فقدت مرة واحدة وفي يوم واحد جميع علمائها وادبائها ورجال صناعتها ؟ وماذا سوف يحدث لفرنسا اذا فقدت حكامها ووزراءها ورجال التاج ؟ اجاب هو على هذين السؤالين كما يلي : ان خسارة فرنسا سوف تكون معنوية اذا خسرت المجموعة الثانية ، بينما تفقد فرنسا مكانتها العلمية والصناعية إذا فقدت المجموعة الاولى من رجالها .

وسأل المفكر الامريكي المعاصر جورج لندنبرك سؤالاً يشبه سؤال د. سعد الدين وسيمون

(*) انظر : ندوة « نحو علم اجتماع عربي » ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٧٥ (ايار/مايو ١٩٨٥) ، محور العدد ، ص ٦٠ - ١٢٩ .

في مؤلف ضخّم يحمل عنوان هل في العلم من خلاص ان طرح مثل هذا السؤال على المشتغلين العرب في علم الاجتماع اعتبره تجنياً عليهم لأن دورهم كباحثين ومفكرين لم يكتمل بعد ، فقد تركّز على تدريس المواد السوسولوجية وكتابة دراسات نظرية ، وفي حالات قليلة إقامة بحوث ميدانية . لذا فان خدمتهم للمجتمع العربي محدودة بحدود الجامعات والمعاهد فقط ، وبذا يكون الحكم عليهم في هذه المرحلة تجنياً واضحاً وقد عمم د.سعد الدين تجنيه هذا على فئات مهنية اخرى (غير علماء الاجتماع العرب) وهذا التعميم المطلق غير وارد وغير مقبول في العلوم الانسانية .

وفي الدراسة نفسها كتب الباحث نصاً قلل من شأن المجتمع العربي الذي اعتبر علم الاجتماع (رغبة) من الرغبات وليس (ضرورة) من ضرورات المجتمع الاكثر تقدماً وغير ضروري للمجتمعات الحديثة والتقليدية وهذا تجاوز غير معقول .

فهل الدراسات الاجتماعية من امتياز او اختصاص المجتمعات الاكثر تقدماً ؟ ان هذا الحكم على المجتمع العربي لهو حكم جائر وقد يرجع هذا الحكم الى انبهار الباحث بالمجتمعات المتقدمة تكنولوجياً او الى عدم احترام الواقع الاجتماعي العربي .

واستخدم د.سعد الدين مصطلح (مرض البداوة السوسولوجية) الذي ميّز فيه بين نوعين من الاجتماعيين العرب الأول يمثل خلاقات المشتغلين العرب بعلم الاجتماع في معارك خارجية مع الذين عارضوا او شككوا في احقية هذا العلم الجديد . والثاني قسم فيه المشتغلين العرب بعلم الاجتماع الى قبائل اتخذت اسماء ومسميات مختلفة (فهناك النظريون والتطبيقيون وهناك الماركسيون والوظيفيون وهناك اتباع المدرسة الفرنسية واتباع المدرسة الانكليزية او الامريكية او السوفياتية) وكل قبيلة سوسولوجية اخرى يمكن تقسيمها الى عشائر وجرى تقسيم كل عشيرة الى بطون او حتى افخاذ ، فقد أصبحت البداوة افيون علماء الاجتماع العرب .

إن هذا التصوير الدقيق للمشتغلين العرب في علم الاجتماع يوضح ان هناك علماء اجتماع عرب من لهم منهجية يدافعون عن احقية هذا العلم ، وهناك ايضاً متخصصون في جميع الميادين والمدارس الاجتماعية العالمية وهذا تصوير مهول لا غير لأن عدد المتخصصين العرب في هذا العلم محدود جداً ، ولا يوجد عدد كافٍ لتغطية هذه التفرعات والتنوعات الحاصلة في هذا العلم ، وان هذه الصورة العالمية لم تتوفر في الوطن العربي بعد ، ولو توفرت لكان انتاجنا المعرفي في هذا الميدان كثير جداً ، ويستطيع المثقف العربي ان يحصل على افضل النتاجات العالمية الا ان هذا غير حاصل .

إضافةً الى ذلك فان هذه الصورة التي اوردها د.سعد الدين ابراهيم تتناقض كلياً مع سؤاله الذي طرحه في دراسته حول ماذا يحدث للوطن العربي إذا اختفى كل علماء الاجتماع العرب فجأة ؟ فبعد التعرف على الصورة الدقيقة التي طرحها حول التنوع المعرفي في السوسولوجيا العربية وكثرة المشتغلين العرب في هذا الحقل يعني انهم يمثلون وزناً ثقيلاً في الميدان الثقافي ، وان فقدانهم يؤدي الى نقص في الثقافة المعرفية وهذا يتناقض مع سؤاله المطروح .

ولما كان المجتمع العربي يتضمن هذا التنوع المعرفي (كما صوره د.سعد الدين) فان ذلك يعني ان المجتمع العربي يمثل (مجتمع الاكثر تقدماً) لأن التنوعات المعرفية العديدة توضح رغبة المجتمع في المعرفة السوسولوجية وهذا تناقض اوقع الباحث نفسه به ، لذا فان سؤاله غير واقعي

وطرح صورة مُبالغ فيها ، وان هذه الصورة تتناقض مع سؤاله في دراسته التي تحمل (تأمل الافاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي) .

وقد سأل د. الطاهر لبيب سؤال سعد الدين ابراهيم نفسه ، حيث قال (ماذا يحدث جداً لو الغي علم الاجتماع من جامعاتنا ؟ طرح سؤاله بسبب تخوفه المتأخر من مسلمات النشأة لعلم الاجتماع او من ازمة تطور قد تكون اساساً ازمة نشأة) . وطرح اسئلة اخرى مفادها هل علم الاجتماع لا يرتبط - كما يقال - بالواقع ولا يؤثر فيه فحسب ، ام هو يحول دون فهم هذا الواقع ودون التأثر فيه ؟ كيف يمكن إذاً تجاوز الجدلية المشوهة أو المصطنعة بين المعرفة السوسيولوجية والواقع العربي؟ هذه في الواقع تساؤلات غريبة لأن علم الاجتماع نتيجة الواقع او انعكاس الواقع والحدث الاجتماعي فهو مرتبط به ارتباطاً وثيقاً ولولا الواقع لا يتبلور علم اسمه علم الاجتماع ، بل علم يدعى علم الخيال لانه (علم الاجتماع) يؤثر في الواقع من خلال توقعاته للمستقبل في ضوء دراسته للحاضر ، اضافةً الى ذلك فانه لا توجد علاقة جدلية مشوهة او مصطنعة بين المعرفة السوسيولوجية والواقع العربي ، بل هناك ظواهر ومشاكل اجتماعية عربية تتفق مع المعرفة السوسيولوجية واخرى تختلف معها حسب متغيراتها ومؤثراتها فهي علاقة برهانية وليست جدلية مشوهة او مصطنعة وان غياب علم الاجتماع من الجامعة يعني القطيعة المعرفية بين الواقع والنظرية ، بين الفكر والنقد ، بين البرهان والنقض ، وهذا الوصال المعرفي لا تستغني عنه الجامعات العربية الا اننا نتساءل ونقول على الجامعات العربية ان توظف هذه المعرفة التخصصية لدراسة الواقع العربي وتستمر في ذلك لكي تساهم في انماء علم اجتماع عربي . كنت اتمنى لو ناقش د. لبيب أهمية دور خريجي علم الاجتماع في المجتمع التونسي لكي يعرف ماذا يحدث لو الغي هذا الاختصاص من الجامعات التونسية ، لانه لولم تكن لهم (خريجي علم الاجتماع) أهمية او دور حيوي في المجتمع لما اصبح هناك قسم خاص بعلم الاجتماع في الجامعة التونسية .

اما د. محمد عزت حجازي ، فانه يرى الازمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي تتمحور في :

١ - ان اغلب المشتغلين بعلم الاجتماع في الوطن العربي يتجهون الى العمل فيه على نحو يخدمون به - بقصد وبدون قصد - مصالح فئات أو جماعات لا تمثل جماهير الشعب او الطبقة العاملة والفلاحية والشرائح الدنيا من الفئات الوسطى ، بعبارة ادق هذا يعبر عن انحيازهم الاجتماعي .

٢ - ان الكثيرين من المشتغلين بعلم الاجتماع في وطننا ينتمون ايدولوجياً الى الاتجاهات المثالية المحافظة وهي تميل الى مقاومة محاولات تغيير الوضع القائم تغييراً جذرياً ومن ثم لا تفيد كثيراً في محاولة تقديم تحليل اجتماعي نافذ .

لكننا نرى ان النقطة الاولى غير واردة اطلاقاً لان الاستاذ الجامعي العربي يتعامل مع مؤسسة اكااديمية تتضمن طلبة ينحدرون من طبقات عمالية وفلاحية ووسطى وعلية وهذا يعني انهم يخدمون بقصد مصالح الجماعات التي تمثل جماهير الشعب ، وهذا ما نجده في معظم جامعات البلدان العربية . اما النقطة الثانية فهي ايضاً غير واقعية لان المشتغلين بعلم الاجتماع اما ان يكونوا اساتذة في جامعة او باحثين في مراكز بحثية ، وان عملهم يتمركز في تدريس المواد الاكااديمية . ولما كان الواقع الاجتماعي في تغيير مستمر (الا ان سرعته تتباين من مجتمع الى اخر ومن فترة زمنية لاخرى) وبذا يكون المشتغلين العرب في علم الاجتماع لا يميلون الى مقاومة

محاولات تغيير الوضع القائم تغييراً جذرياً ، بل يهدفون الى دراسة تغيير المجتمع العربي (الاسباب الداخلية والخارجية) ولا يضعون نماذج مثالية لتغيير المجتمع العربي ، لأن هذا ليس من واجبهم بل عملهم الاساسي هو تصوير وتحليل ما هو كائن فعلاً في مجتمعهم وليس ما يجب او ينبغي ان يكون واقعه عليه . ويضيف د.حجازي فيقول « يبدو لنا ان الكثير من البحث والدراسة والكتابة في علم الاجتماع في بلادنا العربية يوجه لمستهلكين عاجزين عن رفضه وهم طلبة الجامعات والمعاهد العليا او لا يوجه الى احد قادر على ان يرفضه » ان هذا القول يوضح لنا بان طلبة علم الاجتماع في الوطن العربي عاجزين عن مناقشة ومحاورة ونقد المعلومات والافكار والمناهج الاجتماعية التي يدرسوها ، وهذا قد يرجع الى افتقارهم للوعي الثقافي أو عزوهم للنظرة النقدية وهذا غير وارد مطلقاً لأن طلبة الاجتماع يتعرضون لعدة اتجاهات معرفية في علم الاجتماع وهذا يمنحهم التنوع الثقافي الذي بدوره يدفعهم لابتداء ارائهم ووجهات نظرهم .

وهناك آراء طُرحت في الندوة تمثل حالات فردية محلية مضخمة عُمت على جميع أرجاء الوطن العربي ، وهذا اجحاف في حق المشتغلين في هذا العلم . فعلى سبيل المثال يرى د.عبد الباسط عبد المعطي(*) « بان المؤسسة الرسمية لعلم الاجتماع العربي على انها صورة من صور الصراع الطبقي ، حيث يميز بين الجماعات المسيطرة بمعايير السلطة والنفوذ والثروة وتمثل بناء القوة داخل تنظيمات العمل العلمي والجماعات شبه البروليتارية اذا جاز التعبير » . ان هذا التصوير مبالغ فيه جداً ولا ينطبق على اي قسم من اقسام علم الاجتماع في الوطن العربي وانه ليس سوى تعميم خطير لا يمكن الاخذ به .

ويرى د.علي الكنز بان « بعد تشويه بنية علم الاجتماع من طرف المؤسسة السياسية يصبح علم الاجتماع كحديث ذي طموح علمي حول المجتمع ممارسة متعذرة التحقيق في بلداننا العربية » . ان هذا الحكم بعيد عن المعرفة السوسولوجية المتخصصة لانه لا يمكن فصل علم الاجتماع عن المؤشرات السياسية (سواء أكان ارتباطاً سلبياً ام ايجابياً) فهو ارتباط موجود يعكس علاقة المؤسسة السياسية بعلم الاجتماع ولا يتعذر عن ممارستها داخل المجتمع العربي ، لأنه ما دام هدف علم الاجتماع استقرار الحدث والواقع . ولما كانت المؤسسة السياسية تؤثر على مسيرة الحدث والواقع الاجتماعي فان ذلك من واجب علم الاجتماع ان يدرس درجة هذا التأثير ومن خلال ذلك يرتبط علم الاجتماع بالمؤسسة السياسية وهذا الارتباط حالة واقعية طبيعية .

وصفوة القول ، ان الندوة التي اقامتها الجمعية العربية للمشتغلين في علم الاجتماع في تونس كانت قاسية في آرائها واحكامها ومعمة لها ومضخمة لحالات اجتماعية فردية محلية ، وهذا لا يطمح به علم الاجتماع لا سيما وان هدف الندوة (نحو علم اجتماع عربي) ، فقد كان من الافضل ان تتناول مواضيع وظواهر ومشاكل تخص واقع الوطن العربي المعاصر الذي يمثل ويشغل تفكير الاغلبية الواسعة من المثقفين العرب وافادتهم بتحليلات سوسولوجية ملتزمة بالمنهج العلمي دون تهويل او تضخيم او مبالغة ، مع التواضع في اطلاق الاحكام ، لان معظم احكامهم كانت جائرة والمجتمع العربي يرفض مثل هذه الممارسات حتى لو صدرت من متخصصين في دراسة همومه ومشاكله . اضافة الى ان جميع المشتغلين العرب في علم الاجتماع هم تلاميذ المجتمع العربي وليس اساتذة عليه يتعلمون منه هدف الحياة الاجتماعية وديمومتها □

(*) تناول الباحث بعض الدراسات التي لم تنشرها المستقبل العربي بعد كدراستي د.عبد الباسط عبد

المعطي ، ود.علي الكنز والتي يبدو انه حصل عليها من ضمن بحوث الندوة . (المحرز)

Bahgat Karany and Ali E. Hillal Dessouki et al.

The Foreign Policies of Arab States

السياسات الخارجية للبلدان العربية

(Boulder: Westview Press, 1984), 354 p.

د. جهاد عودة

خبير التحليل السياسي في مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية، الاهرام - القاهرة.

والحادي عشر). وكتب د. هلال بمفرده فصلاً
عن السياسة الخارجية المصرية (الفصل
الخامس)، بينما كتب د. بهجت قرني بمفرده
فصلين، احدهما عن السياسة الخارجية
الجزائرية (الفصل الرابع)، وثانيهما عن
السياسة الخارجية السعودية (الفصل
التاسع). بالاضافة الى ذلك فقد ساهم د. احمد
يوسف احمد بفصل عن السياسة الخارجية
العراقية، ود. وليم زرتمان بالاشتراك مع أ. ج.
كليوج بفصل عن السياسة الخارجية الليبية،
ود. محمد سليم بفصل عن السياسة الخارجية
لمنظمة التحرير الفلسطينية، ود. ريموند
هينيوش بفصل عن سوريا. وقد جاء تحليل
السياسات الخارجية للبلدان المذكورة، في
غالبية الامر، متسق مع الاطار النظري
والمنهجي الذي وضعه كلاً من د. هلال ود.
قرني.

وينقسم هذا العرض الى ثلاثة اجزاء، اولها
يتناول الاطار النظري والمنهجي للدراسة
وثانيها يتعرض للنظام العربي ولحالات
الدراسة، وثالثها يطرح بعض التساؤلات
الخاصة بالنظرية والمنهج من اجل مزيد من

مقدمة

يأتي هذا الكتاب ليمثل فتحاً جديداً في عالم
البحث العربي، فمن ناحية الموضوع يتناول
بإسلوب مقارن السياسات الخارجية لستة
بلدان عربية وهي: العراق، ليبيا، مصر،
السعودية، الجزائر، سوريا بالاضافة الى منظمة
التحرير الفلسطينية. ومن ناحية المنهج،
فالكتاب يصك رؤية نظرية ملائمة لتحليل هذه
السياسات، تقوم على إحداث التوازن الدقيق
بين دور العوامل الخارجية ودور العوامل
الداخلية في تشكيل السياسة الخارجية لدولة
ما.

ومحررا الكتاب، هما د. بهجت قرني، استاذ
العلاقات الدولية في جامعة مونتريال، كندا، ود.
علي الدين هلال، استاذ النظم السياسية في
جامعة القاهرة، مصر. واختلاف تخصص كل
منهما في اطار الوحدة المعرفية للعلوم
السياسية، اضى قوة على الكتاب من حيث
اعطائه عمقاً ملحوظاً.

وقسم الكتاب الى احد عشر فصلاً، كتب
المحرران معاً ثلاثة فصول منها، وهي الخاصة
بالمنهج ونتائج البحث (الفصل الاول، الثاني

واستغلالها، لها بالضرورة سياسة خارجية تابعة. والمحرران يؤكدان البعد الاقتصادي - الاجتماعي في فهم عملية السياسة الخارجية لدول العالم الثالث وذلك بقولهما انه «لكي نفهم السياسة الخارجية لدولة ما، يجب علينا ان نفتح الصندوق الاسود، لمجتمع العالم الثالث» (ص ٧).

وانطلاقاً من هذه الفكرة الرئيسية، يفهم المحرران السياسة الخارجية لدول العالم الثالث على انها مجموعة مركبة من الاختيارات التي تصنعها نخبة سياسية معينة من اجل ايجاد حل ملائم لواحدة او تركيبة من معضلات ثلاث:

معضلة المساعدات الاجنبية والاستقلال.

معضلة الموارد والاهداف.

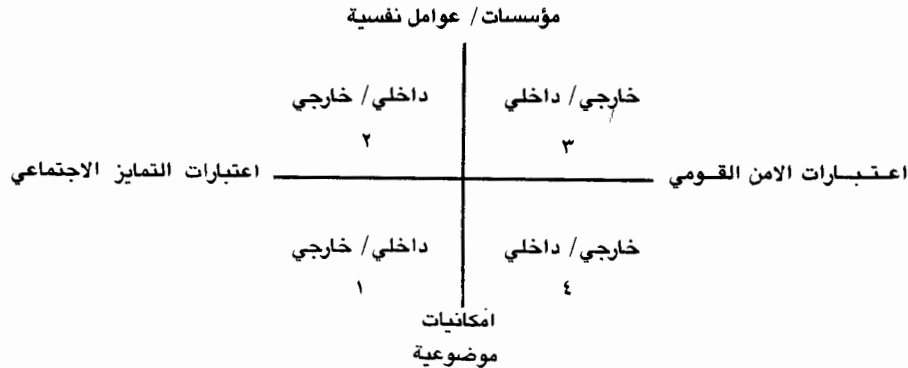
معضلة الامن والتنمية.

وهذه المعضلات الثلاث يجب فهمها كتعبيرات مفهومية لتفاعل العوامل النفسية والامكانات الموضوعية واعتبارات الامن القومي واعتبارات التمايز الاجتماعي مع بعضهما البعض، سواء أكان داخلياً او خارجياً او عبر الحدود القومية. واذا كان للمراجع ان يجعل ما هو ضمنياً في الكتاب صريحاً في العرض فيمكن تصور الشكل التالي كإطار مفهومي للعمل المعروض.

البحث المقارن للسياسات الخارجية للبلدان العربية.

١ - في الاطار النظري والمنهجي للدراسة

يختص الاطار النظري والمنهجي للدراسة بالفصلين الاولين من الكتاب، وقد كتبهما د. هلال ود. قرني. والفكرة الاساسية التي تحكم هذا الاطار هي ان السياسات الخارجية للدول الصغرى في عالم يتميز بالتعقيد والتدرج بين دوله المختلفة هي محاولات للتخفيف من آثار العوائق التي تفرض عليها من البيئة الخارجية. وبناء على ذلك «فالتحليل الصحيح للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث يجب ان يقوم على الاعتراف بأن السياسة الخارجية هي جزء لا يتجزأ من وضع العالم الثالث، كما انها تعكس التطورات التي تطرا على هذا الوضع» (ص ٧)، ويفهم من خلال المضمون، ان المحررين يرفضان الفهم الميكانيكي للعلاقة بين وضع دول العالم الثالث في النظام العالمي والسياسة الخارجية. وذلك لأن تبني الفهم الميكانيكي كمدخل للتحليل يؤدي بنا الى عدم النظر الى محدد **الوضع**، كظاهرة اجتماعية - اقتصادية متغيرة عبر الزمن، بل الى تحديد محدد **الوضع** ليعني فقط **الحجم** فينتهي بنا القول، بأن دول العالم الثالث وهي بالتعريف دول صغيرة من حيث الامكانيات



وبناء على ذلك تكون فئات التحليل للسياسة الخارجية لدول العالم الثالث كالتالي:

٢ - النظام العربي والسياسات الخارجية للبلدان العربية

أ - النظام العربي

يمكن فهم العلاقة بين النظام العربي والسياسات الخارجية للبلدان العربية على النحو التالي: ان النظام العربي، وذلك باعتباره البيئة الخارجية الاكثر قرباً والاشد تأثيراً على البلدان العربية، يخلق مجموعة من الفرص او العوائق في مواجهة ما يتمنى كل بلد عربي تحقيقه؛ وان النظام العربي يخلق قوى نظامية لها تأثير مباشر على التوجهات الخارجية للبلدان العربية (ص ٤١). والفرق بين هذين النوعين من التأثير هو الفرق نفسه الموضوعي واللغوي بين القدرة على محاربة اسرائيل والعداء لاسرائيل، تبعاً.

والنظام العربي ليس فقط نظاماً اقليمياً بالمعنى الفني للتعبير، بمعنى انه ليس فقط نظاماً جغرافياً لتوزيع القوة الدولية، بل هو ايضاً نظاماً ثقافياً حضارياً بالمعنى الاجتماعي للكلمة. ونتيجة لهذه الوضعية الخاصة فإنه من الملاحظ ان ما يعتبر ظرفاً داخلياً لدولة ما، يمكن ان يعتبر في الوقت نفسه، ظرفاً نظامياً للنظام العربي، وان الصراع على الشرعية على المستوى الاقليمي هو من الناحية الوظيفية صراع على السلطة بين مجموعات سياسية معينة داخل البلدان العربية.

وهذه الخاصية كانت تستدعي من المحررين العمل على توضيح آلية التحول الراسي التي تجعل من الظواهر السياسية الداخلية ظواهر اقليمية ومن الظواهر السياسية الاقليمية ظواهر داخلية. وكان نتيجة لغياب توضيح وشرح آليات التحول ان جاءت تأكيدات مهمة من غير شرح كافٍ. ومن هذه التأكيدات على سبيل المثال «ان تعاضم الاستقرار الداخلي دفع البلدان العربية على ان تكون ذو مرونة اكبر... تجاه الولايات المتحدة واسرائيل

- البيئة الداخلية، بحيث يتم دراسة التفاعل بين البناء الايديولوجي والديمقراطي لدولة ما مع بنائها الاجتماعي - الاقتصادي السياسي.

- توجه السياسة الخارجية، حيث يتم دراسة التفاعل بين العوامل الزمنية كما هي مجسدة في ادراكات النخبة الحاكمة عن واقعها الداخلي وواقعها الخارجي وكما هي معبر عنها في الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وديناميكيات البناء الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي لهذه الدولة.

- عملية صنع القرار، حيث يتم دراسة التفاعل بين العوامل النفسية والمؤسسية لدولة ما من ناحية والظروف المتغيرة للواقع الخارجي الذي يمكن فهمه على انه نظام سيطرة وتهديد: سيطرة على الموارد وتهديد باستخدام القوة. وعلى هذا يمكن تعريف عملية صنع القرار بأنها مشكلة متعلقة بالتفاوت في السيطرة على الموارد (ص ١٦).

- سلوك السياسة الخارجية، حيث يتم ملاحظته في الافعال المحددة والقرارات والمواقف كترجمة للتوجه الخارجي.

يمكن القول مما سبق ان البحث في السياسة الخارجية لدول العالم الثالث، والبلدان العربية منها، يعني دراسة تلك النسبة المتغيرة بين العوائق والفرص التي تنبع من التفاعل بين استخدام الموارد والبناء النظامي للتفاعل الدولي (ص ٣٥). وباعتبار البلدان العربية دولاً صغيرة على المستوى الدولي، فإن توجيهها الاساسي هو الوطن العربي. وعلى ذلك فالبحث في السياسة الخارجية للبلدان العربية لا بد ان يقوم على ثلاثة محاور: ١ - العوامل الداخلية التي تؤثر على صنع السياسة الخارجية، ٢ - المظاهر النظامية للوطن العربي، ٣ - المظاهر النظامية للنظام العالمي.

الكاتب الى القول، بأن القدرة السياسية تساهم في تركيز القوة بينما القدرة الاقتصادية تعمل على تفتيت القوة.

وفي الحقيقة فإن الخلاف مع هذا التأكيد يخص هدفه النظري..فالتاريخ قد اثبت ان القدرة الاقتصادية لها تأثيرات اندماجية، كما انه لها ايضاً، تأثيرات غير اندماجية. واعتقد ان الخطأ هنا ينبع من مصدرين: الاول عدم التفرقة بين القدرة الاقتصادية القائمة على تراكم رأس المال والقدرة الاقتصادية القائمة على السيولة النقدية. ويمكن القول، بأن القدرة الاقتصادية القائمة على السيولة النقدية لها آثار غير اندماجية اكثر من القدرة الاقتصادية القائمة على التراكم الرأسمالي. فالتأثير غير الاندماجي الذي تمارسه بعض الاقطار العربية النفطية وغيرها من البلدان النفطية لا ينبع من ان لها قدرة اقتصادية وحسب، بل من ان لها قدرة اقتصادية من نوع معين، الا وهي القدرة الاقتصادية النقدية. والثاني، عدم اعطاء البعد الرمزي مغزاه واهميته في إحداث تفتت القوة في الوطن العربي. فإلى جانب الاعتراف بدور البعد الاقتصادي في إحداث التفتت، فإن هزيمة عام ١٩٦٧، ووفاة عبد الناصر، وفشل المحاولات الوحودية كان لها تأثير في إحداث التفتت، حيث ان هذه الاحداث ادت الى خلخلة قدسية الرمز في الحياة السياسية العربية.

ومما سبق فإنه من المستحسن عدم اقتصر القدرات فقط على السياسة الاقتصادية والعسكرية منها، بل ايضاً الاعتراف بأهمية وحيوية دور القدرة الرمزية في توزيع القوة العربية - العربية وتحديد مصادر الصراع العربي - العربي.

ب - السياسة الخارجية للبلدان العربية

تأتي بعد ذلك فصول الكتاب تبعاً، في محاولة لتطبيق الاطار النظري على ستة اقطار

وتجاه بعضها البعض» (ص ٤٤). وايضاً ادى هذا الغياب الى عدم اعطاء شرح كافٍ لذلك الدور المتغير للايديولوجيا، باعتبارها ظرفاً داخلياً ومظهراً نظامياً.

ولكن د. نوبل كان ناجحاً في تحديد وشرح الارتباطات بين البلدان العربية على المستوى الافقي، وذلك بتوضيح دور اللغة والثقافة والايديولوجية في تفتيت الحدود السياسية بين البلدان العربية بعضها البعض. وهذه الارتباطات الى جانب انها تخلق فرصاً للبلدان العربية في التدخل في شؤون بعضها البعض والتأثير الفعال على بعضها البعض، فإنها ايضاً تفرض عوائق امام بعضها البعض في انتهاج سياسات خارجية غير مقبولة. والمبدأ الذي يحكم هذا التفاعل هو «ان التغير والتنمية السياسية في جزء من النظام يطلق مجموعة من الذبذبات في الاجزاء الاخرى من النظام» (ص ٤٨).

وهذه الوضعية للارتباطات الافقية ادت الى بعض الظواهر السياسية المشاهدة في الواقع العربي. فمثلاً ادى الاحساس بالتجانس العرقي الى جعل ردود الافعال العربية - العربية تتميز بالحدة. وايضاً ادى الى الشعور بالوجود والانضمام لعائلة عربية كبرى الى ازدياد الضغط من اجل التضامن العربي في حالة دخول بلد عربي في صراع مع دولة غير عربية، كما ادى الاحساس بوجود هوية عربية واحدة و متميزة عن غيرها الى اعتبار الوحدة العربية هدفاً مرغوب فيه.

ان النظام العربي ليس فقط نظاماً اقليمياً بالمعنى الفني للتعبير، فإن القدرة العسكرية خلال الخمسينات والستينات او خلال السبعينات لم يكن لها وزن كبير في تحديد القوة الاقليمية الكبرى في النظام. ففي خلال الخمسينات والستينات كانت القدرة السياسية هي المعيار، وفي السبعينات اصبحت القدرة الاقتصادية هي المعيار، (ص ٥٦). ويذهب

عربية بالإضافة الى منظمة التحرير

السلطانية. فبالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية (الفصل الرابع)، يجد د. بهجت قرني تناقضات في توجهها الخارجي، فبينما هي تدعو الى التغيير السياسي للنظام الدولي فإنها لا ترى غضاضة في عقد اتفاقيات مالية مع الولايات المتحدة الامريكية، وبينما تدعو الى مفاهيم راديكالية للتفاعل الدولي، فإنها لا تزال تتمسك بمبدأ السيادة الوطنية. ايضاً ترى الجزائر الوطن العربي كجزء لا يتجزأ من العالم الثالث، اي انها ترى الوطن العربي كمفهوم اجتماعي - اقتصادي اكثر مما تراه كمفهوم ثقافي. كما انها تعتبر افريقيا كمجال طبيعي لحركتها الدولية (ص ١٠٨).

- توجهات القيادة السياسية.

- القدرة المتزايدة في عالم الاستقطاب الدولي الجديد للدول الصغيرة على إحداث تغييرات في تحالفاتها.

اما بالنسبة للمؤسسات ودورها في صنع السياسة الخارجية، فوزارة الخارجية ظلت دائماً تحت تأثير مؤسسة الرئاسة (ص ١٢٤). كما ان مجلس الامن الوطني قام بدور هامشي في صنع السياسة الخارجية وخاصة بالنسبة لمسألة الحرب والسلام مع اسرائيل. اما بشأن الوزارات الاخرى فيعضها يحتفظ بممثلين لها في سفارتنا في الخارج. كما ان الرئيس السادات رأى في كثير من الاحيان مسألة دمقرطة المؤسسة السياسية في البلاد كعائق لابتغاء اهداف سياسية خارجية معينة (ص ١٢٨).

بالنسبة لدور المؤسسات في صنع السياسة الخارجية، فمؤسسة وزارة الخارجية لعبت دوراً فعالاً في صنع هذه السياسة تحت رئاسة بو تفليقة، وكان ذلك لانشغال بومدين بالبناء الداخلي ولثقته الشديدة ببو تفليقة، ولكن ذلك لا يعني ان مؤسسة الرئاسة لم يكن لها دور، فبو تفليقة كواحد من مجموعة (وجدة) التي حكمت البلاد منذ عام ١٩٦٥ حتى وفاة بومدين عام ١٩٧٨ كان بالمعنى السياسي عضواً في مؤسسة الرئاسة، وقد استمر هذا الدور في التعاضم بعد وفاة بومدين حيث تم تعيين احمد طالب ابراهيمي وزيراً للخارجية بعد وفاة محمد بن يحيى في عام ١٩٨١. وكان - ولا يزال - للاعتبارات المهنية له اثر كبير في تحديد نمط الخيارات الخارجية الجزائرية.

اما بالنسبة للعراق (الفصل السادس).

يحدد د. احمد يوسف احمد تصور القيادة العراقية للنظام الدولي في انه نظام متغير من كونه قائم على الثنائية القطبية الى كونه نظام قائم على التعددية القطبية، ومن ثم يمكن للعرب ان يؤدوا دوراً في التأثير على هذا التحول، وفي ان الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي هي مستحيلة وذلك لما يتضمنه من احتمالين: الحرب النووية، ومن ثم فإن الحروب الاقليمية ليست لها قابلية من حيث المبدأ الى التحول الى حرب عالمية. ولكن رغم هذه الفرص التي يعطيها النظام الدولي للعراق، فإن اكبر العوائق التي تحد من قدرته على استغلالها تتمثل في جغرافيته وبنائه السكاني (ص ١٥٥).

اما بالنسبة لمصر (الفصل الخامس).

يحدد د. دسوقي اسباب تحول في السياسة الخارجية المصرية في اربعة اسباب:

يمثل العراق حالة فريدة من الحالات التي تلعب فيها العوامل الداخلية دوراً كبيراً في صياغة توجهه الخارجي وفي ادائه لهذا التوجه،

- ازدياد المصاعب الاقتصادية وتوقع الحصول على مزايا اقتصادية من خلال تغيير المواقف على الساحة الدولية.

- وجود الولايات المتحدة الامريكية كبديل

السياسة الخارجية هي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تنبع من المجلس الوطني الفلسطيني، كما تعتبر حركة فتح هي العمود الفقري من حيث العضوية والعقلية المسيطرة على اللجنة التنفيذية. ونتيجة للتركيب المؤسسي للمنظمة ككل «فعملية صنع السياسة الخارجية هي في الأساس صراع ايديولوجي... وبناء عليه فالتحالفات تتحكم في عملية تحديد الاهداف والوسائل وبالتالي تصبح الحلول الوسط الايديولوجية هي الميكانزم الاساسي لصنع السياسة الخارجية» (ص ٢١٩). وفي اطار هذه الخلفية من المشاكل الخاصة والتركيب المؤسسي تغلب الصفة الصراعية على افعال السياسة الخارجية للمنظمة، ويقدرها د. محمد سليم كاتب هذا الفصل بحوالى ٧٥ بالمائة من سلوكها (ص ٢٢١).

اما بالنسبة للسياسة الخارجية السعودية (الفصل التاسع)، يؤكد د. قرني ان السعودية تواجه مأزقاً متمثلاً في الهوة بين اعتمادها على مصدر مادي وحيد ألا وهو النفط وبين دورها المتعاطف في المجال العربي والدولي سواء بالنسبة للقضايا السياسية او القضايا الاقتصادية.

والسعودية تشهد صراعاً داخلياً بين المجموعات التحديثية والمجموعات التقليدية، ويوجد هذا الصراع انعكاساً له في اسلوب صنع السياسة الخارجية وفي صياغة التوجه الاساسي لها، وانطلاقاً من هذه المسلمة فعملية صنع السياسة الخارجية لها اربع صفات: (١) ان هناك ارتباطاً عضوياً بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية؛ (٢) انه رغم ان عائلة بن سعود لها التأثير الاكبر في هذا المجال، إلا ان المجموعات المختلفة من تكنولوجيات وعلماء وجيش وتجار تشارك في هذه العملية ولكن بشكل متفاوت يتوقف على القضية المطروحة والظروف المحيطة؛ (٣) ان القرارات المهمة تصنع كنتيجة لمفاوضات طويلة بين

فدائماً هناك هوة بين التوجه والاداء. وقد حاولت القيادة العراقية ان تعوض هذه الهوة عن طريق توافر عناصر القوة العربية: الايديولوجية، القيادة، الثروة، التنظيم؛ ولكن مع تفتت المنطقه العربية وتصادم الصراع العراقي - الايراني، لم تؤد هذه العناصر النتائج المرجوة منها.

اما بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية (الفصل السابع)، فالاستاذان زرتمان وكليوج ينتهيان الى القول بأن «القذافي سوف يستمر في سياسته الرامية الى الوحدة من خلال إحداث عدم الاستقرار» (ص ١٩١). وتقوم هذه النتيجة على ان اهداف القذافي الخارجية تتعلق في المقام الاول بالمنطقة العربية (ص ١٨٩)، وهو يرى التشابك بين القضايا الدولية والقضايا العربية.

اما بالنسبة للمؤسسات، فالقذافي يسيطر على اجهزة صنع القرار الخارجي، حيث يلعب مكتب الاتصال الخارجي (وهو بديل وزارة الخارجية) دوراً شكلياً في صنع القرار. وبصفة عامة فالقذافي يعمل على الحفاظ على وحدة الضباط الاحرار الليبيين من خلال استخدام شخصيته الكاريزمية وادوات الاقناع المختلفة المتوفرة للدولة (ص ١٨٣ - ١٨٤).

اما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية (الفصل الثامن)، فأهمية دراسة السياسة الخارجية للمنظمة تنبع من انها دراسة لسياسة خارجية لفاعل ليس دولة بل حركة تحرير منظمة. وبالتالي فالمشاكل التي تتعرض لها في صنع سياستها الخارجية تختلف عن تلك المشاكل التي تتعرض لها البلدان في هذا المجال. ومن اهم هذه المشاكل انه في كثير من الاحيان لكي تحصل المنظمة على التأييد الدولي لها لا بد لها من التخلي ولو ضمناً عن الكفاح المسلح. وايضاً انه نتيجة لتشتت السكان فإن المنظمة تكون مضطرة الى التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية.

والمؤسسة المسؤولة عن اتخاذ قرار

اطار التدرج الدولي بالمعنى الاجتماعي - الاقتصادي يحدد قدراتها على الحركة ومزاجها الايديولوجي العام (ص ٢٥). ولكن دراسات الحالة في اغلبها خلت من تحديد مواقع البلدان العربية المدروسة في النظام الاقتصادي الدولي من حيث مؤشرات التحولات الرأسمالية ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات واسهامها في الناتج العالمي، وغيرها.

- واكدا ايضاً انهما يطبقان مفاهيم التبعية في مجال السياسة الخارجية (ص ٢٣)، ولكن اغلب دراسات الحالة دراسة للمتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية كمتغيرات في الاساس مستقلة، وهذا على عكس ما تذهب اليه مدرسة التبعية من حيث اعتبار المتغير الداخلي اما انه تابعاً بالضرورة للمتغير الخارجي (وذلك حسب دراسات فرانك و الراشتين) او انه تابعاً تبعية نسبية (وذلك حسب دراسات كورداسو). كما خلت دراسة النظام العربي (الفصل الثالث) من دراسة التأثيرات البنائية الناتجة عن التاريخ العربي الاقتصادي - الاجتماعي.

- على الرغم من ان مفهوم العائق هو مفهوم اساسي كما يقر المحرران، الا انه لم يكن واضحاً من الناحية المفهومية في الفصول النظرية، وفي حالات الدراسات استخدمه البعض كنتاج للتفاعل بين البلدان العربية، بينما استخدمه البعض الآخر كصفة نظامية تتعلق اما بالنظام الدولي او النظام الاقليمي العربي.

٣ - من اجل مزيد من البحث المقارن

اذا كان الاعتراف بالحق فضيلة، فلا بد من القول، بأن هذا الكتاب المعروض يتميز بالعمق التحليلي والرواية الشاملة لعملية صنع السياسة الخارجية، بما يتضمنه ذلك من توجه لها وسلوك ناتج عنها. وان النقد الموجه لهذا

المجموعات المختلفة؛ (٤) ان السياسة السعودية لا تظهر مهارة كبيرة في مواقف الازمات (ص ٢٥٦).

اما بالنسبة للسياسة الخارجية السورية (الفصل العاشر)، يحدد أ. هينبوش جوهر السياسة السورية في ذلك الاحباط للأمال القومية لسوريا الذي سببته الامبريالية والصهيونية (ص ٢٨٣، ٣١٥). وعمل ذلك كدافع لأن «ترى سوريا نفسها كعضو في المعسكر العدو للامبريالية» (ص ٢٩١). ومن جانب آخر لا ترى سوريا الوطن العربي كنظام لبلدان متميزة تجمعها الوحدة الجغرافية، وذلك لأنها ترى في نفسها اكثر العرب عروبة بناء على تفسيرها الخاص للتاريخ. وتلاقي هذين الجانبين اديا الى توليد سلوك في المحيط العربي يتميز بالتذبذب: في حين نراه راديكالياً عربياً، وفي حين الآخر نراه قومياً سورياً.

وسوريا هي دولة مؤسسات، فصنع السياسة الخارجية يتم من خلال المفاوضات والشد والجذب بين ثلاث مؤسسات: (١) الحزب؛ (٢) الجيش؛ (٣) البيروقراطية الوزارية، وهذا في اطار سيطرة الرئيس (ص ٢٩٩).

ومن هذا العرض السريع لحالات الدراسة يمكن ابداء الملاحظات التالية:

- اكد محررا الكتاب على اهمية دور مؤسسة الرئاسة كمداخل لفهم عملية صنع قرار السياسة الخارجية (ص ١٦)، ولكن من خلال دراسات الحالة، نجد ان مؤسسة الرئاسة في بعض الحالات هي في نهاية الامر عبارة عن تحالفات شخصية، إما قائمة على اساس ايديولوجي او اساس طائفي. وبالتالي يستدعي الامر اعادة تعريف لمؤسسة الرئاسة في المجتمعات النامية ليتوافق مع حالتها كدول لا تتميز بدرجة مؤسسية عالية.

- واكد المحرران ايضاً ان موقع الدولة في

وفي هذا الاطار يمكن دراسة مفهوم الخطر بالنسبة لدول العالم الثالث باعتباره مفهوماً له محتوى ايديولوجي - اجتماعي، اكثر مما يعني احتمالية الاعتداء العسكري وبالتالي تتضح تلك العلاقة العضوية بين مفهومي امن الوطن وامن النظام.

ج - مجال دراسات الدولة

اذا كانت السياسة الخارجية هي عملة ذات وجهين: داخلي وخارجي، فهي في الحالتين عملية مرتبطة بمفهوم الدولة كوحدة واحدة في حالة الوجه الخارجي وكساحة للصراع الاجتماعي - الاقتصادي في حالة الوجه الداخلي، وبناء على ذلك فإن دراسة تطور ونشوء الدولة في الوطن العربي من حيث نمو البعد المؤسسي لها او من حيث اعتبارها ترجمة سياسية للسيطرة الاجتماعية - الاقتصادية لقوى اجتماعية معينة وتحالف بين قوى اجتماعية معينة سوف يعطينا ضوءاً جديداً على عملية تكوين السياسات العامة (السياسة الخارجية منها) من حيث اساليب وضع اجندة الاهداف والحوار، ومن حيث تحديد الوسائل لتحقيق هذه الاهداف. كما انه يلقي مزيداً من الضوء على تلك الارتباطات العضوية بين انتهاج سياسة اقتصادية خارجية معينة ونمط الصراع والتعاون بين القوى الاجتماعية المختلفة في حركتها للسيطرة على اجهزة الدولة لصنع القرار.

د - في مجال التغير الاجتماعي

اثبتت الوقائع ان السياسة الخارجية للدول المتغيرة في العالم الثالث لها من اهم وسائل إحداث التغير الاجتماعي، وذلك سواء من حيث العمل على الحصول على مساعدات معينة سواء فنية او مالية او من حيث توزيع هذه المساعدات داخلياً بين القطاعات الانتاجية المختلفة او اقامة مشاريع استهلاكية معينة.

الكتاب هو نوع من النقد الذي يوجه للعمل الممتاز بأنه لم يكن اكثر امتيازاً مما هو عليه وللابداع الخلاق بأنه لم يكن اكثر ابداعاً مما هو عليه. واعتقد مخلصاً، بأن اهمية هذا العمل، لا تنبع من كونه قد تم في مجال لم يسبق فيه عملاً مثله على المستوى نفسه من الالمام العلمي والاخلاص في ابداء الجهد؛ ولكنها تنبع مما يقدمه من مفاتيح وبدائيات لأبحاث مقبلة. ومثال لهذه المفاتيح وتلك البدايات ما يلي:

أ - مجال الجغرافيا السياسية

واذا اعتبرنا الحدود الجغرافية والمرتبات المائية والتركيب السكاني والموارد الطبيعية مفاهيم سياسية، يمكننا دراسة التفاعل بين مجموعة من الظواهر الجغرافية باعتبارها ظواهر ديناميكية وآليات البناء الاداري - السياسي في خلق سياسات اقتصادية - اجتماعية ملائمة من اجل تحقيق استراتيجيات متعلقة بالحاجات الاساسية للسكان، مما يؤدي الى اعادة صياغة العلاقة المضطربة بين الاستقلال والمساعدة الاجنبية او متعلقة باستغلال البيئة الطبيعية والسكانية من اجل تحقيق التكامل سواء على المستوى الاقليمي - المحلي، مما يؤدي الى اعادة صياغة منهج تعبئة الموارد؛ او ادارة الصراع والتعاون السياسيين على مستوى النظام الاقليمي العربي، الامر الذي يكون له تأثير على اسلوب ادارة المفاوضات او الاعداد للحرب.

ب - مجال الامن القومي

اعتماداً على تلك المسلمة النظرية بأن السياسة الخارجية لدول العالم الثالث هي في المحصلة النهائية وظيفة (بالمعنى الرياضي) لمكانتها في نظام التدرج الاقتصادي - الاجتماعي الدولي، فيمكن القول ايضاً بأن مفهوم الامن القومي هو وظيفة (ايضاً بالمعنى الرياضي) لمكانتها في نظام التدرج الدولي.

ان هذا الكتاب، وبحق، يفتح آفاقاً جديدة للفهم والتحليل للواقع العربي ولاسلوب صنع السياسات الخارجية فيه، ونأمل في النهاية ان يترجم هذا الكتاب الى اللغة العربية ليكون بداية صحية وجديدة لتراكم معرفي صحيح عن انفسنا وعن الغير □

ولذلك فدراسة طبيعة التغير الاجتماعي في علاقته بالمستوى التكنولوجي المنقول من الخارج او في علاقته بطبيعة الاهداف السياسية للدولة الواهبة للمساعدة او في علاقته باتباع سياسات صراعية او تعاونية مع الخارج لهي من اهم الموضوعات البحثية في هذا المجال.

Meir Zamir

The Formation of Modern Lebanon

ولادة لبنان الحديث

(London: Croom Helm, 1985), 309p.

د . غسان سلامة

استاذ مساعد في قسم العلوم
السياسية - الجامعة الاميركية - بيروت.

هل ان قيام الدولة المصرية او المغربية مثلاً مرتبط بالصورة نفسها بمشاريع التجزئة التي تقض مضاجع القوميين، ارتباط قيام دويلات الخليج الهشة او الاردن او موريتانيا؟ الجواب طبعاً لا وبعض القوميين الواقعيين يوافق. لكن المسألة ليست في الموافقة فحسب بل في دراسة هذه الامور بجدية بحيث يصبح تصور الوحدة العربية مشروعاً ممكن التحقيق لا شعاراً ايديولوجياً. لهذا، فالفكر القومي الجديد لا بد له من ان ينطلق، إن رأى النور يوماً، من فرضية ان الدول القائمة ليست كلها، وليست بالنسبة نفسها وليدة الاستعمار وان ظروفها ومسببات محلية تفسر وجود عدد لا بأس به منها. ولهذا الإقرار نتائج نظرية نكتفي هنا بالتلميح اليها.

وكتاب عنير زامير هذا مفيد في هذا السياق بالذات، لأنه يدحض بسهولة واقناع النظرية القائلة بأن الفرنسيين خلقوا لبنان، لا اكثر ولا اقل. فهو يثبت عدداً من الامور المهمة ومنها اثر الامارة الدرزية في الجبل، ومن ثم رفض المواردية للاندماج في محيطهم، وتمترسهم في جبالهم ومقدرتهم الفائقة على التعامل مع

يتناول معظم المثقفين العرب مسألة نشوء الدول العربية القائمة بقدر لا بأس به من الايديولوجيا. فمنهم من لا يريد ان يرى العوامل التاريخية المحلية التي سوف تصيب بالعطب نظرياته ومنهم من يخاف من العودة للجدور فيكتشف كم هي هشة او مدى دور العنصر الاجنبي في زرعها. وهناك دول قائمة لا تنفك تفاخر بذكريات قيامها، ففي ذلك جزء سخي من شرعيتها. ودول اخرى تحاول النسيان او التناسي لأنها وليدة ظروف ليست هي الفضلى ولا هي الاجدر بالاحترام. اما القوميون العرب فإنهم، في معظمهم، يكرهون كلمة «الدولة» ذاتها لأنها، في ضرورة جمعها، تقتل حلمهم بها مفردة. لذلك، فإنهم يربطون بين قيام الدول وبين مشاريع التجزئة الاستعمارية بصورة اوتوماتيكية تصح احياناً وتخطيء احياناً كثيرة اخرى. فبقدر ما هذه المشاريع حقيقية، وبقدر ما لعب الاستعمار دوراً في وضعها وفي تحقيقها، فإن اشكالية قيام الدول العربية المعاصرة تبقى بدون حل لمن يبحث عن الحل في عالم الايديولوجيا، حتى حين تكون هذه الايديولوجيا قومية وعربية، بل خصوصاً عندما تكون كذلك.

الفرنسيين انفسهم حول مستقبله، وينهي كتابه سنة ١٩٢٦ مع صياغة دستور الجمهورية اللبنانية.

ان اهم عيوب الكتاب طبعاً مرتبط بهوية كاتبه الاسرائيلية. هذا لا يعني بتاتا ان ما ينتجه الباحثون الاسرائيليون هو بالضرورة ملائم للمزيلة. فكم تعلمنا ونتعلم من كتاباتهم، المتميزة اجمالاً بالارتكاز على العمل الجدي. لكن التماثل بين اسرائيل ولبنان يسكن بال كاتبنا هنا اكثر من اللازم بكثير. فما هو تفسيره الاساسي للحرب الدائرة منذ سنة ١٩٧٥؟ ان الموارد سنة ١٩٢٠ اخطأوا بعدم الاخذ بعين الاعتبار للعناصر الديمغرافية، فانشأوا دولة، هي في حدودها الراهنة، تتجاوز بكثير مقدرتهم الفعلية على الهيمنة عليها. والامثلة واضحة لمن يريد ان يفهم: الكاتب لا يوافق على ضم اسرائيل للضفة الغربية ولقطاع غزة لئلا يصاب الاسرائيليون بمصيبة الموارد.

والاسقاط الاسرائيلي على الحالة اللبنانية يتعدى المثال الذي ذكرنا. فالكاتب يرى اهميته في ان اول مفوض سام بريطاني في فلسطين كان يهودياً (هربرت صموئيل) وبأن اول مفوض سام فرنسي في لبنان كان كاثوليكياً متعصباً (الجنرال غورو) فكلاً من لندن وباريس كانتا تسعيان لحماية اقلية محببة. ويذهب (ص ٣) للقول: «وبالفعل فقد حقق اللبنانيون المسيحيون كاليهود الصهاينة طموحاتهم القومية لا بالاتفاق ولا بالتنازل للمسلمين بل بمساعدة فرنسا وبريطانيا». هذا التماثل مبالغ فيه تماماً بالنظر الى ان الصهاينة من الطارئ على المنطقة وبالنظر الى ان مشروعهم مرتبط بالاساس بالتوسع الاستعماري الغربي. بينما الموارد هم من سكان المنطقة الاصليين الذين لم يغادروها يوماً ومشروعهم السياسي تعامل مع القوى الغربية وتحالف معها معظم الاحيان ولكنه ليس مطلقاً من نتائجها، بصورة تسمح بالتشبيه مع

العناصر الاجنبية في سبيل تحقيق مشروع قديم، غال، وهو انشاء كيان دولي مستقل بهم. الفرنسيون طبعاً لعبوا دوراً في دعم هذه الطموحات وفي اعطائها المجال المادي، والغطاء السياسي. لكن زامير يصل الى استنتاج نهائي مفاده ان دور فرنسا في النهاية كان ثانوياً بالمقارنة مع الارادة الذاتية لدى سكان جبل لبنان ببناء دولة. ومن الامثلة على تغليب الذاتي على الخارجي تحقق الباحث من ان حدود لبنان الكبير التي اعلنها الجنرال الفرنسي غورو سنة ١٩٢٠ هي حدود ارادها قادة الموارد وتمسكوا بها على رغم النصائح والاعتراضات الفرنسية. ويثبت الكاتب ايضاً النشاط الهائل الذي كان يقوم به سكان الجبل لمحاربة اي مشروع فرنسي يسعى لتغيير الحدود او لضمهم الى سوريا وما اكثر هذه المشاريع في المرحلة التي يغطيها الكتاب (١٩٢٠ - ١٩٢٦).

هذا الاستنتاج يتعارض طبعاً مع تيارين متناقضين: التيار الاول قديم ويمثله الفكر القومي التقليدي ومؤيدي سوريا الكبرى على السواء الذين يربطون بصورة ميكانيكية بين وجود لبنان ومشاريع فرنسا واتفاقيات سايكس - بيكو. ولكن الاستنتاج يتعارض ايضاً مع ما لم ينفك مستشرقو اسرائيل في اغلبيتهم يرددونه منذ سنة ١٩٨٢ وهو ان لبنان دولة مصنعة خلقها الاجنبي ويجب ان تزول من الوجود.

ويستعرض الكاتب في فصول اربعة كثيفة، لا تخلو طبعاً من بعض الاخطاء والمبالغيات، ست سنوات من عمر لبنان الكبير مستنداً بصورة اساسية على الارشيف الدبلوماسي الفرنسي والبريطاني. فهو يتحدث اولاً عن نشأة الكيان مهتماً لدور الاكليسوس الماروني في تصويره وفي المطالبة به. وهو يؤكد على الدور الاساسي الذي لعبه البطريك الحويك. ثم يتناول اعلان لبنان الكبير والاختلافات السائدة بين

هم ايضاً بين سوريا كبرى يحكمها مسلمون، ولبنان كبير يحكمه الموارنة. فيذهبون الى التجارة بعيداً عن السياسة لأن السياسة بالضرورة خضوع.

من يعرف لبنان يعرف طبعاً ان آخر احصاء تم فيه سنة ١٩٣٢. واحدى فوائد الكتاب معالجته بالذات لهذه المسألة الشديدة الحساسية. فيرى القارىء كيف مثل المسيحيون اربعة اخماس سكان سنجد جبل لبنان سنة ١٩١١ ونصف سكان لبنان فحسب سنة ١٩٣٢. وكيف ارتفعت نسبة المسلمين فيه بالمقابل، وبالتحديد نهبة المسلمين السنة التي ارتفعت من ٣ بالمائة في السنجد الى ٢٣ بالمائة في لبنان الكبير. هذه الارقام (راجع خصوصاً ص ٩٨) مفيدة ايضاً لأنها تشير الى ما زق الايديولوجيا المسيطرة آنذاك: بعض المثقفين المسيحيين يريدون من لبنان ملجأً لمسيحيي الشرق من جهة وهم يدخلون فيه مئات الوف المسلمين، رغماً عنهم من جهة اخرى. يصعب القول ان هؤلاء قد خرجوا من مأزقهم سنة ١٩٨٥. ولو ان افكار الفيدرالية والكانتونات والتقسيم والتصغير والضم والفصل كانت شديدة التوارد عند السكان وعند الفرنسيين على السواء، وصفحات الكتاب مليئة بهذه المشاريع المتناقضة. وكان جورج سمنا، المسيحي السوري اول من نبه ابناء دينه من اللبنانيين الى خطورة مأزقهم. ولكن الشعور بالنصر لديهم كان قوياً لدرجة منعهم من الاستماع لتحذيراته العقلانية جداً.

كتاب زامير جيّد وقراءته ممتعة لمن يهتم لهذا البلد الصغير الحامل مشكلات كبرى. وهو يضيف تفصيلات، ديبلوماسية خصوصاً، لما كتبه مؤرخون لامعون، كمال الصليبي ابرهم طبعاً. ولكنه كتاب باهظ الثمن (٢٥ ليرة استرلينية) لذلك استعرتة من صديق لأقراه فشرأوه فوق طاقة امثالي. فإن انت مهتم بلبنان

انتاج اللاسامية الأوروبية للحركة الصهيونية. هذا التماثل المبالغ به حتى الخطأ بين الحالتين اللبنانية والاسرائيلية ينم - على الأرجح - عن رغبة دفيئة باعطاء بعض الشرعية للكيان الاسرائيلي بكسر عزلته الفعلية ولو على صعيد منهجي بحث.

العلة الثانية - وهي مرتبطة الى حد بالسابقة - هي في عدم اهتمام الكاتب بالمراجع العربية. وهناك البعض منها في ثبوت المراجع مما يجب ان يدل على معرفة الكاتب بالعربية. ولكنها نادراً ما يشار اليها او تستعمل. هذا النقص طبعاً أثر كثيراً على مدى فهم الكاتب للمواقف الاسلامية، او حتى لمواقف طائفة الروم الارثوذكس بالنظر لقلّة كتابة هؤلاء واولئك باللغات الأوروبية آنذاك. وهذا ما جعل الكاتب يسقط في هتات اخرى كإصراره على تسمية كامل الاسعد بكامل، وضعف إمامه بالمواقف الشيعية، وفتح الحاء في حويك بدل ضمها، واهتمامه الفائق بكل من كتب بالفرنسية على حساب الاخرى (خصوصاً جورج سمنا وخير الله خير الله وشكري غانم)، وضمه ميشال شيجا للروم الكاثوليك وهو ليس منهم.

ولكن فلندع هذه الهنات (لهامشيتها) والعلل (على اهميتها) ونعود لأمثولات الكتاب. فنرى بعض السوابق المثيرة للتفكير. اولاً هناك هاجس لبناني واضح منذ تلك المرحلة يمنع تحقيق اي اتفاق بين سوريا والغرب على اعتبار ان هذا الاتفاق هو بالضرورة لغير مصلحة لبنان (ص ٧٨). ونرى ايضاً ان الطوائف الاسلامية (خارج السنة) كانت شديدة التذبذب في مواقفها خلال تلك الفترة معبرة عن امتعاضها وتردها ازاء كل مشاريع الدول آنذاك من صغيرة وكبيرة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها، او لا توازي ابناءها بالآخرين. وهذا التردد واضح بالذات بين الدروز والشيعية، ولكنه يضم ايضاً اغلبية الارثوذكس المترددين

يعادل ٢٥ استرليني او استطعت الحصول على
الكتاب بطريقة او بأخرى (شرعية او لا) فاقراً
كتاب زمير. إنه يُقرأ □

(وبرأيي يجب ان تكون)، وإن انت لا تأنف عن
قراءة انتاج علمي كتبه اسرائيلي (وبرأيي يجب
الاهتمام بهذا الانتاج)، وإن وجدت في جيبك ما

ندوة «اوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي»

القاهرة: ١٧ - ١٩ ايار/ مايو ١٩٨٥

د. مهدي الحافظ(*)

خبير اقتصادي في منظمة الامم المتحدة
للتنمية الصناعية (يونيدو) - فيينا.



مقدمة

ولوحظ ان تركيب الندوة، تميز بظاهرة الجمع بين المشاركة الفردية (دعوات شخصية) وبين تمثيل المنظمات او الروابط المهتمة بالدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي ومن ضمنها فروع اتحاد المحامين العرب والمنظمة الدولية العربية لحقوق الانسان. وهي صيغة مرنة وعملية اتاحت امكانية الافادة من طاقات متميزة وحيوية في هذا المجال دون قيود او حساسيات. كما برز العنصر النسائي نسبياً في مداوات الندوة، مما يوحي بدلالات حضارية واجتماعية بالغة الاهمية لا سيما وان العالم يحتفل هذا العام باختتام العقد العالمي من اجل المرأة؛ وتراجع حصيلته في المؤتمر الدولي الذي عقد في (نيروبي) في تموز/ يوليو الماضي.

١ - الخلفية والدوافع

وجاء انعقاد الندوة، في هذا الظرف الدقيق والمعقد السائد في الوطن العربي، ليمثل حدثاً سياسياً وفكرياً بالغ الاهمية، بالنسبة لتطور

عقدت في القاهرة ندوة «اوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي» بدعوة من «المنظمة العربية لحقوق الانسان» واتحاد المحامين العرب - مركز البحوث والدراسات القانونية».

وشارك في الندوة جمع غفير (حوالي المئتي شخص) من المفكرين والممارسين البارزين، في شتى الاقطار العربية، ممن تتوزع اختصاصاتهم في حقول السياسة والاقتصاد والقانون والصحافة والثقافة والاجتماع. كما ساهم فيها، بصفة ضيوف او مراقبين، ممثلون عن منظمات دولية واقليمية مهمة مثل مركز حقوق الانسان التابع لمنظمة الامم المتحدة في جنيف، ومنظمة تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة العمل الدولية واتحاد المحامين الافارقة والجمعية الدولية لقانون العقوبات ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المنظمة التي

يعمل فيها.

واضعاف قدرات الامة العربية في التصدي لتحديات التحرر والتقدم».

وتمتد جذور المبادرة لعقد هذه الندوة الى حدثين بارزين ينبغي التنويه بهما والتأكيد على اهميتهما الحيوية في مضمار الدفاع عن حقوق الانسان في الوطن العربي:

الاول: هو انبثاق «المنظمة العربية لحقوق الانسان» في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٣ في اعقاب الندوة المهمة التي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في ليماسول/ قبرص حول «ازمة الديمقراطية في الوطن العربي». هذه الندوة التي تركت بصمات عميقة على العمل اللاحق، بين المثقفين العرب، من اجل الديمقراطية السياسية وحقوق الانسان في الاقطار العربية.

والثاني: هو المؤتمر الخامس عشر «لاتحاد المحامين العرب» الذي انعقد في سوسة/ تونس (٢ - ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤)، تحت شعار الديمقراطية وحقوق الانسان ضمانات اساسية للتحرر والتقدم والوحدة، والذي قرر اعتبار عام ١٩٨٥ عاماً عربياً ودولياً للنضال من اجل حقوق الانسان في الوطن العربي يكثف فيه النضال وتوحد فيه الجهود في سبيل هذا الهدف.

٢ - الاطار النظري ومحاور النقاش

لقد قدمت للندوة اربع وعشرون دراسة(*)

العمل وجملة الجهود والمبادرات المبذولة الهادفة لحماية وتعزيز حقوق الانسان في الاقطار العربية. وكان الدافع لهذه الندوة هو الاحساس العميق بظاهرة القهر والحرمان والملاحقة التي يعانيها الناس في البلاد العربية بمقاييس صارخة، وللرغبة الصادقة والجريئة بايجاد صيغة ملائمة لتجاوز هذا الوضع ولتحديد ضمانات دستورية وقانونية وعملية لهذا الغرض. فقد اشارت رسالة الدعوة لهذه الندوة الى الحقيقة الصارخة التالية:

«فرغم ما تعلنه اغلب الدساتير والقوانين العربية من مبادئ تتمسك ظاهراً بالحد الأدنى لحقوق الانسان والمواطن المعترف به عالمياً، فإن ظاهرة الانتهاك المستمر لحقوق الانسان في كثير من البلاد العربية على مختلف توجهاتها السياسية اصبحت ظاهرة يئن منها المواطن العربي، الامر الذي يلقي على المدافعين عن الحرية وكرامة الانسان في الوطن العربي وفي مقدمتهم المحامون ورجال القانون واجب التصدي لها. بل ان الظاهرة التي بدأت تطل بوجهها على الساحة العربية اليوم وتستدعي من رجال القانون وقفة خاصة، هي ان اغتيال حقوق الانسان في عدد من بلدان العالم العربي اليوم لم يعد يتم فقط من وراء ظهر القانون النافذ بمخالفته وإهدار نصوصه، بل اصبحت هذا الاغتيال يتم باقرار القانون وموافقته عن طريق اصدار التشريعات التي تصادر حقوق الانسان. وهكذا يشهد وطننا العربي اليوم ظاهرة الاهدار القانوني لحقوق الانسان تحت دعاوى مختلفة تخدم في عمومها الظلم والاستبداد وقهر الحرية

(*) قدمت ثماني دراسات حول الضمانات القانونية لحقوق الانسان وهي: (١) بعض الضمانات العملية لحقوق الانسان (د. زكريا البري); (٢) الاعتقال التحفظي في القانون السوداني (د. عبدالله النعيم); (٣) الاوضاع الانتخابية في جمهورية مصر العربية (ابو الفضل الجيزاوي); (٤) بعض ضمانات الحماية من التعذيب (د. عاطف البناء); (٥) القوانين الاستثنائية وضمانات الحرية الشخصية (د. محمود محمود مصطفى); (٦) ضمانات المحكوم عليه في مرحلة تنفيذ العقوبة (د. احمد الالفي); (٧) حقوق الانسان في قانون القضاء المدني (د. محمد نور شحاتة); (٨) الحريات العامة في ظل حالة الطوارئ (د. بكر القباني).

وعن الاسلام وحقوق الانسان قدمت الدراسات التالية: (١) الاسلام وحرية الاعتقاد والتدين (د. جمال الدين محمود); (٢) الاسلام وحقوق الانسان (د. محمد عمارة); (٣) حقوق الانسان في الشريعة الاسلامية والقانون الدولي (د. محمد الحسيني المصليحي); (٤) حقوق المرأة في قوانين الاحوال الشخصية اللبنانية (د. محمد ميشال الغريب); (٥) حرية الرأي في الشريعة الاسلامية والنظم الدستورية المعاصرة (د. اسماعيل ابراهيم البدوي); (٦) حق الانسان =

ايدولوجية متباينة وقناعات سياسية مختلفة ومواقع اجتماعية متنوعة. وعلى الرغم من تباين وجهات النظر، وأحياناً تضاربها، بشأن قضية واحدة أو أكثر من قضايا البحث في الندوة، إلا أن المحصلة العامة للمناقشات ابرزت ظاهرة التوافق حول عدد من القضايا المشتركة ذات الطابع الجوهري بالنسبة للفهم المطلوب لمسألة حقوق الانسان أولاً، وبالنسبة لوجهة العمل المطلوب في هذا المضمار بين جميع المهتمين بها والساعين الى حمايتها وتطويرها ثانياً.

٣ - الاعلان العالمي لحقوق الانسان: ارضية مشتركة

ومع الاقرار بتباين مصادر ومعايير حقوق الانسان سواء من وجهة النظر الدينية أو التاريخية أو التطبيقية أو الايدولوجية، إلا أن شعوراً عاماً خيم على اجواء المناقشة في الندوة بضرورة تلمس ما هو عام ومشترك في اطار هذا التعدد والتنوع - (وهو ظاهرة طبيعية وصحية) - والتأكيد على تحديد ارضية مشتركة لتقويم الظواهر والقضايا المتصلة بحقوق الانسان والانطلاق منها كنقطة ارتكاز موحدة ودليل عمل بالنسبة للجميع. وكان «الاعلان العالمي لحقوق الانسان» الصادر في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٤٨ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة خير وافضل ما يجسد هذه الارضية المشتركة، باعتباره وثيقة دولية، تمثل

حول مواضيع مختلفة بشأن قضية حقوق الانسان في الوطن العربي. وجرت مناقشتها بحماس وجدية واهتمام من جانب المشاركين في الندوة على امتداد ثلاثة ايام. ولعل ابرز ما تميزت به حصيلة الابحاث كمجموع هو ابراز المحتوى السياسي والاجتماعي والتاريخي لقضية حقوق الانسان والتركيز على الجوانب القانونية منها بوجه خاص في اطار من الخصوصية الحضارية - التاريخية المميزة للمنطقة العربية والمتمثلة بالتراث العربي الاسلامي. كما جرى بحث وتحليل الواقع الفعلي والممارسات الحقيقية بشأن حقوق الانسان لعدد من الاقطار العربية، وتوزعت المناقشات حول بضعة محاور، على نحو وفرّ حداً معيناً من التركيز والتنسيق، بين مواضيع الندوة، واتاح تبادلاً مثمراً لوجهات النظر على الرغم من عدم كفاية الوقت. وكانت محاور النقاش الاساسية هي: (١) الضمانات القانونية لحقوق الانسان: (٢) الاسلام وحقوق الانسان: (٣) حقوق الانسان في فلسطين المحتلة: (٤) القضايا النظرية لحقوق الانسان في الوطن العربي: (٥) حرية الصحافة والتعبير والنشر: (٦) تدريس حقوق الانسان في الجامعات العربية.

إن هذه المواضيع المثيرة والمهمة، حفزت المشاركين على اجراء بحث وتمحيص عميقين والانخراط في جدل عميق وحاد من منطلقات

= في حرية الرأي والاجتهاد (حسين احمد امين): (٧) مقاومة الطغيان بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي (د. عبدالله هدية): (٨) حول تجربة تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان (طه ابراهيم محمد). كذلك قدمت اربع دراسات عن حقوق الانسان في فلسطين المحتلة: (١) انتهاكات حقوق الانسان في فلسطين المحتلة (اسامة شراب - منظمة التحرير الفلسطينية): (٢) هجرة العرب القسرية في فلسطين المحتلة وموقف الامم المتحدة منها (د. سهيل الفتلاوي): (٣) انتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية المحتلة (عطا الله كتاب): (٤) حقوق الانسان العرب في الارض المحتلة (الاستاذة حنان البكري).

وقدمت ايضاً اربع دراسات حول بعض القضايا النظرية لحقوق الانسان في الوطن العربي: (١) حقوق الانسان في الوطن العربي - قضايا نظرية (د. علي اومليل): (٢) حقوق الانسان الاجتماعية بين الشكل والمضمون (د. عادل عازر): (٣) الاسس النظرية لضمان حقوق الانسان (د. عبد الرحيم صدقي): (٤) حول مفهوم الحقوق الاقتصادية للانسان (د. حسين نجم الدين).

مؤسسات الحكم واساليبه، الامر الذي يطرح بالحاح وضرورة ابراز الترابط العضوي الفعال القائم بين الديمقراطية وحقوق الانسان. اذ لا يمكن تصور الواحدة دون الاخرى، بل يمكن القول ان حقوق الانسان، بمفهومها المعاصر، تمثل جوهر الديمقراطية الحقبة بمختلف ابعادها، وهذا ما اسفرت عنه قناعة المشاركين في الندوة بقولهم:

«لقد تاكد للجميع على ان قضية حقوق الانسان، لا يمكن تناولها بعيداً عن النظم السياسية والدستورية في الوطن العربي، بل انها تتأثر بها في كل الاحوال. كل ذلك في اطار سياسة اقتصادية واجتماعية تميزت بالتخلف والتبعية وتعميق الفوارق الاجتماعية. ولذلك فإن قضية الديمقراطية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية اصحت قضية مصير. وان الديمقراطية تعني المشاركة الفعالة لجماهير هذه الامة في اختيار طريقها وتقرير مصيرها».

٥ - إعادة السلطة للرأي العام

وينبع من قضية الديمقراطية مسائل عملية اخرى ذات اهمية خاصة بالنسبة لتطوير العمل من اجل حقوق الانسان في الوطن العربي. واهمها تأمين قوة الرأي العام سلاحاً فعالاً لردع الممارسات المنافية لحقوق الانسان. ولقد عالجت هذه المسألة بصواب وحيوية دراسة أ. علي اومليل الموسومة بـ «حقوق الانسان في الوطن العربي: مسائل نظرية» وطرحت آراء ثمينة جديرة بالعناية والتدبر، منها: «ان العمل من اجل حقوق الانسان يستمد سلاحه من قوة الرأي العام. وفي البلاد التي يشكل فيها الرأي العام سلطة يحسب لها الحساب، يلجأ المدافعون عن حقوق الانسان اليه لاشهاده على الخروق الواقعة، وتعبئته لرفعها ومساءلة مرتكبيها. ولكن واقع الامر في بلداننا العربية هو ان الرأي العام مستضعف، لانه محجور عليه بالوصاية ومواجه بالقمع». من هنا فإن النضال من اجل حقوق الانسان هو في الوقت نفسه عمل من اجل فرض سلطة الرأي العام ومؤسساته التمثيلية الحقبة.

القناعة المشتركة للرأي العام العالمي، وتعتبر عن جوهر التعاليم السامية للاديان السماوية جميعها والنظريات الانسانية على اختلافها فضلاً عن انه يجسد عصارة الخبرة التاريخية المستمدة من تطور المجتمع الانساني. ولعل اهمية «الاعلان العالمي لحقوق الانسان» واسقاطاتها الملموسة في الحياة العملية تتكامل وتتعلمق في تبني المواثيق الصادرة عن المنظمات التابعة للأمم المتحدة، واهمها العقد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية وكذلك العقد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المواثيق (او المعاهدات) التي بلغ عددها عشرين معاهدة دولية، التي تلزم الدول التي تصدق عليها بأن تضمن تشريعاتها الوطنية الحقوق المنصوص عليها في هذه المعاهدات.

ومن المحزن والمثير معاً ان تتوصل الندوة الى حقائق مريعة، تؤكد خرق هذه المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان في مختلف انحاء الوطن العربي وبدرجات متفاوتة. حيث اكد البيان الختامي للندوة على ما يلي:

«ان حقوق الانسان الاساسية التي نص عليها في معظم الدساتير القائمة ونادت بها من قبل الشريعة الاسلامية السمحاء والتزمت بتطبيقها قانوناً معظم الدول العربية امام المجتمع الدولي لا تزال تنتهك بدرجات متفاوتة في مختلف انحاء الوطن العربي الامر الذي لا يعتبر فقط تنكراً واستهتاراً بتلك المبادئ والالتزامات وانما امعناً في قهر المواطن العربي وتشثيتاً متواصلأ لقوى هذه الامة في نظر اعلانات وقوانين واتفاقيات حقوق الانسان التي استقرت في الضمير والوجدان الانساني المعاصر».

٤ - الديمقراطية: قضية مصير

ولا شك ان انتهاكات حقوق الانسان لا تجري في فراغ ولا يمكن تفسيرها بمعزل عن طبيعة النظام السياسي السائد ونوعية

السوداني ضد نظام النميري التي تمثل شلعة
امل للشعوب العربية في سبيل تأكيد قيم
الديمقراطية وحقوق الانسان ورفض التبعية.

ب - سيادة القانون واحترام حقوق الانسان

(١) الغاء قوانين الطوارئ والقوانين
الاستثنائية والمحاكم الاستثنائية والعسكرية
كافة، واعتماد المحاكم العادية في كل الجرائم
المنصوص عنها في قوانين العقوبات واصول
المحاكم الجزائية وكذلك في القضايا المدنية.

(٢) تحريم التعذيب بجميع اشكاله وكل
ظروفه واسبابه ومعاقبة الموظف او المحقق
الذي يمارس اي نوع من انواع التعذيب
الجسدي او النفسي.

(٣) تأكيد حق المواطن العربي بمحاكمة
عادلة نزيهة على يد قضاء مستقل.

(٤) تحريم توقيف اي شخص الا بمذكرة
قضائية مستندة الى دعوى قيد التحقيق العدلي
ومتعلقة بجريمة منصوص عليها صراحة في
قانون صادر قبل حصول الجريمة.

(٥) اثناء والغاء صور العزل والحرمان
المدني والسياسي كافة، واطلاق حرية الجماهير
والتيارات السياسية والعقائدية في تكوين
احزابها والسماح للمواطنين في تكوين نقاباتهم
واتحاداتهم على اسس ديمقراطية.

(٦) اجراء دراسات ميدانية عن اوضاع
المسجونين في السجون العربية ونشر التقارير
عنها على اوسع نطاق.

(٧) تشكيل لجنة مهمتها الدراسة المسحية
للتشريعات العربية لبيان النصوص المخالفة
لمواثيق حقوق الانسان فيها والاعلان عنها مع
عقد ندوات لدراسة الممارسات الفعلية ضد
حقوق الانسان في كل من البلدان العربية
وابداء اهتمام خاص لأوضاع المرأة والاقليات
القومية والدينية.

وهذه مهمة كبرى تتطلب تضافر الجهود على
المستوى العربي من اجل خلق رأي عام عربي
واع بحقوق الانسان ومدافع عنها. ولقد اشار
البيان الختامي للندوة الى هذا المعنى بالتأكيد
على ان الضمانات الاساسية لحماية حقوق
الانسان واحترامها تتمثل في سيادة القانون
الذي تحميه القوى الفاعلة والمنظمة والتي تضم
الملتزمين بقضايا الامة من خلال تجمعاتهم
النقابية والمهنية والفكرية والشعبية كافة.

٦ - توصيات واجراءات عملية

لقد أسفرت الندوة عن إصدار بيان سياسي
واسع يعالج عدداً من القضايا الملتهبة
والاساسية في مضمار العمل من اجل حقوق
الانسان، ويحوي توصيات كثيرة ازاء جملة من
المسائل المهمة كحقوق المرأة وحرية الصحافة
والمخاطر الامبريالية والصهيونية وغيرها. وهذه
خلاصة بأهم التدابير التي تضمنها البيان
الختامي:

١ - القضايا الوطنية والقومية العامة

(١) ادانة الاطماع الامبريالية والصهيونية
في الوطن العربي، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد
وكل ما ترتب عليها من آثار وما اريد لها من غايات
وأهمها عزل مصر عن دورها المركزي في قيادة
حركة التحرر العربي، واهداء التحية والاكبار
لنضال المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية
ضد العدو الاسرائيلي الغاشم.

(٢) الاشادة بنضال الشعب الفلسطيني في
الارض المحتلة ضد الاحتلال الصهيوني
المدعوم بقوى الامبريالية وعلى رأسها الولايات
المتحدة الامريكية، وادانة انتهاكات حقوق
الانسان التي يمارسها العدو الصهيوني ضد
الشعب الفلسطيني ومطالبة المجتمع الدولي
بتحمل مسؤولياته والتصدي لهذه الانتهاكات.

(٣) تقديم التحية لانتفاضة الشعب

ج - المساواة بين الرجل والمرأة

(١) المساواة بين الرجل والمرأة مبدأ أساسي يجب التوسع في تطبيقه في كل مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والادارية والعائلية المتجددة.

(٢) ضرورة تعديل قوانين الاحوال الشخصية في البلدان العربية بما يؤكد حقوق المرأة ويضمن دورها الفعال في نهضة المجتمع وتقدمه بما يتوافق مع المواثيق الدولية بشأن حقوق الانسان.

د - حرية الرأي والتعبير والصحافة

(١) كفالة حق التعبير وحرية الرأي دون رقابة سابقة.

(٢) الاعتراف بحرية الصحافة وحرية اصدار الصحف بغير توقف على ترخيص سابق.

(٣) تعديل كل قوانين المطبوعات العربية التي تقيد حرية الصحافة والغاء القوانين المقيدة لحرية الرأي وحرية التعبير والنشر كافة.

(٤) حماية حق التنظيم النقابي للصحفيين والاعلاميين وكفالة الحق الديمقراطي في انشاء منظماتهم المهنية والحفاظ على استقلاليتهم.

(٥) الاعتراف بحق المواطن في الاعلام بأن يحصل كل مواطن على معرفة كاملة بالمعلومات وقدر عادل من الافكار والانباء الموضوعية والمحايدة وتأكيد هذا الحق الجديد من حقوق الانسان باعتباره حقاً اجتماعياً ضرورياً.

(٦) دراسة اوضاع الصحافة العربية الصادرة خارج الوطن العربي وكشف سلبيات الملكية الكبيرة وتأثيرها على حرية الصحافة.

(٧) الدعوة لاقامة ندوة متخصصة لبحث ومناقشة الدساتير والتشريعات الصحفية العربية كافة.

هـ - تدريس حقوق الانسان

(١) ضرورة تدريس مادة حقوق الانسان في الجامعات والمعاهد العلمية.

(٢) تشجيع البحوث في قضايا حقوق الانسان في الجامعات والمعاهد العليا وتطويرها الى مستوى رسالات الماجستير والدكتوراه.

(٣) ان يؤخذ في الاعتبار عند تدريس قضايا حقوق الانسان جوانبها التاريخية المختلفة: الفلسفية والدينية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية. وضرورة التركيز على اوضاع حقوق الانسان في البلدان العربية من خلال الممارسات والضمانات.

(٤) تدريس مادة حقوق الانسان بطريقة غير تقليدية بحيث تستعرض وتحلل مختلف المساهمات التاريخية لشعوب العالم فيما يتعلق بحقوق الانسان وبصفة خاصة تلك التي لها علاقة مع مشكلات العالم المعاصر كحق الشعوب في تقرير مصيرها وحقوق سكان الاراضي المحتلة، وإدانة التمييز العنصري والاستغلال بصورة كافة، وعلى الاقتصار هذه الدراسات على حقوق الانسان في وقت السلم فقط بل يجب ان تشمل ايضاً حقوقه في حالة النزاعات المسلحة وفق احكام القانون الدولي الانساني.

(٥) تشجيع الطلبة على تشكيل روابط للدفاع عن حقوق الانسان وتطوير اهتماماتهم بالبحث مع الاساتذة عن جميع القضايا المتصلة بها.

٧ - تجربة واعدة

على الرغم من ضخامة التحديات وشدة الظروف المعاكسة، فقد اظهرت ندوة « اوضاع حقوق الانسان في الوطن العربي » نمواً متزايداً في وعي واهتمام قطاعات كثيرة من الرأي العام في شتى اقطارنا بقضية الدفاع عن كرامة

والمكاسب على صعيد الانتصار لقضية عادلة ومشرفة، تتقدم دون جدل جميع قضايا تطورنا اللاحق وتكفل اساساً كل ما يعزز الوجود الانساني وحرية ومستقبله وعطائه .

ولا يسع المرء الا ان يشيد بالجهود النبيلة والشاقة التي بذلها «اتحاد المحامين العرب» و«المنظمة العربية لحقوق الانسان» لعقد هذه الندوة ويتمنى ان تكون باكورة مشجعة وملهمة لجملة نشاطات ومبادرات اكثر تقدماً واوسع تمثيلاً للرأي العام من اجل احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية في الوطن العربي □

المواطن وحرية وتوفير الضمانات اللازمة لذلك . وهي ظاهرة تبعث على الثقة والاعتزاز والتفاؤل، وترمز الى بصيص امل لا يستهان به وسط الظلام الدامس السائد في الوطن العربي . ولا شك ان الجهود الخيرة والجريئة التي بدأها لفيف من المثقفين العرب بإثارة قضايا حقوق الانسان والديمقراطية منذ اكثرمن عامين قد وجدت صداها المناسب لدى فئات متزايدة من الشعب وحفزت طاقات جديدة للانضمام والمشاركة في هذا الجهد الانساني المجيد . ومع ان التجربة ما زالت قصيرة العمر والحصاد لم يكتمل بعد، فهناك من الاسباب القوية ما يجعل المرء ينظر بأمل وثقة لمزيد من الانجازات